جامعة عباس لغرور – خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط بعد 2010 من منظور جيوسياسي

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه لـــ م د في العلوم السياسية

تخصص: دراسات امنية واستراتيجية

إعداد الطالب: بركاني كريم

إشراف: أ.د. ساحلي مبروك

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الإنتماء	الصفة
عمار بالة	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	رئيسا
مبروك ساحلي	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا ومقررا
هاجر خلالفة	أستاذ محاضر – أ–	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا
عبد الوهاب لوصيف	أستاذ محاضر – أ–	جامعة خنشلة	عضوا ممتحنا
سميرة ناصري	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	عضوا ممتحنا
طارق رداف	أستاذ محاضر – أ–	جامعة أم البواقي	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2024–2025

الشكر

أتقدم بجزيل الشكر العرفان وخالص الامتنان لمن شرفني بقبوله الإشراف على الأطروحة الأستاذ المشرف البروفيسور: ساحلي مبروك الذي كان سندا لي و لم يبخل عليا بتوجيهاته ونصائحه وتخصيص وقته وجهده وجده لإخراج هذا العمل في حلة جيدة وفق الاطر العلمية والضوابط الاكاديمية وكذلك على طول صبره طيلة فترة الإشراف.

كما اتقدم بواجب الشكر والعرفان لفريق الخبراء الذين قدموا اسهاما علميا مميزا في الدراسة.

كما اتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لنا يد العون وساهم في انجاح هذا العمل

كل باسمه ووسمه وجميل رسمه.

الإهـــــــــــداء

إلى روح والديا الطاهرة رحمهما الله واسكنهما الفردوس الأعلى...

إلى بناتي قرة عيني وبهجة حياتي، إلى الزوجة الكريمة....

إلى جميع أفراد العائلة الكبيرة كل باسمه...

إلى جميع أساتذتي الكرام بقسم العلوم السياسية بجامعة خنشلة وأم البواقي...

إلى كل من يسطر لنفسه هدفا منطلقا من فكرة ويسعى الى تحقيقها...

إلى الجميع أهدي هذا العمل المتواضع

الملخص:

أدت عملية اكتشاف مصادر الطاقة، في منطقة شرق المتوسط بعد 2010م، الى تصاعد التوترات الكامنة في المنطقة من خلال اعادة فتح المسائل الخلافية السابقة خاصة بين تركيا واليونان. والتي يعود سبب التنافس بينهما؛ الى مجموعة من الدوافع السياسية، الاقتصادية والمجتمعية. وتمثل قضايا السيادة على جزر بحر إيجة والمسألة القبرصية، الى جانب الخلاف حول استغلال مصادر الطاقة، المكتشفة في بحر شرق المتوسط، قضايا معقدة يصعب التوافق حلها، في ظل تمسك طرفي المعادلة التنافسية بمواقفهما، وعدم استعدادهما لتقديم تنازلات من اجل التوصل الى تسوية القضايا الخلافية، خاصة بعد تدخل الفواعل الاقليمية والعالمية المؤثرة في المنطقة والمؤيدة للتصور اليوناني.

تهدف هذه الدراسة، إلى رصد وتحليل التنافس التركي اليوناني، في منطقة شرق المتوسط، من خلال تحليل مختلف الاستراتيجيات التي تمت صياغتها من طرف البلدين، وتم توظيفها في عملية التنافس الاقليمي، من خلال الاشارة الى أبعاد التنافس في شرق المتوسط، ووضعه في سياقه الجيوسياسي الواسع.

وقد توصلت الدراسة من خلال رصد دوافع الطرفين، وتحليل مختلف الاستراتيجيات التي تمت صياغتها، ومن خلال ضبط الاهداف المختلفة، وتحديد الفواعل الاقليمية والعالمية المؤثرة على عملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط، الى ان مستقبل التنافس بين الطرفين باستخدام أسلوب السيناريوهات والاستعانة بالتقنيات المساعدة والمتمثلة في تقنية التحليل الهيكلي وتقنية تأثير الفاعلين، وفي ظل غياب تسوية شاملة ودائمة للقضايا الخلافية بين تركيا واليونان، فإن السيناريو الأقرب إلى التحقيق هو السيناريو الخطي.

الكلمات المفتاحية: شرق المتوسط، التنافس الاقليمي، تركيا، اليونان، المنظور الجيوسياسي.

Abstract:

The discovery of energy resources in the Eastern Mediterranean region after 2010 has heightened existing tensions, particularly between Turkey and Greece, by re-opening previously contentious issues. The competition between these two nations is driven by a complex interplay of political, economic, and social motivations. Key issues include sovereignty over the Aegean Islands, the Cyprus question, and disputes over the exploitation of energy resources found in the Eastern Mediterranean. These matters are intricate and challenging to resolve, given the steadfast positions of both parties and their reluctance to make concessions for the sake of reaching a settlement, especially following the intervention of influential regional and global actors supporting the Greek perspective.

This study aims to examine and analyze the Turkish-Greek rivalry in the Eastern Mediterranean by investigating the various strategies formulated by both countries that have been employed in the regional competition. It highlights the dimensions of rivalry in the Eastern Mediterranean and situates it within a broader geopolitical context.

Through an analysis of the motivations of both parties, the examination of different strategies, the identification of their distinct objectives, and the recognition of regional and global actors influencing the Turkish-Greek competition in the Eastern Mediterranean, the study concludes that in the absence of a comprehensive and lasting resolution to the contentious issues between Turkey and Greece, the most likely scenario for the future of their rivalry—utilizing scenario analysis aided by structural analysis techniques and actor influence assessment—is the linear scenario.

Keywords: Eastern Mediterranean, regional competition, Turkey, Greece, geopolitical perspective.

مقدمة:

تشهد منطقة شرق المتوسط، تحولات جيوسياسية كبرى على إثر الاكتشافات الطاقوية، التي أدت الى تغيير نمط العلاقات الاقليمية، من أطر التعاون الى آليات التنافس. وأعادة توجيهها بعد ان تجاوز هذا التنافس الفواعل الإقليمية ليشمل فواعل دولية لها تأثير على عملية التنافس، أدى ذلك إلى إقرار ترتيبات جديدة، وتغيير خريطة التحالفات، لمجابهة مختلف التحديات، التي فرضتها التغيرات الجيوسياسية الاخيرة بالمنطقة. بسبب تشابك المصالح الاستراتيجية، للفواعل الإقليمية والدولية، وصياغة استراتيجيات متعددة الأبعاد، من أجل التكيف مع الوضع الجديد، بهدف توسيع النفوذ الجيوسياسي وتحقيق اكبر قدر من المكاسب. في ظل تفاوت القدرات العسكرية والاقتصادية بين الفواعل المتنافسة، في سياق إقليمي وعالمي يشهد تحول في موازين القوى.

أدت هذه التحولات الى الانتقال من الهدوء النسبي الى حالات من التصعيد، وإعادة بعث التوترات الكامنة بين أبرز الفاعلين في المنطقة، وهما تركيا واليونان. فالعلاقة بين الدولتين تمثل أحد أقدم حالات النزاع في المنطقة، حيث ترجع جذورها إلى ما قبل معاهدة لوزان (1923م)، بين دول الحلفاء على رأسهم بريطانيا وفرنسا، وتركيا من جهة اخرى، قد ترتب عنها انتقال للسيادة على جزر بحر ايجة، من الدولة العثمانية الى اليونان، بعد أن حددت المعاهدة حدود الدولة العثمانية المتفككة. وهو الواقع الذي لم تقبله تركيا بشكل كامل، وبقيت هذه الجزر محل نزاع بين الدولتين، بسبب الادعاءات المتضاربة بأحقية السيادة عليها.

تتمحور القضايا الخلافية بين الدولتين إضافة إلى ما سبق حول ثلاثة مسائل رئيسية تتمثل في: الخلاف حول حدود المياه الإقليمية وملكية الجزر في بحر إيجه، وحول الجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة في شرق المتوسط. فوفقا للتفسيرات المتناقضة، لكل من تركيا واليونان حول قانون البحار، تعترض تركيا على توسيع الحدود البحرية لليونان، لتشمل هذه الجزر، باعتباره يؤثر سلبا على وصولها إلى البحر المتوسط. كما يعد الخلاف على المناطق الاقتصادية الخالصة، في شرق البحر المتوسط، أحد أسباب تصعيد الخلاف، في ظل عدم ترسيم الحدود في هذه المناطق، التي تمنح للدول حقوقا في التنقيب عن الموارد الطبيعية، مثل الغاز والنفط.

يظهر إلى جانب ذلك الخلاف حول القضية القبرصية، وهو خلاف يتعلق بحماية المكون المجتمعي، فالوضع غير المحسوم للقضية القبرصية يمثل مشكلة رئيسية بين البلدين. فبعد الغزو التركي لقبرص عام 1974م، أصبحت الجزيرة مقسمة إلى شمال قبرصي تحت إدارة تركية وجنوب قبرصي يتواجد به العنصر اليوناني. هذا الى جانب إثارة تركيا لقضايا أخرى، منها المطالبة بجعل الجزر اليونانية مناطق منزوعة السلاح، من بعض الجزر اليونانية، الامر الذي ترفضه اليونان بشكل قاطع، باعتباره يعد انتهاكا لسيادتها.

يتميز الخلاف التركي اليوناني بتداخل مصادر الخلافات التقليدية مع فواعل اقليمية وعالمية أخرى، ما زاد من تعقيد علاقات التنافس والصراع، وهو ما جعل تركيا، في مواجهة مع مجموعة من الدول، مثل فرنسا ومصر والإمارات العربية المتحدة. كما اتسع نطاق الخلاف، ليشمل قضايا جديدة، مثل الأوضاع في ليبيا، هذه القضايا غيرت طبيعة التنافس، ونقلته من طابعه الاقليمي الى البعد العالمي. فتركيا تسعى إلى حماية مصالحها، في موارد الطاقة البحرية، وهذا ما أدى زيادة حدة الخلاف مع اليونان، حول حقوق التنقيب، واستغلال وتطوير هذه الموارد. بينما انخرطت اليونان مع دول أخرى، لتدعيم مواقفها في حماية مصالحها الجيوسياسية، والجيواقتصادي، وبشكل خاص داخل إطار الإتحاد الأوروبي، من خلال التأثير على القضايا المرتبطة بتركيا(كالعضوية في الاتحاد، والقضية القبرصية...الخ).

الاشكالية:

في ظل تزايد أهمية منطقة شرق المتوسط جيوستراتيجياً، بسبب الاكتشافات الطاقوية، وما صاحبها من تحولات جيوسياسية، بدأت تتداخل مصالح القوى الإقليمية والدولية، مما زاد من تعقيد العلاقات بين الأطراف المختلفة. أدت هذه الديناميكيات إلى تصاعد الخلافات بين تركيا من جهة واليونان وحلفائها من جهة أخرى، من هنا تتمحور الإشكالية الرئيسية للدراسة:

ما مدى تأثير التحولات الجيوسياسية في منطقة شرق المتوسط بعد 2010م على حالة التنافس التركي اليوناني؟

ولتوضيح هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط؟

2- ماهي ابرز دوافع التنافس بين تركيا واليونان في شرق المتوسط؟

3- فيما تتمثل أبرز الاستراتيجيات التي تم صياغتها من طرف كل من تركيا واليونان لتحقيق التفوق الاستراتيجي؟

الفرضية: تتمثل فرضية الدراسة فيما يلي:

كلما شهدت منطقة شرق المتوسط تحولات جيوسياسية، أثر ذلك على طبيعة التنافس بين تركيا واليونان.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل عملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط من منظور جيوسياسي، وفق النقاط التالية:

1- التعرف على الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط.
2- إبراز اهم الدوافع المحركة لعملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط.
3- تحليل اهم الاستراتيجيات التي تم توظيفها من طرف كل من تركيا واليونان في عملية التنافس.
4- إستخراج العوامل المؤثرة على مستقبل التنافس التركي اليوناني.

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في الجمع بين الشق العلمي والشق العملي، في دراسة عملية التنافس التركي اليوناني في حوض شرق البحر المتوسط بعد 2010م.

1- الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من ارتكازها على عدة اعتبارات علمية منها:

- تقدم الدراسة مساهمة علمية للباحثين في ظل قلة الكتابات العربية الأكاديمية المتخصصة في قضايا التنافس الاقليمي، وبذلك يمكن لهذه الدراسة أن تمثل إسهاما في تزويد المكتبة العربية، حول موضوع التنافس التركي اليونان وفق المنظور الجيوسياسي
- تقدم الدراسة تحليل لمختلف القواعد القانونية التي تعتبر مرجعا في حل المسائل الخلافية حول تقاسم الموارد الطبيعية والتطرق للاتفاقيات التي تم ابرامها بصورة ثنائية في إطار التحالف في منطقة شرق البحر المتوسط.

2- الأهمية العملية: تتمثل الاهمية العملية للدراسة في:

- الاحاطة بأبعاد وآليات التنافس التركي اليوناني وتحليل الاستراتيجيات التي تم توظيفها.
- تقديم رؤية نقدية لصناع القرار حول مختلف التوجهات التي تم اعتمادها.
- تقديم صورة شاملة لعملية التنافس التركي اليوناني من خلال تحليل مختلف الديناميكيات.

أسباب اختيار الموضوع:

تتراوح اسباب اختيار الموضوع بين الدوافع الذاتية والموضوعية ومنها:

1- الدوافع الذاتية: وتتمثل في الاتي:

- الاهتمام بموضوع التنافس الاقليمي في شرق المتوسط في ظل بروز متغيرات جديدة اثرت على طبيعة ودوافع وأطراف التنافس.
- الرغبة بالتوسع في الموضوع الذي تمت دراسته في طور الماستر، ويرتكز حول الابعاد الجيوسياسية للصراع على الطاقة في شرق المتوسط، والذي تم تناوله بصورة اجمالية. بينما تشكلت الحاجة في النظر إلى جزئية مركزية في عملية التنافس التركي اليوناني، تمثلت في تأثير متغير الطاقة في المنطقة، على نمط التنافس بين البلدين، وإبراز كيفية تمازج هذا المتغير الجيوسياسي، مع العديد من المتغيرات الأخرى التي يرغب الباحث في رصدها وتحليلها.

2- الدوافع الموضوعية:

العمل على إبراز أهمية التخطيط الاستراتيجي، في تحقيق التفوق بين مختلف الفواعل المتداخل، في التنافس في منطقة شرق المتوسط. من خلال ضبط وتحليل الخيارات الاستراتيجية، وتوظيف مختلف المقومات المادية الاقتصادية والعسكرية، والمقومات المعنوية، المتمثلة في البعد الاجتماعي والحضاري والثقافي في التنافس بمنطقة شرق المتوسط، التي تعرف تجاذبات جيوسياسية متعددة الابعاد.

الاطار الزماني والمكاني للدراسة:

- **الإطار الزماني :**

ينطلق النطاق الزماني للدراسة من مطلع سنة 2010م؛ وهي الفترة التي عرفت تحولات جيوسياسية وجيواقتصادية لها تأثير على عملية التنافس الاقليمي، بعد اكتشاف مصادر الطاقة في شرق المتوسط، مما أدى إلى بروز متغيرات اخرى، أثرت بشكل كبير على تغيير طبيعة التنافس بين تركيا واليونان، ويعكس هذا الإطار الزماني يعكس أيضا الخلفية التاريخية التي استمرت في تشكيل التوجهات الاستراتيجية، لكل من البلدين حتى يومنا هذا.

- **المجال المكاني:**

تركز هذه الدراسة على تحليل مجموع التحولات الجيوساسية، التي تشهدها منطقة شرق المتوسط، وهي المنطقة التي تشير إلى الجزء الشرقي، من البحر الأبيض المتوسط، والمناطق المحيطة به. يشمل هذا الإطار عدة دول على السواحل الشرقية والجنوبية للبحر المتوسط، بالإضافة إلى بعض المناطق القريبة من هذه السواحل. وتتمثل الدول الرئيسية، التي تقع ضمن الإطار الجغرافي لشرق المتوسط هي: تركيا، اليونان، قبرص، مصر، ليبيا، سوريا، لبنان، وفلسطين، والكيان الاسرائيلي، بالإضافة الى دولة مالطا.

الاطار المنهجي للدراسة : اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج تستلزمها طبيعة الموضوع وهي :

المنهج الوصفي التحليلي: يعتمد المنهج الوصفي على وصف الظاهرة السياسية وعلى دراسة الحقائق من خلال عملية المسح المكتبي، وجمع المعلومات حول ظاهرة التنافس في منطقة شرق المتوسط، تم توظيف هذا المنهج في دراستنا من خلال وصف وتحليل المفاهيم المتعلقة بالموضوع والمتمثلة في جيوسياسية التنافس الدولي وكذلك الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط.

منهج دراسة حالة: يقوم هذا المنهج على جمع البيانات العلمية للظاهرة محل الدراسة، مع التعمق في دراسة مرحلة أو مراحل تاريخية متعلقة بها، إن طبيعة الموضوع يقتضي منا التعمق في عملية التنافس التركي اليوناني، لذلك تمت الاستعانة بهذا المنهج بحكم عدم امكانية دراسة التنافس الاقليمي بشرق المتوسط في ظل المتغيرات الجيوسياسية المتداخلة وتشابك مصالح الفواعل الاقليمية والعالمية، ما تطلب منا تحديد التنافس التركي اليوناني في منطقة شرق المتوسط الذي يعد مسرحا للتنافس الدولي والاقليمي، كما ان الدراسة تتطلب توظيف هذا المنهج بهدف الوصول الى نتائج اكثر دقة.

المنهج المقارن: يعتبر المنهج المقارن وسيلة لبحث وتحليل الظواهر المتشابهة أوالمختلفة وتقصي جذور الظاهرة عن طريق التحقق من أوجه التماثل، أو الاختلاف في النمط و الأسلوب، وان كان هذا لا يمنع من التعرض للمشاكل الحديثة، ونظرا لتعلق موضوع بحثنا بظاهرة التنافس في العلاقات الدولية وبين اطراف متعددة، فهو يقارن الظواهر ويبحث عن عناصر التي بها أجه التشابه او الاختلاف من خلال الوصف، حيث تم استخدام هذا المنهج في المقارنة بين كل من الاستراتيجيات التي اعتمدها الطرفان في عملية التنافس الثنائي.

المسح الإحصائي: ويتمثل ذلك في استخدام بعض الإحصائيات لوصف البيانات في بعض جزئيات الدراسة؛ تمت الاستعانة به من اجل توضيح حجم احتياجات الطاقة لدول المنطقة، مع التمييز بين الدول ذات الوفرة في الموارد الطاقوية والدول ذات العجز في المورد الطاقوي .

مقترب التحليل الشبكي: يساعد هذا المقترب في تحديد دراسة التفاعل بين مختلف الفاعلين الإقليميين والدوليين في منطقة شرق المتوسط، كما يشير الى أن السياسات لا تُصنع من قبل جهة واحدة، إنما من خلال تفاعل السياسات بين الجهات المختلفة في المؤسسات الأوروبية وأحزاب اليمين المتطرف داخل دول الاتحاد.

المقترب النظمي: الذي يقوم على تحليل تأثير البيئة الداخلية والخارجية على مختلف الأطراف المتنافسة، من خلال عملية ادخال المطالب وتحليلها والاستجابة لها في شكل مخرجات، مع تحويل رد الفعل على شكل تغذية عكسية، فطبيعة الموضوع تتطلب منا الاستعانة بهذا المقترب من أجل تحليل مختلف المبادرات وردود الافعال الصادر عن مختلف الفواعل.

أدبيات الدراسة :

من بين اهم المؤلفات والدراسات التي تناولت موضوع التنافس الجيوسياسي في منطقة شرق المتوسط، والتي تعد أكثر الظواهر تعقيدا في العلاقات الدولية، لتداخل العديد من الفواعل والمؤثرات سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي، نذكر من بين هذه الأدبيات التي عالجت الموضوع ما يلي:

1- كتاب لـ: وليد خدوري[1] بعنوان "بترول شرق المتوسط – الأبعاد الجيوسياسية " نشر عام 2018م ، استهل الكاتب دراسته بإعطاء تصور شامل لاكتشافات الطاقة في المنطقة وإجمالي الاحتياط مع إبراز الأهمية الاقتصادية الكبرى لتلك الاكتشافات، بالنسبة لدول المنطقة كمصر وقبرص ولبنان وسوريا والكيان الاسرائيلي، كما يرى الكاتب بان الحجم الكبير من الاحتياطات يشكل احد مسببات التنافس الإقليمي، قد تصل إلى حروب في المستقبل، في ظل رغبة كل فاعل في الاستحواذ على تلك الاحتياطات خصوصا مع غياب ترسيم للحدود البحرية بين دول المنطقة، غير ان الكاتب لم يتناول الخلفية التاريخية للقضايا الخلافية بين دول المنطقة، خاصة بين تركيا واليونان وهو الامر الذي جاءت به دراستنا كإضافة علمية، من خلال تفسير الدوافع التاريخية وطبيعة التنافس بين تركيا واليونان منذ قيام الدولتين، الى جانب تصور لعملية التنافس بين البلدين.

2- كتاب لـ: محمد سليمان الزاوي[2] بعنوان "بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط"، يتناول فيه الكاتب التعريف بمنطقة شرق المتوسط، واهم التحديات الأمنية التي تواجهها، والصراعات الحاصلة جراء الاكتشافات الحديثة للغاز وتأثيرها على مستقبل المنطقة، حيث عالج الباحث طبيعة الصراع الطاقوي في شرق المتوسط، كما كما أرجع سبب الصراع في شرق المتوسط إلى اكتشاف مصادر الطاقة، إلا ان الباحث لم يتناول الاسباب والدوافع الجيوسياسية الاخرى كالأزمة المالية العالمية، والاحداث التي شهدها العالم العربي التي لها اثر كبير على مسار عملية التنافس الاقليمي في شرق المتوسط، وهو تناولته دراستنا، من خلال التركيز على عملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط.

3- اطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم السياسية للباحث أحمد زكريا الباسيوني[3] بعنوان "تأثير تهديدات أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي :دراسة حالة منطقة شرق المتوسط"في سنة 2018م، تناول فيها الباحث اكتشافات حقول الغاز في شرق المتوسط،كما تناول طبيعة التفاعلات الصراعية بمختلف درجاتها من التصريحات العدائية الى الاعمال العسكرية المحدودة، الى جانب تحليل الوضع الطاقوي لدول المنطقة، من خلال تحليل معادلة العرض والطلب المحلي على الموارد الطاقوية، مع استعراض اهم الاطر القانونية التي تتعلق بتقاسم المياه لاسيما اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية، على الرغم من ان الباحث قدم تحليلا معمقا للواقع الطاقوي لدول المنطقة، الا انه لم يتناول التفاعلات

[1] خدوري وليد وآخرون، بترول شرق المتوسط –الابعاد الجيوسياسية ،بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018

[2] الزواوي محمد سليمان ، بحر النار –تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2015.

[3] الباسيوني احمد زكرياء ، تاثير تهديد امن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي- دراسة حالة منطقة حوض شرق البجر المتوسط، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018

الجيوسياسية بين دول المنطقة من خلال بروز فواعل دولية اخرى من خارج الاقليم، كما انه لم يتطرق الى واقع التحالفات التي جاءت لتحقيق اكبر قدر من المكاسب.

4- دارسة للكاتب " زانوناس تزياراس[4] Zenonas TZIARRAS" بعنوان : الجيوسياسية الجديدة في شرق المتوسط " The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean، " نشرت في 2019م عن معهد ابحاث السلام باسلو، بدأت الدراسة برصد ثلاثة تحولات جيوسياسية كبرى في المنطقة تعد مؤشر على زعزعة الاستقرار في منطقة شرق المتوسط وهي: الازمة المالية والاقتصادية، احداث الربيع العربي واكتشافات الغاز والنفط في مياه شرق المتوسط، كما ابرزت الدراسة استراتيجيات القوى الكبرى في التعامل مع اكتشاف مصادر الطاقة في المنطقة، من حيث تصاعد الدورين التركي والروسي مقابل تراجع الدور الامريكي، قامت الدراسة في تفسيرها للموضوع على منظور الواقعية الجديدة في حين يمكن تفسير الموضوع وفق نظريات العلاقات الدولية والنظريات الجيوسياسية، والتي تم توظيفها في دراستنا لفهم اعمق لظاهرة التنافس الاقليمي، كما لم تتناول الدراسة الأهمية الاقتصادية لاكتشاف مصادر الطاقة على دول المنطقة، وهي النقطة التي تم تحليلها في دراستنا.

5- دراسة لـ: Uğur Oral[5] بعنوان:" دراسة القضايا بين تركيا واليونان من خلال النظر في اقتراحات مواطني البلدين من خلال الاتصالات، And "Exaining The Issues Between Turkey Greece By Considering Suggestions From Citizens of Both Countries Through Communication" المنشورة في العدد 06 المجلد 2 في مجلة: African Journal of Social Sciences and Humanities Research سنة 2023، والتي تناولت بتحليل علاقة الشعبين التركي واليوناني، وكيف تم خلق مجموعة من العداوات بينهما، نتيجة لسياسات حكومات البلدين، الى جانب المسائل العالقة التي لم يتم التوصل الى حلها والتي تولد عنها الخطاب العدائي من جانب السياسيين في البلدين، جاءت الدراسة بتحليل الاستبيان الذي أجري في وقت واحد في تركيا واليونان، تم شرح فيه القضايا المتفق عليها والتي مازالت محل خلاف في العلاقات التركية اليونانية واقتراح حلول لها، كشفت نتائج هذا الاستبيان عن وجهة نظر شعبي البلدين الجارين حول العلاقات الحكومية، بمنهج علمي ووجهة نظر موضوعية، ساهم في تقديم رؤية مختلفة لكلا المجتمعين وحكومتي البلدين، غير ان الدراسة لم تتناول مستقبل العلاقة بين البلدين في ظل عملية التنافس الثنائي.

تبرير خطة الدراسة:

[4] İşeri, E., & Bartan, A. Ç. (Eds.). (2019). Turkey's geostrategic vision and energy concerns in the Eastern Mediterranean security architecture: A view from Ankara. In Z. Tziarras (Ed.), The new geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral partnerships and regional security (PCC Report, 3). Nicosia: PRIO Cyprus Centre.

[5] Oral, U. (2023). The issues between Turkey and Greece by considering suggestions from citizens of both countries through communication. African Journal of Social Sciences and Humanities Research, 6(2).

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ومقدمة وخاتمة، تناولنا في الفصل الأول الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط، مع التطرق إلى مفهوم التنافس الدولي والنظريات المفسرة له، وتحديد معناه في النظريات الجيوسياسية.

اما الفصل الثاني، فقد تم التطرق فيه لدوافع العملية التنافسية بين كل من تركيا واليونان، من خلال تحليله في ثلاثة مباحث، تم التطرق في المبحث الاول للدوافع السياسية للتنافس، اما المبحث الثاني فتناولنا فيه الدوافع الاقتصادية، بينما خصصنا المبحث الثالث للدوافع الاجتماعية والثقافية.

خصص الفصل الثالث لتحليل الاستراتيجيات التي تم توظيفها من كلا الطرفين تركيا واليونان، وهو ما تم تفصيله في ثلاثة مباحث، المبحث الاول خصص لتحليل الاستراتيجيات الاقتصادية، المبحث الثاني تم فيه تحليل اهم الاستراتيجيات العسكرية، اما المبحث الثالث فتم فيه تحليل الاستراتيجيات الطاقوية، فالبعد الطاقوي احد المتغيرات الرئيسية للدراسة ومن بين اهم عوامل التنافس الاقليمي في منطقة شرق المتوسط.

في الاخير جاءت الخاتمة بأهم وابرز النتائج المتوصل اليها من خلال الدراسة.

الفصل الاول : الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الاول: الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط

المبحث الثاني: مفهوم التنافس الدولي في نظريات العلاقات الدولية

المبحث الثالث: تفسير التنافس الدولي من منظور جيوسياسي

تمهيد:

ينفرد حوض شرق المتوسط بمكانة بالغة الاهمية في التفكير الاستراتيجي للدول الاقليمية والكبرى على حد سواء، نظرا للموقع الجيوستراتيجي الذي اضحى محل الحسابات الجوسياسية بغرض النفوذ وتحقيق السيطرة على المنطقة، تولدت تلك التفاعلات نتيجة التمازج الثقافي والحضاري بين شعوب المنطقة الى جانب البعد الاقتصادي في ظل تمتّع المنطقة بثروات و موارد طبيعيّة في مقدمتها الموارد الطاقوية.

يحضى حوض شرق المتوسط باهتمام الباحثين الجيوسياسيين على اختلاف توجهاتهم الفكرية وتباين افتراضاتهم النظرية، في تفسير جيوبوليتكية إقليم شرق المتوسط الذي يشرف على عدة بحار، بحر مرمرة وبحر ايجة الادرياتيكي، كما يشرف على مجموعة من الممّرات والمضايق البحرية الإستراتيجية المهمّة، البسفور والدردنيل وقناة السويس، تلعب دور رئيسي في ربط مسارات نقل التجارة العالمية، حيث يتم من خلالها نقل الموارد الطاقوية والمواد الأولية من مناطق الانتاج إلى الدول الصناعية، ماجعله محل تنافس دولي لتحقيق نفوذ جيوسياسي اقليمي وعالمي، كما تباينت خيارات الدول في توظيفها لاساليب السيطرة بين استخدام القوة الصلبة من خلال البعد العسكري او اعتماد القوة المرنة من خلال البعد الاقتصادي، وهي خيارات تلجأ لها الدول وفق مقتضيات تحقيق المصلحة القومية بين محاور الصراع او اليات التعاون في عملية التنافس الدولي بالمنطقة.

المبحث الاول: الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط

تعتبر منطقة شرق المتوسط من بين المناطق التي تشهد حركية كبيرة ذو ابعاد متعددة، يعود ذلك للموقع الاستراتيجي الذي يشكل عامل جذب للتنافس الدولي في عدة مجالات مما جعلها ذو اهمية جيوسياسية كبيرة في العالم، نجم عن ذلك بروز توترات بين دول المنطقة، تترابط هذه التوترات بعوامل تاريخية من جهة، وبتطورات راهنة غيرت من طبيعة التفاعل بين الدول، تجلى ذلك في مخرجات مختلف الاجندات السياسية على الصعيدين الاقليمي والدولي، يأتي في مقدمتها الخلاف التركي اليوناني، زادت اهمية المنطقة مع مطلع العقد الثاني من القرن الحالي، بعد ما اثبتته عمليات المسح الجيولوجي الامريكية لسنة 2010 م بان حوض شرق المتوسط يعد خزان لمصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي، وهو ما يستوجب العمل الجدي لاستغلال هذه المقدرات الطاقوية،كما يعد منعطف في تحول العلاقات بين دوله من جهة اخرى في ضل اختلاف المصالح الحيوية، الى جانب غياب ضبط الحدود البحرية وفق ما ينص عليه قانون البحار الامي .

المطلب الاول: تعريف منطقة شرق المتوسط

لقد اطلقت عدت تسميات على منطقة البحر المتوسط، وما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء، سمي لدى اليونانيين باسم (تالاسا)، واطلق عليه الرومان تسمية (Mare Nostrum) أو بحرنا (بحر الروم)، و واطلق عليه ابن خرزاية عند العرب قديما (بحر الشام) وسمي في زمن عمر بن العاص ﷺ ببحر العرب، واطلق عليه الاتراك اسم (أكنديز) بمعنى البحر الابيض لكثرة زبد البحر فيه، سمي بالكاتب المقدس بالبحر الكبير، اما بالعبرية الحديثة فيسمى (هايتكون) اي البحر الاوسط، سمى بالبحر المتوسط او المحاط، لتوسطه الاراضي اليابس المشاطئة له من قارات اوروبا واسيا وافريقيا[1]، وسمي بالبحر الابيض لكبر مساحته حيث بحيث يظهر للبحارة بان لونه فاتح الى الابيض، كما يتميز البحر الأبيض المتوسط بإيكولوجية تميزه عن جميع المناطق الجغرافية الأخرى، من خلال البيئة الطبيعية الفريدة من نوعها، بالاضافة الى الثراء الجيولوجي من تضاريس تتألف من خلجان ساحلية صغيرة ومتناثرة ومجزأة على طول السواحل والجزر، هذا الواقع الجغرافي المتميز يعد عامل جذب للسياح من مختلف انحاء العالم[2].

يشمل شرق المتوسط منطقة بحرية تشكل الجزء الشرقي للبحر الابيض المتوسط، حيث يمكن تحديدها جغرافيا من شرق ايطاليا الى سواحل دول شرق حوض المتوسط، يتميز شرق البحر المتوسط عن باقي البحار الموجودة على سطح الكرة الارضية بميزات جيوسياسية هامة وحيوية نابعة من عدة اعتبارات جوهرية يأتي في مقدمتها الموقع الجغرافي المتميز الذي يتوسط قارات العالم القديم (اسيا وافريقيا واوروبا) بكل ما تحمله من تعقيدات سياسية وميزات اقتصادية، وفق النظريات الجيوسياسية فهو يقع منطقة في قلب العالم، يحتل مكانة جيوستراتيجية بالغة الاهمية، فهي منطقة تقاطع وتنافر المصالح بين الدول، اذ يعد بمثابة القاعدة الجنوبية لحلف الناتو والمنفذ الرئيسي لروسيا باتجاه المياه الدافئة، كما يعد حوض شرق المتوسط الجسر الرابط بين الشرق والغرب عن طريق المضايق التركية وقناة السويس المصرية التي افتتحت عام 1869م[3].

ساهم ذلك في تحويل معظم طرق الملاحة البحرية الى شرق المتوسط، من خلال تقريب المسافات عبر هذه الممرات البحرية، كنتيجة لحملات الاستكشاف القديمة التي قادها الاسبان والبرتغاليون في القرن الخامس عشرة الميلادي، من اجل ايجاد طريق تجارية مختصرة تربطهم بمناجم الذهب بالسودان، غير ان تلك المسالك تغيرت نحو

[1] محمد سيد سليم، **العلاقات الدولية بين الدول الاسلامية**،(الرياض: مطابع جامعة سعود، 1991)، ص1.

[2] https://www.britannica.com/place/Samos-island-Greece

[3] إيف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، ترجمة: زهيدة درويش(ابوظبي:هيئة ابوظبي للثقافة والتراث- كلمة-ط01, 2010)،ص35

الشرق عبر مجرى النيل الى مصر ومنها الى البندقية على حساب المسار الغربي عبر الصحراء الى كل من اسبانيا والبرتغال[4].

مع تطور العالم في يومنا ومع كثافة الحركة التجارية زادت اهمية منطقة شرق المتوسط، حيث تقدر الحركة التجارية والعسكرية المارة عبره بثلثي التجارة العالمية، كما يحتوى شرق المتوسط على اذرع بحرية تشكل كل منها بحر بذاته، ومنها البحر الادرياتيكي والبحر الايوني وبحر ايجه والبحر الترياتي، كما يتصل ببحر مرمرة عن طريق مضيق الدردنيل، فضلا عن وجود العديد من الجزر التي لها اهمية استراتيجية لتحكمها في مداخل ومخارج البحر ومن اهمها قبرص وهي دولة مستقلة بذاتها ومقسمة الى شطرين شمالي غير معترف به دوليا الا من طرف تركيا، وجنوبي معترف به دوليا، نجد ايضا جزر كريت، رودوس، وابية، لسبوس، كورفو، كيفالونيا، ناكسوس وأندروس وهي جزر يونانية[5]، كذلك تشرف على سواحله الشمالية والشرقية دول ذات وزن سياسي فاعل على الصعيد الدولي في التخطيط السياسي والعسكري* في مقدمتها اليونان وايطاليا وتركيا، كما تمتد على سواحله الجنوبية والشرقية دول لا تقل اهمية في العلاقات الدولية وهي مصر ولبنان وسوريا فلسطين والكيان الاسرائيلي، كما تشهد المنطقة امتداد لشبكة واسعة من خطوط نقل النفط المصدر من الخليج العربي وشمال افريقيا و من دول اسيا الوسطى[6].

خريطة رقم 01: حوض شرق البحر الابيض المتوسط

المصدر:موقع المعرفة على الرابط /https://www.marefa.org

[4] المرجع نفسه، ص36.

[5] ويكيبيديا ، تصفح في: 2020/03/26 ،بتوقيت 22:15 https://ar.wikipedia.org/wiki/

* التخطيط السياسي والعسكري هو الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من خلال استخدامها في تحليل او فهم المشكلات الاقتصادية او السياسية ذات الصبغة الدولية.

[6] هاشم كاضم صبيحي ،"الاهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط "، **مجلة ابحاث ميسان** ،العددالسادس، 2010، ص12.

يعود تكوين البحر الابيض المتوسط الى 12 مليون سنة، اين كانت ضفتي المتوسط عبارة عن اراضي يابسة تفصلهما ارض منخفضة، قبل 9 مليون سنة شهدت اوروبا موجة ذوبان كبيرة للجليد ما ادى الى ارتفاع مياه المحيط الاطلسي، ادى الى تسربها داخل تلك الاراضي المنخفضة عبر مضيق جبل طارق مشكلتا حوض البحر الابيض المتوسط وقبل ستة مليون شهدت المنطقة موجة جفاف كبيرة ادت الى تراجع منسوب المياه بالبحر وانحصار شواطئ المتوسط بالشكل التي هي عليه حاليا[7].

لقد كان لحوض شرق المتوسط الفضل في التعدد الثقافي والحضاري على مستوى العالم، فهو مهد مختلف الحضارات، قامت وازدهرت واندثرت على ضفافه، حيث سادت على شواطئه حضارات عديدة سيطرت على الاقاليم المجاورة له، مثل الفينيقيين والاغريق والرومان والفراعنة وصولا الى العثمانيين كآخر الامبراطوريات المسيطرة عليه، يعود لها جميعا الفضل في الثراء والتنوع الاجتماعي من خلال سيطرتها وهيمنتها على المنطقة، ان هذه الميزة الاستراتيجية تاريخيا ابقت على اهتمام القوى العالمية كما كان عليه الامر في عهد الامبراطوريات التي سادت في المنطقة، حيث أقامت كل من فرنسا الاستعمارية وانجلترا على نفس مسار الامبراطوريات القديمة مستوطنات بالدول المطلة على سواحل شرق المتوسط[8]، فاستراتيجيات القوى العظمى لم تستغني عن الهيمنة عن هذا المجال الغني بطرق الملاحة البحرية، فشرق المتوسط كان ولا يزال منطقة للتنافس الدولي من أجل السيطرة على المناطق الحيوية التي يدخر بها ومنها.

الفرع الاول: المضايق البحرية في شرق المتوسط:

للمضايق البحرية اهمية متعددة الابعاد (اقتصادية، سياسية، امنية...الخ)، حيث تعد منفذ حيوي لاقى اهتمام كبير في استراتيجيات الدول الكبرى، جراء التنافس الدولي الذي ادى الى نزاعات طويلة هدفت الى السيطرة عليها، حيث لم تخلو الدراسات في حقل العلاقات الدولية من ابراز تأثير السيطرة على المنفذ البحري في تحقيق الميزة التنافسية وترجيح ميزان القوة لصالح الفواعل المهيمنة على المضايق البحرية، بينما تكون الفواعل غير المسيطرة على المنافذ البحرية الحيوية عرضتا لأخطار دفاعية لها تأثير مباشر على حماية مصالحها وامنها القومي[9]، فالمضيق البحري

[7] محمد رشوان الحريف ،البحر الأبيض المتوسط و أهم المعلومات عنه ولماذا سمي بهذا الاسم، https://www.youtube.com/watch?v=y0epYBwqZEA

[8] دانيلو زولو، البحر الابيض المتوسط ومستقبل اوروبا،مقابلة صحفية مع ألين دو يونوا، تاريخ التصفح 2023/03/25على الساعة : 17.55،على الرابط:https://www.juragentium.org/topics/med/ar/benoist.htm

[9] نعيمة خطير، الاهمية الجيوبوليتيكية لمضايق حوض المتوسط، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017، ص131.

هو منفذ ضيق يفصل بين منطقتين سواء كانت يابسة او مائية، من الممكن ان يتجاوز عرضه ثلاثون كلم مثل مضيق بحر الشمال بين فرنسا و بريطانيا، وقد لا يتجاوز عشرات الامتار مثل مضيقي البسفور والدردنيل بتركيا[10].

تتحدد إقليمية المضيق البحري للدولة او اعتباره جزء من المياه الدولية، من خلال موقعه في المسطح المائي، فاذا كان عرضه يتجاوز المياه الاقليمية فهنا تتطبق عليه احكام الملاحة الدولية، وفي حال كان عرض المنفذ البحري اقل اي داخل المياه الاقليمية للدولة، في هذه الحالة يحق للدولة او الدول المشاطئة له السيطرة والاشراف عليه، هناك نوعين من المضايق البحرية، مضايق طبيعية مثل البسفور والدردنيل بتركيا، ومضايق اصطناعية مثل قناة السويس بمصر، وقناة اسطنبول التي شرعت الحكومة التركية في انشائها، والتي جاءت من اجل تخفيف الضغط على مضيق البسفور الذي اصبح يشهد حركة ملاحة تتجاوز القدرة المنصوص عليها في اتفاقية مونترو[11].

كما تعتبر الموانئ الشريان الرئيسي في نظام النقل التجاري في المتوسط بين البر والبحر, ومن أهم الموانئ نذكر: ميناء ميناء اسطنبول (تركيا), ميناء بور سعيد(مصر), وتعتبر أيضا مضايق البوسفور والدردنيل، وقناة سويس النقاط المفتاحية في منظومة النقل بمختلف اشكاله في المتوسط ،ان هذه الموانئ و أغلب المضايق والقنوات لها أهمية استراتيجية واقتصادية, فهي المنفذ والممر الوحيد لاغلب الطرق البحرية المتجهة من مكانما وإلى مكان اخر عبر المتوسط. لقد فقد البحر الأبيض المتوسط مكانته كطريق للتجارة التي تحولت منه إلى المحيط الأطلسي بعد اكتشاف الرجاء الصالح والعالم الجديد، ولكنه واسترجع مكانته بعد فتح قناة السويس في القرن العشرين وازدادت أهميته في التجارة الدولية بسبب نشاطه التجاري العالمي، وازدياد حجم السفن في مسطحات مياهه التي تجاوزت 300 سفينة يوميا، وكشف عن مصلحة القوى الكبرى في الوصول إلى منابع النفط والأسواق والتي لا تتم إلاّ عبر المتوسط[12].

تلعب المضايق البحرية والقنوات المائية مثل قناة السويس دورا محوريا في الجغرافيا السياسية والاقتصادية للدول التي تسيطر عليها، هذه الممرات البحرية تمثل نقاط عبور استراتيجية للتجارة العالمية ولحركة الأساطيل الحربية، مما يجعلها ذات أهمية بالغة في التخطيط الاستراتيجي والسياسي للدول، على سبيل المثال، اتفاقية مونترو لعام 1936م التي تنظم الملاحة في مضيقي البسفور والدردنيل توضح أهمية هذه المضايق في تحديد حركة السفن التجارية والعسكرية

[10] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة، الجزء الثاني**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981)، ص27.
[11] محمد محمود ابراهيم الدين، **الجغرافيا السياسية: منظور معاصر**،(القاهرة: مكتبة انجلو المصرية، 2002)، ص426.
[12] المرجع نفسه، ص428.

على حد سواء، حيث تحكم هذه الاتفاقية عبور السفن عبر المضيقين وفق شروط معينة لضمان التوازن بين المصالح الدولية والإقليمية[13].

الفرع الثاني: المكانة الاقتصادية لمنطقة شرق المتوسط:

تعتبر منطقة شرق البحر المتوسط ذات أهمية اقتصادية استراتيجية، حيث تمثل جسرًا حيويًا يربط بين الشرق والغرب، وتعد ممرًا هامًا للحركة التجارية بين مناطق الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا من جهة وأوروبا الغربية والأمريكيتين من جهة أخرى. كما أنها تربط بين شمال وجنوب ضفتي المتوسط، يشير المؤرخ يوليوس في كتابه "التاريخ العام" إلى ميناء تارنت الذي كان نقطة استقبال للبضائع القادمة عن طريق البحر من جميع أنحاء العالم عبر المتوسط[14]، ، وهو ما يشبه مرفأ "يافا" بفلسطين قبل الانتداب البريطاني، او مرفأ بيروت عصب الاقتصاد اللبناني قبل ان يتم تفجيره عام 2020م، فالبعد الاقتصادي يؤكد لنا بان شرق المتوسط يعد منطقة نشاط تجاري كبرى، فمن الناحية الاقتصادية، يمر عبره أكثر من 30% من التجارة العالمية، لا سيما تجارة النفط، التي تعبر ممراته البحرية.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب اليابسة المحيطة بشرق المتوسط دورا حيويا في نقل مصادر الطاقة عبر شبكة من الأنابيب، مثل خط السيل الجنوبي وخط نابوكو، التي تنقل النفط والغاز من روسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا عبر تركيا، اما من الجانب الجيولوجي، تُعد المنطقة غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية، وخصوصا في الضفة الجنوبية للبحر، حيث يتواجد العديد من الترسبات الهيدروكربونية الناتجة عن تصادم الصفائح الجيولوجية بين الصفيحة العربية الإفريقية والصفيحة الأفروآسيوية، هذا التصادم أدى إلى تكوين مخزونات هائلة من النفط والغاز الطبيعي سواء في اليابسة أو في أعماق البحار، كما هو الحال في البحر الأسود، بحر قزوين، والعراق وسورية، إلى جانب ذلك، يتمتع شرق المتوسط بأهمية سياحية كبيرة بفضل جزرها وسواحلها الجميلة والمدن السياحية المميزة المنتشرة على طول سواحله، مثل أثينا، إسطنبول، الإسكندرية، وبيروت، تستقطب ملايين الزوار سنويا، مما يسهم بشكل كبير في إيرادات السياحة ويعزز الدخل القومي للدول المطلة عليه[15].

شهدت حركة الملاحة البحرية في منطقة شرق المتوسط زيادة بأكثر من 50 %بين عامين 1997م و2006م، وبلغ النمو السنوي لنقل النفط من 6 % و 7 % إلى 8 %لنقل الغاز الطبيعي،لترتفع الى 13.8% سنة 2013م

[13] نعيمة خطير، مرجع سبق ذكره، ص131.
[14] ممدوح درويش مصطفى،ابراهيم السايح، **مقدمة في تاريخ الحضارة الرومانية واليونانية-1تاريخ اليونان**،(الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999)،ص12.
[15] هاشم كاضم صبيحي ،مرجع سبق ذكره، ص13.

كما سجل في عام 2006م ممرات حوض شرق المتوسط مرور حوالي 313 مليون طن من المنتجات البترولية من المجموع العالمي الذي يمثل 2600 مليون طن، أي حوالي 20 %، لتتراجع الى 244.55مليون طن سنة 2013م بسبب تداعيات النمو الاقتصادي الصني وتحول اغلب واردات الطاقة بالمنطقة الى الصين، لتنخفض بنسبة 40% سنة 2023م، بسبب هجمات الحوثيين على السفن التجارية العابرة للبحر الاحمر[16].

ان كل هذا يجعل من منطقة شرق المتوسط منطقة ذات اهمية جيوسياسية بالغة الحساسية ،يرجع ذلك الى الاختلاف الثقافي والحضاري والاجتماعي والسياسي للدول المشاطئة له، كما انه قادر على تغيير قواعد اللعبة بعد الاكتشافات المتتالية لحقول النفط والغاز اقليميا، والعمل على حماية المصالح الحيوية لكل دولة.

الفرع الثالث: الموروث الثقافي والحضاري:

ان دراسة البعد الحضاري لمنطقة شرق المتوسط تحمل دلالات متعددة، كانت نتاج تمازج ثقافي واجتماعي بين شعوب الدول المشاطئة لحوض شرق المتوسط، هذه الشعوب التي تداولت هيمنتها وسيطرتها على اقاليم شرق المتوسط واقاليم اخرى بعيدة عنها، سواء كانت هذه الهيمنة من شعوب المنطقة او من شعوب اخرى اقامت بها من خلال غزوها واقامة إمبراطوراتها وبالتالي نشر ثقافتها على شعوب المنطقة او نقل ثقافة شعوب المنطقة الى الاقاليم الاخرى، لقد سمي المتوسط بالاخضر الكبير عند قدامى المصريين، و سمي "بحرنا" عند الرومان، كما اطلق عليه في العهد القديم عند اليهود اسم البحر الكبير المقدس، لقد كان للبعد الديني بالغ الاثر في اثراء التنوع الثقافي و الحضاري لمنطقة شرق المتوسط، حيث كان لظهور المسيحية وبعدها الاسلام تفاعل ديني لاتزال تداعياته مسيطرة على تفاعل شعوب المنطقة، فالحضارة الاسلامية والمسيحية هما الحضارتان المؤثرتان في المتوسط، ويؤكد المؤرخ الفرنسي المختص في تاريخ المتوسط"فرنان بروديل"بان شرق المتوسط سادت فيها المسيحية الشرقية الاورثوذوكسية ذات الصيغة الاغريقية التي كان مركزها القسطنطينية قبل ان تنتقل الى موسكو في اعقاب الفتح العثماني عام 1453م [17]، حيث تتجلى مظاهر وصور التسامح الديني والتعايش السلمي بين افراد الدولة الواحدة، كما هو عليه الحال في لبنان، كما نجد صور للصراع الثقافي بين دول شرق المتوسط، ومن ذلك التباين الديني والخلاف التاريخي بين تركيا واليونان، وهو ما تناوله صموئيل هانتنغتون في كتابه صراع الحضارات، الذي اعتبر دراسة استشرافية لمستقبل العلاقة بين مختلف الديانات

[16] التجارة عبر قناة السويس تنخفض 45% إثر هجمات البحر الأحمر، موقع الجزيرة نت، https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/1/26

[17] Fernand braudel, lamediterranee,lespace et lhistoire.parisflammarion,1986,pp.158-160:

والحضارات، حيث يرى على بان تركيا لن تكون اوروبية بل تكون هي القائد للعالم الاسلامي وباقي الدول الاسلامية تابعة لها، بينما تبقى اليونان جزاء من العالم المسيحي.

ان مجموع هذه الدلالات ما هي الا تأكيد على ان اقليم شرق المتوسط ذو طابع حضاري مميز، فهو محصلة لتاريخ مشترك تراوحت صوره بين التحالف في حقب تاريخية فرضتها متغيرات التعاون، وبين تاريخ من الاقتتال والحروب فرضتها الرغبة في الهيمنة والسيطرة وتحقيق التفوق على الغير، تميزت الحالتين بنشر المنظومة القيمية للفواعل الدولية، من اجل تحقيق المصلحة الذاتية للإمبراطوريات في السابق او الدول حاليا، حيث لا يزال شرق المتوسط يحتل مكانة كبرى في الفكر الاستراتيجي للقوى الاقليمية والدولية، امتد من عصور ما قبل الميلاد الى عصرنا الحالي، وهو ما نلتمسه في بعض المصادر الكلاسيكية، مثل الاليادة والاوديسة للشاعر الاغريقي "هوميروس"[18].

يسرد لنا هوميروس في الاليادة صور لوقائع الحرب التي تعود اسبابها الى المنافسة التجارية من اجل السيطرة على جزر بحر ايجة وسواحل الاناظول وشمال اليونان، لما لها من اهمية استراتيجية في الملاحة التجارية البحرية، و يصف لنا في الاوديسا سفن تلك الحقبة التاريخية من الصراع الاغريقي في السيطرة البحرية، كما يقدم لنا هيرودوت من جهته استكشافات الفينيقيين في بحر المتوسط، ساهمت فيها من نجاحها خبراتهم الفلكية، من خلال وصف معاركهم البحرية للسيطرة على اقاليم باقي المتوسط انطلاقا من شرقه في مدينة صور[19].

كما كان للتمازج الحضاري دور في تشكيل نسق منفرد من نوعه في العالم، فمنطقة شرق المتوسط تعتبر ملتقى الاديان (الاسلام، المسيحية واليهودية)، ومهد الحضارات الاولى، انتجت لنا تعدد ثقافي وعرقي ولغوي، لقد ساهم حوض المتوسط في نقل شعلة الحضارة وتوزيعها على كل السكان من خلال ذلك التزواج و الاحتكاك الحضاري والديني والثقافي، فالاسلام بنى مراكز علم في اوروبا بالاندلس، كما تم نقل الحضارة والثقافة الغربية الى بلاد العرب من خلال حملات الفرنسيين على مصر وبلاد الشام في زمن نابليون بونابرت، وبعد تأسيس كيانات سياسية مستقلة، ورغبتها في فرض هيمنتها وسيطرتها على المنطقة، وبين جدلية القوة والضعف، وتجلي خطاب الانا والاخر ضل حوض المتوسط يعيش حالة توترات متواترة اوجدتها مخلفات التاريخ والجغرافيا[20].

[18] ممدوح درويش ، مرجع سبق ذكره، ص13.
[19] المرجع نفسه، ص15.
[20] خطار أبو دياب، البعد المتوسطي في الصراع والحوار بين الحضارات، موقع مجلة الجديد، نشر في 2015/07/01، الرابط: https://www.aljadeedmagazine.com/

المطلب الثاني: التغيرات الجيوسياسية بعد 2010 في منطقة شرق المتوسط

لقد أحدث القرن الحادي والعشرون تغييرات على اصعدة سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة مما أثر بشكل كبير على هيكل النظام الدولي، ففي هذه الفترة أصبح شرق البحر الأبيض المتوسط مساحة ذات أهمية متزايدة من حيث النشاط والتوتر، حيث سعت دول المنطقة إلى لعب أدوار جديدة بحثا عن طرق لزيادة أمنها إلى أقصى حد وضمان بقائها، مع سعيها لتثبيت رؤيتها الخاصة للتطورات الجيوسياسية الجديدة لمنطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وتتوزع هذه التغيرات الجيوسياسية في حوض شرق المتوسط على ثلاث قضايا رئيسية، الازمة المالية العالمية لسنة 2008م وانعكاساتها على المنطقة، الحراك العربي او ما يعرف بالربيع العربي في سنة 2010م و2011م وتاثيرها على التفاعلات الاقليمية في شرق المتوسط[21].

واخيرا اكتشاف مصادر الطاقة في اعقاب المسح الجيولوجي الامريكي عام 2010م والتي اكدت بان حوض شرق المتوسط يكتنز موارد طاقوية هائلة، قدرت بحو 122 تليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي و 1.7 مليار برميل من النفط، من شانها ان تفتح باب صراع جديد بين الفواعل الاقليمية والتي لها قضايا خلافية محل نزاع لم يتم حلها الى يومنا وهي القضية القبرصية والفلسطينية ذات الابعاد التاريخية[22]، ما يؤجج الصراع ويفتحه على كل الاحتمالات التي من شأنها زعزعة الاستقرار خصوصا في ظل استعداد اللاعبين الدوليين الخارجين عن المنطقة للدخول في المواجهة، من اجل إعادة توزيع السلطة في شرق البحر الأبيض المتوسط، فالولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي كانا لاعبين رئيسيين لازيد من 60 عام[23]، من ناحية أخرى تسعى روسيا للعودة الى المنطقة، بعد أن تخلت عن البحر الأبيض المتوسط قبل عقدين من الزمن في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي[24]، اما اقليميا فقد بدأت تركيا في الظهور كلاعب مستقل عن توجهات واملاءات القوى الغربية بعد ما يقرب من قرن من الزمن منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية، وغير بعيد على ذلك، تعد اليونان وقبرص، وهما عضوان في الاتحاد الأوروبي المنافس الابرز في المنطقة باعتبارهما جزءًا من المنطقة، ولهما خصومات جيوسياسية ضد تركيا.

[21] مركز أسباب للشؤون الجيوسياسية، توترات شرق المتوسط: صراع جيوسياسي زاد التنافس على الطاقة من حدة مخاطره العالية، العدد السادس، 2020/08/23، ص5، الرابط: https://www.asbab.com

[22] المرجع نفسه، ص3، الرابط:

[23] Pack James, Neo realism as a research enterprise toward elaborated structural realism, International Political Science Review,vol.1,1993,p.123.

[24] Fathallah Oualalou , Après Barcelone …le maghreb est nécessaire , Paris : L'Harmattan 1996, p.150

الفرع الاول: الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الوضع الاقليمي في شرق المتوسط.

1- تداعيات الازمة المالية على **اليونان**:

تعود خذور الازمة المالية اليونانية الى السنوات الاولى للاستقلال عن الامبراطورية العثمانية سنة 1823،كان اول قرض طلبته من بريطانيا ، واعلنت افلاسها اربع مرات في سنوات 1827، 1843، 1893، 1932، فتاريخيا تعاني اليونان من ضعف تسيير موارد الدولة في ضل تنامي ثقافة التبذير وحياة الرفاه الى جانب انتشار مظاهر التهرب الضريبي، كل ذلك خلق ثغرات عديدة اثرت سلبا على الإنفاق العام، ان مجموع أسباب عجز اليونان عن الالتزام للوفاء بمستحقاتها في تلك السنوات هي نفسها التي اوقعت اليونان في طائلة العجز عن تسديد ديونها حاليا، وهو ما قد يؤدي بها إلى الإعلان الرسمي عن الإفلاس للمرة الخامسة بعد استقلالها، نتيجة تفاقم الازمة الاقتصادية وارتفاع الدين العام بسبب انعكاسات الازمة المالية العالمية في عام 2008م[25]، التي ادت الى ارتفاع الدين العام لليونان اكثر من 300 مليار يورو[26]، اي ما يعادل ازيد من 100% من الناتج المحلي الاجمالي للدولة، قدرت نسبة العجز في الميزانية حولي 14% في سنة 2011م، وهو مؤشر سلبي على المكانة الاقتصادية لليونان حيث صنفت سنة 2012م من بين اخطر 10 دول من حيث الايفاء بالديون الخارجية، الامر الذي يصعب عملية الاقتراض، العديد من الحكومات تلجأ إلى الاقتراض لتمويل مشاريعها التنموية وتغطية نفقاتها العامة عندما تكون الإيرادات المحلية غير كافية لتحقيق الأهداف الاقتصادية. الاقتراض، سواء من السوق المحلي أو الدولي، يعد وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة في فترات الأزمات أو الفجوات التمويلية.

ومع ذلك، تتفق غالبية الخبراء على وجود علاقة عكسية بين مستويات الدين العام والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد. فعندما يرتفع مستوى الدين العام بشكل مفرط دون أن يقابله نمو اقتصادي مستدام، فإن هذا قد يؤدي إلى اختلالات اقتصادية عميقة. هذه الاختلالات تشمل[27]:

[25] عبد اللطيف درويش،الازمة المالية اليونانية –جذورها وتداعياتها،مركز الجزيرة للدراسات،11جوان 2012،تاريخ الاطلاع :2023/03/28على الساعة 17:25، الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201261113551117990 8.html

[26] مصطفى رديف، اسماعيل مراد،ازمة اليونان وتداعياتها على منطقة اليورو،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية عن جامعة الوادي،العدد03، السنة الثالثة،2012 ،ص182

[27] بولحبال اميرة، بيبي يوسف، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة اليورو في ضل سياسات وبرامج احتواء أزمة الديون السيادية خلال الفترة 2010-2016، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09 العدد03 مكرر الجزء الاول،2019،ص266.

- ✓ **زيادة تكاليف خدمة الدين** :ارتفاع مستويات الدين يعني زيادة في الفوائد المستحقة على الديون، ما يؤدي إلى تحميل الخزينة العامة أعباء إضافية قد تعيق تمويل المشاريع التنموية أو الخدمات الأساسية.
- ✓ **التضخم** :الاقتراض الكبير قد يؤدي إلى طباعة المزيد من الأموال لتغطية العجز، ما قد يسبب ارتفاع معدلات التضخم، مما يقلل من القوة الشرائية للمواطنين ويزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ **تدهور التصنيف الائتماني** :زيادة مستويات الدين يمكن أن تؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني للدولة، مما يجعل الاقتراض المستقبلي أكثر تكلفة ويزيد من التحديات الاقتصادية.
- ✓ **تقليل الحيز المالي** :ارتفاع مستويات الدين العام يقلل من المرونة المالية للحكومات، مما يجعل من الصعب الاستجابة للأزمات الاقتصادية أو الاستثمارات الاستراتيجية الضرورية.

لقد ادى ضعف الاقتصاد وتردي أحوال البنية التحتية و تضافر عوامل التشوه في الاقتصاد اليوناني الى زيادة الاقتراض في ظل هشاشة النظام المالي العالمي الذي لم يتعاف بعد من الازمة المالية لسنة 2008، اضطرت اليونان إلى السعي للحصول على قروض اضافية من الدول الأوروبية[28].

يشير خبراء الاقتصاد الى ان ازمة الديون السيادية لليونان كادت ان تؤدي الى تفكيك النظام المالي والنقدي لتشابك السياسات المالية والمصرفية في منطقة اليورو، من خلال انتقال و تدحرج الازمة اليونانية ككرة الثلج الى باقي دول منطقة اليورو وفق منظور لعبة الدومينو، خصوصا في ظل تجاوز اليونان للحد الادنى من العجز في الميزانية المسموح به في اتفاقيات شروط الانضمام للاتحاد الاوروبي و مؤسساته المالية، وهوما يؤدي بصورة مباشرة الى تراجع ايرادات البنوك بسبب التراجع عن عمليات منح القروض الموجه للاستثمار الخاص، الامر الذي يؤثر على عمليات استقطاب الاستثمار الاجنبي وتأهيل البنية التحتية لليونان خصوصا في مجال الطاقة، لذلك اصبح لزاما على القادة الاوروبيين من اعتماد خطط لمساعدة اليونان واحتواء الازمة من اجل انقاذ منطقة اليورو[29].

2- تداعيات الازمة المالية على **تركيا**:

في ظل تولي حكومة العدالة والتنمية زمام الحكم بتركيا عام 2002م، ورثت عن سابقيها أوضاع اقتصادية صعبة بلغت ذروتها سنة 2001م، ولتجاوز ذلك باشرت بتنفيذ خطط قائمة على الانفتاح من اجل اصلاح العملية

[28] احمد مصطفي،الازمة اليونانية والمنطقة العربية،موقع بي بي سي عربي، تاريخ النشر 16ماي 2010، تاريخ الاطلاع 2023/03/28على الساعة 17:13، الرابط:https://www.bbc.com/arabic/business/2010/05/100516_greece_gcc_crisis_tc2

[29] معزي نجاة ،بوزرب خير الدين،الاصلاحات المصرفية في منطقة اليورو بعد ازمة الديون السيادية 2011-2013 دراسة تحليلية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد13، ديسمبر2018،ص62.

الاقتصادية، من خلال زيادة الانتاج وتوسيع وتنويع عمليات الصادرات التي بلغت 73مليار دولار سنة 2005م[30]، حيث سجل الاقتصاد التركي نمو بنسبة 6.2 % في 2002م ليقفز الى 9.4% في 2004م، و8.4 % في 2005م، و6.9 % في 2006م على التوالي ليصل الى 12% سنة 2010م مع توقعات بالانخفاض الى 6% مع نهاية 2010م[31]، لتنخفض نسبة النمو الى 4% سنة 2013م[32] بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية والازمة الاقتصادية التي شهدتها اوروبا، ان هذا النمو الاقتصادي المحقق جاء نتيجة عوامل عديدة، منها زيادة حجم السلع والخدمات المصدرة التي ساهمت فيها الاستثمارات الاجنبية من خلال رفع نسبة الانتاج مع انتعاش الطلب المحلي[33]، حققت تلك السياسات قفزة نوعية في تعافي قيمة الليرة التركية من خلال إزالة ستة أصفار من أمام سعر صرف الليرة امام الدولار، وخفضت معدلات التضخم، ان التدابير الوقائية المنتهجة وبرنامج التقشف الاقتصادي المعتمد، اكسب الاقتصاد التركي القدرة على مجابهة الصدمات، كما كانت له القدرة على التكيف تجاه ارتدادات الأزمة المالية العالمية عام 2008م، كما ساعدت تلك السياسات الحكومة التركية في كسب الرهان امام التحديات التي افرزتها تداعياتها الازمة السورية بعد هجرة ما يزيد عن 4 ملايين سوري الى الأراضي التركية منذ عام 2011، والذي نجحت الحكومة التركية في استيعابهم وتحويلهم إلى قوى عاملة ومنتجة ساهمت في رفع الناتج المحلي التركي[34].

حقق الاقتصاد التركي مع بداية الالفية معدلات نمو جيدة، لاعتماده على الاستثمار الخاص واستقطاب رأس المال الاجنبي[35]، حيث قامت الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية منذ وصولها للسلطة سنة 2002م، بتبنى سياسة تصفير المشاكل مع دول الجوار الاقليمي، وذلك بعد اختيار الناخبون الاتراك على اختلاف توجهاتهم السياسية التصويت لصالح حزب العدالة والتنمية لدواعي اقتصادية وفق ما جاء في البرنامج الانتخابي، لفقدانهم الثقة في سياسات الاحزاب الموجودة في الساحة السياسية التركية، التي فشلت في تحسين المستوى المعيشي للأتراك، خصوصا في ضل تجاهل حكومة بولنت اوجاويد لتحذيرات المنظمات الدولية تجنيب الاقتصاد التركي الوقوع في

[30] عقيل سعيد محفوض، **السياسة الخارجية التركية-الاستمرارية .التغيير**،(الدوحة:المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012)،ص95.

[31] نمو قوي لاقتصاد تركيا، موقع الجزيرة نت، الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2010/6/30

[32] ترك برس، الاقتصاد في عهد أردوغان، 28أوت 2014، الرابط: https://turkpress.com.tr/node/1286

[33]The World Bank: World Development Indicators Database. TurkeyLast revised on 7 July 2013,https://databankfiles.worldbank.org/public/ddpext_download/WDI-2013-ebook.pdf

[34] احمد ذكر الله،الزلزال وتداعياته على صعود الاقتصادي التركي، موقع العربي الجديد،2023/02/13، تصفح:2023/03/29على الساعة:18:33، الرابط: https://www.alaraby.co.uk/

[35] "How Turkey fell from investment darling to junk-rated emerging market". The Economist. 19 May 2018. https://www.economist.com/finance-and-economics/2018/05/19/how-turkey-fell-from-investment-darling-to-junk-rated-emerging-market

ازمة[36]، عملت الحكومة التركية بقيادة رجب طيب اردوغان على بعث نشاطها في المنظمات الدولية المنتمية اليها ذات البعد الاقتصادي كمجموعة العشرين التي انظمت اليها سنة 1999 ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي سبق الانضمام لها سنة 1961م، الامر الذي ساعد تركيا على الخروج من الازمة العالمية لسنة 2008م باقل الاضرار على المستوى السوسيواقتصادي[37].

ان المتتبع للمنحنى الاقتصادي لتركيا يلاحظ تسجيل نموًّ سنويًّ بمعدل 8.5 بالمئة، حيث اصبح ثاني أسرع نمو اقتصادي في العالم بعد الصين التي بلغ نموّها 9.2 بالمئة سنة 2011م، ليرتقي الى المرتبة العاشرة من بين اقوى اقتصاديات العالم سنة 2020م بعدما صنف في المرتبة السابعة عشرة سنة 2007م38، ان تحقيق هذه المكانة الاقتصادية لتركيا وهو نتيجة التزام الحكومة بالضوابط المالية وانتهاج سياسة اقتصادية متوازنة الدقة.

الفرع الثاني: تداعيات الربيع العربي على الوضع الاقليمي في شرق المتوسط.

ظهرت مع نهاية عام 2010م متغيرات جديدة في منطقة شرق المتوسط، تتمثل في ما يسمى "الربيع العربي"* والتي أدت الى انهيار الانظمة السياسية لبعض دول المنطقة كسوريا وليبيا ومصر وتونس، وساد الانفلات الامني الذي ساهم بدوره في صعود الجماعات المسلحة المتطرفة مثل داعش كقوى موازية للجيوش النظامية في سوريا وليبيا، بحيث ادت الى زعزعت الاستقرار والأمن في المنطقة، وهو ما ادى الى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والامنية والإنسانية الهائلة في العديد من مناطق العالم العربي، ومنها ليبيا ومصر ولبنان وسوريا وهي دول شرق متوسطية، بالاضافة الى العراق واليمن الذي يعاني ايضا من اثار موجة الانهيار الامني وفشل الدولة[39].

---

[36] تورغوت اوغلو، تاثير الازمات الاقتصادية في تركيا على السياسة، موقع اندبندنت عربية،2021/11/21، التصفح:2023/03/29على الساعة:17:20، الرابط: https://www.independentarabia.com/node/279206

[37] "How Turkey fell from investment darling to junk-rated emerging market". The Economist. 19 May 2018. https://www.economist.com/finance-and-economics/2018/05/19/how-turkey-fell-from-investment-darling-to-junk-rated-emerging-market

[38] جورج فريدمان،ترجمة:منذر محود محمد، **الاعوام المائة القادمة-استشراف للقرن الحادي والعشرين**،(دمشق: دار الفرزقد،2019)ص234.

* الربيع العربي هو مصطلح يشير إلى موجة من الثورات والاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت عدة دول عربية في أوائل عام 2011م، احتجاجا على الظلم الاجتماعي، انتشرت بسرعة في المنطقة العربية، كانت المطالب الرئيسية للمتظاهرين تركز على إسقاط الأنظمة السياسية الاستبدادية، ومحاربة الفساد، وتحقيق العدالة الاجتماعية والحرية السياسية. من أبرز الدول التي شهدت هذه الاحتجاجات تونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، والبحرين، للمزيد اطلع على الرابط: https://www.marefa.org

[39] Zenonas TZIARRAS، The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean ،oslo، peace Research institute، 2019،p.7.

في ظل الغموض الذي يحيط بالتهديدات التي تواجهها الدول نتيجة موجة الفوضى في العالم العربي، تبرز الحاجة الملحة إلى استجابات سياسية متوازنة ومستندة إلى رؤية شاملة، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد المختلفة للأزمات الحالية، لا يمكن الاعتماد على حلول ضيقة أو قصيرة الأمد، بل يجب العمل على تطوير خطط استراتيجية تهدف إلى تحقيق استقرار مستدام، هذه الخطط ينبغي أن ترتكز على التفاهمات المشتركة والمخرجات المتوافق عليها بين الدول، لضمان معالجة الأزمات بشكل متكامل، فتحقيق الأمن والاستقرار في ظل الفوضى يتطلب استراتيجيات طويلة الأمد تعتمد على التحالفات والتعاون الإقليمي والدولي، مع تركيز على تعزيز القدرات الأمنية وتحقيق التفاهمات السياسية المشتركة[40].

لقد ادت احداث ما يسمى بالربيع العربي الى تفعيل تركيا لتحركاتها الديبلوماسية بالمنطقة، وانتقلت من استراتيجية تصفير المشاكل* الى انتهاج مسار تدخلي في شؤون الدول المجاورة، حيث طالب الرئيس المصري الراحل حسني مبارك بضرورة التنحي والاستجابة للمطالب الشعبية، وهو ما اعتبرته الخارجية المصرية تدخلا غير مسبوق في شؤونها الداخلية، وكان الرئيس عبد غول اول رئيس تركي يزور مصر بعد تنحي الرئيس حسني مبارك، وتم خلالها ابرام العديد من الاتفاقيات، كما كان لتركيا تدخل عسكري مباشر في سوريا بدعوى محاربة الارهاب والجماعات المتطرفة وتنظيم حزب العمال الكردستاني، الى جانب التدخل في الازمة الليبية من خلال الاتفاق العسكري مع حكومة الوفاق الليبية[41].

في الوقت الذي تسعى فيه تركيا الى لعب دور اقليمي على ضوء استغلال هذه الاحداث لتمرير نموذجها السياسي والاقتصادي، كانت الانتفاضات العربية قد انتقلت الى اليونان، بسبب الاحتقان الشعبي وخروج الاف اليونانيين الى الشارع احتجاجا على السياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف حكومة جورج باباندريو، لانقاض اليونان من الافلاس، وسعي الحكومة الى بقائه في منطقة اليورو، الا ان زخم تلك الانتفاضات باليونان يرجع الى ما قبل الربيع العربي، غير ان ما يبدو في اليونانيين نجاح الحراك في العالم العربي اعتبروه مؤشر على تصاعد نداءات الرفض للواقع الاقتصادي والاجتماعي المعاش باليونان في ظل تفاقم حدة الازمة الاقتصادية، الامر الذي اجبر 90 % من الاحزاب السياسية على تغيير خياراتها وبرامجها السياسية بغرض التكيف مع الواقع الذي فرضه الشباب المحتج على ذلك الوضع، في هذا الصدد يقول الدكتور لويس حبيقة، الخبير اللبناني في الشؤون السياسية والاقتصادية، في حوار لدويتشه

[40] Op.cit ،p 50.

[41] رحاب ابو العلا صالح ابو العلا،البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد احداث الربيع العربي،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، جانفي 2023،ص740.

*

فيله:" **إن "المطالب التي رفعها المتظاهرون في العالم العربي هي مطالب تتعلق بالديمقراطية والحرية، فالمواطن العربي لم يعد يقبل العيش في ظل القهر السياسي والديكتاتوريات، أما بالنسبة إلى ما يجري الآن في اسبانيا واليونان فهي احتجاجات على الوضع الاقتصادي وما سببته الأزمة المالية في هذين البلدين**" [42].

ما ذكره الدكتور لويس حبيقة حول حراك الشباب العربي يشير إلى عدم رضاه على الأوضاع السياسية والاقتصادية في بلدانهم. هذا الاحتجاج قد يكون مرتبطا بالبحث عن نماذج أكثر نجاحا في تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي، كالنموذج التركي في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية. فتركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية، ركزت بشكل كبير على تعزيز الاقتصاد التركي واستغلال الموقع الجيو–استراتيجي للبلاد. من خلال الإصلاحات الاقتصادية، جذب الاستثمارات، وتحسين البنية التحتية، تمكنت تركيا من خلالها تحقيق نمو اقتصادي ملحوظ، مما أدى إلى تحسين مكانتها العالمية. بحلول العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، أصبحت تركيا تحتل المرتبة السادسة عشرة في الاقتصاد العالمي سنة 2017م[43]، لترتقي الى المرتبة الثالثة عشرة عالميا في 2020م، لتقفز بعدها الى المرتبة الحادية عشرة عالميا سنة 2021م مع التخطيط لبلوغ المرتبة العاشرة مع افاق 2023م[44].

لقد عمدت تركيا من خلال مكانتها الاقتصادية العالمية الى مساندة ودعم التيارات السياسية الناشطة في الحراك العربي، من خلال تقديم الدعم المادي اقتصاديا وعسكريا والمعنوي من خلال التأييد الديبلوماسي لمطالبهم في مختلف الهيئات الاقليمية والدولية، على ضوء استراتيجية عملية لاحتواء تيار الاخوان المسلمين كتنظيم مهيكل جاهز، كما كانت اول المباركين لوصول جماعة الاخوان المسلمين للسلطة بمصر في اعقاب انتخاب الرئيس مُحَمَّد مرسي رئيسا لمصر سنة 2012م، هذا التوجه التدخلي لتركيا يهدف الى توسيع دائرة نفوذها في ظل ما تعيشه بعض الاقطار العربية في تلك المرحلة، من خلال استغلالها للاوضاع العربية لتصدير نموذجها الجديد الذي يطلق عليه "العثمانية الجديدة"، الذي لقي صداه لدى بعض الاوساط العربية الشعبية والاكاديمية خصوصا بعد اهتراء النموذج الكمالي الذي كان يفسر على انه نظام تسلطي، استطاعت تركيا على ضوء هذا النموذج الجديد ان تعزز قوتها العسكرية تماشيا مع القوة الناعمة، الامر الذي هيأها للعب أدوار إقليمية في كل من سوريا وليبيا[45].

---

[42] يوسف بوفجلين،الاحتجاجات باليونان واسبانيا هل الهمها الربيع العربي، موقعDW،تاريخ النشر:2011/06/17،تاريخ الاطلاع:2023/03/27على الساعة:15.47، الرابط:https://www.dw.com/ar

[43] احمد عارف ارحيل الكفارنة، الخيارات الاستراتيجية لتركيا اقليميا ودوليا،مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 04، 2018 ،ص235.

[44] موقع lalegroup، ترتيب اقتصاد تركيا 2024 والتوقعات لعام 2025، الرابط: https://lalegroup.com.tr/2023/02/11

[45] المرجع نفسه، ص 236.

بالنسبة للتداعيات الربيع العربي على اليونان، ومن خلال مايجري باليونان فيمكن تفسيره من خلال اختلاف المسببات فاليونانيون انتفضوا ضد واقع اقتصادي صعب يسعون الى تغييره، شكل الحراك في العالم العربي حافز وعامل مشجع للشباب باليوناني للانتفاض على سياسات الحكومة اليونانية من اجل تغيير خططها الاقتصادية، خصوصا في ظل التقشف الحكومي لتغطية نسبة خدمة الديون الخارجية المنعكسة سلبا على قدرة معيشة الشعب اليوناني، في الوقت الذي تعرف فيه باقي شعوب منطقة اليورو رفاه اقتصادي، ما أجبر الحكومة على مراجعة شاملة لخططها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتكييفها مع مطالب المحتجين[46].

لقد ادت احداث الربيع العربي الى تباين السياسات المنتهجة في كل من تركيا واليونان، والتي انعكست على وضع كل منهما على الصعيد الاقليمي، فتركيا انتهجت خيار توسيع دائرة النفوذ، ساعدها على ذلك احداث الربيع العربي، وعلى ضوء ذلك غيرت توجهاتها وخياراتها الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتحقيق اعلى المكاسب، بينما كان الوضع السائد في اليونان يشهد انكماش على الذات، في ظل الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها، حيث حاولت التكيف والاستجابة مع تداعيات الوضع الراهن[47].

الفرع الثالث: اكتشاف مصادر الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط

تعتبر الاكتشافات الطاقوية في شرق المتوسط؛ من بين العوامل الرئيسية للديناميكيات الجيوسياسية، من خلال تأثيرها على التنافس الاقليمي والدولي في المنطقة، حيث ادت هذه الاكتشافات الى بروز مصالح جديدة لدول المنطقة، وتحفيزها على إعادة ترتيب حساباتها وتحديد خياراتها الاستراتيجية[48]؛ إن مشهد الطاقة الجديد أعطى مزايا اقتصادية لدول المنطقة، فمصادر الطاقة المكتشفة تعد بالغة الاهمية في تحقيق امن الطاقة اقليميا بالدرجة الاولى في حالة اعتماد اليات التعاون، وفي الوقت نفسه تخلق حالة عدم اليقين والتوجس من سلوك بعض دول المنطقة بما يؤثر على العلاقات الاقليمية بشكل سلبي وبروز محاور للصراع.

لقد أصبحت الخلافات الجيوسياسية والتوازنات الجديدة للطاقة نقطة خلاف أخرى بين المتنافسين الجيوسياسيين التقليديين والفواعل الدولية الاخرى التي لها مصلحة في عملية التنافس في شرق البحر الأبيض المتوسط، خاصة بين تركيا ودول الاقليم مثل قبرص واليونان والكيان الاسرائيلي ومصر، وبالتالي فإن اعتبارات التنافس الطاقوي الجديد

[46] يوسف بوفجلين، مرجع سبق ذكره.
[47] رحاب ابو العلا، مرجع سبق ذكره، ص743.

[48] Zenonas TZIARRAS، ibid، p.6.

بالاقتران مع علاقات تركيا المتدهورة مع دول أخرى في المنطقة أدت إلى تفاقم الخلافات الجيوسياسية الموجودة بالفعل، فالعلاقات التركية القوية مع الكيان الاسرائيلي انطلقت سنة 1986م، والتي تم تعزيزها سنة 1996م بتعاون عسكري استراتيجي، استمرت هذه العلاقة الجيدة بين الدولتين الى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي تدهورت بشكل جذري بعد عام 2010م، في اعقاب احداث سفينة الحرية لفك الحصار على غزة، وهو احد العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية التركية تجاه الكيان الاسرائيلي، هذا الى جانب عوامل اخرى، مثل احداث الربيع العربي، والدعم الغربي للاكراد في جنوب تركيا وشمالي العراق وسوريا، التي ادت الى بتركيا الى الانتقال من استراتيجية تصفير المشاكل الى تصفير الاصدقاء*[49].

سلكت العلاقات التركية المصرية مسار مشابه بخصوص الجمود الديبلوماسي مع الكيان الاسرائيلي، حيث قطعت العلاقات السياسية بين تركيا ومصر بعد انقلاب عام 2013م في مصر الذي أطاح بالرئيس مُحَمَّد مرسي، الذي يمثل تيار الإخوان المسلمين، التيار المقرب لتركيا، عرقلة هذا الانقلاب نجاح الاستراتيجية التركية الجديدة القائمة على اعادة احياء الخلافة العثمانية وفق تصور جديد، يولي اهمية كبرى للتعاون الاقتصادي، ولا يدعو للتوسع الامبريالي، ينطلق من الدول التي كانت تحت الحكم العثماني كخلفية حضارية لهذه الاستراتيجية الجديدة.

بالنسبة للعلاقات بين تركيا واليونان فهي علاقات ثانئية ذات طابع خاص ومعقد بسبب مجموعة من القضايا الخلافية في مقدمتها القضية القبرصية، ساهم في تغيرت أنماط العداء والصداقة بين الدول في منطقة شرق البحر المتوسط بشكل ملحوظ خلال سنة 2010م وما بعدها، اثر على موازين القوى الإقليمية، ومن تداعيات اكتشاف مصادر الطاقة التقارب بين قبرص واليونان وإسرائيل ومصر، حيث أصبح الاتفاق الثلاثي الذي ابرمه قادة كل من قبرص واليونان وإسرائيل من جهة وقبرص ومصر واليونان من جهة اخرى[50]، ما يدل على تغيير محورية البنية التنافسية في شرق الأبيض المتوسط، والتي يمكن تفسيرها – ولو جزئيا – على انه تحقيق لمبدأ توازن القوى في ردع القوة الإقليمية المتصاعدة بالمنطقة والمتمثلة في تركيا، مادفع بهذه الاخيرة إلى الإعراب عن استياءها من تلك الخطوة وفق ما صرح به

[49] يوسف احمد الخزاعلة ، "اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية "،**مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والانسانية** ،الجامعة الهاشمية ،الاردن ،المجلدالخامس والاربعون،العدد الرابع ،2018 ،ص94.

*تصفير الاصدقاء، مصطلح اطلق على التغير في السياسية الخارجية التركية فيما بعد مرحلة داود اوغلو، من خلال انتهاج تركيا لمسار تدخلي في شؤون الدول الاخرى باشكال مختلفة.

50 ريم عبد الحميد، **"اتفاق شرق المتوسط -الدلالات والتداعيات على تركيا "**، المركز العربي للبحوث والدراسات ،تصفح في2020/01/12.على الرابط: http://www.acrseg.org/

المتحدث باسم وزارة الخارجية التركية في جانفي 2020م "حامي أقصوي[51]" بأن {...أي مشروع يتجاهل تركيا وكذلك الحقوق المتساوية للقبارصة الأتراك لن ينجح...}، وجدير بالذكر أن الكيان الاسرائيلي واليونان وقبرص اتفقت على مد خط أنابيب لنقل الغاز من شرق المتوسط إلى أوروبا، وكان من المتوقع الإعلان عن المشروع رسميا في 2 جانفي 2020، غير ان الاتفاقية البحرية بين كل من التركيا و ليبيا في27 ديسمبر 2019م، شكل عائقا امام هذا الخط[52].

خريطة رقم 02: المطالب التركية بحرفها القاري.

المصدر : مركز سيتا – الرابط : https://sitainstitute.com/

الملاحظ انه لم يتحدد بعد مدى فعالية هذه الاتفاقيات الثلاثية، فيما يتعلق بالمصالح الفردية والجماعية للدول المشاركة فيها، على البنية التنافسية في منطقة شرق المتوسط، بغض النظر عن مدى تأخيرها حتى الآن لتطوير حقول النفط والغاز المكتشفة في شرق المتوسط جراء الموقف التركي، فهذه التحالفات الثلاثية، لم تمنع تركيا من مواصلة

[51] دويتشه فيليه ،**"اتفاق ثلاثي في أثينا لمد خط أنابيب الغاز في شرق المتوسط"** تصفح في: 2020/10/02، على الرابط: https://bit.ly/36qkHMI.

[52] دويتشه فيليه ، مرجع سبق ذكره.

أهدافها الاستراتيجية، سواء من حيث السيادة على ما تطالب به من المياه الاقليمية، أو عمليات التنقيب على الموارد الطبيعية بمختلف الوسائل، بما في ذلك الوسائل العسكرية.

على غرار التحركات التركية، والاهتمامات الجيوسياسية لدول التحالف الثلاثي المذكور أعلاه، التي غيرت ميزان القوة في المنطقة، فان ذلك الاتفاق يعد نجاح استراتيجي حققته اليونان من خلال ربط مصالح الدول الحليفة والموقعة للاتفاقيات الثلاثية بمصالح اليونان الرئيسية، بحيث يشكِّل ذلك تقويض للنفوذ التركي، فأنقرة تدرك أن توقيع قبرص اليونانية اتفاق ترسيم الحدود للمنطقة الاقتصادية الخالصة مع مصر ولبنان والكيان الاسرائيلي يهدف إلى تحصينها تجاه المطالب التركية، لكي يصبح ذلك أمرا واقعا يتجاوز قدرتها على الرد، في هذا الإطار يُنظر إلى التعاون الثلاثي اليوناني مع كل من الكيان الاسرائيلي و مصر المتزايد في شرق المتوسط على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري على أنه جهد مشترك لتشكيل محور ضد السياسات التركية بالمنطقة[53].

المطلب الثالث: مكانة شرق المتوسط في اجندات القوى العالمية.

زاد اهتمام القوى الكبرى بمنطقة شرق المتوسط، منذ اكتشاف مصادر الطاقة سنة 2010م، جاء اهتمام القوى العظمى المتمثلة في كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين والاتحاد الاوروبي، من الاجل التنافس على فرص الاستثمار الطاقوي، والهيمنة على المجال الاقتصادي في شرق المتوسط، الامر الذي العلاقة بين هذه القوى العظمى هو العداء الاستراتيجي، فالولايات المتحدة تعد خصم جيوسياسي لكل من روسيا والصين، كما تعد حليف للاتحاد الاوروبي، يتضح التنافس الجيوسياسي بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا بشكل واضح في التنافس على النفوذ في سوريا، وما ينطبق على سوريا نفسه ما ينطبق على العديد من الأماكن الأخرى في مجالات وقضايا مختلفة، فمنطقة شرق المتوسط تعد من ابرز مناطق التنافس على النفوذ للطرفين بحكم ما يربطهم من علاقات مع دول المنطقة، وبقدر تشابك هذه العلاقات تتصادم المصالح الجيوسياسية للطرفين، كنتيجة للتوتر حول مسائل التعاون التجاري والطاقة والقضايا الامنية.

الفرع الاول: الاهتمام الامريكي بمنطقة شرق المتوسط.

[53] Vogler, SARA and others**, "Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean**: Implications for Regional Maritime Security", GMF, policy brief, March 15, p3.

* "نابوكو" هي تسمية مستلهمة من مقطوعة موسيقية تدعى "ابورانا بوكو" من تأليف الموسيقار الايطالي جيوسي فيردي تتحدث عن محنة اليهود ايام الحضارة البابلية وحكم نابوخ النصر ،فالتسمية مرتبطة بالصراع التلموذي والافكار الصهيونية تحكي عن تحرير اليهود ،والمقصود هنا هو تحرير اوروبا من السيطرة الروسية في مجال الطاقة .

يكمن الاهتمام الامريكي من خلال تبني استراتيجية قائمة على ثلاث عناصر بهدف السيطرة على المنطقة على النحو التالي :

1.السيطرة على منابع الطاقة .

2.التحكم في مسار خطوط الانابيب.

3.التحكم في اليات التوريد ومراكز التجميع في دول المصب والاستهلاك في اوروبا .

يعد خط أنبوب نابوكو* احد أهم مشاريع الخطوط التي من المفروض ان تزود اوروبا بالطاقة، والذي ينطلق من كازخستان واوزباكستان وتركمانستان ليمتد عبر جورجيا واذربجان ليعبر عبر تركيا الى بلغاريا وصولا الى دولة المصب النمسا،تعرض هذا الخط للعديد من الانتكاسات بسبب التحرك الروسي لتقويضه، كرد فعل على محاولة الولايات المتحدة الامريكية السيطرة على محيط الاتحاد السوفياتي سابقا، لضمان مرور خط نابوكو، ومنه ضمان السيطرة على مصادر الطاقة وطرق التوريد[54].

لقد كان للولايات المتحدة الامريكية دور في محاولة عرقلة الخط الروسي المزود لأوروبا بالغاز عبر أوكرانيا، غير التحرك الروسي حال دون ذلك، وتمكنت روسيا بفضل هذا المشروع من وضع يدها على شبه جزيرة القرم بالإضافة الى النفوذ الروسي بسوريا، من خلال دعم النظام السوري، حيث تحققت الاستراتيجية الروسية بالوصول الى المياه الدافئة التي كانت تسعى اليها منذ عهد القياصرة، بحيث يصرح الروس في تعبيرهم الشهير بان {...اذا كانت القرم هي بوابة بيتي فان سوريا هي مفتاح بيتي...} [55].

أقر المشرعون الأمريكيون كرد فعل على النفوذ الروسي بالمنطقة، قانون يساعد في تعزيز موقع الولايات المتحدة في سوق الغاز بشرق المتوسط، وإضعاف موقع روسيا وتركيا في المنطقة، وينص القانون على تعزيز العلاقات الأمنية مع اليونان ورفع الحظر عن توريد الأسلحة إلى قبرص، كما يهدف التشريع إلى جعل الولايات المتحدة لاعبا رائدا في سوق الغاز في منطقة شرق المتوسط، من خلال تعزيز الشراكة مع الحلفاء الاوروبيين في مجالي الطاقة والأمن، وصرح السيناتور الأمريكي ماركو روبيو بقوله: {...من خلال رفع الحظر الأمريكي عن توريد

[53] حيدر طلال ،" التنافس الروسي –الأمريكي في سوريا ، **مجلة العلوم السياسية والقانون** ،المركز الديمقراطي العربي،العدد الثالث ،2017،ص03.

[55] عماد فوزي شعيبي ، النفط والغاز - الحرب الخفية ، حصة ندوة الاسبوع التلفزيونية ،قناة الميادين ،عرض بتاريخ 23فيفري 2018 ،على الساعة 19:00بتوقيت غرينتش،رابط الحلقة : http://mdn.tv/3c0z

الأسلحة إلى قبرص وزيادة المساعدات العسكرية اللازمة لليونان، يساهم هذا التشريع في تفعيل الموقف الشامل تجاه استقرار الشركاء الرئيسيين في المنطقة ..} [56].

اعتبر السناتور الامريكي روبرت مينينديز التشريع "مرحلة جديدة للحضور الأمريكي في شرقي المتوسط"، كما أشار العضو في مجلس النواب غاس بيليراكس إلى أنه في هذه المنطقة التي يتزايد فيها عدم الاستقرار، ومع قيام تركيا بخطوة حازمة للابتعاد عن الغرب، تأتي شراكة اليونان وقبرص وإسرائيل مع الولايات المتحدة في الوقت المناسب، وردا على هذا القانون، صرحت وزارة الخارجية التركية إن الولايات المتحدة تقوض الحل السياسي في قبرص من خلال رفع الحظر عن توريد الأسلحة[57].

يؤكد الخبراء ان السباق الامريكي على النفوذ الجيوسياسي بسوريا يرتبط بمصادر الطاقة، فالثروة النفطية والغازية بسوريا تنقسم الى 62 % في البر و 38 % منها في البحر، وتتوزع الثروة في البر الى 51 %منها شرق الفورات، الامر الذي يفسر التواجد الامريكي في تلك المنطقة والصراع التركي حولها، حيث تحتفظ الولايات المتحدة الامريكية بعشرة قواعد عسكرية في منطقة شرق الفورات، بسبب السيطرة على مصادر الطاقة، فالدول لا تحرك قواتها العسكرية الا للسيطرة على منطقة معينة بفعل الجغرافيا السياسية او مصادر الطاقة، وكلاهما يجتمعان في سوريا فجيوسياسيا التواجد الامريكي في المنطقة يفسره تلاشي اتفاقية يالطا*[58] في ضل التواجد الروسي من جهة، ومن جهة ثانية تحركه الرغبة في الاستحواذ على الثروات الموجودة في سوريا والمنطقة ككل، وهذا ما يؤكده تصريح رئيس حزب الله اللبناني حسن نصر الله بخصوص خلفيات التواجد الامريكي بسوريا وتحديدا اهدافه في شرق الفورات حيث قال :{... الاحتلال الامريكي لشرق الفورات صعودا من ما بعد البوكمال باتجاه الحدود العراقية والى الحسكة والى قامشلي الى منبج، توجد قواعد امريكية هناك، الامريكيون قالوا في السابق انه بعد

[56] موقع روسيا اليوم ، "واشنطن تعتزم دخول سوق غاز شرق المتوسط وإضعاف روسيا وتركيا هناك "تاريخ النشر :25 ديسمبر 2019 ،تم التصفح في 18مارس2020،الرابط :https://ar.rt.com/myre

[57] المرجع نفسه.

[58] الشعيبي ، مرجع سبق ذكره .

* اتفاقية يالطا هي الاتفاقية الموقعة بين الاتحاد السوفيتي بزعامة ستالين وبين بريطانيا بزعامة تشرتشل والولايات المتحدة بزعامة روزفلت .وقعت هذه الاتفاقية في مدينة يالطا السوفياتية الواقعة على سواحل البحر الأسود من 4 إلى 11 فبراير عام1945 ، وأيضًا تقسم مدينة برلين بنفس الطريقة التي قسمت بها ألمانيا. كان الهدف من المؤتمر هو تنظيم حالة السلم ما بعد الحرب والذي لم يقتصر على تشكيل نظام الأمن الجماعي فقط، بل امتد ليشّكل خطة تقتضي إعطاء الشعوب المحرّرة من النازية الحق في تقرير مصيرها ،دعت الاتفاقية كل الموقعين إلى "التشاور معًا بخصوص التدابير اللازم اتخاذها في سبيل تنفيذ الواجبات المشتركة التي نص عليها الإعلان". قام مولوتوف خلال مناقشات مؤتمر يالطا بإدخال صيغة أضعفت من قدرة الإعلان على إلزام الموقعين بنصوصه.

الانتهاء من داعش سيغادرون هذه المنطقة، انتهت داعش ولم يغادروا لم يتبقى سوى جزء بسيط من داعش هم من ابقوا عليه ويوفرون الحماية له ....رغم القضاء على داعش هم باقون، لماذا ؟ لان اهم ابار النفط والغاز في سوريا موجودة في شرق الفورات، فالامريكيون يريدون ان يعالجوا مشكلتهم ومشكلة اسرائيل وليس مشكلة شعب لبنان وكلنا نعرف أطماع إسرائيل بالأرض والمياه والآن يريد ان يزيد النفط والغاز ...}[59].

يؤكد هذا الخطاب ان التواجد الامريكي في المنطقة ليس من اجل الثروة النفطية فقط، بل من اجل اجهاض الخط العربي الاسلامي الرابط بين ايران وسوريا ومنه الى اوروبا مرورا بالعراق بسعة تدفق تقدر بـ: 100 مليون متر مكعب يوميا، تكون حصة العراق حولي 20 مليون م3 وسوريا 30 مليون م3 و50 مليون م3 الى اوروبا، فالتواجد الامريكي الموزع على كامل المنطقة التي من المفترض ان يمر بها خط الانبوب العربي الاسلامي، يعد عائقا أمام اتمامه وتطويره واستغلاله، كما يعد رسالة امريكية للأوروبيين بعدم السماح بمرور اي خط انبوب لتزويد اوروبا الا عن طريق خط انبوب نابوكو الامريكي، مع عدم السماح لأي مشروع انبوب غاز او نفط يمر عبر هذه المنطقة الا بعد استكمال الكيان الاسرائيلي لكل عمليات الاستغلال والتطوير لحقوله البحرية الى التصدير لاوروبا مع افاق عام 2024م[60].

يأتي الاهتمام الامريكي من خلال الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الامريكية في منطقة شرق المتوسط وفق تحركات تعود لاعتبارات خاصة بالعقود المتعلقة بنقل الطاقة عبر الانابيب والناقلات البحرية، والتي من المفترض ان تنتهي اجالها بحلول عام 2020م، يتم ذلك وفق استراتيجية امريكية تهدف الى حجز مكانة لها للاستحواذ على اغلب عقود الانابيب والاسواق المستقبلية للطاقة، خصوصا في ظل تزايد استغلال الغاز والنفط الاحفوري الصخري الامريكي، والذي يعد السبب المباشر في قرار الرئيس الامريكي دونالد ترامب في الانسحاب من اتفاقية المناخ، وتبني استراتيجية ناجعة لتصدير الغاز الصخري الامريكي لمختلف الاسواق العالمية .

الفرع الثاني: الاهتمام الروسي بمنطقة شرق المتوسط.

تكمن أهمية شرق البحر الأبيض المتوسط بالنسبة لروسيا في شكلٍ متعدّد الجوانب، فهو الطريق الوحيد لإظهار موسكو نفسها في السياسة العالمية، ولاسيّما في الفترة التي تفرّدت فيها أمريكا باعتبارها قوةً عظمى بعد

[59] خطاب حسن نصر الله ، للإطلاع على قناة الميادين ،عرض بتاريخ 23فيفري 2018 ،على الساعة 19:00بتوقيت غرينتش،رابط الحلقة : http://mdn.tv/3c0z

[60] شعيبي ، مرجع سبق ذكره .

الحرب الباردة، فصار شرق البحر الأبيض المتوسط يشكّل هدفًا لتحقيق نفوذ روسيا، لقد اصبح لوجودها العسكري في سوريا أهمية حيوية، تتمتع روسيا بعلاقات تاريخية حسنة مع مصر وسوريا في عهد الاتحاد السوفييتي، فعمدت موسكو الى تطوير الشراكة المتعددة الجوانب مع القاهرة ودمشق من اجل تحقيق المزيد من النفوذ بالمنطقة، وشكّل شرق البحر الأبيض المتوسط مفتاح روسيا لبلوغ هذا الهدف[61].

انتقلت اهتمامات روسيا إلى شرق البحر الأبيض المتوسط من دون أن يكون لها ثقل في منطقة الحجاز والخليج، ففي الأزمة اليمنية على سبيل المثال لم تقدّم روسيا المساعدات التي قدّمتها للحرب في سوريا، حيث يتضح من خلال ذلك ان شرق البحر الأبيض المتوسط اصبح الهدف الرئيس للسياسات الروسية في النزول إلى البحار الدافئة، كما تعتبر هذه المنطقة بوابة روسيا لتحقّق مكاسبها في الشرق الأوسط.

تعمل روسيا على التدخل من الخارج في شرق البحر الأبيض المتوسط بسبب موقعها الجغرافي، ويتخذ الكرملين خطوات عسكرية وتجارية من أجل تحقيق هذا الهدف، ومن بين أبرز هذه الخطوات، محاولتها التحكّم بمعابر الشرق الأوسط عن طريق إنزال أسطولها الكبير الموجود في البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط، أصبح شرق البحر الأبيض المتوسط منطقة أزمات بعد عام 2010، فهذا التحوّل الذي انطلق في تونس عام 2010 و وصل إلى سوريا عام 2011، ولم تلبث هذه الموجة أن جرّت سوريا إلى حرب أهلية، ونتيجة هذا التحوّل وجّهت روسيا ثقلها إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، علمًا أنّها لم تبدِ حضورًا ملحوظًا فيها منذ انتهاء الحرب الباردة، واتّخذت موقفًا داعمًا لنظام الأسد والبعث في أثناء الحرب السورية[62].

لفهم الموقف الروسي يجب دراسة الدوافع الكامنة وراء هذا التوجه، بحيث لا يكفي تقييم هذه الاستراتيجية من خلال علاقة موسكو بالنظام في دمشق، فمن المعروف أن اقتصاد روسيا يعتمد أساسًا على موارد الطاقة، وتخطّط روسيا لتصبح المورِّد الموثوق للطاقة في المنطقة، لتحقّيق مصالحها الاقتصادية، ومن ثَمّ فإن الهدف الأساسي من وقوف القيادة الروسية الى جانب الأسد هو رغبتها في تكوين نقطة ارتكاز عسكري واقتصادي لها في شرق البحر الأبيض المتوسط أكثر من ظاهرة دعم الأسد، والوصول إلى موقع المهيمِن في المنطقة عند انتهاء الحرب في

[61] Isabelle FACON , Russia’s national security strategy and military doctrine and their implications for the EU, the European Parliament's Sub-Committee on Security and Defence. January 2017 https://www.europarl.europa.eu/

[62] احمد حلواني، " أمن البحر المتوسط و الافاق المستقبلية من وجهة النظر العربية "، مداخلة في الملتقى الدولي الجزائر و الامن في منطقة المتوسط :واقع و افاق، قسنطينة: جامعة منتوري، يومي29-30 أفريل، 2008 ، ص265.

سوريا[63]، من اجل ذلك اقامت روسيا قاعدة عسكرية في مناء طرطوس السوري على ساحل المتوسط، كما ان دعمها للقيادة السورية راجع لمسالة تامين الطاقة ولمصلحة جيوسياسية لتحقيق ميزة تنافسية ضد القوى الاخرى كالولايات المتحدة الامريكية، فصناع القرار بالدول يصدرون قراراتهم وفق ادراك مصالحهم، وقد تبنت روسيا المقاربة الاقتصادية في المنطقة لقطع الطريق على الخط الامريكي "نابوكو" الذي كان يفترض ان يزود اوروبا بالغاز من بحر قزوين وتحريرها من التبعية للغاز الروسي، حيث عمدت روسيا لشراء الغاز من تركمانستان و اوزباكستان، ليصبح بذلك خط انبوب نابوكو اول انبوب غاز من دون غاز ينقل فيه [64]، كما ان انبوب الغاز القطري الذي يعتبر احدى روافد نابوكو الذي يفترض ان يمر عبر السعودية الى سوريا تم رفضه من قبلهما ومنع عبوره عبر اراضيهما .

إن العلاقات التي تربط روسيا بالقوى الإقليمية والعالمية تحمل أهمية بالنسبة لشرق البحر الأبيض المتوسط، ففي إستراتيجيات روسيا هناك مكانة مهمّة لعلاقاتها بأوروبا على الصعيد العالمي، وبتركيا على الصعيد الإقليمي، حيث انشات روسيا خط السيل الشمالي لتغذية الجزء الشمالي من اوروبا، يمر ببحر البلطيق الى المانيا، يعود الفضل لنجاح هذا الخط الذي أنشاته شركة غاز بروم الروسية لمديرها الذي كان من المانيا الشرقية ابان الحقبة السوفياتية، وهو ما يفسر سر العلاقة المتميزة القائمة بين روسيا والمانيا[65]. .

انتقلت روسيا بعد ذلك الى انشاء خط السيل الجنوبي، والذي اثار جدل كبير، حيث كان مسار الخط مبرمج ان يمر عبر البحر الاسود، لكن سرعان ما غيرت روسيا مساره عام 2014م عقب اتفاق استراتيجي مع تركيا، والذي يوضح التقارب الجيوسياسي بين الطرفين من خلال تمرير الغاز الروسي عبر تركيا، لتصبح تركيا مركز لتوزيع الطاقة وهو ما تنافسها عليه مصر التي قامت بانشاء منتدى غاز شرق المتوسط مع دول شرق المتوسط باستثناء تركيا، ستحقق تركيا من خلال هذا الخط مداخيل تصل الى 2 ترليون دولار سنويا عند انتهاء خطوط الانابيب العابرة لها، الى جانب الاستفادة من الغاز العابر من خلالها والذي كانت تستورد منه حوالي 82% لتغطية حاجياتها المحلية[66] .

[63] وردة عيد، **صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة**، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013)، ص 226.
[64] احمد بدور ، النفط والغاز - الحرب الخفية ، حصة ندوة الاسبوع التلفزيونية ،قناة الميادين ،عرض بتاريخ 23فيفري 2018 ،على الساعة 19:00بتوقيت غرينتش،رابط الحلقة : http://mdn.tv/3c0z
[65] دوغين ،مرجع سبق ذكره ،ص322.
[66] شعيبي ، مرجع سبق ذكره .

ان هدف روسيا من هذا الاتفاق هو استمالت تركيا سياسيا باعتبارها احدى دول الناتو، من منطلق جغرافي فالجغرافيا لا تستشير احد وهي الحاكم للنتيجة النهائية في اللعبة السياسية، الى جانب قلب المعادلة التاريخية السيئة بين روسيا العثمانيين، من خلال انشاء علاقات استراتيجية واقتصادية وسياسية مع تركيا، ما يتيح تحكم روسيا طاقويا باوروبا عن طريق تركيا[67].

لقد زادت روسيا من نفوذها في شرق البحر الأبيض المتوسط، مستفيدةً من تقلص النفوذ الأمريكي والأوروبي كقوى عالمية في المنطقة، أما على الصعيد الإقليمي فإن تكوين موقع مشترك مع دول فاعلة كتركيا يمنحها مكانة مهمّة، يرى الخبراء في مجال الطاقة أن روسيا هي الأقرب لإيجاد حل للنزاع اللبناني ضد الكيان الاسرائيلي حول ملكية المربع رقم" 9 "من خلال شركة غاز بروم الروسية، التي تسعى لإبرام اتفاق لاستغلال حقل كريش الإسرائيلي على بعد 4.5 كلم عن الحدود البحرية اللبنانية و75 كلم عن مدينة الناقورة اللبنانية.

لقد زعزعت روسيا توازنات وخط القوى المنافسة في شرق المتوسط باستراتيجياتها الجيواقتصادية، كما لعبت دور الوساطة لبناء تحالفات جديدة في المنطقة، غيّرت من خلال هذا السياق مسار الحرب السورية بعد حدوث تقارب مع تركيا، وشكّلت نمط جديدة لمستقبل المنطقة بفعل تقلّص النفوذ الأمريكي، وبفضل العلاقة التي اقامتها روسيا مع إيران استطاعت أن تحصل على النتائج الغائية من الحرب السورية، وجعل المكتسبات الأمريكية في خطر، من خلال تأثير علاقات التحالف في المنطقة، بحيث تحوّل عامل القوة والنفوذ لمصلحة موسكو .

في إطار هذا المشهد تتجلى توجهات روسيا المستقبلية في شرق البحر الأبيض المتوسط على النحو الآتي:

1.حماية موانئ طرطوس واللاذقية في سوريا.

2.مواصلة الحفاظ على العلاقات الجيدة مع تركيا، وبناء تحالفات جديدة في المنطقة، من أجل توسيع نفوذها الى الشرق الأوسط.

3.حماية مصالحها المشتركة مع إيران، والاستمرار في التعاون العسكري.

4.نقل موارد الطاقة من شرق البحر الأبيض المتوسط عبر تركيا وإيران.

5.إنهاء عملية أستانا بنجاحٍ لإيقاف الحرب في سوريا.

[67] بدور ، مرجع سبق ذكره.

6.الاستمرار في تعزيز العلاقات مع دول المنطقة لمكافحة الإرهاب.

7.تحقيق التقارب مع النظام المصري في المجالين العسكري والاقتصادي.

8.منع الكيان الاسرائيلي من ممارسة ضغوطات عليها من خلال سوريا تحديدًا.

9.ملء الفراغ الذي يخلفه تراجع النفوذ الأمريكي الذي بدأ ينحسر تدريجيًّا في شرق البحر الأبيض المتوسط، والتحول في نهاية المطاف إلى دولة تملك النفوذ الأكبر في منطقة الشرق الأوسط [68].

المبحث الثاني: مفهوم التنافس الدولي في نظريات العلاقات الدولية

يمكن القول و حتى وقت قريب أن حقل الدراسات الأمنية عرف سيطرت و هيمنة المقاربات الوضعية خصوصا التصور الواقعي منها على موضوع التنافس باختزال تحقيق التفوق من خلال مكتسبات القوة في المجال العسكري وإهمال باقي الأبعاد، و اعتباره مرادفا للمصلحة الوطنية اذ لم يبتعد المنظور التقليدي (النظريات التفسيرية، الوضعية) في إدراكه لفكرة التنافس الدولي عن حدود ما يعرف بالسياسة العليا، المتمثلة في ضمان استمرارية الدولة و حماية حدودها الإقليمية و صيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي كونها فاعلا و جوديا و عقلانيا، حيث ظلت فكرة التنافس لصيقة بمفهوم المصلحة القومية للدولة إذ، غير ان متغيرات ما بعد الحرب الباردة، فرضت ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل التنافس بين الدول في العلاقات الدولية خاصة و أن المفاهيم المعتمدة اخذت في التطور أفقيا و عموديا استجابة لمتطلبات عالم ما بعد التنافس و الصراع الثنائي بين الشرق والغرب، من خلال يتبنى نظرة موسعة لظاهرة الأمن من خلال التنافس الدولي عبر توسيع قطاعي يتجاوز البعد العسكري إلى مجالات أخرى سياسية، اقتصادية، مجتمعية .....الخ مع تعمق واضح لمستويات التحليل لتشمل الفرد الدولة والنظام الدولي .

المطلب الاول: مفهوم التنافس الدولي وفق المنظور التفسيري

لا يمكن وصف التفاعل في السياسة الدولية خارج مواضيع و اطر التنافس الدولي، لان ذلك يؤدي إلى الوقوع في فخ التداخل بين التنافس الدولي وغيره من المفاهيم ، و ذلك راجع الى تعقد مفهوم التنافس في حياة

[68] Isabelle FACON ,op cit

المجتمعات عبر التاريخ والجغرافيا، فمختلف الدراسات والأبحاث في حقل العلاقات الدولية راعت ولازالت تراعي صعوبة صياغة تعريف موحد لما يقصد به التنافس الدولي بين الباحثين والمفكرين في الدراسات الاستراتيجية، وما يزيد من تعقيده هو احتوائه على عناصر معيارية لا تؤشر الى اتفاق حول تعريف جامع من الناحية النظرية، بالنظر إلى التعريفات فهناك حشد كبير من المفكرين وضعوا العشرات من التعريفات، فكل مفكر ينظر إلى هذه المسألة من زاويته ومن تخصصه واهتماماته[69]، لكن في أبسط عبارة دون الدخول في التصعيد الأكاديمي، فان موضوع التنافس الدولي مترابط بتحقيق هدف اسمى وهو المحافظة على مصالح الأمة في الداخل والخارج وتأمين الجبهة الداخلية وحماية الحدود والثغور، كما يتجلى النقاش النظري حول كيفية تحقيق المصالح القومية في حقل العلاقات الدولية من خلال التمييز بين تصور الباحثين و المفكرين المنقسمين الى قسمين رئيسيين، تيار تقليدي ينقسم بدوره الى تصورين، تصور واقعي قائم على مركزية الدولة كوحدة تحليل اساسية، يكمن ضمان حمايتها فيما تملكه من مقدرات القوة العسكرية، وتصور ليبرالي ينادي الى التعاون الدولي حتى في صور التنافس لتأمين المصالح المشتركة، وتيار ثاني يرى بانه لابد من اعادة النظر في اليات واستراتيجيات التنافس الدولي وفق منظور جديد يتوافق مع توسيع وتعميق ظاهرة الامن في حد ذاته، وهو ما سنتناوله بالتحليل في مطلبي هذا المبحث حيث خصص المطلب الاول للمنظور التفسيري لمفهوم التنافس الدولي، بينما تم تخصيص المطلب الثاني للمنظور التوسيعي للمفهوم.

الفرع الاول : المنظور الواقعي لمفهوم التنافس الدولي.

يحصر مفكرو التوجه الواقعي مفهوم التنافس الدولي وتحقيق التفوق من خلاله في البعد العسكري وفق توجه الواقعية الكلاسيكية، بينما تعمل الواقعية البنيوية على التكيف و التأقلم مع الظروف التي افرزتها التغيرات الدولية لاعادة ضبط الافتراضات الرئيسية وفق منظور جديد، افرز من خلاله الواقعية الدفاعية والواقعية الهجومية، الواقعية تعود بجذورها الى الفلسفة الشرقية القديمة في كتابات كل من الصيني"مينغ"والهندي كوتيليا، كما يرى مكيافيلي ان ضمان بقاء الدولة يكمن في تحلي القادة بمعايير اخلاقية غير تلك الموجودة عند العامة من افراد المجتمع، كما يذهب "هوبز" الى نفس ما ذهب اليه مكيافلي في ضرورة امتلاك القوة والسعي المستمر الى تعظيمها

[69] حون بيليس و ستيف سميث،**عولمة السياسية العالمية**،(دبي: مركز الخليج للابحاث،2004)، ص5.

لتحقيق الغاية الاسمى وهي الحفاظ على البقاء، وتلتقي كتابات "هيغل " رغم قلتها في نفس السياق من حيث حصره للوظيفة الاساسية للدولة في الحفاظ على بقائها[70].

يرجع البروز و الظهور الفعلي للنظرية الواقعية وسيطرتها على حقل العلاقات الدولية في الأوساط الأكاديمية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كردّ فعل مباشر على التوجه السائد في فترة ما بين الحربين والمتمثل في الطرح المثالي في العلاقات الدولية، من خلال المبادئ الويلسونية التي اعتبرت في نظر باحثي تلك المرحلة أحد أوجه اليبرالية في وجهها المثالي[71]، غير انه وبعدما اثبت التوجه المثالي فشله وعجزه عن إدارة العلاقات الدولية ونشوب الحرب العالمية الثانية، ارتبطت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وفق تصورات انصار هذه المدرسة بفرضية اساسية مفادها ان الدولة هي وحدة التحليل الرئيسة في العلاقات الدولية والقائمة على تحقيق المصلحة القومية في تفاعلها وعلاقاتها مع مختلف الدول الاخرى، وفي علاقة تلازميه مع ذلك نجد ولادة السلطة السياسية التي تجسّد الحاجة التي تستسعها الفئات الاجتماعية بهدف فرض وجودها و المحافظ على هويتها في ضل ما تفرضها التفاعلات الدولية من تحديات قد تنسف بمكتسباتها و مقدراتها القومية، ومن جهة اخرى فإن ولادة السلطة ارتبطت تاريخيا بحاجة هذه المجموعات لضمان أمنها ضد التهديدات الآتية من الكيانات المنافسة[72] ، وهو ما اشار اليه مفكري علم السياسية من افلاطون وارسطو و ابن خلدون، الذين يرون بان وجود السلطة السياسية امر ضرورة لحماية المصالح العليا للدولة وفرض النظام والقضاء على كل اشكال الفوضى الذي ينجر عن مختلف التعاملات داخل المجتمع والدولة او ما بين الدول الاخرى.

يعتبر هانس مورغانثاو"Hans Morgenthau" المؤسس الاول للنظرية للواقعية والاب الروحي لها في شقها الكلاسيكي، حيث قدم من خلال كتابه "السياسة بين الأمم" المرتكزات الاساسية والافتراضات التي تقوم عليها الواقعية الكلاسيكية، يعتبر مورغانثاو أن مفهوم المصلحة القومية هي أداة تحليل رئيسية في الواقعية السياسية لفهم مختلف توجهات التنافس الدولي في السياسة العالمية، ويربط تحقيق المصلحة القومية في ضل التنافس الدولي

[70] جيمس دورتي و روبيرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية** ،ترجمة.وليد عبد الحي (الكويت :مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985) ، ص61.

[71] Jean JACQUESROCHE ,**Thèories des relations internationales** ,Paris :montchrestie , 2 ed , 1997 , p 19.

[72] مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، ترجمة: خضر خضر،(لبنان :جروس برس ،1985) ، ص 14.

دوما بمتغير القوة، فالمصلحة القومية المرتبطة بمفهوم القوة هي مفهوم صالح لتحليل سياسات الدول في مختلف الأوقات سواء وقت السلم او الحرب[73] .

تعتبر المصلحة القومية هي المحدد الرئيسي للتوجه الخارجي للدول عند انصار التوجه الواقعي بشقيه، ويؤكد ''هانز مورغينتو'' على أن فكرة التنافس و الصراع من أجل المصالح هي جوهر التفاعل في السياسة الدولية، وبحسبه فان السياسة الخارجية والداخلية هما وجهين مختلفين لظاهرة واحدة هي الصراع من أجل القوة والهيمنة، فطبيعة العلاقات الدولية في ضل التنافس الدولي قائمة على كسب اكبر قدر من القوة وتطويرها باستمرار، بهدف تحصيل المصلحة القومية، في ضل الفوضى التي تميز العالم والتي تولد بيئة يسودها عدم الاستقرار، نظرا لغياب سلطة مركزية تضبط هذه العلاقات الدولية[74]؛ فهذا هو التصور السائد للعلاقات الدولية في نظر الواقعيين، فالدول ذات توجه مصلحي ذاتي وهو ما يدفعها لتفضيل الاعتماد الذاتي بدلا من الانخراط في السلوك التعاوني، باعتبار ان النظام الدولي فوضوي وهو ما يجبرها على توظيف قدراتها الذاتية في بلوغ غاياتها وتحقيق مصالحها بدل التعاون مع الآخرين، وتعد ظاهرة الصراع كحالة طبيعية في العلاقات الدولية حسب انصار الواقعية غير مساوية لظاهرة التنافس الدولي رغم التشابه في المبررات الارتباط في الاسباب، الفارق بين ظاهرتي الصراع والتنافس الدولي يكمن في اليات وطرق التعامل في كل ظاهرة، فالتنافس الدولي تتم ادارته بوسائل سلمية، مع امكانية تحوله الى عملية تعاون في حال توفر الارادة السياسية وتقارب وجهات النظر حول موضوع التنافس، بينما الصراع يحتوى على عناصر بامكانها ان تصعد المواجهة الى حد التصادم العسكري،

تقوم الواقعية على اعتماد افرازات التاريخ من اجل الوصول إلى تعميمات حول سلوك الفواعل – الدول– فمظاهر التنافس والصراع هو الأساس في العلاقات الدولية والتعاون هو الاستثناء، تعتبر الواقعية ان العلاقات الدولية تغيب عنها صور التناسق في المصالح بين مختلف الدول، وإنما هناك تضارب في المصالح بين الدول، وهذا التضارب والتنافس يؤدي إلى الصراع الذي يحمل الكثير من المؤشرات بحدوث حرب التي تعتبر شكلا من أشكال السياسة الدولية، وتعتبر كلا من القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، من المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي، ان "لعبة ميزان القوى" تعتبر عند الواقعيين من الوسائل الأكثر فعالية في تقويض مظاهر التنافس المؤدي الى الصراع، ان توازن القوى بين الدول يشكّل اداة ردع في السياسة الدولية تستخدم للضغط على أي دولة تفكر في إعلان الحرب على دولة او دول اخرى من جانب واحد، لقد ركّزت الواقعية جل اهتمامها في السعي الى تعظيم المصلحة

[73] يوسف حتي ناصيف ، **النظرية في العلاقات الدولية**، (بيروت: دار الكتاب العربي،1985)، ص68.
[74] جون ميرشايمر، **سياسة ماساة القوى العظمى**،ترجمة: مصطفى محمد قاسم،(الرياض: دار النشر اعلمي والمطابع جامعة الملك سعود،2012 ،ص14.

القومية من خلال تحقيق التفوق العسكري الذي يحقق لها التفوق وتحقيق الميزة التنافسية في مختلف الاستراتيجيات التي يتم صياغتها بغرض تحقيق الغائية المرجوة منها، هذا ما ادى بها لأن تحدّد القوة بمثابة الغاية القصوى لسياسة الدول، فالمحدّد الرئيسي لصياغة الاستراتيجيات ومختلف توجهات الدول ينحصر في البحث عن تأمين زيادة القوة، فالتفكير العقلاني لصناع القرار في الدولة يقوم على معيار ومبدأ وحيد للسلوك الخارجي هو تحقيق المصلحة القومية[75]، ان اسقاط الطبيعة الشرّيرة للبشر على سلوكيات الدول في العلاقة فيما بينها في عالم فوضوي يحتم على القادة انتهاج توجه قائم على تعظيم القوة، ومن هنا اصبح الاعتماد كليا على مفهومي المصلحة القومية المرتبطة بالأنانية والفوضى كمفاهيم مفتاحية في تحليل العلاقة بين الدول، وما انجر عنه من نظرة تنافسية صراعية للعلاقات الدولية، وهو ما خدم نزعة الهيمنة حسب رؤية العديد من الأكاديميين.

مع ظهور ما عرف بسياسة الانفراج الدولي في اطار الصراع البارد بين القطبين ظهر الفكر الواقعي الجديد، والذي يعد حسب "روبرت كوكس" Robert Cox" انه ظاهرة امريكية تعكس الخصوصيات المتميزة للحرب الباردة، تستعمل القوة و العقلانية والفرضيات البنيوية لبناء نوع جديد من التفكير[76]، ومن اهم روادها "كينيث والتز"و"ستيفن كريزنر"و"روبرت جيلبن"و"روبرت تاكر"و"جورج مودلسكي" وغيرهم، وبالرغم من انطلاق هاته النظرية من نفس المسلّمات والمفاهيم الاساسية للواقعية الكلاسيكية في محاولة منهم لبناء نظرية علمية موضوعية في هذا المجال، إلا انهم أضافوا من العناصر الجديدة ما يرونه مناسبا لعلاج مكامن الضعف في الطرح الكلاسيكي التقليدي، وقد كانت "الواقعية الجديدة" قد اضافت الى جانب المصلحة القومية محور التحليل الواقعي الكلاسيكي، عنصرا آخر له دورا اساسيا في تحليل طبيعة السياسة الدولية، وتمثل ذلك في التركيز على "بنية النظام الدولي" كمؤثر فاعل ومحدّد لتصرف الدول[77]، وأُعتبر هذا الاخير بمثابة عامل التجديد في الفكر الواقعي وهذا اهم ما جاء به "كينيث والتز" (K.N.Waltz) في مؤلفه الشهير "نظرية السياسة الدولية" (Theory of international politics) سنة 1979من خلال قوله : "إن الواقعية الجديدة من خلال تصويرها لنظام سياسي دولي في مجموعة، فيه مستويات بنيوية ووحدات متميزة ومترابطة في الوقت نفسه، تقيّم استقلالية السياسة الدولية، وبالتالي تجعل النظرية عنه ممكنة، فالبنية الدولية تبرز من خلال تفاعل الدول ثم تحول دون قيامهم ببعض

[75] CharillonFREDERIC, **Politique ètrangère, nouveaux Regards**,paris:Ed Presses de Sciences po,2002,p 14.

[76] Barry BUZAN and others, **The logic of anarchy**: Neorealism to Structural realism",In:13avril2016. http://www.ciaonet.org/book/buzan/auth.html

[77] جون بيليس وستيف سميت، مرجع سبق ذكره، ص8.

الاجراءات وتدفعهم في الوقت نفسه نحوى اجراءات اخرى"[78] ، حيث يرى ‘‘كينيث والتز’’ أنه يكفي وجود او امتلاك قوة نسبية للحافظ على استقلالية ووجود الدولة على الرغم من فوضوية السياسة الدولية، هذا التوجه هو تعديل للصورة النمطية حول التوجه الواقعي الكلاسيكي الذي ينادي بضرورة اكتساب القوة المطلقة، والتحول الى نمط جديد يقوم على القوة النسبية في السياسة الدولية، وبذلك تتحول المعادلة من اللعبة الصفرية الى اللعبة غير الصفرية.

تنطلق الواقعية بشقيها الكلاسيكي والجديد في تفسير مظاهر التنافس الدولي، من مسلمات تتناسب والواقع الدولي، فالمصلحة القومية هي المحرك الرئيسي لآليات التنافس الدول، ومن اجل تحقيق التفوق لتحصيل المصلحة القومية، لابد من تحصيل اكبر قدر ممكن من القوة الصلبة للدولة، باعتبار ان الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، وهي مرجعية التحليل في مختلف الظواهر في السياسية الدولية، على الرغم من مزاحمة الفواعل الاخرى لها ، والتي اعترفت الواقعية الجديدة بدورها في التفاعلات العالمية، بالنسبة لبيئة النظام الدولي فإن انصار التوجه الواقعي يرون بأن غياب سلطة فوق قومية لها القدرة على الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، يعد عامل رئيسي للفوضى التي يعيشها المجتمع الدولي، الامر الذي يجبر الدول الى السعي لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية بتوظيف مختلف ومقومات القوة القوة سواء الصلبة منها والناعمة، من اجل ضمان وجودها ومكانتها في الساحة الدولية.

مع تغير بنية النظام الدولي في السنوات الاخيرة، وتزايد التطور التكنولوجي وبروز قوى دولية صاعدة لها تاثير على ديناميكية السياسية العالمية، اصبح مؤكد لدى انصار التوجه الواقعي اكثر من أي وقت مضى بان مظاهر التنافس الدولي يمكن حلها بعتماد مقاربات غير عسكرية، كالاعتماد على القوة الناعمة التي قوامها الغزو الثقافي بالاعتماد على توظيف وسائل الاعلام للترويج لسياسات واستراتيجية الدولة لكسب رهان التنافس الدولي، فالتغيرات الجيوسياسية التي شهدها النظام الدولي من خلال التحول من القطبية الاحادية الى عالم متعدد الاقطاب يفرض تبني اساليب جديدة مغاير توظف في عمليات الصراع والتنافس الدولي.

ان ما يعاب على التفسير الواقعي هو النظرة التشاؤمية الغالبة عليه في تفسيره للظواهر السائدة في العلاقات الدولية، من خلال التركيز على الصراع كمسلمة لسلوك الدولة في تفسيرهم لظاهرة التنافس.

[78] ايفانز غراهام وجيفري نوينهام، **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**،ترجمة:مركز الخليج للأبحاث ،(الامارات العربية:مركز الخليج للابحاث،2004) ،ص496.

الفرع الثاني :المنظور الليبرالي لمفهوم التنافس

ان الترويج للديمقراطية على المستوى العالمي يعود للتقاليد القديمة لليبرالية في السياسة الدولية، على اختلاف أوجهها بين الكلاسيكية و الجديدة و المؤسسية، والتي تتقاسم وفق هذه التعدّدية المشتركة في الإيمان الراسخ لديها على أن ارتقاء الجنس البشري يكمن في الديمقراطية .

تنطلق المدرسة الليبرالية بمختلف فروعها وتوجهاتها الفكرية من مسلمات تعتبرها على صواب فيما تحاجج به في تفسير مختلف الظواهر الخاصة بالعلاقات الدولية، فهي تعتبر ان قيم الأخلاق والحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية هي اهم مرتكزات البناء الفكري للنظرية الليبرالية، تتفاوت هذه المسلمات من حيث درجة توظيفها بين انصار التوجه الليبرالي لتحليل وتفسير مختلف الظواهر في حقل العلاقات الدولية.

ان اهم مرتكزات النظرية الليبرالية في تحليل موضوع التنافس كظاهرة دولية، يمكن جمعها في النقاط التالية[79]:

- اعطاء أهمية بالغة لدور الفرد في العلاقات الدولية وضمان كامل لحريته وموقعه في هذا المجال.
- وجود فواعل اخرى لها تاثير على مسار العلاقات الدولية الى جانب الدول في النظام الدولي.
- تسعى الدول وفق التصور الليبرالي الى تحقيق اكبر قدر من المكاسب من خلال اطر التعاون وليس محاور الصراع في مختلف مجالات التنافس الدولي، ويتم تحقيق المكاسب المطلقة وتجاوز المكاسب النسبية عن طريق الية الإعتماد المتبادل.
- تنظيم العلاقات الدولية في مختلف المجالات من خلال انشاء مؤسسات عابرة للقومية مهمتها الرئيسية السهر على حل النزاعات الدولية التي تنشء بفعل مظاهر التنافس الذي يتطور الى صراع، وضمان الأمن والسلم الدوليين.

تعود الجذور النظرية لهذا الطرح لاطروحات الفيلسوف "إيمانويل كانط" (emmanuel kant) في مشروعه"السلام الدائم" (PerpetualPeace) لعام 1795[80]، و فحواه أن الشراكة بين الدول الديمقراطية الساعية إلى السلام بالإمكان أن ينجم عنه السلام الدائم، حتى وإن لم تميل هذه الدول إلى التفكير بنفس المنطق،

[79] مروى خليل محمد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في علم متغير "دراسة تقويمية"،كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2021، ص164 ، الرابط: https://esalexu.journals.ekb.eg/article_137445_6d775e99d23d26f009a890c27d2cfa9a.pdf.

[80] ايمانويل كانط ، **نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية**، ترجمة.نبيل الخوري، (بيروت: دار صادر،1985)، ص33.

* السلام المنفصل: حسب "دويل" هو ذلك السلام الذي أوجدته الدول الليبرالية فيما بينها التي عادة ما تكون دولا مسالمة، رغم أن هذه الدول قد تتحول الى العكس من ذلك تماما، لتصبح الديمقراطيات الليبرالية لا تقل عدوانية عن الدول الأخرى.

ومن هذا المنطلق فإنه بالإمكان وفق هذه الرؤية استمرار السلام الدولي من خلال الترويج للقيّم الديمقراطية، فتعميم البنى السياسية المحلية القائمة على القيّم الديمقراطية، سيساهم في القضاء على الأخطار التي يشكّلها منطق القوة، وهو نفس المنطق الذي حكم به "آر.جي.رومل" (R.j.rummel) في دراسته "فهم النزاع والحرب" الصادرة سنة 1975، عندما أصرّ على أن الديمقراطيات الحرة تمتنع على استخدام العنف فيما بينها لأن الحرية تكبح العنف في النهاية[81].

لقد ساعد الوضع الدولي في فترة الثمانينات من القرن العشرين على بروز الطرح النظري للسلام الديمقراطي كأبرز تحليلات المنظور الليبرالي، وفي هذا المقام يعتبر "مايكل دويل" (Michael .doyle) صاحب أطروحة "السلام المنفصل"*،في هذا الاطار أشار "دويل" إلى أن هناك ثلاث مجموعات تُشكِّل أساس الديمقراطية والحرية في العقيدة الليبرالية وهي:

- اولا: التحرّر من السلطة الاستبدادية بما في ذلك حرية التعبير والمعتقد وحق الامتلاك وكل أنماط وأصناف الحرية.
- ثانيا: العمل على ضمان كل ما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية كالحق في الرعاية الصحية وفرص التعليم و التوظيف.
- ثالثا: تامين جملة الحقوق السياسية والمدنية وفي مقدمتها حق المشاركة السياسية والتمثيل المبنية على الأسس الديمقراطية كجزء من التعدّدية السياسية[82].

رغم مواجهة الواقعيين الجدد لهذا الطرح الكانطي والذي سبق بعضهم "دويل" في مراجعته ومحاولة دحضه وتقديم البراهين اللازمة على ذلك، إلا أنه منذ تلك الفترة اي مرحلة الثمانينات وخاصة بعد تصنيف الجمعية الأمريكية لعلم السياسة دراسات "دويل" كأحد أكثر المراجع إستخداما في فترة 1945-2005، اعتلت نظرية السلام الديمقراطي سلّم الهيمنة في دراسة السياسة الدولية[83].

[81] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2006)،ص163.
[82] المرجع نفسه، ص 428 - 429.
[82]Waltz. N.KENNETH," Liberalism, and war", In : **americanpolitical science review**, N56, 1962, pp. 331.340.
[83]Jay Nisley Thomas**, The democratic peace and U.S.foreignpolicy** : the ascendancy of a proposition, Chicago: Paper prepared for the annualconference of the international studies association, 2007.

لقد ظلّت أطروحة السلام الديمقراطي مرتبطة بالوسط الأكاديمي الأمريكي لعقدين من الزمن، قبل ان تنتقل في أعقاب انهيار جدار برلين الذي اشر على النهاية الرسمية لعصر الحرب الباردة إلى الوسط السياسي الأمريكي كممارسة فعلية من خلال الإعلان الرسمي للرئيس الامريكي "بيل كلينتون" في جانفي 1993، تعد هذه المرحلة فترة ازدهار نظرية السلام الديمقراطي، حيث تم نشر الكثير من الدراسات سواء المساندة لهذا الطرح أو تلك المنتقدة له من مختلف التوجهات النظرية الفكرية والايديولوجية مثل كتابات "ديفيد سبيرو" و "كريستوفر لاين"، "نعوم تشومسكي" *، إلا أن أكثر الأعمال والدراسات جاءت لتدعم الطرح الفكري لهذا التوجه بالمزيد من الحجج، لدرجة أن جلّ الباحثين خلال هذه الفترة أصبحوا يُسلِّمون بهذا المنطلق المتعلق بمسالمة الديمقراطيات لبعضها البعض، وحتى في حالات النزاع فإنه من النادر أن يصل الأمر لحدّ استخدام القوة، والنتيجة المنطقية لذلك أن المزيد من السلام والامن العالمي مرتبط بمزيد من دمقرطة العالم[84].

بعد نهاية الحرب الباردة تحول اهتمام المنظرين الليبراليين الى ضرورة اعادة صياغة افكارهم بما يتلاءم مع تغير بنية النظام العالمي، الذي يتميز بالأحادية القطبية وانتصار النموذج الليبرالي على منافسه الايديولوجي الاشتراكي، خصوصا في ضل تنامي اهمية الجوانب الاقتصادية في حياة الدول، وانتهاج العديد من الدول لسياسات اقتصادية قائمة على إعادة الهيكلة، من اجل التكيف مع الوضع الاقتصادي العالمي الجديد، وبعد تفكك المعسكر الاشتراكي وإنهيار معظم الأنظمة التي تبنت التوجه الإشتراكي ابان الحرب الباردة، حيث افرزت النقاشات الفكرية الليبرالية توجها اقتصاديا اطلق عليه "**سياسة الترشيد الاقتصادي الجديدة**" ويقوم هذا النموذج على الانفتاح السياسي والاقتصادي، والعمل على تسويقه لباقي دول العالم، ومن اهم مرتكزاته مايلي:

—اعتماد الخيار الديمقراطي بناء مؤسسات الدولة وتسيير الشؤونها.

—ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات العامة وفق ما تنص عليه القوانين والمعاهدات الدولية.

—انتهاج سياسة الخوصصة والانتقال الى اقتصاد السوق الحر، من خلال تبني سياسة اقتصادية انفتاحيه.

—الانضمام الى مختلف المؤسسات والهيئات المالية والاقتصادية الدولية واحترام قراراتها.

يرى انصار هذا النموذج انه باعتماد الدول لاسس الحرية الاقتصادية ومقومات السلام الديمقراطي والانضمام الى

(*) في هذا الإطار شكلت مجلة "الأمن الدولي" (International security)حامل لواء الهجوم الواقعي على أطروحة السلام الديمقراطي، للمزيد عن فحوى هذه الإنتقادات راجع:

Christopher LAYNE, Kant or cant: the myth of the democraticpeace, In international security, N 19, 1994, P 5- 49.

[84] lee ray JAMES, **Democracy and international conflict: an evaluation of the democratic peace**, Columbia, University of southcarolinapress, 1996،P.57.

* وتعتبر مدرسة كوبنهاقن للدراسات الأمنية إحدى الاتجاهات الرئيسية الممثلة للمنظور ما بعد البنيوي والذي يتزعمها كل من "بوزان" و "ويفر" .

المنظمات العالمية ذات البعد المالي والاقتصادي، من شانه أن يساهم في تنظيم عملية التنافس الدولي وفق مبادئ الديمقراطية وفي ضل ما ينص عليه القانون الدولي.

على الرغم من تسابق الدول في اعتماد هذا النموذج الليبرالي الجديد، الا انه لم يخلو من الانتقادات التي يمكن ومن اهمها ما جاء به المفكر الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي في كتاب المعنون بـ "الربح مقدما على الشعب النيوليبرالية والنظام العالمي" حيث يرى هذا التوجه بانه نموذج يجسد التوحش الليبرالي، كما يرى بانه يعكس صورة جديدة للصراع الطبقي من المنظورين الاقتصادي والسياسي، ومن زاوية اخرى فإنه يفند عقلانية التنافس الاقتصادي، لان منطق السوق غير عادل ويغيب عنه مبدأ تكافؤ الفرص، وما يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي وفق هذا النموذج هيمنت الشركات العالمية الكبرى المسيطرة على اغلب الاسواق بالعالم، وبذلك في تفرض منطقها الاقتصادي، بالتالي الانتقال الى صراع فكري نظري جديد، لمواجهة هذا التغول الاقتصادي، والذي تعكسه الأفكار الماركسية والماركسية الجديدة والتي على رأسها نظرية التبعية[85].

رغم كل هذه الحجج التي حاجج بها الليبراليين بان الديمقراطية الحرة والشفافة والإنتخابات النزيهة واعتماد الية الاقتصاد الحر، بانها ركيزة السلام والامن الدولي، فالواقع اثبت انه ليست بالضرورة المعيار الذي يجعل الدول في وضع آمن للدول، فقد تم دعّم العديد من الانقلابات على حكومات ديمقراطية، لعلّ آخرها محاولة الإنقلاب الأخيرة في تركيا سنة 2016، والتي صاحبها اتهامات "أردوغان" الصريحة لعدد من الدول الغربية بدعم الإنقلاب، وقبلها الانقلاب في مصر على الرئيس المنتخب مُحَّد مرسي في جوان 2013، وهذا ما يؤشر على أن الإنتخابات النزيهة التي تعتبر من صميم الديمقراطية الليبرالية ليست معيارا حقيقيا لتصنيف الصداقة أو العداوة بين الدول.

المطلب الثاني: التنافس الدولي من المنظور البنائي

في ضل تغير بنية النظام الدولي في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وعلى اثر القصور النظري والمعرفي للتوجه التفسيري في تحليل الظواهر السياسية والتنبؤ بها، والتي كان ابرزها النهاية السلمية للحرب الباردة على عكس ما روجت له النظريات التفسيرية بشقيها الكلاسيكي والجديد، برزت النظرية البنائي كتوجه فكري يعالج الظواهر السياسية من زاوية اجتماعية، على عكس ما ذهبت اليه الواقعية والليبرالية في حصر تحليلهما للظواهر والاحداث وفق المفاهيم المادية.

[85] SpiroDAVID., The insignificance of the liberalpeace, In international security, N 19, 1994, P 50-86.

تعد النظرية البنائية توجها فكريا يعالج قضايا علم الاجتماع، لتنتقل الى حقل العلاقات الدولية تماشيا ومتغيرات الساحة الدولية وقتها، بحيث اعتبرت الجسر الرابط بين الاتجاه النظري التفسيري الواقعي والليبرالي وبين التوجه التكويني لتحليل مختلف الظواهر والاحداث والتفاعلات في السياسة العالمية، ينطلق انصار النظرية البنائية من فرضية مفادها ان الوضع الاجتماعي السائد هو من صنع الافراد، عالجت البنائية في ذلك اطروحات فكرية حول إشكالية الهوية، فمجمل اهتمامنا بقضايانا ينطلق من أفكارنا و أنفسنا ومحيطنا مشكلا بذلك تفاعلا ينشئ الواقع الاجتماعي[86]، فمجموع السلوكات والتصرفات التي يقوم بها الافراد في بيئتهم هي مرآة عاكسة للمنظومة القيمية والثقافية وبعدهم الهوياتي، ونتيجة لذلك فان مجموع المصالح المراد حمايتها او تحصيلها تنطلق من دوافع الهوية والقيم والثقافة التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض.

يرى البنائيون بان الفعل الاجتماعي هو نتاج ارادة الفاعلين، يتمتع كل منهم بقدرة تؤهله للتأثير في سلوك الاخر، يتم ذلك وفق نسق اجتماعي شارك في بناءه مجموعة افراد تجمعهم منظومة قيمية ومعتقدات يؤمنون بها ومجموعة من الرموز لها قداستها بينهم، وبالتالي فهذا النسق الاجتماعي هو الذي يحدد طبيعة القدرات المادية[87].

ان كل "ألكسندر واندت" الذي يعتبر الاب الروحي للنظرية البنائية و "كراتشويل فريديريك" الذي وضع معايير للتمييز بين الاهداف الاساسية للسلوك الانساني والفعل السياسي بين التحليل السطحي لخطاب، الى جانب "نيكولاس أونيف" الذي يعود له الفضل في نقل البنائية من علم الاجتماع الى حقل العلاقات الدولية، مكنت أبحاثهم من إثراء الفكر البنائي من خلال التركيز على تأثير الابعاد الاجتماعية على التفاعلات الدولية مثل الدفاع عن حقوق الانسان، ضمان حقوق الاقليات، فمختلف التفاعلات هي بناء اجتماعي يحدد مستقبل العلاقة والتعامل معها[88]، يضرب البنائيون المثل بأخشاب الغابة التي تصلح لانجاز شيئين مختلفين من حيث الهدف المعنى، بحيث يمكن تسخيرها لانجاز الة موسيقى كما يمكن من خلال نفس المادة والادوات انجاز بندقية صيد[89]، المقصود من هذا ان الانسان هو من يحدد طبيعة الاستخدام من انجاز هذه الاشياء المادية الجامدة وفقا لتوجهات افعاله المراد تحقيقها، فليس الغرض من استخدام بندقية الصيد هو نفس غرض استخدام الة الموسيقى، كذلك التفاعلات بين الافراد والمجتمعات والدول تحدد وفق البناء الاجتماعي للفاعل.

---

[86] عزيز نوري ، الواقع الأمني في منطقة المتوسط : د ا رسة الرؤى المتضاربة بين صنفي المتوسط من منظور بنائيرسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011)، ص29 .

[87] خليل حسن،**العلاقات الدولية-النظرية والواقع.الاشخاص والقضايا**،(لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،2011)،ص253.

[88] تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية ،التخصص والتنوع**،ط2 ،(لبنان: المركز العربي للابحاث و الدراسات السياسية ،2016) ،ص433

[89] renand de house, zaki laidi,**vers un contructivisme tempéré le constructivisme et les européennes**, centre d'etudes européennés,avril2008,p5

وفقا لذلك فان دراسة التأثر المتبادل بين الفرد والمجتمع تبدأ من نقطة المنتصف، بذلك تصبح المعادلة ثلاثية تقوم على قاعدة تضبط توزيع الادوار بين الافراد والمجتمعات في صورة تساؤل رئيسي "ماذا يجب ان فعل؟" وصيغة الاستفهام "ماذا" توحي الى تشكيل النموذج الواجب اتباعه من طرف الافراد، اما عبارة "يجب" فهي توحي الى وجوب التقيد بالنموذج الذي تم تشكيله من طرف افراد المجتمع الواحد، وفي حال عدم الالتزام به يصبح المجتمع سهل الاختراق امام النماذج الاخرى.

ان النماذج التي يعتمدها الافراد او يقوم بمخالفتها، ماهي الا ممارسات يطلق على القائمين عليها داخل المجتمع بالفاعليين، اما البناء فهو المجتمع ذاته، بإسقاط هذه المعادلة على حقل العلاقات الدولية تصبح الدولة هي الفاعل والنظام الدولي هو البناء، ويتم التفاعل بينهما من منظور تبادل للأدوار ، فلا يطغى البناء على سلوك الفاعل ولا يتمتع الفاعل بالأولية، يتوسط هذا التوجه بين نظرية الفعل لماكس فيبر الذي يعتبر فيها ان الفرد هو منطلق دراسة المجتمع، وبين افكار ايميل دوركايم الذي يرى بان المجتمع هو المؤثر في سلوك الافراد باعتبارها نسق منضبط، لتظهر لاحقا دراسة المفكر انتوني غدنز سنة 1984م، والتي تقوم على فرضية رئيسية تفيد بان هناك تأثير متبادل بين الطرفين فالفرد يؤثر في بناء النموذج الخاص بالمجتمع، كما ان المجتمع يؤثر في وتحديد سلوك الفرد، والضوابط المحددة لذلك هي المؤسسات التي ينشؤها افراد المجتمع وفق اعتبارات الثقافة والهوية والتقاليد والاعراف والقيم والرموز[90].

إن انصار النظرية البنائية يرون أن البناء الاجتماعي هو نتيجة وخلاصة ممارسات الفاعلين والتي بدورها تتأثر بهذا البناء، يشير فريدرك كروتشويل إلى أن المنظومة القيمية وقواعد الاخلاق والاعراف ومختلف التقاليد هي المرتكزات الاساسية التي يتم اعتمادها لتحديد الاهداف الغائية لتحقيق المصلحة الوطنية وليست بغرض تأسيس معياراً لتصرف الافراد وبذلك يتم توجيه الفاعلين ويتحديد سلوكهم تجاه فيما بينهم من جهة وبينهم وبين الاخر من جهة اخرى، من زاوية اخرى يرى أمانويل أدلر Adler Immanuel بان تحديد المصلحة الوطنية وصياغة استراتيجية تحقيقها يتم من خلال التركيز على البعد الهوياتي والقيم المجتمعية وبذلك ينطلق أدلر من رؤية واسعة في تعريفه للبنائية حيث يعتبرها نظرية اجتماعية تبحث في دور الفاعل العارف في تحديد شكل الواقع الاجتماعي، بغرض فهم العلاقة بين مجموعة التفاعلات الفردية من قبل الفاعل ودورها في تحديد البناء الاجتماعي أو البيئة الاجتماعية، و بذلك تتوافق افكاره مع اغلب افكار البنائيين، في اعتبار ان العالم ليس معطى مسبق ولا

[90] Anthony Giddens, Sociology, 5th, London, Polity, 2011, 64

ضرورة حتمية تحدد سلوك الافراد، وانما نتيجة استمرارية عملية التفاعل الدائم في بناء النموذج المجتمعي بين البناء والفاعل[91].

تعتبر بنائية "الكسندر وندت" أحد أهم المداخل النظرية في دراسة العلاقات الدولية، من خلال اسهامه في ارساء قواعد لفهم الافراد للعالم المراد بناؤه باعتبارهم جزء منه، والتي تتحدد من خلال تفسير الاراء الناتجة عن التفاعل فيما بينهم اولا ثم بين العالم وفق تصورات انطولوجية وابستيمولوجية، لان التناول الإبستمولوجي لما بعد الوضعية افرز بناء معرفة تفتقر الى مرجعية منهجية ، فبنائيه وندت القائمة على التوافقية هي ارضية وسطى بين التوجه الوضعي وما بعد الوضعي، دون الخروج عن التقليد الذي انتهجه سابقوه في هذا الحقل المعرفي، وهي الافكار التي طرحها في كتابه:النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية الصادر سنة 1999م، حيث يقول وندت في ذات السياق" إنني آمل أن أجد نقطة وسطى تكون محاور للتواصل بين اطراف الجدال الثلاث، وذلك بإيجاد توافق " ،أو كما يقول أيضا :"النقطة الوسطى تقوم عليها بنائيتي المعتدلة"

" فهو يفترض هوية ابستمولوجية وأنطولوجية تلزم الباحث بنسق محدد في القيام ببحثه قد يكون له دور في محدودية البنائية التوفيقية فيما يتعلق بادعاءاتها بجسر الهوة بين العقلانية والتأملي . هو ما يفسره عزوف نسبة معتبرة من الباحثين، عن الانتماء لهذا النموذج المعرفي وتفضيلهم الاحتفاظ بهوية لا عقلانية ولا بنائية[92]، تقوم البنائية على الأسس الإبستمولوجية التالية[93]:

- 1المعرفة مؤقتة ومبنية اجتماعية وذاتيا.
- 2الحقيقة الحالية في حالة متحركة في واقع غير ثابت.
- 3المعايير المختارة لتقييم المعرفة تكون خاضعة دوما للإختيار والتغيير.

ان اهمية الجانب المادي في تحديد سلوك الدول تبقى قائمة لدى البنائيين، رغم تركيزهم على الجوانب الاجتماعية في تشكيل البناء الاجتماعي، و يرى انصار البنائية بان الجانب المادي له ارتباط وثيق بمفهوم الفوضى وغياب سلطة مركزية تضبط التفاعل بين الدول في النظام الدولي ويتوزع بين ثلاث تصورات رئيسية، النظرة "الهوبسية"، نسبة إلى توماس هوبس Hobbsean ، النظرة "اللوكية" نسبة إلى جان لوك – Lockean ، و "الكانتية" نسبة إلى إمانويل كانت Kantian Hobbesean View

[91] Immanuel Adler, Security Communities, New York, Cambridge University Press, 1998, p. 41

[92] محمد حمشي،**نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة**، رسالة ماجستير، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلو السياسية، 2011،ص115.

[93] عامر عيد عامر عيد واخرون،**دور النظرية البنائية في تفسير العلاقات الدولية-تطورها مكوناتها خصائصها تطبيقاتها**، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019، ص29.

التصور الاول: النظرة الهوبسية، تتطابق هذه النظرة مع توجهات وافترضات الواقعية الجديدة في تحليلها لبنية النظام الدولي التي ترى أن غياب السلطة المركزية في النظام الدولي يجعل الدول تعيش في حالة من التوجس والخوف من تزايد قوة أي دولة أخرى؛ ولذلك تسعى كل دولة إلى زيادة قوتها الذاتية التي تقود إلى نظام "الاعتماد على الذات help-Self "،وهذا يقود إلى نوع من سباق التسلح وسلسلة من الإجراءات المتتالية من السياسات التي تقود إلى صراع الكل ضد الكل.

التصور الثاني: النظرة اللوكية، تتوسط هذه النظرة التصورات الثلاث، إذ تستند إلى الفلسفة السياسية لجان لوك و التي ترى بان الدولة وحدة فاعلة مستقلة في ظل غياب السلطة المركزية في النظام الدولي، وهذه الدول تتنافس و تتصارع من أجل تحقيق مصالحها، ولكن هذا التنافس يكون من خلال مجموعة من القواعد المتفق عليها بين الدول.

التصور الثالث: النظرة الكانطية، والتي تنطلق من افكار الالماني إمانويل كانت الذي يرى أن النظام الدولي يشكل مجتمعاً أو نظاماً عالمياً فيه قيم مشتركة مقبولة من الوحدات جميعها، والعالم بكامله هو موطن للإنسانية فهو لا يرى أن غياب السلطة المركزية تعني الصراع والعيش بشريعة الغاب[94].

يتضح من خلال هذه التصورات أنه في حال تبني الفاعل أو الدولة للنظرة الهوبسية ، تنظر الدول إلى النظام الدولي على أنه فوضوي تحكمه شريعة الغاب، والقوي يفعل ما تمنحه قوته والضعيف يقبل ما تفرضه القوى الأخرى عليه.، وهو نفس توجه الواقعيين، وفي حال تبنى الفاعل النظرة اللوكية فذلك يعني أن الفاعل يرى أن بنية النظام الدولي تقود إلى التعاون واحترام القانون الدولي والشرعية الدولية وهي افكار ذات توجه ليبرالي، فالدول في سعيها لتحقيق مصلحتها ملزمة بتطبق القانون الدولي واعتماد الية التعاون للتغلب على مختلف التحديات التي تواجهها. فانصار التصور اللوكي يرون أن هناك مجتمعا دولي وليس نظام دولي، اما النظرة الثالثة التي تنظر إلى العلاقات الدولية بأنها عالمية وترى ضرورة وجود حكومة عالمية كالحكومة المحلية فلا تتفق والنظرة الواقعية بحتمية الصراع بين الدول.

ان هذه التصورات الثلاث قد رفضها الكساندر وندت، باعتبار انها تفسر طبيعة النظام الدولي "الفوضوية" بشكل حتمي وبالتالي انعكاس ذلك على سلوك الفاعلين، دون الخوض في ميكانزمات تكوين التصور من عملية تفاعل أسهم من خلالها الفاعلون في تشكيل هذا التوجه، حبث يقول وندت: إن الاناركية تعني مايراها

[94] خالد المصري،النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد30، العدد الثاني،2014،ص323.

الفاعلون، وهذه الرؤية ليست ثابتة سواء إيجابية أم سلبية، بل هي ناتجة عن العلاقات الاجتماعية وعمليات التفاعل بين الوحدات بعضها بعضاً والوحدات و البناء .ناهيك عن اهتمام وندت بالعلاقة بين الأفكار والعوامل المادية في العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي، و قد اتى اهتمامه في اطار سعيه لفهم كيفية تفاعل العوامل المادية والأفكار مع بعضها البعض في العلاقات الإنسانية، يتساءل وندت عن العلاقة بين(العقل والجسد) ومسألة الوعي الإنساني في هذه العلاقة، وفي هذا السياق يفند وندت القول بان العوامل المادية مهيمنة على العقل، حيث تعود النظرية البنائية في العلاقات الدولية إلى الافتراض أن الفرد يرى انه بسبب الهيمنة المادية يتصور الواقع ليس إلا بيئة أو عالم مادي، ان الوعي عند وندت هو أساس الحياة الاجتماعية، فتكوين الوعي هو حصبلة اشتراك الجوانب المادية والفكرية فالوعي ليس منفصلاً عن السلوك الإنساني، بل على العكس هو جزء منه، في رده على أتباع "نظرية الخيار العقلاني Theory Choice Rational "الذين يستبعدون دور العوامل الشخصية والفكرية وأثرها في سلوك الفاعل) Agent) أو الفرد[95]، ويعتقدون أن العوامل المادية هي السابقة وهي التي تحدد الأفكار لدى الفرد؛ وذلك يعني أن الوعي يأتي في الدرجة الثانية بالنسبة إلى أتباع نظرية الخيار العقلاني، لكن ويندت يرى أن هذه الرؤية إلى حد ما غير صحيحة، وهو يرى أنه في تكوين الوعي تؤدي الأفكار والعوامل المادية دوراً ثنائياً بعملية لا يلغي أحدهما الآخر[96].

المطلب الثالث: تصور مدرسة كوبهاغن لمفهوم التنافس الدولي

يعتبر التنافس الدولي واحد من اهم المفاهيم المركزية المطورة لمختلف الدراسات والابحاث في حقل العلاقات الدولية، ويعود ذلك الى الحركية المستمرة التي تميز حياة الافراد والمجتمعات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي ...الخ، حيث برزت اسهامات نظرية تعكس مطامح الدول في تحقيق التفوق في عمليات التنافس الدولي، والانتقال من تحليل الظواهر السياسية وتفسيرها الى تحليل اسباب نشوئها وتكوينها.

لقد جاء المنظور التكويني في حقل العلاقات الدولية كنتيجة تنقيحية للتصور التقليدي، بل و أكثر طعنا في الصياغة التقليدية التي اثبتت محدوديتها في التنبؤ لنهاية الظواهر السياسية محل الدراسة، كما هو الحال لنهاية الحرب الباردة، فانطولوجيا اصبح لزاما إعادة النظر ليس في وسائل التهديد ومصادرها فحسب بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالتنافس او مجال التنافس وابعاده ، فالدولة كمرجعية رئيسية للتحليل، وتهديد

[95] ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص350.
[96] خالد المصري ، مرجع سبق ذكره، ص 324.

وجودها المبني على البعد العسكري، لم يعد كافيا لضمان بقاءها ككيان مستقل، لذلك تم توسيع وسائل ضمان بقائها الوجودي الى مجالات اخرى متعددة، تأكيدا على الاهتمام الكبير بتحليل العلاقات الدولية لمرحلة مابعد الحرب الباردة، مما يسمح بإعطاء تصور ملائم لآليات التنافس بين الدول، وتوفير إطار من الشرعية التي تتيح توظيف اطر نظرية وافتراضات تتلاءم و ما يقتضه ضمان المصالح العليا للدول، حيث ظهرت العديد من الدراسات في هذا المجال ابرزها اسهامات مدرسة كوبنهاقن* ، من خلال ما جاءت به من اطروحات تمثلت في نظرية الامننة ونظرية مركب الامن الاقليمي، ومع تطور الاحداث برز مفهوم جديد ينطلق من نفس المرتكزات وهو مفهوم مركب امن الطاقة الاقليمي، كل هذا الجهد النظري المستمر يهدف الى حصر الفجوة بين مستويين التحليل الدولة والنظام الدولي.

الفرع الاول: تحليل نظرية الأمننة لمفهوم التنافس الدولي

تعتبر نظرية الامننة من بين اهم المخرجات العلمية والعملية لمعهد ابحاث الصراع والسلام بكوبهاغن، من خلال دمج افكار افكار كل من "باري بوزان" و"اول ويفر" و"جاب دي ويلد"، حيث طرحه "اول ويفر" اول مرة سنة 1995[97]، جاءت هذه المخرجات مخالفة لتصورات الطرح التقليدي الذي هيمن على حقل العلاقات الدولية لعقود من الزمن، ان نموذج الامننة الذي طرحه مفكري مدرسة كوبهاغن ينطلق من تحويل قضية ما عادية الى قضية امنية واو الغاء المظهر الامني عنها، من خلال وصف ظاهرة معينة بانها مشكلة امنية، بنقلها من المجال السياسي واضفاء عليها اجراءات استثنائية توحي بتعرض الكيان المرجعي لتهديد فعلي وشيك، مما يجيز لصانع القرار اتخاذ اجراءات تتجاوز النصوص القانونية المعمول بها في الظروف العادية، عن طريق التاثير المباشر لخطاب الامننة في اعادة رسم السياسة الامنية ومراجعتها، عبر الخطاب الذي يتم فيه الاشارة الى وجود تهديد مادي او معنوي[98] يقوض امن الدولة او المجتمع او الفرد باعتبارها مرجعية التحليل ، هذا الخطاب الامني يأتي من اجل كسب المزيد من الموارد والقيم والاقاليم في مجال التنافس الدولي.

إن التنافس الدولي من خلال التجديد الذي انفردت به مدرسة كوبنهاغن، لا يقتصر على حماية مصالح الدولة وتعزيز رفاهها، بل يفترض أن يهتم أيضا بحماية الفرد والمجموعة وتعزيز رفاههم، من اجل تكييف الاطار

[97] Yandry Kurniawan, "Seucuritization Theory :A Theoretical Framework".Palgrave Macmillan ,Cham Chapter- Seucuritization A Theoretical Outine.January2018.P.44

[98] Barry Buzan et al, Security:a new framework for analysis ; CO USA :Lynne Rienner Publishers,1998,pp26.

النظري مع الواقع، ميدانيا فإن مثل هذا التغير يستند إلى حجج دامغة لمختلف الاستراتيجيات المعتمدة في عملية التنافس الدولي، فالدولة التي طغت كمحور للأحداث وكوحدة للتحليل في عالم ما بعد وستفاليا، قامت على اثرها الحروب من اجل الدفاع عن وجودها ضد اي عدو خارجي، تكفل بالمهمة جنود محترفون تولوا مهمة الذود عن سيادة دولهم، وقاموا بذلك مراعين بصورة نسبية قوانين وأعراف الحروب، حيث لا يتم التعرض للمدنيين في أغلب الحالات، أو على الأقل فإن استهدافهم لا يعتبر هدفهم الاساسي في استراتيجية المعركة من اجل تحقيق الامن[99].

تعد نظرية الامننة من بين التحولات التي افرزتها بيئة ما بعد الحرب الباردة، من خلال الانتقال من المعضلة الامنية بين الدول الى المعضلة المجتمعية كمحصلة للصراع الاثني حول مجموعة القيم والموارد والاقاليم، يتم التكيف مع هذا التحدي الذي يواجه المخططين الاستراتيجيين في كيفية بلورة احتمالات تغير النظام الدولي عبر الزمن من خلال تحديد رؤية خاصة للوضع الجديد، وصياغة استراتيجية التنافس تعكس مدركات القادة السياسيين حول مدى ارتباطه بالجانب العسكري، أو فك الارتباط الجزئي به من خلال اعتمادات مقاربات بديلة تقوم على توظيف خيارات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ...الخ[100].

يشير تأمين المنظومة القيمية للفرد الى مجموع الاجراءات لحمايته من مختلف التهديدات الناجمة عن اختلاف الهويات والأفكار و الأقليات وهو ما يطلق عليه بالمأزق الأمني المجتمعي، فعندما تحس مجموعة ما باللا أمن إزاء السلطة السياسية، أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه Barry Buzan بمأزق الأمني المجتمعي، والذي قد ينعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها، ثقافتها، دينها، عاداتها، وهويتها بشكل عام[101].

في حال تصاعد حدة المأزق الأمني المجتمعي، فإن نتائجه قد تكون خطيرة وتمتد من التنافس على الموارد النادرة كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية، ولأن المدنيين والنساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر واستمراره، فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف النزاعات الاثنية المتناحرة، يُكَرَّس ذلك أكثر بانهيار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف أو

[99] Bjorn Moller, op. cit.; see also: John D. Steinbruner, "Principles of Global Security" (MA: Brookings Institute, 2000), p 133.

[100] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للامن الجزائري:الجزائر ،اوروبا والحلف الاطلسي**،(الجزائر:المكتبة العصرية ،2005)، ص14.

[101] عبد القادر دندن ،" الاستراتيجية الصينية لامن الطاقة وتاثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي :اسيا الوسطى –جنوب اسيا –شرق وجنوب شرق اسيا "، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية ، (جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2013)،ص28.

الإقرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النَّعرات الإثنية في المجتمع، مما يصعب عملية التنافس الدولي، فالطرف المنافس يقوم بتقديم كل صور الدعم المادي والمعنوي من اجل اضعاف الطرف المنافس، من خلال اعتبار المكون الاجتماعي الاثني كيان قائم بذاته[102] .

هناك حالات أخرى تؤول الأمور فيها إلى التعقيد أكثر عندما يتعلق الأمر بتطور نزاع مسلح بين حركة انفصالية وقوات حكومة لدولة ذات سيادة، الامر الذي تتزايد معه حساسية عملية التنافس الدولي لتتحول الى الحرب، فالحرب وفق افكار كلاوزفيتز هي ظاهرة حتمية من اجل توسيع النفوذ والقضاء على التمرد، او اكثر[103]، يتم فيها استعمال كل وسائل الاكراه وتوظيف مظاهر العنف من اجل حسم صور الخلاف التي تنشأ بين طرفين، إن تعاظم أهمية المجتمع والمجموعات المشكلة له يعود إلى بروز الدولة أكثر من أي وقت مضى كوسيلة وليست غاية في حد ذاتها، ويظهر ذلك خاصة في نماذج الدول العاجزة Failed States، ومن امثلة ذلك الصومال، رواندا، أفغانستان، سيراليون...، إذ وبتحوله إلى صدام مسلح فإن المأزق الأمني المجتمعي يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الوطنية والدولية ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

- وجود احتمالات للتصادم بين الدولة المعنية ودول الجوار بسبب تدفق اللاجئين أو لانقسام المجموعة الإثنية المضطهدة على أقاليم الدول المتجاورة كحالة الأكراد.

- تزامن التوتر مع وجود مشاكل حدودية لم يتم تسويتها، وهنا تلجأ بعض الدول إلى مساندة المجموعات الانفصالية وذلك لتصفية حساباتها مع الدولة المعنية أو لاستعمالها كورقة مساومة.

- وجود مخاطر ما يسمى بـ "فعل ماتروزكا" Matrozka effect والمقصود به تجزئة الدول إلى مجموع وحدات سياسية صغيرة ليس لها القدرة على البقاء والاستمرار إضافة إلى الخوف من العودة إلى زمن الغزو.

- وفي وضع كهذا تصبح المجموعة الدولية مجبرة على التدخل للحيلولة دون المساس بالاستقرار العالمي برمته كحالة البلقان وكشمير[104].

[102] عتيقة كواشي، "أليات إدارة المعضلة الامنية المجتمعية في منطقة الساحل الافريقي"، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية ،(جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ، 2017)، ص22.

[103] حسين بوقارة، تحليل النزاعات الدولية،(الجزائر: دار هومة 2008)،ص14.

[104] عمار بالة، "التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي وانعكاساته على الامن القومي الجزائري: مالي أنموذجا"، (اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة 1،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2017)، ص 71.

وبهذا الشكل فإن التنافس الدولي يرتبط بثلاثة مستويات، الأفراد، الدول، والنظام الدولي، فاي استراتيجية للتنافس الدولي تعتمد على هذه المستويات بالضرورة من اجل تحقيق الاهداف المرجوة، وعلى حد تعبير Buzan فإن الأمن العالمي وأمن الأفراد هما وجهان لعملية التنافس الدولي، ان هذه الطروحات تحدد ثلاثة مستويات لدراسة الأمن ومنه عمليات التنافس الدولي المرتبطة بها، كما تحدد أطراف المعادلة الامنية والقيم المهددة وهي العناصر التي وردت في تعريف Wolfers للأمن[105].

في نفس السياق يرى "باري بوزان "إن الامننة هي مفهوم مرتبط بتطور مفهوم الامن ذاته الذي يعد في غاية التعقيد يستوجب الإحاطة بثلاثة عوامل رئيسة وهي السياق السياسي مع الجمع بين مختلف الابعاد إلى جانب مراعاة غموضه عند التطبيق في العلاقات الدولية [106] ،ما إلزام الباحثين العمل على فك الارتباط، ومن هنا جاءت عملية توسيع مفهوم الامن لتشمل مجالات اخرى بالدراسة ومنها الدراسات الاقليمية وما يرتبط بها من اطر ومقاربات تحليلية كمركب الامن الاقليمي .

الفرع الثاني: تحليل نظرية مركب الامن الاقليمي لمفهوم التنافس الدولي:

ان من ابرز اسهامات المدرسة السلوكية هي التمييز بين مستوايات التحليل في العلاقات الدولية الثلاثة :

1.مستوى النظام الدولي :ويمثل مجموع التفاعلات التي تتم على مستوى القمة بين الدول الكبرى ، والتي من خلالها يتم تحديد طبيعة العلاقات الدولية في العالم .

2.مستوى النظام الاقليمي : ويشمل مجموع التفاعلات في منطقة محددة تظم مجموعة من الدول ، يتم تحديدها على اساس جغرافي بالاضافة الى مجموعة التفاعلات الثقافية والاجتماعية والسياسية .

3.مستوى الوحدات الوطنية : ويمثل مجموعة تفاعلات الدولة الواحدة من خلال توجهات سياستها الخارجية .107

[105] Barry BUZAN ,**Pepole , States ,and Fear : An Agenda for International**، security Studies in the Post-Cold WarEra, Bouldei,1991.P137.
[106] Ibid,p138.

[107] جميل مطر وعلي الدين هلال ،**النظام الاقليمي العربي** ،الطبعة الثانية،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1980) ،،ص14.

يوضح هذا التقسيم بان مستوى النظام الاقليمي يتوسط المستويين الدولي والوطني، وبما ان موضوع الدراسة يتمحور حول التفاعلات الجيوسياسية في اقليم شرق حوض المتوسط بين مجوعة الدول المشاطئة له ، والمتمحورة حول مدى سعيها في ضمان امنها الطاقوي ،ولذلك لابد من مقاربة الامن الطاقوي بنظرية مركب الامن الاقليمي Security complex (RSCT) التي جاء بها المفكر والباحث في الدراسات الامنية باري بوزان في كتابه "الناس الدول والخوف " اول مرة ،ثم اضافة لها اطار جديد من خلال تطويره لمفهوم الامن رفقة زميليه "اول وفر "و "جاب دو وايلد" في كتاب بعنوان "الامن :اطار جديد للتحليل "، اكدو فيه على ان مفهوم الامننة هو المفهوم المفتاحي لنظرية مركب الامن الاقليمي والتي اضحت اكثر نضجا من خلال الافكار التي اضافها "باري بوزان" و"اول وفر" في كتابهما "اقاليم وقوى :بنية الامن الدولي "عام 2003[108].

تقوم نظرية مركب الامن الاقليمي على افتراض ان الامن قائم على علاقات تبادلية وفق نموذج الاعتماد المتبادل للامن الدوليSecurity interdépendance ، ويتحدد من خلال مفهوم الصداقة والعداوة enemity /amity الذي تتحكم فيه عوامل متعددة كالخلفية التاريخية ، و الحدود الجغرافية او مايعرف بالتخومية adjacency ، و الاختراق pénétration الناجم عن التدخلات الخارجية لدول الاقليم109 والتي مرجعها اختلاف التيارات السياسية او الايديولوجية والتي تغيير صورة و طبيعة المركبات الأمنية الاقليمية للدول التي تشكل في مجموعها المركب الامني الاقليمي ، فمركب الامن الاقليمي الكلاسيكي يمثل مجموعة دول ذات تقارب جغرافي وتتوافق في تصوراتها واهتماماتها حول مختلف المشاكل الامنية التي يستعصى حلها انفراديا[110].

يحدد باري بوزان أربعة مستويات لتحليل إمكانية التأسيس لنظام إقليمي كمركب امني، وهي:

اولا:على المستوى الوطني الخاص بدول النظام أو الإقليمي اقبة التهديدات على المستوى فإنها تقوم بعملية مر ، الداخلي (إذا كانت الدولة قوية / ضعيفة بسبب استقرار نظامها الداخلي و التوافق الدولة و الأمة، فالتهديد بصفة خاصة بالنسبة للدولة غالبا ما يتم تعريفه حسب طبيعة الأمن المتوفر لديها).

ثانيا: العلاقات بين دولة و أخرى (تساهم في تشكيل المنطقة).

[108] محمد الكوخي، **الازمة الاوكرانية وصراع الشرق والغرب** ،(بيروت :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،2015) ،ص6.
[109] عامر مصباح ، **التحليل الاقليمي للعلاقات الدولية** ،(القاهرة : دار الكتاب الحديث،2014) ، ص301 .
[110] عبد القادر دندن، **الصعود الصيني والتحدي الطاقوي**، (الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2016)، ص 61.

ثالثا: منطقة التفاعل مع المناطق المجاورة (هي محصورة نسبيا، و هو ما يجعل المركب معرفا بالنظر إلى حجم التفاعل الداخلي كأهم العوامل. لكن يجب عدم إغفال أن التغييرات الهامة في هندسة الأمن المتبادل ساهم في تشكيل المركبات الأمنية.

رابعا:دور القوى العظمى داخل النظام ر الإقليمي (التفاعل بين هندسة الأمن الدولي و الإقليمي)[111].

اما بالنسبة للباحث "غافن بويدGavin Boyd" فالنظم الإقليمية يمكن تناولها من خلال ستة جوانب هامة:

1.الاجتماع السياسي و الثقافة السياسية (يتضمنان نمط المعتقدات، القيم السياسية السائدة في الإقليم و أساليب التنشئة، وكذا درجة التضامن / الصارع القائمة في هذا المجال.)

2.علم النفس السياسي، البحث في معتقدات النخب الحاكمة و المهاارت السياسية المتوفرة.

3. أبنية السلطات و التأثير، وتتضمن دارسة الحكومات، الأحازب، و جماعات المصالح.

4. علاقات الاعتماد المتبادل بين أعضاء النظام و مع الد ول الخارجية عنه والتي تؤثر على النظام.

5. المؤسسات الإقليمية و شرعيتها و مدى فاعليتها.

6. السياسات الخارجية الإقليمية إز اء الدول الأخرى[112].

تجدر الإشارة إلى مركب الامن الإقليمي يقوم بأربعة وظائف أساسية، وهي :

1.وظيفة التكيف: و تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي و يتوقف أداء هذه الوظيفة على قابلية أطراف المركب الامني بتقديم تنازلات في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصارعات و المنافسات بينهم.

2.الوظيفة التكاملية : و يقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات بين الاطار الرسمي و غير الرسمي، بحيث تصبح الموارد التي تتحرك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة من وحدات هذا النظام.

[111] رابح زاوي ،"التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ،المجلد الخامس،العدد الاول،،2018 ص68.

[112] المرجع نفسه ، ص71.

3.الوظيفة الامنية : هي موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، و تتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية، والتي تفترض دفاع أطارف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خا رجي، و إلا سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا أكثر.

4.وظيفة تحقيق الأهداف: هي وظيفة يتم من خلالها توحيد أطراف مركب الامن الإقليمي أو تفرقها، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون ، و هنا تكمن قدرة النظام على التوفيق وبناء التراضي بين كل أطرافه ، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة [113].

ان درجة التنافس أو التوافق في السياسات الإقليمية عامل اساسي كلما ازد التجانس أو التوافق زاد ميل دول المركب الامني إلى التزحد ككتلة للتأثير في السياسة الدولية، وعكسه صحيح أيضا، حيث ي كون النظام الإقليمي مجالا لتصريف السياسة الدولية للقوى الكبرى، وهذا ابرز عامل على بروز مركب امن الطاقة الاقليمي .

الفرع الثالث: نظرية مركب امن الطاقة الاقليمي وتأثيرها على مسار التنافس الدولي.

يعد الباحث "ميكو بالونكوربي " اول من وظف نظرية مركب الامن الاقليمي في دراسته حول الامن الطاقوي ، كان ذلك في اعقاب النزاع الروسي الاوكراني على خلفية امدادات الغاز الطبيعي .

جاء نموذج "بالونكوربي" كنقد للمفهوم التقليدي لامن الطاقة القائم على البعد الاقتصادي ،وفق مضامين تعاريف دول المعادلة الطاقوية (المصدرين ،المستوردين ،ودول العبور)، المحصورة في تامين الاسواق وتامين الادادات كما تم شرحه سابقا،لكن بالونكوربي يرى خلاف ذلك ويعتبر امن الطاقة اوسع من ان ينحصر في البعد الاقتصادي ،ويستشهد في ذلك بالاثار السلبية للنزاع الروسي الاوكراني على امن الطاقة باوروبا ، الامر الذي دفعه الى تحليل امن الطاقة من خلال بعدين السياسي والاقتصادي من جهة ،وبين تصور الدول المصدرة والمنتجة من جهة ثانية [114] .

فقضية امن الطاقة وفق تصور بالونكوربي مسالة ذات علاقة ملازمة للتفاعلات الامنية الاقليمية المعقدة بين دول الجوار الاقليمي ، ليصبح بذلك امن الطاقة جزء من مركب الامن الاقليمي ،وهو مايطلق عليه بالونكوربي "مركب

[113] زاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 74.
[114] دندن ،مرجع سبق ذكره ،ص 61 .

امن الطاقة ،والذي يتشكل وفق بالونكوربي من التفاعلات المتضمنة علاقة التبعية في مجال الطاقة بين دولتين او اكثر تتضمن مختلف تفاعلات المعادلة الطاقوية (انتاج،تصدير ،شراء ،استيراد،عبور ،توزيع) ،مع ادراك صناع القرار ان علاقة التبعية تلك تشكل تهديد اي يتم امنتها ،كما تعتبر اقاليم مصادر الطاقة اي اقاليم الانتاج في حالة التبعية الطاقوية والمتمثلة في حاجتها للدول المستوردة ، وهو الامر المشابه لتشكل علاقة توازن توزيع القوة العسكرية في مركبات الامن الاقليمي ذات القاعدة السياسية والعسكرية [115].

لتحديد معالم مركب امن الطاقة نحتاج بداية لتقييم القوة النسبية للتبعية الطاقوية من خلال العوامل الرئيسية التالية:

1.ميزان تجارة الطاقة من خلال حجم الصادرا او الواردات.

2.مستوى موارد الطاقة من خلال توضيح خطوط الامدادات بين طرفي العلاقة الطاقوية.

3.امكانيات تنويع موارد الطاقة وذلك من خلال التنويع في الاسواق والتنويع في المصادر .

4.انماط الصداقة والعداوة التاريخيين –تبعية ايجابية –اعتماد متبادل /تبعية سلبية –اعتماد غير متكافئ.

ان ادراك هذه العوامل هو المحدد الرئيسي لطبيعة علاقات التبعية الطاقوية من حيث تسييسها و اضفاء الطابع الامني عليها (الامننة securitization)،اونزع الطابع الامني عليها (الاامننة desecuritization)، أو كلاهما جد متاربط بحيث لا يمكن تحليل مشكلاتها الأمنية بصورة منفردة، فالعلاقة الامنية بين طرفي علاقة التبعية الطاقوية هي المحدد لادراك صناع القرار حول ما اذا كانت التبعية ذات طبيعة عدائية او ذات طابع ودي تعاوني، لتتم عملية الامننة والتي تكون وفق "وافر" عند اعلان صناع القرار عن وجود تهديد يخلق درجة عالية من التاهب لمجابهته ، وذلك عبر عملية خطابية للاستدلال على وجود تهديد للوجود المادي او المعنوي ضد الافراد او الجماعات او الدولة ، ما يضفي الشرعية على القرارات الاستثنائية المتخذة لتامين الكيان المهدد ، هذا في حالة ادراك صناع القرار بان علاقة التبعية هي علاقة عدائية ،اما اذا كانت علاقة التبعية ذات طابع ودي تعاوني فانه ينزع فيه الطابع الامني وفق ما يقرره صناع القرار بان الوضعية طبيعية [116].

يتضح من خلال ذلك أن الفرق بين مركب الأمن في مفهومه القديم والحديث يتمثل في مرجعية التحليل، حيث تم الانتقال من الدولة كمرجعية للتحليل الأمني إلى تعدد الوحدات والتي تتخطى غالبا نطاق الدولة، فالوحدات

[115] محفوظ رسول ،**امن الطاقة في العلاقات الروسية الاوروبية** ،(الاردن :مركز الكتاب الاكاديمي،2016) ، ص84.
[116] محفوظ رسول ، مرجع سبق ذكره ،ص87.

تشمل الأفراد والجماعات والدول أو غير ذلك ،إضافة إلى أن عملية اظفاء طابع الامننة أو نزع الطابع الأمني يتجلى في مدى قدرة إدراك صناع القرار لمختلف التفاعلات في عديد القضايا، كما يلعب مفهوم أو متغير الاختراق دوار كبيرا في ابراز تأثير التدخلات الخارجية و الما بين اقليمية في تغيير صورة و طبيعة المركبات الأمنية الإقليمية إذ يتضمن هذا الأخير معاني مختلفة ومتباينة الاتجاهات و المستويات .

المبحث الثالث: تفسير التنافس الدولي من منظور جيوسياسي

لعب التطور العلمي دور كبير في بروز وتعد الأطر المعرفية المفسرة لطبيعة التنافس الدولي، على صعيد حقل العلاقات الدولية، اين انصب اهتمام الباحثين في تفسير الظواهر السياسية انطلاقا من ان لكل ظاهرة قانون يفسرها، وما على الباحث سوى ايجاد هذا القانون، وهو ما جاء به مفكروا القرن التاسع عشر، من خلال التنظير لعلم جديد في حقل العلاقات الدولية ،وهو العلم الذي يفسر العلاقة التلازمية بين علم الجغرافيا وما تحتويه الارض، وتحديد توجهات الفواعل الدولية خارجيا، وهو ما اصطلح على تسميته في ادبيات الدراسة بعلم الجيوبوليتيك.

تعد الجغرافيا السياسية العلم الشامل للكل والجيوسياسية هي الجزء من الكل، فالجغرافيا السياسية تدرس قيمة التنظيم الاجتماعي لاقليم او دولة او مجتمع ما، الجغرافيا السياسية ترتكز في الدراسة على تكوين الدولة اي مجموع مقوماتها البشرية والطبيعية والحضارية والاقتصادية ، ومدى تاثير هذه المقومات الجغرافيا على التوجهات السياسية للدول نحوى التكيف مع مظاهر التقلص والانكماش او نحوى اعتماد استراتيجيات تهدف الى الامتداد والتوسع، ان التاريخ يؤكد انه لا وجود لدولة صغيرة دوما او كبيرة دوما فامريكا نشأة صغيرة وكبرت وبريطانيا الصغيرة شكلت امبراطورية لقبت بالامبراطورية التي لاتغيب عنها الشمس كناية على ترامي اطرافها الممتدة على ازيد من 33 مليون كلم2[117].

ان الدول على الرغم من توسعها او تقلصها وانكماشها، تضل لها نواة صلبة، وهي النواة التي يتوجب على الباحث دراسة تاثيرها في وجود واستقرار ونمو الدولة، فهي وفق نظرية راتزل كائن حي يولد ينمو يزدهر ويضمحل، فالدولة تواجه في مسار حياتها عدة تقلبات، تستخدم في مواجهتها او التكيف معها عدة اساليب، منها مايتصل بالقوة الصلبة ومنها ما يتعلق بالقوة الناعمة .

[117] سلطان جاسم ،**الجغرافيا والحلم العربي القادم ،الجيوبوليتيك :عندما تتحدث الجغرافيا** ،(بيروت :تمكين للابحاث والنشر،2013)، ص14

المطلب الاول :التنافس الدولي من منظور جيوبوليتيكي:

يعتبر مفهوم الجيوبوليتيك احد أهم المفاهيم التي نالت حيزا كبيرا من قبل الباحثين والدارسين عليها على اختلاف مذاهبهم وتوجهاتهم الفكرية، وهو الامر الذي نتج عنه صعوبة في ضبط مفهوم موحد، يلقى قبول لدى الباحثين والمهتمين، واعتباره مرجعا تفسيريا لهم .

يعود مفهوم الجيوبوليتيك الى حضارة الاغريق و قدامى اليونانيين، لغويا الجيوبوليتيك هي كلمة مركبة من شقين، الاول GEIA بمعنى الارض [118]، والثاني POLITIS والذي يقصد به شؤون الدولة، و بالتالي فالجيوبوليتيك عند اليونانيين القدامى هي علم استكشاف الارض عن طريق الانسان، ويعد العالم السويدي "ردولف كيلين" اول من ركب هذا المصطلح وذلك عام 1899 ،وهو الذي عرف الجيوبوليتيكا بانه : "العلم الذي يتعامل مع الدولة مثل كائن جغرافي او كظاهرة في الفضاء" [119].

ان الجيوسياسية من هذا المنظور يقصد بها علم دراسة تأثير مجال الارض على السياسة، في مقابل ما تستفيد به السياسة من مميزات الجغرافيا، في صورة تأثير متبادل، فالجيوبوليتيك هي علم تسخير الجغرافيا باعتبارها مصدر لبناء القوة وتحقيق التفوق في مجال التنافس الدولي، يتجلى ذلك في مدى قدرة الدولة توظيف مختلف الموارد الطبيعية الموجودة في باطن الاقليم الجغرافي من اجل الوصول الى تحقيق اهداف استراتيجية، او من خلال السيطرة على الممرات البحرية التي تعد شريان الحياة التجارية للدول، وهو ما اشار اليه نابليون بونابرت في عبارته الشهيرة "سياسة اي دولة تكمن في جغرافيتها"

على الرغم من وجود عدة نقاط تقاطع بين مفهوم الجيوسياسية والمفاهيم المشابهة لها ، مثل الجيوستراتيجيا او الجغرافيا السياسية ،الا ان هناك اختلافات في مضامين هذه المفاهيم .

تختلف الجيوسياسية على الجيوستراتيجية من حيث نقطة الانطلاق في الدراسة، الجيوستراتيجيا تنطلق من الاقليم الذي تتواجد فيه الدولة والذي يؤثر على تفاعلاتها السياسية، بنما تنطلق الجيوسياسية من الاقليم لدراسة تاثير ذلك على توجهات القوى العالمية من خلال الاستقطاب لتحركاتها السياسية ،وفق مايخدم تطلعات هذه

[118]ONLINE ETYMOLOGY DICTIONARY, « geo- », **etymonline.com,** (Accessed march 28, 2020), Availableat :-http://www.etymonline.com/index.php?term=geo

[119]Pavel BUČKA, Sylwia Wanda ZECHOWSKA, " The geopoliticaldeterminants of energysecurity ", **The Scientific InvormativeReview**, Vol IX, N°2(19)/2011, p65.

تلك القوى لتحقيق السيطرة العالمية ،كما ان تلك الفواعل من القوى الكبرى لا يشترط ان يكون انتماؤها لنفس الاقليم الذي يشهد جملة من المتغيرات ،وتعد الدولة هي وحدة التحليل الاساسية بالنسبة للتحليل الجيوسياسي،امالجيوستراتيجية فوحدة التحليل ترتكز على الاقليم الذي يعد محور البناء الفكري ،من الجانب الوظيفي تركز الجيوسياسية على وظيفة الدولة باعتبارها المحرك الرئيسي للسيطرة العالمية من خلال التوسع على حساب المجالات الحيوية للاقاليم الاخرى لما تتمتع به من مميزات استراتيجية ،بينما تركز الجيوستراتيجية على تاثير حركة القوى العالمية في السيطرة على الاقليم التي لها خصائص استراتيجية تساعدها في السيطرة على العالم .

بالنسبة للاختلاف بين مفهومي الجيوسياسية والخغرافيا السياسية، فيكمن في نقطة انطلاق الدراسة، فاذا انطلقنا من الجغرافيا وصولا الى الدولة فنحن بصدد دراسة الجغرافيا السياسية للاقليم، اما اذا كانت نقطة الانطلاق هي الدولة وصولا الى الجغرافيا فهنا نكون بصدد دراسة جيوسياسية للاقليم، فالجغرافيا السياسية هي وصف لعوامل قوة وضعف اقليم معين، اما الجيوسياسية فهي دراسة طموح الدولة في تامين احتياجاتها وحماية مصالحها الحيوية وتحقيق تفوقها ، فالجيوسياسية هي مفتاح السياسة القومية120.

تطورت الجيوبوليتيكا كتخصص مستقل للدراسة على يد البريطاني الجغرافي "ماكيندر"واميرال البحرية الامريكية "ماهان"قدم هذا الثنائي اسهامات كبيرة في التنظير والبناء الاساسي للفكر الجيوبوليتيكي، من خلال ابراز انعكاس قوة الدولة على منطقتها الجغرافية انطلاقا مما تتخذه من اجراءات على الساحة العالمية .

لأجل ذلك شاع استخدام مصطلح الجيوسياسية او الجيوبوليتيك في الاوساط الاكاديمية للدلالة على الاهمية الجغرافية في المجال السياسي، وانتقل استخدام المصطلح بين المفكرين، حيث تعددت الاطروحات النظرية التي تناولت مفهوم الجيوسياسية كونها تفسر علاقات السيطرة بين الفواعل الغير متساوية في مختلف المجالات في حقل العلاقات الدولية، لذلك لابد من التطرق الى جوهر ما جاءت به مختلف الاطروحات النظرية التي عالجت مفهوم الجيوبوليتيك.

الفرع الاول: تفسير نظرية القوة البرية للتنافس الدولي

تعود نظرية القوة البرية لاطروحات المفكر فريدريك راتزل الذي يعتبر اول من اسس علم الجغرافيا السياسية، ليطوره بعده كل من هالفورد ماكندر و سبيكمان، ويعد هؤلاء من ابرز علماء الجيوبوليتيك، الذين

[120] سلطان جاسم ،مرجع سبق ذكره ،ص14.

عملو على تطوير الفكر الجيزبوليتيكي، فافكار المفكر الالماني فريدريك راتزل جاءت بنظرية المجال الحيوي، بينما جاءت افكار ماكيندر بنظرية قلب العالم، اما سبيكمان فارزت افكاره نظرية الحافة والاطراف.

1 نظرية المجال الحيوي لفريدريك راتزل:

وهي النظرية التي يعتبر من خلالها راتزل بان الدول كائن مثل باقي الكائنات الحية تعيش في حالة صراع وتنافس دائم من اجل البقاء، منطلقا في ذلك من الافكار الداروينية للتطور البيولوجي، فالكائن الحي يولد ينمو ويتطور فتكثر وتزداد متطلباته لضمان عيشه، كذلك الدولة تستمد قوتها وحياتها من خصائصها الجغرافية التي تضمن لها تلبية حاجيات سكانها، وهذا اسقاط لما توصل اليه من نتائج على حياة الدول، حيث يرى ان الوحدات السياسية تعيش في حالة من الصراع المستمر من اجل التوسع على حساب الاخر، فالدولة مضطرة الى توسيع حدودها للحصول على موارد تفتقر لها وتعاني من ندرة في اقاليمها القديمة، بحيث تصبح حدود الدولة وفق هذا التصور بمثابة حدودو زئبقية قابلة للتمدد والتقلص وهومايجبر قادة الدول على المحافظة عليها واعتماد استراتيجية توسعية حتى لا تكون عرضة لاطماع اطراف دولية اخرى، وهي المنطلق الرئيسي لنظريته الخاصة بالجغرافيا السياسية التي تعد امتداد لكتابه الجغرافيا الانثروبولوجية سنة 1882م، لقد وضع راتزل في هذا السياق سبعة قوانين اساسية لنمو وتطور الدول وهي[121]:

-ان نمو الدولة وتوسعها الجغرافي مرتبط بعامل الحضارة والثقافة لسكانها وكيفية انتشارهم خارج الاقليم الاصلي.

-يساهم انتشار السكان في تسهيل عملية ضم الاقليم و الوحدات الجديدة.

-لابد من الاهتمام في عملية ضم الوحدات بالاقاليم ذات الثقل الاستراتيجي.

-ان عملية التوسع الجغرافي للدولة ياتي كنتيجة لنمو وتزايد السكان.

-ان قوة الدولة هي صمام الامان وضمان بقائها من خلال حماية الغلاف الخارجي لها المتمثل في حدودها التي توصلت اليها.

-يكون التوسع ذو ابعاد واسباب خارجية.

[121] محمد عبد السلام، **علم الجيوبوليتيك علم هندسة السياسة الخارجية للدول**،(اليمن: مكتبة دار بن حبتور، 2019)، ص212.

-ان توسع الدولة الى اقليم معين يفتح المجال الى المزيد من التوسع.

يؤكد راتزل من خلال هذه القوانين بان المساحة الواسعة الشاسعة امر جيد للدولة، فهي تؤمن للدولة الموارد الطبيعية المختلفة التي تحتاج اليها من خلال ماتحتويه جغرافية تلك المساحة من مميزات جيوستراتيجية وما تكتنزه من ثروات، كما شبه راتزل الحدود الجغرافية بجلد الكائن الحي في مظهرها الخارجي كدلالات على النمو والقوة او الانكماش والتلاشي، كما اقر فريدريك راتزل بان القرن العشرين سيمزه استغلال المساحات الجغرافية الكبيرة وان العالم ستتحكم فيه دول المساحات الكبيرة جغرافيا مثل روسيا والولايات المتحدة الامريكية[122].

ان هذه النظرية وما جاءت به من افتراضات لقيت صداها في افكار المفكر السويدي رودولف كيلين، لقد تبنى كيلين فكرة ان الدولة كائن حي ينمو ويتطور، حيث نشر عام 1917م كتاب بعنوان "الدولة مظهر من مظاهر الحياة كتاب ثاني بعنوان "الاسس اللازمة لقيام نظام سياسي"، ينطلق في كتاباته من افكار التطور العضوي لداروين، كما يقر بان القوة هي اولى من القانون، فعد الضرورة لابد من تجاوز القانون وتبني مبدا القوة في ضمان حماية وبقاء الدولة.

كما يعتبر المستشار والجنرال الالماني كارل هوسهوفر من بين ابرز من تبنى نظرية المجال الحيوي التي جاء بها فريدريك راتزل وعمل على تطويرها، كما ايد فكرة قيادة العالم من طرف قوة كبرى، حيث يرى كارل هوسهوفر بان العالم وفق التوزيع الجغرافي يحكمه ثلاث دول على النحو التالي، الولايات المتحدة الامريكية في غرب العالم، اليابان في شرق الكرة الارضية بينما تكون اوروبا و افريقيا من نصيب المانيا في قيادة العالم، لقد امن هوسهوفر بمبدأ المواءمة بين توزيع السكان واقليم الوطن، كما ايد فكرة الحدود القابلة للتمدد والانكماش وفق طبيعة ومقومات قوة الدولة، ويرى بان القوة العسكرية هي الضامن لنمو وتوسع الدولة من خلال توزيع هذه القوة العسكرية على ثلاث اركان (جيوش المشاة او القوات البرية والقوات المستقلة او والاسطول البحري العسكري والقوات الاستراتيجية او الطيران الحربي)[123]، ويؤكد على اهمية قوات المشاة الحربية باعتبارها صاحبة الخبرة بالمجال البري، فهي صاحبة الاختصاص من خلال مكتسبات التدريب العسكري المساعد على التاقلم مع الارض والمناخ مما يساهم في تسهيل عملية احتلال الاقاليم الاخرى احتلال كامل لتجنب كل اشكال حرب العصابات، قدم كارل هوسهوفر عدة اقتراحات للقيادة النازية من بينها عدم اهلان الحرب من جانبها حتى لا توصف بانها هي

[122] المرجع نفسه، ص213.
[123] جون ميرشايمر، مرجع سبق ذكره، ص106.

من اشعل فتيل الحرب، كما راى بان يقام تحالف بين المانيا وروسيا وليس قيام حرب بينهما، كما نصح القيادة النازية بعدم فتح عدة جبهات قتال في نفس الوقت، وذلك لكي تتم القوات العسكرية كل عملياتها في تحقيق التوسع الجغرافي للدولة بعيد عن كل الضغوط العسكرية التي تفرض تقسيم وتوزيع القوات العسكرية على عدة جبهات تفرضها عليها ساحة المعركة والانتقال من الاستراتيجية الى انتهاج خطط تكتيكية للتكيف مع وقائع الحرب، وفي حال الالتزام بذلك سيتم التحكم بالعالم من طرف المانيا باعتبارها المالكة لكل مقومات القوة العظمى[124].

ان هذا التصور لاق انتقادات لاذعة وحادة، بسبب ما اشار اليه كارل هاوسهوفر في اسهاماته حول سياسة المجال الحيوي التي اعطت الضوء الاخضر لالمانيا النازية بالتوسع على حساب الاقاليم المجاورة لها.

2 نظرية قلب العالم لماكندر:

عمل ماكندر على تطوير أفكار فريدريك راتزل الى ان توصل الى بناء نسق هام يجسد رؤية العالم كوحدة قابلة للتحكم، من خلال تقديم تصور لكيفية ادارة استراتيجية اللعبة الكبرى بين الوحدات السياسية[125]، تجسد ذلك في نظرية قلب العالم التي اصدرها في مقال بعنوان"محور الارتكاز الجغرافي في تعاليم التاريخ The Geographical Pivot Of History".

لقد اشار ماكندر الى الافتراضات الرئيسية لنظريته من خلال ماجاء في مقاله السالف الذكر حيث قام بابراز مرتكزات علم الجيوبوليتك الذي عرفه بانه :"علم دراسة علاقة الارض ذات المغزى السياسي"، من خلال ترجمة تحرك الاحداث السياسية انطلاقا من المظاهر الطبيعية للنطاق الجغرافي، و هو ما انطلق منه بعده الجنرال كارل هاوسهوفر ممهدا لسياسة المجال الحيوي الذي تبنته السياسة التوسعية النازية [126]، فماكندر يعد من عظماء الفكر الاستراتيجي من خلال تكوينه العلمي حيث درس علوم الحياة والقانون والتاريخ والجغرافيا والطوبغرافيا الاستراتيجية، مكنته هذه الخلفية العلمية بان يكون عالما وعاملا متمكنا فهو المفكر الجيوبوليتيكي والديبلوماسي البارع.

---

[124] Pavel BUČKA, Sylwia Wanda ZECHOWSKA, " The geopoliticaldeterminants of energysecurity ", **The Scientific InvormativeReview**, Vol IX, N°2(19)/2011, p65.

[125] فايز محمد العيسوي، **الجغرافيا السياسية المعاصرة**، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000)، ص 28.

[126] Pavel BUČKA, **OP.CIT**,pp 65.،66.

انطلق ماكندر في بناء نظريته من ملاحظة مفادها ان ثلاثة ارباع الكرة الارضية مغمورة بالمياه في حنين ان ربع مساحة العلم فقط ما يشكل اليابسة، وفق هذا المنظور اطلق على المساحة المائية ذات الاتصال البحري "المحيط العالمي-Worl Ocean" في حين اطلق على اليابسة من العالم اسم "جزيرة العالم- World Island"، كما اشار الى ان كل من القارة الامريكية واستراليا هي جزر محاطة بالمياه من جميع الجهات، كما حدد جزيرة العالم بالاقاليم الجغرافية للعام القديم المتمثل في كل من افريقيا واوروبا واسيا التيتوسطها البحر الابيض المتوسط، واطلق على مركز جزيرة العالم اسم" منطقة الارتكاز-Pivot Area"، ليعدل التسمية لاحقا الى "منطقة القلب-Heart Land"، والذي يمتد من نهر القلغا من الغرب الى شرق سيبيريا من الشرق ومن المحيط المتجمد من الشمال الى دول ايران وافغانستان وبلوجستان جنوبا.

لقد قام ماكندر بادخال تعديل حول منطقة قلب العالم وفق مقتضيات جيوستراتيجية جد هامة، بحيث تصبح قلعة دفاعية بمتياز من خلال محيطها من الاتجاهات الاربعة، فالشمال المتجمد يشكل حماية طبيعية في حين ان الجنوب الممتد الى جنوب الصحراء بافريقيا يعتبر حصن يفصل الجنس البشري ذو البشرة البيضاء عن السود الافارقة ويعتبر العالم العربي همزة الوصل بين الجانبين، حدد ماكندر الهلال الداخل بالحزام الساحلي المتشكل من مجموع الانهار التي تصب في البحر وهي انهار صالحة للملاحة، في حين يرى بان الهلال الخارجي يمتد من سواحل امريكا الى استراليا واليابان[127].

لقد اوجزماكندر مجمل ماجاء في نظريته في الافتراضات الرئيسية التالية:

-انه من يتحكم في شرق اوروبا يتحكم في قلب الجزيرة العالمية.

-انه من يتحكم في القلب يتحكم في الجزيرة العالمية.

-انه من يتحكم في الجزيرة العالمية يتحكم في العالم.

ان ما يعاب على نظرية قلب العالم لماكندر هي غياب النظرة الاسشرافية للتقدم العلمي من خلال ما توصل اليه العلم والتقنيات المتطورة في الصناعة العسكرية والحربية مثل الصلاح النووي وكاسحات الجليد وكاسحات الالغام البحرية، الى جانب حصره لمنطقة قلب العالم وفق منطلقات توزيع اليابسة والمياه وهو معيار متغير واغفال

[127] محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص216.

الجانب الحضاري والوظيفي الاكثر استقرار، وهو ما جعل ماكندر كثير التغير في ضبط حدود قلب العالم لو استمر به المطاف الى يومنا لقدم لنا حدود جديدة لقلب العالم والعلالين الداخلي والخارجي و العالم ككل حيث صرح سابقا بالقول " لكل قرن جيوبوليتيكيته".

3 نظرية الحافة والاطراف لنيكولاس سبيكمان:

تعتبر نظرية الحافة والاطراف تعديل ادخله المفكر الامريكي نيكولاس سبيكمان على نظرية قلب العالم لماكندر، حيث اصبحت منطقة الهلال الداخلي تشمل كل اوروبا والشرق الاوسط، بحيث تعد اكثر اهمية من منطقة المركز التي تمثل منطقة القلب واطلق عليها تسيمة " ارض الحافة او الريم لاند" ، توصل من خلالها الى نتيجة مفادها ان من يسيطر على منطقة الحافة يمكنه السيطرة على منطقة اوراسيا ومن يتحكم باوراسيا يتحكم بالعالم، جاء التطبيق العملي لهذه النظرية ايام الحرب الباردة من خلال عملية انشاء حلف شمال الاطلسي من اجل احتواء الاتحاد السوفياتي في تلك الفترة،

الفرع الثاني: تفسير نظرية القوة البحرية للتنافس الدولي:

يعتبر العالم الامريكي الفريد ماهان من اوائل المهتمين بعالم البحار، نتيجة تكوينه وعمله كصاحفي واستاذ تاريخ البحرية، جاءت نظريته كخلاصة لتجاربه وخبراته في عالم البحار، حيث كان يرى بان القوة الحقيقية تكمن في القوة البحرية، يستدل من التاريخ بعوامل نجاح الثورة الصناعية في اوروبا من خلال عملية الاستعمار لدول ماوراء البحر لتامين مختلف المواد في التصنيع وتصريف المنتوجات بصورة عكسية، ارتبط نجاح تلك العملية الاستعمارية ببناء اساطيل بحرية لنقل العدة والعتاد والاشخاص من اجل تحصيل مختلف الموارد، ولتامين طرق الملاحة كان لزام اقامة قواعد عسكرية في مواقع استراتيجية لحماية الاساطيل التي تربط المستعمرات بالدول المستعمرة عبر البحار والمحيطات، لقد عاصر ماهان فترة الامبراطورية البريطانية التي لاتغيب عنها الشمس، وتحقق لها ذلك من خلال امتلاكها لاسطول بحري قوي عسكريا وتجاريا كان له الفضل في ربط كل اجزاء الامبراطورية بالتاج الملكي في انجلترا، ساعدها في تحقيق ذلك موقعها الجغرافي الذي اعطاها ميزة تنافسية مكنتها من ريادة العالم لفترة من الزمن[128].

[128] على احمد هارون، **اسس الجغرافيا السياسية**،(القاهرة: دار الفكر العربي،1998)،ص325.

من هذا المنطلق يرى ماهان بان الولايات المتحدة الامريكية لها مقومات مشابهة لبريطانيا تمكنها من لقيادة وزعامة العالم، ويتحقق ذلك من خلال تكوين اسطول بحري قوي له من القوة الهجومية ما يضمن استقلال وسيادة الولايات المتحدة في المحيطين الاطلسي والهادي ويحمي الموانئ ويضمن استمرار عملها بصورة عادية من خلال ابعاد المخاطر والتهديدات التي قد تمس اليابسة، كما يسهل عمليات الانتقال والتحرك من الغرب الى الشرق، بحيث يصبح المسطح المائي مماثل للطرق التي يسير عليها الناس في جميع انحاء العالم، كما يساهم الاسطول العسكري البحري من تحقيق عملية التوسع وفق نظرية المجال الحيوي التي دعت اليها المدرسة الالمانية من خلال افكار راتزل وهوسهوفر، حيث قام "وليم سيوارد " الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في عهد الرئيس الامريكي "لنكولن" باضفاء الطابع الديني على عملية التوسع الجغرافي وضم اقاليم جديدة لانشاء الامبراطورية الامريكية، مدعيا في ذلك ان هذا التوسع هو تعبير عن ارادة الاهية، ولتحقيق هذا الطموح دعى ماهان القيادة الامريكية الى تعظيم وتطوير القوة البحرية الامريكية، لتسهيل عمليات ضم جزر من الكاريبي والمحيطين الاطلسي والهادي وشق قناة تربط بين المحيطين في بنما او نيكاراغوا، لقد اسهمت افكار ماهان في تسريع قيام الحرب العالمية الثانية من خلال التنافس العسكري البحري بين المانيا وبريطانيا[129].

تبلورة افكار ماهان من خلال كتاباته حيث الف ثلاث كتب في هذا المجال، الكتاب الاول بعنوان "اثر القوة البحرية على التاريخ" سنة 1890م، والكتاب الثاني بعنوان "اثر القوة البحرية على الثورة والامبراطورية الفرنسية "سنة 1892م، اما الكتاب الثالث فكان عنوانه "القوة البحرية وعلاقتها بالحرب"سنة 1912م[130].

يؤكد انصار هذه النظرية وعلى راسهم "ريتشارد هينج" على الاهمية التي اصبحت تكتسيها القوة البحرية، فالامبراطوريات القديمة كلها كانت تعتمد في غزوها وتوسعها على الجيوش البرية ومشاة العسكرية عدا الامربراطورية الرومانية، اما في العصر الحديث فأصبحت الدول تستمد قوتها الدفاعية والهجومية مما تمتلكه من اساطيل بحرية عسكرية وفيما تتحكم من ممرات ومضايق بحرية ذات اهمية جيوستراتيجية، يقدم ماهان عدة مؤشرات على مدى قدرة و تطور القوة البحرية للدولة ومنها[131]:

1 الموقع الجغرافي:

[129] المرجع نفسه، ص 327.
[130] المرجع نفسه، ص 329.
[131] محمد عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص224.

بحيث يتم دراسة المقومات البحرية المتمثلة في طول السواحل وعدد الواجهات المطلة على البحر الربط بينها ومدى تحكمها في طرق التجارة البحرية وبناء قواعد استراتيجية عليها وتسخير كل ذلك خدمتا لترهيب العدو سواء من الحيث الدفاع او الهجوم.

2 شكل وطول السواحل:

فطول السواحل يعتبر ميزة ايجابة في حالة القدرة على حمايتها كما يمكن ان تكون عامل سلبي في الدفاع عن الدولة في حالة ضعف الدولة في هذا الجانب، كما يساهم طول الساحل في توفير حزام طبيعي للدولة يتمثل في الخلجان البحرية المساعدة على بناء واقامة المرافئ، خصوصا اذا كان للدولة انهار داخلية يتم ربطها بالمرافئ البحرية مما يساهم في تطوير التجارة الداخلية، كذلك من حيث توافر جزر محاطة بالسواحل مما يساعد على عمليات الدعم اللوجستي في وقت السلم والحرب من خلال تقديم الدعم والصيانة للاسطول البحري.

3 مساحة الدولة وعدد سكانها:

تمثل المساحة الكبيرة لاي دولة عامل جذب للسكان من اجل الاستقرار، فالمساحة الكبرى يلازمها توافر الموارد الطبيعية المختلفة، مما يوجه الانتباه الى استغلالها وصرف النظر عن الاهتمام بالموارد البحرية، بينما يحدث العكس في المساحات الصغيرة التي تقل فيها الموارد الطبيعية ويكثر فيها التوزيع السكاني، الامر الذي يحول اهتماماتهم الاستراتيجية منصبة حول الموارد التي يكتنزها البحر مثل ما تعمل عليه اليونان، فالتعداد السكاني خصوصا في ضل تميزه بالكفاءة والاستعداد للعمل في المجال البحري يساعد على بناء السفن وتطوير الاسطول البحري سواء ذو الطبيعة العسكرية او التجارية.

4 مميزات نظام الحكم القائم:

يلعب طبيعة نظام الحكم الى جانب علاقة الدولة مع مختلف الدول المجاورة المشاطئة لنفس المجال البحري، دورا كبير في اعداد وتنفيذ السياسة العامة للدولة، من خلال استغلال وتوجيه مجمل الامكانيات المادية والبشرية لتحقيق تنمية للدولة عن طريق استغلال الثروات البحرية المختلفة وتوزيع تحقيق ذلك على مختلف الوزارات(السياحة التجارة المالية الدفاع وغيرها....)، من اجل تحقيق تنمية شاملة للدولة[132].

[132] المرجع نفسه، ص225.

من خلال هذه المؤشرات اعتبر ماهان ان الولايات المتحدة الامريكية تكتسب من مقومات القوة البحرية ما يحقق لها الريادة والتفوق العالمي، فهي تطل على ثلاث واجهات بحرية، وتبعد عن يابسة بقية دول العالم بما يكفيها للاستعداد لرد اي عدوان، كل هذه العوامل وجهت قرارات القايدة الامريكية الى بناء اسطول بحري في الميدان التجاري والعسكري من اجل ربطها بكل اطراف العالم، مع تسطير استراتيجية للدفاع عن المصالح الحيوية كلف بها الاسطول البحري العسكري المرافق للاسطول التجاري في المرافقة والدفاع عنه من مختلف التهديدات الخارجية.

الفرع الثالث: تفسير نظرية القوة الجوية للتنافس الدولي:

لقد ادى التطور التكنولوجي دورا هام في اعادة بناء مفاهيم جديدة في علم جيوسياسية العلاقات الدولية، ويعد المقال المنشور عام 1942 تحت عنوان "اتوقع النصر" الذي توقع كاتبه من ان المانيا ستحقق نصرا من خلال سيطرت القوة الجوية على المجال البحري الذي تطل عليه وعلى مختلف الجزر الموجودة به، وهو ما يفسر سيطرت القوة الجوية على قلب العالم ومنه التحكم في جزيرة العالم، و يعد هذا تصور جديد يصوغ اسس جيوستراتيجية انطلاقا من القوة الجوية على غرار جيوستراتيجية القوة البرية والبحرية.

تعود الافكار الاولى المؤسسة لنظرية القوة الجوية للمفكر الروسي الكسندر سفرسكي، حيث بلور افكاره في بحث تحت عنوان "القوة الجوية مفتاح البقاء Air Power Key to Survival " نشر عام 1950م، تنطلق نظرية سفرسكي من فرضية تفيد بان "من يسيطر على الجو يسهل عليه السيطرة على البر "، كان لهذه الفرضية تاثير كبير على تغيير الفكر الاستراتيجي العسكري بما تحقق من تفوق على المجالين البري والبحري في العمل الميداني، لقد ساهمت مكتسبات خبرة المشاركة في الحرب العالمية الاولى للمفكر سفرسكي في التأسيس لنظرية القوة الجوية[133].

تتمحور اهم افكار نظرية القوة الجوية في رسم خريطة جيوسياسية للعالم ذات مسقط قطبي، تقع القارة الامريكية في الجنوب بينما تقع كل من اوروبا وافريقيا واسيا في شمال القطب، وهو التقسيم الذي يصطلح عليه بالعالم القديم والعالم الجديد، وفق هذا التقسيم يري سفرسكي بان القوة الجوية الامريكية تغطي كل الامريكيتين بينما تغطي القوة الجوية الروسية كل العالم القديم.

[133] محمد عبد السلام،علي يونس، **الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية**،(الاسكندرية: دار الوفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2021)،ص153.

يشير سفرسكي الى ان التوزيع الجغرافي لكل من القوى الجوية الامريكية والسوفياتية على الرغم من تغطيتهما لمجال جوي متباعد الا انهما يتلتقيان في عدة نقاط تقاط، مما يؤدي الى تصادم القوى فيما بينها، حيث يلتقيان في غرب اوروبا وشمال افريقيا ومنطقة الريملاند الاوراسي، وكلها تعتبر مناطق تنافس دولي بين القوى الدولية، وتعد مناطق الحسم العسكري لكل قوة في حال نشوب الحروب باعتبارهما مناطق جيوستراتيجية هامة توجد بها مصالح حيوية تقتضي الدفاع عنها، وهو ما عبر عنه سفرسكي بمبدأ" من يملك السيادة الجوية يستطيع ان يسيطر على مناطق النفوذ الجوي ومن يسيطر على مناطق اتداخل لنفوذ الجوي يمتلك مصير العالم[134].

على الرغم من الاسهام الذي قدمه سفرسكي من خلال نظرية القوة الجوية الا ان ما يعاب عليه هو الفصل الجغرافي بين لكل من امريكا الجنوبية وافريقيا من خلال مسقط الخريطة المعتمد لديه، مما يضع المجال الجوية لكل من افريقيا وامريكا الجنوبية تحت مضلة القوة الجوية السوفياتية في حين ان المجال الجغرافي لهما يبعد بنفس المقدار عن الولايات المتحدة الامريكية، مما يعني على ارض الواقع اتباعهما لمجال القوة الجوية الامريكية، كما توجد نقطة خلاف اخرى ينتقد عليها سفرسكي وهي مبدأه القائل بان السيطرة الجوية تؤدي الى السيطرة البرية والبحرية وبالتالي الى سيادة العالم، فالتطو التكنولوجي من شانه ان يغير الكثير من قواعد الاستراتيجيات العسكرية من اجل تحصيل التفوق والغلبة من تحقيق المصالح العاليا للدول.

المطلب الثاني :تطور الجيوبوليتيك الى الجيو اقتصاد:

ان تحليل تأثير الجغرافيا على العلاقة المتلازمة لبناء وتحصيل القوة في التفاعلات الدولية بين مختلف القوى الكبرى توضحه الدراسات الجيوسياسية خصوصا في ضل تجذر القوة في الطبيعة المادية العالمية التي طرحها انصار النظرية الواقعية في العلاقات الدولية، غير ان ما يعاب على هذا التوجه هو عدم صلاحيته الا مع الجيوسياسية التقليدية، التي اهملت التحليل الجيوسياسي الموسع وهو ما اثاره العديد من المفكرين من خلال اسهاماتهم في اثراء وتوسع الدراسات في هذا الحقل المعرفي .

لقد قدم رواد الفكر الجيوسياسي اسهام كبير في خلق مقاربة تحليلية للعلاقات الدولية، على الرغم من القصور الذي تميز به الحقل في بداياته الاولى، فالمفكرون الأوائل مثل هلفورد ماكيندر ونيكولاس سبيكمان والفريد ماهان، والكسندر سفرسكي قدموا تصورات متعددة للتطورات الممكن حدوثها مستقبلا في حقل العلاقات

[134] المرجع نفسه، ص154.

الدولية، مثل انشاء وانتشار الاحلاف العسكرية، نهاية الحرب الباردة، اوتشكيل التكتلات الاقتصادية، والانتقال من الجيوبوليتيكا الى الجيواقتصاد.

يتفق الباحثين والمفكريين في حقل الجيوسياسية على ان لكل قرن جيوبوليتكا خاصة به، فالقرن 21 هو شبيه بالقرن 18و19 عندما سيطر الاسطول البريطاني على محيطات العالم، لنرى مع نهاية الحرب الباردة امريكا تسيطر على كل العالم من خلال توزيع اسطولها على جميع المسطحات المائية، الى جانب اقامة قواعد عسكرية برية وجوية في عديد المناطق الاستراتيجية[135]، لنرى اليوم عالم يسير الى بناء نظام عالمي جديد يقوم على تعدد الاقطاب متجاوزا بذلك عصر القطبية الاحادية، كما ان للتقدم العلمي و التكنولوجي دوره في تفعيل التوجهات الجيوسياسية للدول، والامثلة عديدة في ذلك بالعودة للتاريخ ففشل دولة المماليك في مصر سواء في مواجهة العثمانيين او مواجهة قوات نابليون بونبارت، سببه راجع الى اعتماد دولة المماليك على قوات تقليدية كالحصان والسيف في مواجهة المدافع والسلاح الناري، الامر الذي أدى الى زوالها في النهاية[136]، تفسر الجيوسياسية حركة الظواهر السياسية وفق مجموعة من المتغيرات والمحددات المتحكمة في طبيعة الفعل السياسي، منها ما يعود الى صراعات عقائدية تتمحور حول الاختلاف الديني، وهناك تفسيرات نفسية لسلوك الفواعل والاقاليم نتيجة احداث تاريخية، الى جانب التفسير الجغرافي لتوزيع الموارد النادرة، وفي كثير من الاحيان تتداخل كل هذه العوامل في لحظة تاريخية معينة لتغير او تقر حركة الاحداث السياسية .

ان الباحث في دراسة الجيوسياسة لابد له ان يستوعب عنصرين هامين ليتوصل الى فهم دقيق للظواهر السياسية بطريقة منتظمة، اولا ان يستوعب مدى ادراك متخذ القرار السياسي في ممارسة مهامه وفق زوايا متعددة لحركة العالم من حوله، فاذا كان مطلع على دوافع و خلفيات تحركات الفواعل الدولية الاخرى فهنا تكون قراراته ايجابية وتصب في خدمة مصالحه القومية، اما اذا حلل تلك التحركات من منظور محدود فان رؤيته للأحداث يشوبها سوء ادراك، وبالتالي تكون قراراته سلبية، وقد تكون كارثية على المصالح القومية لبلده.

[135] المرجع نفسه ،ص18

[136] محمد عاصم، اسباب انهزام دولة المماليك امام العثمانيين ،تم التصفح في :17أفريل 2020،

على الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=4XJ7NSwtECY

ان الشخص الذي لايكون في موقع صنع واتخاذ القرار تساعده الجيوسياسية على فهم وتحليل الظواهر السياسية والتحركات المختلفة للفواعل الدولية، فالأحداث قد تبدوا متباعدة جغرافيا لدي الاشخاص العاديين، بينما تكون قريبة ومترابطة بالنسبة للباحث او المفكر او المحلل الجيوسياسي، من خلال الرؤية للعالم على انه وحدة واحدة وتتحرك وفق تفاعلات متعددة تفرضها مصلحة كل فاعل في النظام الدولي، كما يرتبط ذلك بمدى اتقان الباحث في التحكم بخرائط الجغرافيا السياسية قبل الخرائط الجيوسياسية، لان ذلك يقدم له معرفة مسبقة بمواقع وخصائص ومكونات المناطق والاقاليم التي تكون محل دراسة او تحليل للسياسات التي تصاغ بسببها او عبرها او من اجلها[137]، فالجيوسياسية هي التي تفسر حلم السيطرة على العالم، وهي الفكرة التاريخية التي سعى ويسعى اليها اي قائد تتوفر لديه مجموعة من المقومات المادية والبشرية والحضارية وغيرها، مثال ذلك وصية جنكز خان الذي اقام امبراطورية تمتد على مساحة تزيد عن 30مليون كلم2 من العالم القديم وهو مالم يتوصل اليه احد بعده ،حيث قال لهم :"لقد تركت لكم امبراطورية عظيمة ولكن العمر لم يسعفني لاخذ العالم لكم ،ارجو ان تكملوا هذه العملية بعد وفاتي "، فوصيته لم تكن من صميم توسيع الامراطورية من التوسع والتمدد بقدر ماكنت بهدف السيطرت على ثروات وخيرات الاقاليم الاخرى من اجل تلبية جميع المتطلبات التي يحتاج اليها سكان الامبراطورية وتجنب الوقوع في فخ الندرة والتبعية،

يعود ظهور الفكر الجيوبوليتيكي الى نهاية القرن التاسع عشر ،اين حاول الجغرافيون وغيرهم من المفكرين تحليل وتفسير تحولات الفضاءات المحددة للعالم، غير ان توجهاتهم نحو التوسع وفق المنظور الكلاسيكي الذي عمد الى تسخير الجغرافيا لخدمة السياسة والذي اعتبرها المعاصرون من المفكريين الجيوسياسيين انه توجه يجسد الوجه القبيح للجيوسياسية، خصوصا في ضل افكار المدرسة الالمانية واسهامات كارل هاوسهوفر وما قدمه للقادة النازيين لتبرير توسعهم على حساب الاقاليم المجاورة، وهي الشرارة التي الهبت الحرب العالمية، وهي افكار مستلهمة من النظرية الداروينية لتطور الاحياء، وتم تبنيها في الجيوسياسة التي جاء بها "ردولف كيلين"من خلال افتراضه بان قوة الدولة تتحدد من خلال نموها الاقليمي من خلال ازالة الدول الضعيفة [138].

[137] رياض محمد ،**الاصول العامة للجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط** ،(القاهرة :مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،2012) ، ص27.

[138] Wan-Chun Hsu, « THE GEOPOLITICS OF RUSSIA'S INTENSIFYING MOTIVATION, DEVELOPMENT AND CHALLENGES », Master Thesis, Radboud University CHINA Nijmegen , MSc in Human Geography, Specialization Conflicts, Territories and Identities, 2014, p13.

يعد العالم الالماني "فريدريك راتزل "هو صاحب الفضل في ارساء القواعد الرئيسية للجيوبوليتيكا، حيث يعتقد بان الدولة كائن حي يسعى للوصول الى حدوده الطبيعية في ضل غياب منافسة من قبل الدول المجاورة ،حيث كتب في هذا السياق :"ان التوسع الجغرافي والسياسي له جميع الخصائص المميزة للجسم الحي المتحرك ،والذي يمتد وينكمش تقدما وتراجعا "،وان اساس هذه الحركة هو الحصول على مساحة اكبر بالنظر الى الحجم الاساسي للدولة.

ان مختلف التحركات الجيوسياسية تتحكم فيها متغيرات متعددة اجتماعية وضغوط اقتصادية، توظفها القوى الكبرى محاولة التخلص من الازمات التي تؤرق حكوماتها وشعوبها نتيجة ندرة الثروات والمواد الخام وغيرها من مصادر الطاقة ونقاط التحكم ذات الأهمية الجيوستراتيجية في العالم كله، ونتيجة لذلك تحرز بعض القوى نقاط تقدم كثيرة على خريطة الصراع الدولي خلال مراحل تاريخية معينة في مواجهة تردد وحذر وبطئ حركة القوى المنافسة [139].

يعود الاستخدام الاول لمفهوم الجيواقتصاد للمفكر الامريكي "ادواردلوتواك*" من خلال مقال بعنوان من الجيوسياسية الى الجيواقتصاد: منطق الصراع ،قواعد التجارة الصادر سنة 1990م، ينقل فيه المفكر منطق والمنافسة ووسائل الصراع من توظيف القوة العسكرية الى توظيف القدرات الاقتصادية، بحيث يشير الى ان الجيواقتصاد هي صورة من صور فهم النزاعات الدولية لما بعد الحرب الباردة، والتي تحولت فيه استخدام القوة من القوة الصلبة الى القوة الناعمة، غير ان ذلك لا يعني غياب استخدام البعد الاقتصادي في التحليل الجيوسياسي الكلاسيكي بل كان ينظر للبعد الاقتصادي كوسيلة لتحقيق ميزة تنافسية بين الدول، من خلال الحصول على الموارد الاقتصادية كمصادر الطاقة ومناطق توزيعها[140].

انطلق ادوارد لوتواك في دراسته للتحول من الجيوسياسية الى الجيواقتصاد، من قلق حول الوضع الاقتصادي العالمي مع نهاية الثمانينات وما ميزه من تفكك للاسس والمبادئ السائدة في بعض الدول والذي تولد عنه التفكك المكاني، حيث حل الابتكار العلمي بذل سباق التسلح واختراق الاسواق بمنتوجات غير محلية بفعل نشاط الشركات العابرة للحدود بدلا من قواعد الحماية المحلية واعتماد التكتلات الاقتصادية بدلا من التحالفات

[139] صلاح الدين حافظ ، **صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي**،(الكويت :عالم المعرفة،1982)، ص8.

* إدوارد نيكولاي لوتوك هو اقتصادي امريكي مختص في الدراسات الجيوسياسية والاستراتيجية من مواليد 1942، احد اعضاء مجمع دراسات الامن القومي التابع لوزارة الدفاع الامريكية وباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن، يتنمي الى تيار المحافظين الجدد.

[140] https://www.scielo.br/j/rep/a/9RYzLfzyNVjYbWcgJWHVPfd/?lang=en

العسكرية، لذلك تعد دراسة لوتواك LUTTWAK بمثابة الاساس النظري للصراع الاقتصادي لتحقيق التفوق الصناعي وفق معايير الصداقة ومظاهر العداوة من منظور بنائي في نشاط الشركات واستثمار ارباحها وتوسيع نشاطاتها خارج البلد الاصلي، لان نشاط النخب الاقتصادية خارج حدود بلدهم الاصلي بعيدا عن تصور الكسندر ونت من شانه الاضرار بالمصالح الاقتصادية لبلدهم الاصلي[141].

ان الظروف الاقتصادية للدول لها تاثير مباشر على الجوار الجغرافي مشابه للتاثير الناتج عن الظروف الامنية، فتفاعل الظروف الاقتصادية يؤدي الى تجاوز الحدود الوطنية للدول بطريقة تدريجية مشكلة بذلك محيط اقليمي متداخل جيوسياسيا، فالنمو الاقتصادي وما يترتب عليه من حركية في البحث عن الموارد والاسواق في الجوار الجغرافي وفق متغير التعاون والتكامل، لا يؤدي بالضرورة الى انتاج بيئة مؤمنة اقليميا، فهناك صعوبات تواجه هذا النمو الاقتصادي،كالبطالة والفقر والتخلف، وهي عوامل من شانها ان تولد بيئة غير امنية، وهذا ما يفرض على القوى الكبرى التدخل في هذه الاقاليم حتى ولو كانت بعيدة من حيث الجغرافيا الطبيعية، فهي تصبح اقرب من الناحية الجيوسياسية، فهذه الاقاليم التي تتصف بهشاشة البنى الاقتصادية والانكشاف الامني والفساد السياسي والانحلال الاجتماعي، تكون محل اطماع القوى الدولية الاخرى وفق منظور جيوسياسي تحت غطاء متعدد الاوجه كالحوكمة والدمقرطة او حماية حقوق الانسان والاقليات، او تقديم تمويل خارجي مشروط لبعث النشاط الاقتصاد والاصلاح السياسي، وهي زاوية التوسع الجيوسياسي المعاصر [142]، حيث تصبح هذه الدول الهشة الطريق الواسع لتنفيذ مختلف النماذج، حتى وان كانت ضد المبادئ التي تقوم عليها الدول المتطورة، من اجل ابقاء هذه الاقاليم في حالة تبعية دائمة للقوى الكبرى، فهي لا تزودها بالآليات القانونية او التطورات التكنولوجية الجديدة لإحداث نهضة حقيقية،كما حدث في الولايات المتحدة الامريكية في مراحل الانحسار الاقتصادي من خلال تطبيق نظرية العزل الاقتصادي في الصورة الكنزية* الملطفة لليبرالية المتغولة وقتها، والتي كانت مطبقة في

[141] https://helda.helsinki.fi/bitstream/handle/10138/309702/Geopolitics_Moisio_final.pdf?sequence=1

[142] عامر مصباح ،**التحليل الاقليمي للعلاقات الدولية** ،(القاهرة :دار الكتاب الحديث،2014) ، ص311.

* جون مينارد كينز (1883-1946)عالم اقتصاد امريكي ،مؤسس النظرية الكينزية التي جاء في اعقاب الازمة الاقتصادية العالمية سنة 1929،طالب فيها بتدخل الدولة في المجال الاقتصادي وهو الشيئ المخالف للمذهب الليبرالي الذي جاء به ادم سميث ،تتضمن نظريته اعتماد برنامج اقتصادي قائم على زيادة الانفاق الحكومي بكل الوسائل بما في ذلك عسكرة الاقتصاد وتوسيع الاعمال الاجتماعية وتدوير سياسة الضرائب وتنظيم التشغيل .

المانيا رغم الاختلاف الايديولوجي بين الدولتين، غير ان دوافع النهوض بالاقتصاد ادت الى ضرورة تبني هذه النظرية التي كانت في اصلها تسمية جديدة لنظرية الاكتفاء الذاتي للمجالات الكبرى [143].

ان الجيواقتصاد يشكل لنا صورة لخريطة العالم كما ينظر لها المفكر الجيوسياسي، من خلال ابراز اثر هذا التصور على مدركات متخذ القرار السياسي فالباحث الجيوسياسي يصور لنا العالم كمناطق مصالح، لكل اقليم تاثير في تحديد التوجهات السياسية للدول من خلال موقعه وما يحتويه و ما يحيط به، هذه التوجهات تكون مبنية على تجنب المخاطر اولا، وتامين الاحتياجات ثانيا، والرغبة في السيطرة على العالم اخيرا، وهذا ما ذهب اليه المفكر الامريكي ادوارد لوتواك من خلال صياغته لهذه المقاربة، والتي تهدف بالدرجة الاولى الى تمكين الولايات المتحدة الامريكية من تامين وتحصين قوتها الاقتصادية والانطلاق في فرض هيمنتها على العالم، وفق المتغير الاقتصادي بعد تراجع الافكار المنادية بتوظيف البعد العسكري في عديد الادبيات في حقل العلاقات الدولية ونظريات الفكر الجيوسياسي مع نهاية الحرب الباردة.

تعد نظريتا صراع الحضارات لهنتنتونغ ونهاية التاريخ لفوكوياما من خلال الافتراضات المقدمة لكل منهما من بين التوجهات الفكرية المساهمة في ابراز الجيواقتصادية كمفهوم يقوم على السيطرة من خلال القوة الناعمة وتوظيف الاطر والمبادئ الديبلوماسية في حقل العلاقات الدولية[144]، من امثلة ذلك نجد تمكن الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية من اقناع إيران الاحتكام لطاولة المفاوضات والتوصل الى اتفاق بينهما سنة 2015، ليتم اجبارها في عهد الرئيس ترامب على تقديم مجموعة من التنازلات بخصوص ملفها النووي بعد فرض العديد من العقوبات الاقتصادية عليها لتعديل الاتفاق النووي المبرم سابقا، كما نجد ابرز مثال حالي لهذا التوجه، كيفية تعامل الدول الغربية مع روسيا على اثر الحرب الاوكرانية، حيث تم توظيف البعد الاقتصادي في ردع روسيا واجبارها للعدول عن غزوها لأوكرانيا من خلال فرض عدة عقوبات اقتصادية. التي تم اقرارها وفق دراسة عدة خيارات من بينها تعويض موارد الطاقة الروسية من جهات اخرى كخيار استراتيجي في حال لجأت روسيا الى حظر توريد موارد الطاقة لأوروبا[145].

[143] الكسندر دوغين،**اسس الجيوبوليتيكا –مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، ترجمة عماد حاتم ،(بيروت:دار الكتاب الجديد المتحدة،2004)،ص331.

[144] Edward Luttwak , Le reve americain en danger, Paris, Odile interest20,1990,pp 35.

[145] البدر الشاطري، العالم بين الجيواقتصادية والجيوسياسية، موقع البيان، تاريخ النشر11فيفري2022، تاريخ الاطلاع:06 افريل 2023على الساعة 23:15، الرابط: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2022-02-11-1.4366960

ان السيطرة الجيوسياسية على الاقاليم الاستراتيجية في العالم وفق افتراضات لوتوك التي اثبتت صلاحيتها في ضل تناقض نظرية صدام الحضارات لهنتنغتون التي يفترض من خلالها ان الصراع الدولي سينتقل من الصراع الايديولوجي بنهاية الحرب الباردة الى صراع يقوم على البعد الحضاري، ويقدم صورة الصراع بين كل من الغرب المسيحي ضد كل من العالم الاسلامي والكتلة الاورثوذكسية في الشرق وفق ولاءات حضارية، غير ان الواقع العملي ابرز بان الغاية والمصلحة القومية تتجاوز على هذه الافتراضات، فالولايات المتحدة الامريكية ساندت وقدمت الدعم المادي والمعنوي لدول اسلامية مثل اذربيجان وتركيا وتركمانستان في مواجهتهما لدول محسوبة على العالم المسيحي[146]، يفسر هذا التوجه مكانة الموارد الطبيعية في استراتيجيات الدول، لقد اصبح ينظر الى الموارد الحيوية كاحدى ادوات تحقيق الامني القومي خصوصا لدى الدول التي تعاني من ندرة هذه الموارد اللازمة في مجال التصنيع، لذلك اصبح الجيواقتصاد يساعد على تفسير التنافس الدولي للسيطرة على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية[147].

اطلاقا من الفكر الجيوسياسي الكلاسيكي تتحقق السيطرة على العالم اذا تم التحكم في اقاليم الهلال الداخلي وحصار قلب العالم الذي حدده ماكندر في نظريته "قلب العالم" فحصار قلب العالم يؤدي الى سقوط جزيرة العالم، وهي الغاية التي يهدف الى تحقيقها كل صناع السياسة وفق نظرة استراتيجية قائمة على تقسيم العالم الى مناطق نفوذ كلوحة الشطرنج، وهنا تكون كل تحركات الفواعل الدولية محسوبة بدقة متناهية لتحديد التموقع الاستراتيجي وفق الفهم الجيد المحددة لرقعة الشطرنج، مثل تحديد مفردات اللعبة كالطاقة او الغذاء او المياه او الاسواق والممرات ..الخ ، وتحديد مناطق النفوذ الجيوسياسي بين المهم والاهم، الى جانب معرفة اللاعبين الدوليين في هذه الاقاليم او الرقعة الشطرنجية [148]، من امثلة ذلك هو تزايد الثقل السياسي والاقتصادي لاقليم معين، واحتدام التنافس السياسي والتجاري بين القوى الكبرى لتزايد اهمية ذلك الاقليم ،ورغبتها في ايجاد موطئ قدم لها للسيطرة عليه واستغلال موارده وثرواته ،هذا الثقل السياسي يولد ضغط مباشر على متخذ القرار السياسي لإيلاء اهتمام خاص بذلك الاقليم ،خصوصا اذا كانت المؤشرات تشير الى تراجع بعض القوى المنافسة او ضعفها المرحلي ،مما ينمي تطلعات الدولة المهتمة بالاقليم للسيطرة عليه في محاولة لملء الفراغ الذي تركته القوى الاخرى جراء انسحابها او تراجعها او انكماشها [149].

---

[146] مايكل كلير،**الحروب على الموارد**، ترجمة: عدنان حسن،(بيروت:دار الكتاب العربي، 2002)،ص19.

[147] المرجع نفسه، ص20.

[148] جاسم سلطان ،مرجع سبق ذكره ، ص86.

[149] عمرو عبد العاطي،**امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية** ،(بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2014) ،ص141.

يتم تحقيق هذا التصور وفق الامتيازات الجغرافية التي تدفع بمتخذ القرار السياسي الى انتهاج سياسة تعاونية قائمة على المقاربة الثنائية بين التنمية والامن، من خلال اجراءات قانونية لتنظيم العلاقات الاقليمية، لتحديد الابعاد الجيوسياسية للتقارب الجغرافي ،فالتعاون الاقتصادي الناجم عن توظيف المعطيات الجغرافية هو السبيل لتجسيد العلاقة الترابطية بين الجيوسياسية والجيواقتصاد وفق مركب التنمية الاقتصادية، هدفه تلطيف العلاقات واحداث تقارب دولي لتجاوز الخلافات الظرفية، اما في حالة غياب هذه الآلية للتقارب فسوف ينتقل الوضع الى حالة تنافس قد يؤدي الى نشوب نزاعات بين الفواعل الاقليمية والدولية مما يشكل بيئة اقليمية غير مؤمنة جيوسياسيا[150].

يتفق الباحثين في حقل الجيوبوليتك بان الجغرافيا السياسية تعمل على تحليل ودراسة بنية النظام السياسي للوحدة السياسية وهي الدولة وطبيعة السيادة وعمل الحكومة على الصعيد الداخلي انطلاقا من مقومات جغرافية، بينما تهتم الجيوسياسية بتاثير مجموع المقومات الجغرافية للدولة وتاثير توظيفها على الصعيد الخارجي لعمل الحكومة من خلال صياغة سياسات تحدد علاقاتها بذاتها وبمحيطها وكيفية التأثر والتأثير بالمحيط الخارجي، بهدف تحقيق الاهداف المنشودة من تلك السياسات في تحصيل عوائد وتحييد مختلف التهديدات والاخطار التي قد تواجه الدولة، فإقليم الدولة له تأثير مباشر في صياغة تلك السياسات بغرض تأمين مختلف احتياجات السكان المتزايدة وحمايتها من الاخطار الخارجية، وكل الدول تنحو نفس المنحى ليصبح العالم عبارة عن رقعة شطرنج كبرى تسعى كل الدول للتموقع وفق مقتضيات ومتطلبات السياسة العليا، وتلعب العولمل الاقتصادية دورا بالغ الاهمية في تبنية هذه التوجهات، فهي المحرك الرئيسي في تحقيق التنمية او خلق المخاطر، مثل تحسين مؤشرات النمو الاقتصادي الذي يتنتج عنه صعود قو اقليمية ودولية منافسة في العالم، كما قد تؤدي الى ارتفاع او انخفاض الدولار وما ينجر عنه من تضخم وارتفاع الاسعار وتاثير كل تلك العوامل على استقرار الاسواق المالية العالمية[151].

لقد قدم لنا ادوارد لوتوك من خلال الجيواقتصاد اطارا لفهم العديد من اطر التعاون ومحاور التنافس والصراع على الصعيدين الاقليمي والدولي، من خلال ايلاء اهمية كبيرة للوسائل الاقتصادية وتوظيفها في صياغة استراتيجيات تحقق النفوذ الجيوسياسي خلال العقود الثلاثة السابقة، في عالم اصبحت فيه المنافسات الاقتصادية بديل عن مظاهر الصراع والعداء على الصعيدين الاقليمي والدولي، كل ذلك يتوافق مع جملة التغييرات التي

[150] عامر مصباح ،مرجع سبق ذكره،ص313.
[151] البدر الشاطري، مرجع سبق ذكره.

شهدتها الحركة الفكرية لما بعد الحرب الباردة، لمواكبة ومسيارة التغييرات القيمية والمادية التي كانت محل اهتمام المراكز والمعاهد البحثية على مستوى العالم من اجل افراز مخرجات التكيف مع الوضع العالمي الجديد[152].

على الرغم من توفر عوامل التحول من الجيوسياسية الى الجيواقتصاد الا انه يواجه العديد من التحديات برزت بصورة جلية بعد 2010م، ومنها تراجع الانفاق مقابل تزايد الادخار، ارتفاع سعر الموارد الطاقوية الذي تسبب به تثبيت منظمة اوبك لمعدلات الانتاج، وهو عامل يؤثر سلبا على المركب الصناعي بالدول المتقدمة، كما يقوض قدرت الشركات في توفير مناصب الشغل وارتفاع معدلات البطالة واعتماد سياسة التقشف التي كلفت الحكومة البريطانية فقدان حوالي 400 الف عامل مناصب عملهم، وهو رقم اكبر من ذلك في الولايات المتحدة الامريكية، كما يعد مؤشر على تراجع قيمة الارباح وتباطؤ نسبة النمو الاقتصادي مع ارتفاع معدلات التضخم، الى جانب الانعكاسات السلبية لاضطرابات العالم العربي بعد 2010م وتاثيرها على الوضع الاقتصادي للعالم العربي ومنه على صعوبة استمرار التحول الى الجيواقتصاد، الى جانب فرض العديد من الحكومات الاوروبية الى فرض المزيد من الضرائب على الافراد للتقليل من العجز المالي، لجوء بعض دول منطقة اليورو الى المديونية، يتم اقتراض تلك الديون السيادة من بنوك ونوادي مالية متعددت الجنسيات يؤدي تعثر الايفاء بها الى خسائر كبيرة للبنوك المقرضة قد تؤدي بالبعض منها الى الافلاس.

المطلب الثالث :جيوسياسية الطاقة.

لقد كان اهتمام المفكرين الغربيين بالجيوبوليتيك مجسدا في اعتبارها طريقة التفكير في صياغة استراتيجية الدول، انطلاقا من اهمية العوامل الجغرافية وتاثيرها على سيرورة العلاقات بين الدول، وهو ما اعطى للقدرات الاقتصادية والقوة العسكرية اهمية بارزة، كونها اساس التحليل الجيوسياسي للتعامل فيما بين الدول وفق منظور هرمي تراتبي، ويتجلى ذلك في ادراك الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الوحدة السياسية في العلاقات الدولية المتجسد في عنصري الاستقرار والصراع، للتموقع في العمق الاستراتيجي وفق متطلبات مصالح الدول من خلال ظاهرة التنافس الدولي، حيث يتم من خلالها تحديد المصالح الاستراتيجية بناءا على المعطى الجيوسياسي[153]، فالمصالح هي التي تحرك الدول، ان المصلحة هي اساس تحديد طبيعة التفاعلات الدولية وفق ثنائية التعاون او

[152] Edward Luttwak , op cit,pp 38.
[153]Mehdi TAJE ,**Introduction à la Géopolitique**, Université virtuelle de Tunis, 2008, p:07.

الصراع، وهو ماجسده الرئيس الامريكي بيل كلينتون في استراتيجية الامن القومي لقرن جديد، الصادرة سنة 2000م، من حيث تصنيف المصالح الى ثلاث مستويات :

المصالح الملحة: ويتضمن تحقيقها صياغة مجموع من الاستراتيجية التي تهدف بالدرجة الاولى الى ضمان بقاء الوجود المادي للدولة وحلفائها، وحماية ارواح مواطنيها، ونمط الاداء الاقتصادي.

المصالح المهمة: وهي مجموعة المصالح يتم تحقيقها من خلالاعداد اليات ترتكز على بناء نمط الهيمنة الامريكية في النظام الدولي، والتركيز بدرجة اكبر على مناطق النفوذ الاقتصادي الامريكي ،وصياغة استراتيجيات مواجهة الازمات الناشئة خصوصا في الدول الحليفة .

مصالح اخرى: وهي جملة من المصالح التي تم تحقيقها وفق توجهات ترتكز اساسا على نشر المنظومة الفكرية والقيمية الامريكية، مثل تقديم المساعدات الانسانية في حالة الازمات والكوارث الطبيعية، نشر الديمقراطية، حماية حقوق الانسان [154].

ان حماية الدولة لوجودها وهيمنتها من خلال نشر منظومتها اقيمية وفق النط الاقتصادي له ارتباط وثيق يجمع كل من الطاقة والجيوسياسية بسياسة القوة، مثال ذلك استفادت الامبراطورية البريطانية في القرن الثامن عشرة من استخدام الفحم في السيطرة على نطاق واسع من الأقاليم الجغرافية، ففي القرن الواحد والعشرين اصبح التطور وتحقيق التفوق في عديد المجالات مرهون بالسيطرة الجيوسياسية على جغرافية مصادر الطاقة[155]، فالصراع الجيوسياسي على مصادر الطاقة والسيطرة على منابع النفط والغاز اصبح من ضرورات تحقيق الامن القومي ، وهو الأمر الذي جعل صناع القرار الامريكي يعتمدون استراتيجيات تمكنهم من تحقيق تفوق عالمي من خلال استفادتها من الموارد الطاقوية، إن التوزيع الجغرافي للموارد الطاقوية يلعب دور هام في المزج بين الجيوسياسية و الطاقة، يتجلى ذلك من خلال تفاعل أطراف المعادلة الطاقوية من المنتجين والمستهلكين في تبني استراتيجية تهدف إلى تحقيق أمن الطاقة، إن الدول المنتجة والمصدرة لمصادر الطاقة تحضى بقوة سياسية، يعود ذلك إلى ندرة الموارد الطاقوية من جهة وحصرها في أقاليم جغرافية محدودة من جهة ثانية إلى جانب التزايد المستمر للطلب العالمي على الموارد الطاقوية، إن مصادر الطاقة التقليدية أصبحت تواجه قيود بيئية بسبب المطالب الاجتماعية لحماية البيئة من

[154] وليام زارتمان ،**الولايات المتحدة الامريكية :المصالح والافاق** ،ترجمة .المعهد الوطني للدراسات الشاملة،(الجزائر:المعهد الوطني للدراسات الشاملة ،2001) ،ص 29.

[155] Pierre des Prairie, la crise de lenerge :le mal,le remede,edition techniq, paris,1982 .p278.

جهة والتقدم التكنولوجي الذي شهده العالم في نهاية القرن العشرين من جهة اخرة، أدى هذين المتغيرين بالدول إلى تبني سياسة التحول الطاقوي من الطاقات التقليدية المتمثلة في الوقود الأحفوري إلى الطاقات المتجددة الأكثر وفرة في جميع المناطق الجغرافية دون استثناء، وهي الوفرة التي من شأنها أن تساهم في تعزيز أمن الطاقة وتحقيق استقلالية لمعظم الدول المتفاعلة في مجال الطاقة إلى جانب ذلك فإن تطوير الدول لمواردها من الطاقات المتجددة يساهم في دمج شبكاتها الكهربائية مع دول الجوار الاقليمي، الأمر الذي يتولد عنه صور جديدة للترابط الاقتصادي والتجاري إلى جانب تراجع صور الصراع المرتبطة بالنفط والغاز كمصادر أساسية لتحقيق الأمن الطاقوي[156].

إن هذا التحول الى الطاقات المتجددة من شأنه أن يقلل من الأهمية الجيوسياسية للمناطق المعروفة بانتاج الطاقة التقليدية، لكن الواقع العملي يؤكد أن الأقاليم الجغرافية ذات الاحتياط الكبير لمصادر الطاقة التقليدية تبقى ذات أهمية جيوسياسية من طرف الفواعل الرئيسية في مجال الطاقة، فشركات النفط العالمية تعلن دوما عن مشاريع التنقيب والانتاج حتى في المناطق التي تشهد فوضى وحروب ونزاعات داخلية من شانها ان تثني تلك الشركات والدول التابعة لها على اقامة مشاريع طاقوية وتجارية، غير ان تلك الدول وشركاتها النفطية تمضي قدما في نشاطها وفق ترتيبات امنية تفرضها ضرورة المصالح القومية الحيوية التي تتجاوز كل القيم الحضارية والتوجهات الايديولوجية، في حين يفسر فريدمان ذلك التوجه على انه يعكس صورة العلاقات الاقتصادية لزمن العولمة، فالنزاعات الدولية سيتم حصرها وتسويتها وفق اطر ومبادئ عقلانية تحتكم لآليات السوق[157]، فالموارد الطاقوية الاحفورية كانت ولازالت محل اهتمام ومجال للسيطرة واخضاع الاقاليم الغنية بها لنفوذ الدول لتزايد اهميتها في التطوير الاقتصادي والصناعي في الوقت التي تعجز فيه الطاقات المتجددة في تحقيق الاكتفاء الطاقوي ويعود ذلك إلى:

-الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة يتطلب فترة انتقالية، مما يبقي على أهمية مصادر الطاقة التقليدية كالنفط والغاز .

-التحول العالمي إلى مصادر الطاقة المتجددة يتطلب التزام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه خصوصا في ضل صعود بعض الدول النامية كالبرازيل والهند والصين، وعودة روسيا بقوة من جديد في ضل حكم الرئيس فلاديمير بوتين.

[156] Wan-CHUN HSU ، Op، cit، p16.

[157] مايكل كيلر، مرجع سبق ذكره، ص 19.

-عجز مصادر الطاقة المتجددة في تلبية الاحتياجات الطاقوية لاقتصادية الدول بحيث تبقى نسبها جد ضئيلة على رغم تعدد وتنوع مصادرها بين المياه والرياح والطاقة الشمسية وغيرها[158].

لقد كان عدم التزام الدول الاعتماد على الطاقات البديلة محور قرار الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة رقم 197/62، الداعي الى ضرورة تفعيل توصيات "القمّة العالميّة للتنمية المستدامة" كإطارٍ قانوني يضبط العلاقات بين حكومات الدول في وضع خطة جوهانسبرغ حيز التنفيذ بهدف زيادة مصادر الطاقات متجدّدة، من خلال توعية الحكومات والشعوب بدور الطاقات المتجددة في ضمان التمنية المستدام ، لكن وعلى الرغم من كل تلك المواثيق والقرارات والاتفاقيات الدولية والمحلية، تبقى مصادر الطاقة التقليديّة هي شريان العجلة الاقتصادية، على الرغم من خصائصها المؤثرة على البيئة وزيادة التلوث، وخيارًا استراتيجيًا لايمكن تغييره على المدى المتوسط والطويل في ضل عجز تلبية الطلب على المورد الطاقوي، وهو ما يعني استمرار الصراع على جغرافية مصادر الطاقة وممرّات الامداد سواء من خلال المضايق او عبر خطوط الانابيب، [159].

ان البعد الأكثر يسرا على التحليل السياسي للواقع الجيوسياسي الطاقوي، يبقى محصور في الدوران حول المحور الراسخ لجذور الواقعية لتحقيق "القوة العظمى" فتحقيق هذا الافتراض يبرز في توجهات الحكومة الروسية التي طورت، بل وامتلكت، مقومات مادية محددة لقوة الدولة لكي تكون مؤهلة بفضل إدماج مجموع هذه المقومات العسكرية والطاقوية والاقتصادية والديبلوماسية معا، لتحقيق استرجاع مكانتها في النظام الدولي، و انضمام مجموعة من الدول المالكة لمقومات القوة القادرة على تحديد طبيعة الشؤون والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، ان من بين هذه المقومات التي باتت تحقق ميزة تنافسية على صعيد التفكير الاستراتيجي هي مساحة الأرض الواسعة التي تعد رصيدا لا يمكن نكرانه، بل ولعله الأكثر أهمية من عدد السكان، ويسود الاعتقاد أيضا أن القوة العسكرية وسيلة جوهرية لا غنى عنها، وإلى جانب هذا وذاك أمست الترسانة النووية الضخمة دليلا حاسما ونهائيا على "العظمة"[160] .

ان صعود دول جديدة مثل الصين والهند على المستوى العالمي يشكل البديل الاقتصادي لكل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي إلى جانب صعود قوى اقليمية مثل ايران وفنزويلا بالإضافة إلى تركيا التي تحتل مركز قوة

---

[158] بافل بابيف،**القوة العسكرية وسياسة الطاقة –بوتين والبحث عن العظمة الروسية**،ترجمة .مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،(ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2010)، ص61.

[159] اسطفان الشدياق، مصادر الطاقة المستقبلية وتاثيرها على الواقع الجيوسياسي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد97، جويلية 2016.

[160] المرجع نفسه ، ص62.

استراتيجي اقليميا، ان لكل من هذا الصعود يخلق تفاعل جيوسياسي خصوصا في ضل توافر اليات التعاون بينهم، وبذلك يتم توفير الموارد والمنتوجات والاسواق وهو ما يحقق دورة اقتصادية متكاملة كبديل عن القوى الغربية التقليدية المهيمنة على النظام الاقتصادي العالمي[161].

تظهر أهمية جيوسياسية الطاقة في العوامل الثابتة والمتغيرات الديناميكية للتوزيع الجغرافي للموارد الطاقوية، فروسيا والشرق الاوسط اي المنطقة الاوراسية تعد هي خزان الاحتياطي العالمي من موارد الطاقة بما نسبته حوالي 57% من مجموع احتياطي العالمي بحسب احصائيات شركة "بريتشبتروليون"، الى جانب بحر الصين الجنوبي ، وهو ما يفسر حدة التنافس والصراع في هذا المجال الجغرافي من طرف القوى العظمى[162]، والتي تتجلى في صور التفاعلات بين أقاليم الإمداد وأقاليم الطلب، وآليات تأثير العوامل الجغرافية على الفاعلين الدوليين في مساعي تحقيق الأمن الطاقوي تشير النظرية الجيوسياسية لماكيندر أن كتلة اليابسة لأوراسيا المكتفية ذاتيا من موارد قلب الأرض، كانت موضع اهتمام كبير من قبل القوى البحرية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وفق هذا التصور يتضح أن الطاقة محرك رئيسي للتفاعلات الجيوسياسية من خلال العمل على ربط أقاليم احتياطات الموارد الهيدروكربونية بمرافق النقل المختلفة، وهي احدى مخرجات فهم تطور العلاقة بين الطاقة والجيوسياسية أو بمعنى أدق الفهم الجيد لجيوسياسة الطاقة وفق إرادة القوى الكبرى ومقدرات الدول الصاعدة، من خلال الإشارة إلى التفاعلات المتغيرة لاسواق الطاقة الدولية، بالرجوع الى ما ذهب اليه ماكيندر من افتراضات، فإن أحداث الحرب الباردة تؤكد أن الولايات المتحدة فاعل استراتيجي حيث سعت إلى السيطرة على طريق التجارة العالمية في اتجاه اوروبا والشرق الأوسط، وكان لتراجع قوة الامبراطورية البريطانية حافز للتوسع السوفياتي ودمج مناطق جغرافية ذات احتياط هيدروكربوني تحت نفوذه، ليعرف النصف الثاني من القرن العشرين مجال التنافس بسبب المصالح المتضاربة بين السوفيات وأمريكا التي أصبحت تلعب دور الضامن للاستقرار الاقليمي، في أوروبا ضد المد الشيوعي، والشرق الأوسط الذي يشهد تقلبات سياسية منذ زمن بعيد، غير أن أهمية الشرق الأوسط جيوسياسيا لأمريكا كأحد ركائز تحقيق أمنها الطاقوي تراجعت نسبيا، لاعتماد أمريكا سياسة التنويع لمصادر الطاقة[163].

ان العوامل الجيوسياسية لها تاثير كبير في تغيير التحالفات وتوجهات الدول لاستعراض قدراتها السياسية، الاقتصادية والعسكرية في سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية، فالدول المنتجة والمصدرة كان النت الموارد الطاقوية هي

[161]- Pavel BUČKA, Sylwia Wanda ZECHOWSKA, OP.CIT, p67.

[162] جما سند السويدي واخرون، **اسواق الطاقة الاسيوية : السياسات والاتجاهات** ،(ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2005)، ص117.

[163]Ibid.p68.

مورد القوة المالية بينما تعد مصدرا للقوة الاقتصادية وعاملا حاسم للقوة العسكرية وهو المظهر الذي اطلق عليه القطبية الثنائية للطاقة تغيب عنها تكافؤ القوة[164]، لا خلاف على أن الطاقة باتت من المصالح الحيوية لأي دولة، ما ادى الى ظهور مراكز جديدة للطاقة في ضل التغيرات الجيوسياسية افرزتها دينامكية المعادلة اطراف الطاقوية، انعكس ذلك ظهور مستهلكين جدد رئيسيين للطاقة، مع بقاء الاحتياطيات الطاقوية متمركزة في مناطق وعدد أصغر من دول العالم، ما يؤدي الى اشتعال فتيل سباق جيوسياسي محموم للظفر بالطاقة، في ظل استمرار الوضع الدولي بالمؤشرات الآتية :

-تركز اعتماد المستهلكين على المدخرات نفسها من النفط والغاز خاصة.

-ارتباط زيادة المخزون الاستراتيجي لتجنب ارتدادات السوق العالمي بزيد في تعاظم الاهتمام باستقرار المناطق الغنية بالثروة، لضمان الإمداد وسلامة خطوط النقل.

-ضمان استقرار المناطق الغنية بالاحتياطيات الرئيسية بسلامة بناها التحتية، تحديدا وتامين منظومات النقل ذات الصلة بها، ما يكسبها قدرا متزايدا من الأهمية[165].

يقدم "ستيورت هاريس"Stuart Harris " اشارة الى ان هناك ثلاث تطورات هيكلية تعتبر ذات تاثير مباشر على جيوسياسية الطاقة وتاثيرها على العلاقات الجيوسياسية بين اكبر مستهلكي الموارد الطاقوية مثل الولايات المتحدة الامريكية والصين والهند مقابل المنتجين الاساسيين مثل روسيا ودول الخليج العربي، وتكمن هذه التطورات في :

- نهاية عصر الموارد الطاقوية الاحفورية الرخيصة الثمن.
- هيمنة الشركات النفطية الوطنية على اسواق الطاقة العالمية .
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي للموارد الطاقوية خاصة منطقة الشرق الاوسط مثل محيط بحر قزوين والخليج العربي وروسيا .

وهي التطورات التي منحت فرص جديدة وفرتها جيوسياسية الطاقة من خلال دول العبور كمراكز اساسية لتوريد الموراد الطاقوية بين المنتج والمستهلك وفق امتياز الموقع الجغرافي، من خلال التأكيد على الدور الحاسم لخطوط انابيب نقل الموارد الطاقوية خصوصا النفط والغاز، وهي المسألة التي لا يحددها العرض والطلب، بل يتم تحديدها وفق ثنائية

[164] يسرى محمد ابو العال، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**،(الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008)،ص31.

[165] علاق جميلة، التنافس الدولي حول الطاقة بين امن الامدادات وتداعيات التغير المناخي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد السادس، العدد الاول، 2022، ص334.

المخاوف والامان الجيوسياسي، فوفق جيوسياسية الطاقة الجديدة اصبحت خطوط الامداد بمصادر الطاقة من خلال انابيب النفط والغاز، تخضع لمسارات تنافسية النفوذ لتحقيق الميزة الاقتصادية وضمان التفوق في القوة[166]، وهو مايجسده واقع انبوب نابوكو الامريكي المتعثر وخط السيل الجنوبي الروسي الناجح.

خلاصة الفصل:

من خلال تطرقنا في مباحث الفصل الى الاهمية الجيوستراتيجية لشرق المتوسط في التنافس الدولي، مع التطرق الى مفهوم التنافس الدولي وفق نظريات العلاقات الدولية والنظريات الجيوسياسية في المبحثين الثاني والثالث على التوالي،نستخلص الاستنتاجات التالية:

[166]Krauer-PACHECO, (Ksenia), « Turkey as a Transit Country and Energy Hub : The Link to itsForeign Policy Aims », **WorkingPapers of the Research Centre for East EuropeanStudies**, University of Bremen, 2011،p10.

1- ان منطقة حوض المتوسط هي منطقة ذات بعد جيوستراتيجي له اهمية في التفكير الاستراتيجي الاقليمي والعالمي، فهي تشكل نقطة تلاقي الحضارات والاديان والثقافات من الجانب البشري، كما ساهمت في التلاحم اليابسة بين مجموع قارات العالم القديم من الجانب الجغرافي.

2- إذا كانت الحرب الباردة هي ذلك الصراع الإيديولوجي بين قوتين عظيمتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وكانت جل دراسات الباحثين على اختلافها مصاغ حول مركزية الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، فان مرحلة ما بعد الحرب الباردة اصطلح على تسميتها بمرحلة اعادة التقييم المعمق لمفهوم الأمن والمفاهيم التي لها علاقة مباشرة مثل ظاهرة التنافس الدولي محل دراستنا، فجل جهود الباحثين تهدف الى التكيف والتأقلم مع التغير الحاصل في بنية النظام الدولي .

3- اهتمام مراكز البحث والدراسات كان لها اسهام بارز في تطوير الحقل المعرفي للجيوسياسية، من المفهوم الكلاسيكي وصولا الى جيوسياسية الطاقة مع الربط بين هذا التطور من خلال مفهوم الجيواقتصاد كنموذج علمي لتحول مفهوم الجيوسياسية تماشيا وتغير بنية النظام الدولي ومختلف التحولات الناتجة عنه.

4- ان الدول ذات النفوذ الجيوسياسي والبعيدة جغرافيا عن منطقة حوض شرق المتوسط مثل روسيا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي ساهمت في توسيع فجوة الخلاف بين دول المنطقة سواء من خلال اللعب على المتغيرات الحضارية والتاريخية او من خلال اتخاذ خطوات احادية الجانب من اجل استغلال الموارد النفطية الموجودة في اعماق حوض شرق المتوسط.

ان كل هذه النتائج والمؤشرات من شانها ان تساهم في تصعيد الصراع الاقليمي بين دول المنطقة وعلى راسها الصراع التركي اليونان محل دراستنا.

الفصل الثاني: دوافع التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

المبحث الاول: الدوافع الاقتصادية للتنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

المبحث الثاني: الدوافع السياسية

المبحث الثالث: الدوافع الاجتماعية والثقافية

تمهيد:

يحمل التنافس التركي اليوناني في شرق البحر الأبيض المتوسط دوافع متعددة اقتصادية سياسية وعسكرية من خلال عدة قضايا رئيسية، مثل السيادة على الموارد الطبيعية؛ في ظل اكتشاف احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط حفز تركيا واليونان على تعزيز مطالبهما في المنطقة. كلتا الدولتين تسعى للسيطرة على هذه الموارد الحيوية لتحقيق فوائد اقتصادية، القضية الثانية تتعلق بالنزاعات الحدودية؛ فهناك خلافات طويلة الأمد حول ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالجزر اليونانية القريبة من الساحل التركي، تعترض تركيا على الحدود الحالية وتعتبرها تحد من حقوقها الاقتصادية في المنطقة، اما القضية الثالثة فترتبط بالأمن الإقليمي في ظل مساعي كل من تركيا واليونان لتعزيز نفوذها العسكري والسياسي في شرق المتوسط، يحمل هذا التنافس مخاوف البلدين بشأن توازن الأمني الإقليمي وتوسيع نطاق نفوذهما في المنطقة، اما القضية الرابعة فهي متعلقة بالقضية القبرصية؛ فالنزاع حول قبرص يظل عنصرا رئيسيا في التوترات بين البلدين؛ تركيا تدعم جمهورية شمال قبرص التركية غير المعترف بها دوليا، في حين تدعم اليونان جمهورية قبرص المعترف بها دوليا؛ هذا النزاع يتداخل مع قضايا ترسيم الحدود البحرية وحقوق استغلال الموارد، والقضية الاخيرة فتتمثل في علاقة البلدين بالاتحاد الأوروبي؛ اليونان، كعضو في الاتحاد الأوروبي، تحظى بدعم قوي من بروكسل في نزاعها مع تركيا. تركيا، من جانبها، ترى في هذا الدعم الأوروبي محاولة لعزلها وتقويض مصالحها في المنطقة.

ان هذه العوامل مجتمعة تساهم في زيادة التوترات وتجعل من شرق المتوسط منطقة توتر مستمر بين تركيا واليونان.

المبحث الاول: الدوافع الاقتصادية للتنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

يحتل حوض شرق المتوسط مكانة هامة في الأجندة الجيواقتصادية، من خلال عملية التنافس الاقليمي من اجل التموقع في مركز التفوق الاقليمي، من اجل تأمين وحماية المصالح الحيوية بالمنطقة وخارجها مرورا بها، من خلال ما يتمتع به اقليم شرق المتوسط من موارد له تاثير على نمط التوازنات الجيوسياسية، لأجل ذلك عملت كل دولة على تبني خيارات من شانها أن تحقق لها التفوق وفق ما تحتويها من قدرات وسياسات لبلوغ الهدف الغائي والتكيف بمخرجات التفاعلات الاقليمية والدولية، لتوضيح ذلك لابد من التطرق للأهمية الجيواقتصادية لبحر ايجة، وتأثير اكتشاف موارد الطاقة بالمنطقة، خصوصا في ظل غياب لترسيم الحدود البحرية.

المطلب الاول: الاهمية الجيواقتصادية لبحر ايجة

يعود أصل كلمة ايجة إلى احد ملوك الإغريق القدامى، يطلق عليه إيغوس"AIGEUS" الذي رمى بنفسه في البحر للتخلص من العذاب النفسي و القهر الذي الزمه على اثر وفاة ابنه تيزي "THESEE" الذي ارسله في مغامرة بحرية توفي على اثرها، ومن ذلك التاريخ اصبح بحر ايجة يحمل اسم الملك الاغريقي ايغه او ايجه[1].

يعتبر بحر ايجة احد اذرع البحر الابيض المتوسط، يطل عليه غربا ومن الشمال اليونان وشرقا تركيا وجنوبا جزيرة كريت، تبلغ مساحته 179000كلم2 يتوزع على هذه المساحة 3602جزيرة[2]، تنقسم الى أربع مجموعات جزرية رئيسية ، كريت ، الدوديكانيز، السيكلاديس، الى جانب مجموعة الجزر المترامية في الجهة الشرقية من بحر ايجه[3].

تلعب الجزر المنتشرة في بحر ايجة دورا بالغ الاهمية من الناحية الجيواقتصادية، فمنها من يشكل بوابة لاهم المضايق البحرية بالمنطقة وهو مضيق الدردنيل الذي يربط البحر الاسود بالبحر الابيض المتوسط ويعد واحد من ابرز شرايين الاقتصاد التركي، تتميز سواحله بالكثافة السكانية المرتفعة ويشتهرون بالصناعات الحرفية والزراعة والسياحة وصناعة القطن والاسفنج[4]، الى جانب الخلجان الطبيعية الكثيرة المساعدة على بناء الموانئ وتسهيل العملية التجارية كما يؤهلها ذلك في لعب دور بارز في تنشيط السياحة، يكتنز جزر بحر ايجة العديد من الثروات

[1] مسعود الخودة، **الموسوعة التارخية الجغرافية،الجزء الرابع**،(لبنان:دار رواد النهضة، 1995)،ص 124.
[2] المرجع نفسه، ص 124.
[3] يسرى الجوهري، **جغرافية البحر المتوسط**، (الاسكندرية، دار المعارف، 1984)، ص179.
[4] الخوند، مرجع سبق ذكره، ص126.

الطبيعية السطحية والباطنية، حيث تنمو فيها كل انواع الاشجار المثمرة مثل الزيتون والتين والمشمش واجود انواع العنب الى جانب القطن ومختلف الخضروات، الى جانب موارد وخامات المعادن المختلفة[5].

الخريطة رقم03: بحر ايجة

© MAGELLAN Geographix℠ Santa Barbara, CA (800) 929-4627

المصدر: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Dwal-

ان مجموع هذه الثروات التي يتمتع بها بحر ايجة ومجموع الجزر التي يحتويها شكلت دافعا للتنافس بين كل من تركيا واليونان الدولتين المشاطئة لبحر ايجة، يتجلى ذلك في المساعي الرامية الى توسيع السيطرة على مياه بحر ايجة، مما يسهل عملية استغلال تلك الثروات المختلفة بما يحقق تنمية اقتصادية ذاتية وضمان رفاهية وتحسين المستوى المعيشي، وفق تصور "نحن" و "هم"، اي من يملك المقومات والامكانيات التي تساهم في توسيع مجال الاستغلال مقابل الحفاظ على المكتسبات، فتركيا ترافع دوما وفي كل المناسبات على حقها في استغلال موارد بحر ايجة بصورة عادلة، بينما تحاجج اليونان بان عملية الاستغلال هي حق قانوني منصوص عليه في معاهدات ومواثيق دولية وثنائية تمت المصادقة عليها، فتركيا ترى في بحر ايجة إرثا تاريخيا بحيث كان بحرا عثمانيا ايام الامبراطورية العثمانية، الى اواخر القرن الثامن عشر اين تم احتلال جزره من طرف روسيا القيصرية، في حين يرى اليونانيون أن لهم الاسبقية في السيطرة على بحر ايجة ايام الحقبة البزنطية وقبلها في زمن الاغريق[6]، من صور التنافس للسيطرة على

[5] الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص180.
[6] حسن على خضير العبيدي، السياسة التركية تجاه اليونان 1945-1974، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، العراق،2002،ص47.

بحر ايجة ما تبنته كل من تركيا واليونان من سياسات لتوسيع مجال الاستغلال البحري، من اهم ذلك نجد ما دعا اليه البرلمان اليوناني لمد الاقليم البحري، مقابل ما دعا اليه القوميون الاتراك الى ضرورة تبني سياسة بحرية تتجاوز الحيز الضيق لطول الساحل بل تمتد الى اعالي البحار وفق مفهوم الوطن الازرق.

الفرع الاول: توسيع اليونان للمجال المياه الاقليمية وتأثيره على التنافس التركي اليوناني:

يستند تحديد امتداد المجال البحري الى نص المادة الثانية من قانون البحار لسنة 1982م، بحيث يمكن الدولة الساحلية او الارخبيلية او الجزرية من استغلال ما يحتويه باطن البحر من ثروات وفرض سيادة بحرية وجوية عليه مثل السيادة البرية[7]، بحيث يمنع العبور والتوقف والشحن الا باذن الدولة صاحبة السيادة البحرية، كما تنص ذات الاتفاقية في المادة 300 صراحة على ضرورة عدم الاضرار بمصالح الغير في تحديد المجال البحري، كما تشير المادة الثالثة من نفس القانون الى انه ليس من الضروري مد المجال البحري الى اثنا عشر ميلا بحريا بل ذلك يعد حدا اقصى فقط.

بالاستناد الى نصوص قانون البحار الامي سعت اليونان منذ 1970م بمد مجالها البحري الى الحد الاقصى وهو اثنا عشر ميلا بحريا، بعد الزيادة الاولى لسنة 1936م، حيث قامت بمد مجالها البحري الى ستة اميال بحرية متجاوزة ما نصت عليه اتفاقية لوزان بتحديد المجال البحري بثلاثة اميال بحرية فقط، وكرد فعل على ذلك قامت تركيا بمد مجالها البحري الى ستة اميال بحرية ايضا تحقيقا لمبدأ التساوي[8]، الامر الذي افرز واقعا جديدا حول تقاسم السيادة على مياه بحر ايجة وفق التوزيع التالي[9]:

المياه الدولية	المياه الاقليمية اليونانية	المياه الاقليمية التركية
%48.85	%43.68	%07.47

يشير الباحث بمركز اورسام **جوكطوج سونمز** الى إن مسألة المياه الإقليمية على ضوء ما تريد اليونان الاقدام عليه في ظل التطورات الأخيرة، في سعيها توسيع مجالها البحري الى اثنا عشر ميلا بحريا، وهي نوايا تجدد اليونان

[7] الامم المتحدة، **اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار**، نيويورك،1982،ص19.
[8] وليد محمود احمد، النزاع التركي اليوناني على بحر ايجة في ضوء القانون الدولي للبحار، مجلة دراسات اقليمية، العدد07،مركز بابل للدراسات الاقليمية، العراق، 2007، ص17.
[9] الخوند، مرجع سبق ذكره، ص126.

دوما مساعي تنفيذها منذ عقد السبعينات من القرن العشرين[10]، غير انها تتراجع بسبب الضغوط التركية والتصعيد نحو الصدام العسكري، حيث يخلق هذا التوجه اليوناني واقعا جديدا في حال تنفيذه وتغير نسبية كل طرف من مياه بحر ايجة لتكون كالتالي[11] :

المياه الدولية	المياه الاقليمية اليونانية	المياه الاقليمية التركية
% 19.71	% 71.53	% 8.76

يوضح هذا الخيار في حال تنفيذه صعوبة الملاحة من والى تركيا عبر بحر ايجة، لان السيطرة ستكون لليونان على بحر ايجة، وبالتالي تقويض حركية التجارة الخارجية التركية عبر هذا المسطح المائي والذي تعبر من خلاله اغلب العمليات الاقتصادية التركية، كما يقوض نشاط المضايق التركية إحدى ابرز ركائز الاقتصاد التركي فالعبور الى المتوسط يتطلب موافقة اليونان في ظل تراجع نسبة المياه الدولية الضامنة لحرية النقل والتنقل التجاري وبالتالي تعطيل العجلة الاقتصادية اقليميا ودوليا، على الرغم من التأجيل المتكرر لاعتماد قرار تمديد المجال البحري الا ان الموضوع يبقى قائما وقابلا للتنفيذ، وهذا ما صرحت به القيادة اليونانية وعلى رأسها رئيس الوزراء اليوناني "كيرياكوس ميتسوتاكيس" بان هذا القرار سيتخذ وفق متطلبات المصلحة العليا للدولة[12].

ان هذه المحاولة المتجددة لليونان اثارت مخاوف تركيا لما تشكله من تهديد مباشر لمصالحها الحيوية بسبب تقويضها للحياة الاقتصادية وتضيق الخناق على المنافذ البحرية بما ينعكس سلبا على التجارة الخارجية والنقل والشحن البحري من والى تركيا، ناهيك عن توسيع مجال الاستفادة من ثروات بحر ايجة لصالح اليونان مقابل حرمان الجانب التركي منها، بالإضافة الى ان ذلك يولد واقعا قانونيا جديدا يجبر تركيا على طلب الاذن المسبق من القيادة اليونانية من اجل العبور التجاري في بحر ايجة، كما ان موافقة تركيا على الاجراء اليوناني يغير الطبيعة القانونية لبحر ايجة من بحر اقليمي الى بحر يوناني خالص خصوصا في ظل السيطرة اليونانية على اغلب جزره، بينما الابقاء على الوضع الراهن اي الامتداد الى ستة اميال بحرية بما يضمن استمرار دوران العجلة الاقتصادية التي

[10] تفاصيل الازمة بين انقرة واثينا في بحر ايجة، الرابط/https://www.alestiklal.net/ar/infograph/6178/dep-news-

[11] وليد محمود احمد، مرجع سبق ذكره، ص18.

[12] الحكومة اليونانية تستعد لتوسيع المياه الاقليمية الى 12 ميل ،2022/12/25،على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/

تنشطها المنافذ البحرية التركية الخمسة، هذا على غرار الاحتفاظ بنسبة المياه الدولية التي تعتبر احدى ضمانات تجنب الاحتكاك التركي اليوناني[13].

الفرع الثاني: سياسة الوطن الازرق وتأثيرها على التنافس التركي اليوناني:

بوصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم سنة 2002م، زاد اهتمامه بتطوير السياسة البحرية، وتطوير افكار اتباعه السابقين من قبل الوصول الى الحكم، تجلى ذلك فيما اشار اليه وزير الخارجية التركي داود اغلو (فترة استوزاره) في ضرورة ابراز البعد البحري لتركيا على المسطحات المائية المجاورة لها، مصطلح الوطن الازرق اطلقه التيار القومي، يهدف للدفاع عن الاقليم المائي باعتباره امتداد للبر التركي ولا ينحصر في الدفاع التقليدي عن السواحل والمضايق التركية المعتمد في السابق، يعود استخدام هذا المصطلح للادميرال التركي رمضان جيم "غوردينيز"Ramazan Cem Gùrdeniz" سنة 2006م، حيث اشار في ربيع 2012م بان هدف سياسة الوطن الازرق هو تحقيق ميزة تنافسية ضد الخصوم التقليديين من خلال ابراز مظاهر القوة في الدفاع عن كل ما يهدد الامن القومي والمصالح التركية، شهد هذا المفهوم انتشارا واسعا في اعقاب المناورات البحرية للقوات التركية في مارس 2019م في حوض شرق البحر الابيض المتوسط، وتبنته القيادة السياسية العليا بتركيا من خلال خطاب الرئيس التركي "اردوغان" في خريف 2019م من امام خريطة الوطن الازرق، لتصبح بذلك احدى مبادئ العقيدة العسكرية التركية، وما عزز تبني هذه السياسة البحرية هو اكتشاف مصادر للطاقة في البحر الاسود بعد ان كان احد اسبابها اكتشاف الطاقة في حوض شرق المتوسط، وهي الثروة التي تعد شريان اقتصاديات الدول، وتعتبر تركيا احدى الدول الفقيرة طاقويا تلبي حاجياتها من الطاقة عن طريق الاستيراد بحوالي 97% من متطلبات السوق الداخلية[14].

ان الهدف من التنافس التركي اليوناني على بحر ايجة راجع للبعد الاقتصادي الحيوي له، فتركيا سابع اقتصاديات العالم نموا، تسعى الى استغلال موارده السطحية كطريق ملاحي وشريان الاقتصاد من خلال تسهيل مختلف عمليات الاستيراد والتصدير خصوصا في ظل انتهاج سياسة ترقية وتشجيع الصادرات، الى جانب الثروات الباطنية المتمثلة في مختلف المعادن والثروة السمكية الى جانب موارد الطاقة، ان اهم الصناعات الواسعة النشاط في تركيا

[13] عباس حسين الجابري واخرون،قضايا الصراع في بحر ايجة واهم المعالجات 1964م-1980م، مجلة جامعة ذي قار، العدد الاول، العراق،2004،ص02.

[14] عماد قدورة، **السياسة الخارجية التركية- الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة**،(بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، 2021)، ص194-197.

نجد صناعة الحديد والصلب و والالمنيوم والنحاس والبيتروكيمياويات[15]، كما تمثل المواد الزراعية احدى دعائم الاقتصاد التركي، وتتمثل في التبغ و القطن والبقوليات والفواكه والزيتون، وتعد السياحة احدى مصادر العملة الصعبة لتركيا حيث بلغت ايراداتها اثنا عشرة مليار دولار عام 2001م فهي احدى ثلاث دول الاكثر جذبا للسواح، هي كلها موارد ومقومات تشهد وفرة في جزر وبحر ايجة وبالتالي فالسعي اصبح موجها الى توسيع مجال الاستغلال بما يمكنها من الحفاظ على المكتسبات الاقتصادية المحققة و تطوير قدراتها المادية المختلفة[16].

خريطة رقم04: خريطة الوطن الازرق التركي.

المصدر: https://www.marefa.org

في المقابل نجد اقتصاد اليونان يرتكز على ثلاثة ركائز اساسية موزع كالتالي[17]:

القطاع الاقتصادي	الخدمات	الصناعة	الزراعة
استعاب اليد العاملة	%68	%20	%12
نسبة المساهمة في الناتج المحلي	%79	%18	%03

[15] رواء زكي يونسالطويل، الاقتصاد التركي، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010)، ص131.
[16] المرجع نفسه، ص174.
[17] نورالدين بوالكور، ازمة الدين السيادي في اليونان: الاسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد13، 2013، ص59.

تحتل اليونان بحسب تقرير البنك الدولي بناءا على الناتج المحلي في المرتبة الثانية والثلاثون عالميا، وفي المرتبة الثالثة والثلاثون حسب معدل الدخل الفردي، وتقدر نسبة البطالة في اليونان بحوالي 09% [18].

يوضح لنا الجدول ان القطاع الذي يستقطب اعلى نسبة يد عاملة هو قطاع الخدمات، ويتمثل نشاطه اساسا في الخدمات السياحية، فاليونان تستقطب سنويا معدل 16 مليون سائح، يليها مباشرة خدمات النقل البحري، فاليونان احدى الدول الرائدة في هذين المجالين الحيويين، ويأتي ثانيا من حيث الترتيب القطاع الصناعي، ومن اهم الصناعات نجد البتروكيماويات، الصناعات المعدنية، المنتوجات النسيجية والقطنية، المواد الغذائية، وتعليب الخضروات والفواكه والاسماك وهذه الاخيرة تعد من موارد القطاع الزراعي، هذه المؤشرات تعد من دوافع التنافس الاقتصادي بين اليونان وتركيا على موارد بحر ايجة، لذلك تسعى اليونان دوما لصياغة استراتيجيات وتبني سياسات تمكنها من الابقاء على الوضع الراهن او تغييره بما يخدم المصالح الحيوية اليونانية.

المطلب الثاني: اكتشاف مصادر الطاقة في حوض شرق المتوسط

تعرف منطقة حوض شرق المتوسط بانها إحدى المناطق التي تعرف توترات إقليمية ودولية، يرجع ذلك لعاملين رئيسيين:

اولا: من ناحية ثرائها بالموارد الطبيعية ذات الطلب الاقتصادي والذي يعد اهم عوامل التنافس الاقليمي.

ثانيا: الموقع الجيوستراتيجي الذي يعد عامل جذب للتنافس الدولي في عدة مجالات.

ساهما العاملان بجعل المنطقة في خانة الاهتمام الجيوسياسي على الصعيدين الاقليمي والدولي، فهي تشكل همزة وصل بين قارات العالم الثلاث. ومعبر لحركة التجارة والأشخاص لباقي العالم من خلال ممراته ومضايقه البحرية، عرفت المنطقة أهمية متزايدة مع مطلع العقد الثاني من القرن الحالي بعد ما أثبتته عمليات المسح الجيولوجي الأمريكية بان حوض شرق المتوسط يعد خزانا لمصادر الطاقة من نفط وغاز طبيعي، الامر الذي استوجب العمل الجدي لاستغلال هذه المقدرات الطاقوية، كما يعد هذا الحدث منعطفا في تحول العلاقات الاقليمية خصوصا بين كل من تركيا واليونان

[18] المرجع نفسه، ص59.

في ظل اختلاف المصالح الحيوية، إلى جانب غياب ضبط وترسيم الحدود البحرية وفق ما نص عليه قانون البحار الأممي[19].

في واقع الامر ان مسألة الثروة الطاقوية بالمنطقة ليس بالموضوع الجديد، غير ان كمية الاكتشافات والمناطق المتواجد بها خصوصا وانها في اعماق البحار وفي مناطق غير مفصول في موضوع ترسيم حدودها هو الامر المستجد، يشير خبراء الاقتصاد ان اكتشاف الطاقة في شرق المتوسط يعود الى عام 1966م عندما اكتشفت سفينة ابحاث بريطانية حقول للغاز في أحد الجبال الممتدة تحت مياه المتوسط من جرف اللاذقية بسوريا الى شمال دمياط بمصر، غير ان تلك المرحلة كانت عمليات الاستخراج من اعماق البحار مكلفة وضئيلة الجدوى لقلة المعدات التقنية القادرة على الاستخراج من جهة، كما انها اكتشفت في فترة الحرب الباردة وعلى سواحل نفوذ المعسكر الشيوعي –سواحل الشام– التي كانت تحت طائلة مبدأ بريجنيف من جهة ثانية[20]، وهي المبادئ التي يعمل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على اعادة بعثها من جديد.

في شهر أوت من عام 2010م و قبل أشهر قليلة من الحراك العربي، قامت إحدى السفن الأمريكية وبمساعدة من السفن التركية بعملية مسح جيولوجي ليتبين أن واحد من اكبر حقول احتياطي النفط والغاز في العالم يقع في حوض شرق المتوسط، وغير بعيد عن أبواب أوروبا، اكتشافات كبرى للطاقة حولت شرقي المتوسط لواحدة من كبريات المناطق المحتملة لاحتياطات النفط والغاز في العالم، فبحسب تقرير إدارة المسح الجيولوجي الأمريكية في سنة 2010م فان حوض شرق المتوسط يحتوي على احتياطات قابلة للاستخراج تقدر بنحو122 تريليون م3 من الغاز الطبيعي ونحو 1.7 مليار برميل من النفط، الأمر الذي يعني أنها يمكن أن تغطي استهلاك المنطقة لخمسة عقود مقبلة، وتغطي احتياجات أوروبا من الطاقة لثلاث عقود مقبلة، كما قد تغطي احتياجات العالم لمد سنة واحدة، على الرغم من أنها تمثل ما نسبته 1% من إجمالي احتياطات العالم، فهي تمثل ثلثي الاحتياطي الأمريكي وحولي 1 من 10 من احتياطي روسيا كما انه لا يقارن باحتياط حوض قزوين أو قطر، وهو ما يؤكد أهمية هذا المورد للمنطقة اولا ثم باقي العالم[21].

[19] وهيبة تباني ، "الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص:دراسات متوسطية ومغاربية ،الأمن والتعاون ، جامعة تيزي وزو ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2014،ص48.

[20] محمد حسنين هيكل ، **الزلزال السوفياتي** ،(القاهرة : دار الشروق ،1990) ، ص34.

[21] وليد خدوري وآخرون ،**بترول شرق المتوسط –الابعاد الجيوسياسية** ،(بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018)، ص6.

تتوزع الحقول المكتشفة على مجموع الدول المشاطئة لحوض شرق المتوسط بدءا بفلسطين في غزة وباقي السواحل الفلسطينية التي يسيطر عليها الكيان الاسرائيلي إلى الاكتشافات القبرصية مرورا بسوريا ولبنان وصولا إلى مصر.

تعد الاكتشافات الأخيرة والمستمرة لمصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط من بين العوامل الرئيسية للديناميكيات الجيواقتصادية في المنطقة، حيث أسفرت هذه الاكتشافات عن مصالح جديدة لدول المنطقة، والتي من شأنها التشجيع على إعادة تشكيل حساباتها الإستراتيجية[22]، حيث أصبح مشهد الطاقة الجديد في المنطقة ذا أهمية جيوسياسية هامة فمصادر الطاقة المكتشفة من شأنها تحقيق امن الطاقة لدول المنطقة بالدرجة الأولى، وفي الوقت نفسه تخلق حالة من عدم الأمان في هذا المجال، وفق تصورات وتفاعلات صناع القرار بالمنطقة، والتي تمتد وتؤثر على العلاقات الاقليمية بشكل إيجابي أو سلبي، وفق واقع جيوسياسي جديد يتمثل في:

خريطة رقم 05: التوزيع الجغرافي لاهم حقول الغاز بشرق المتوسط

المصدر : موقع الصدى نت على الرابط: **https://www.google.com/search?source=univ&tbm=isch&q=**

[22] Zenonas TZIARRAS، ibid، p.6.

الفرع الاول: التحالف الجيوسياسي الثلاثي في منطقة شرق المتوسط.

لقد ادى التحالف الثلاثي بدفع تركيا إلى الإعراب عن استيائها من تلك الخطوة حيث ترى ان أي مشروع يتجاهلها ويتجاهل الحقوق المتساوية للقبارصة الأتراك لن ينجح[23]، الاستياء التركي جاء في ظل عدم اتساق إستراتيجية الاتفاق الثلاثي و فعاليتها فيما يتعلق بالمصالح الفردية والجماعية للدول الاطراف في تشكيل البيئة الاقتصادية الجديدة، بصرف النظر عن مدى استبعادها من خيارات استغلال وتطوير حقول النفط والغاز المكتشفة في شرق البحر الأبيض المتوسط، كما أن هذا التحالف الثلاثي لم يمنع تركيا من متابعة أهدافها سواء من حيث السيادة على ما تطالب به من المياه الإقليمية وعمليات التنقيب على الموارد الطبيعية بمختلف الوسائل بما في ذلك الوسائل العسكرية، ان التهديدات التركية في المنطقة موجهة ضد اليونان، فبالرغم من الاختلال الكبير في موازين القوى لصالح تركيا، إلا أن الجانب اليوناني متفوق بأربعة معطيات هي:

1. الدعم المضمون من قبل الغرب.

2. العضوية في الاتحاد الأوروبي.

3. الاتفاقات الإقليمية مع كل من الكيان الاسرائيلي ومصر.

4. إعطاء رخص التنقيب لعدد كبير من الشركات التي تمتلكها في الغالب القوى الكبرى أمريكا، روسيا، فرنسا، إيطاليا[24].

تعكس هذه العوامل نجاحا للخيار الذي اعتمدته اليونان من خلال ربط مصالح هذه الدول بمصالحها الرئيسية، بحيث يشكِّل ذلك رادعًا للجانب التركي، فأنقرة تدرك أن توقيع اليونان اتفاقيات ترسيم للحدود البحرية مع مصر ولبنان والكيان الاسرائيلي يهدف إلى تحصين الأخيرة نفسها أمام المطالب التركية حيث يصبح ذلك أمرًا واقعًا يتجاوز قدرتها على الرد، في هذا الإطار يُنظر إلى التعاون الثلاثي اليوناني مع كل من الكيان الاسرائيلي و مصر المتزايد في شرق المتوسط على المستوى الاقتصادي على أنه جهد مشترك لتشكيل محور في وجه الصعود التركي.

---

[23] دويتشه فيليه ،**"اتفاق ثلاثي في أثينا لمد خط أنابيب الغاز في شرق المتوسط"** ، على الرابط: https://bit.ly/36qkHMI.

[24] Sarah Vogler and Eric V. Thompson "Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for Regional Maritime Security", GMF, policy brief, March 15, p3. https://www.jstor.org/stable/resrep18906?refreqid=excelsiormetadata_info_tab_contents

هناك مناقشات على نطاق واسع لهذا النشاط المتعدد الأطراف، الذي يحدث بشكل أكثر تواتراً، من اجل ترسيخ الشراكة بين الأقطاب الثلاثة بصورة ثنائية وضمان أهميتها الاستراتيجية طويلة المدى وهو المفهوم الذي روج له "نيكوس كوتزياس" وزير الخارجية اليوناني، بناءً على تصوراته لبناء بيئة اقتصادية متكاملة إقليميا خاصة في المجال الطاقوي، انطلاقا من الافتراض الجيوسياسي القائم على اعتبار اليونان المركز الاستراتيجي لمثلث يتوسط منطقة تتميز بعدم الاستقرار، حيث تشكل أوكرانيا القمة في الشمال و ليبيا وسوريا قاعدته في الجنوب، وفق ما جاء في خطابه الذي ألقاه في المعهد النرويجي للشؤون الدولية (NUPI) في أوسلو يوم 10 سبتمبر 2018م[25].

يجب الاشارة الى موقف تركيا من اكتشاف مصادر الطاقة في شرق المتوسط في البداية كان ينادي الى ضرورة التعاون الاقليمي من خلال اشراك جميع دول المنطقة بما يحقق تقاربا سياسيا من البوابة الاقتصادية، يتضح ذلك من خلال ما جاء على لسان الرئيس التركي الاسبق عبد الله غول في مؤتمر اسطنبول يوم 10ماي 2013م، حيث اعتبر ان هذه الثروة مفتاح تجاوز الخلافات السياسية على الصعيد الاقليمي، وهذا في اعقاب ما اشارت اليه الشركات العاملة في مجال الطاقة حول ما تحتويه المنطقة من احتياطات هيدروكربونية[26]، ان التوجه التركي الاولي من خلال ما جاء على لسان الرئيس التركي يهدف الى احتواء اي خلافات محتملة حول طريقة وطبيعة استغلال الثروة الطاقوية، خصوصا ما يتعلق بترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة، غير ان اليونان ودول اخرى من المنطقة اختارت توجه اخر، وانتهجت سياسة التحالفات الامر الذي رأت فيها تركيا على انه نهج اقصائي لمصالحها الحيوية بالمنطقة.

يقوم التوجه والخيار الجديد لتركيا على التهديد باستخدام القوة العسكرية جاء بدافع حماية مصالحها الحيوية من خلال اشراكها في عملية استغلال الموارد الهيدروكربونية بالمنطقة، فالاقتصاد التركي بحاجة كبيرة الى الطاقة لتلبية حاجات القطاع الصناعي المتعطش لها خصوصا في ظل النمو السنوي المحقق، فاستهلاك الطاقة الموجه في اغلبه الى القطاع الصناعيا يشهد منحنى تصاعدي حيث يتوقع ان يصل الى 170 مليار متر^3 مع افاق 2025م[27]،

[25] TZIARRAS، ibid.p.79.

[26] محمد سليمان الزواوي، بحر النار –تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط،(الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2015)، ص72.

[27] المرجع نفسه، ص78.

والذي يعتمد على استراد الطاقة بنسبة 99[28]، لذلك يرى في استغلال الموارد الهيدروكربونية المكتشفة بالمنطقة عاملا جديدا للتنمية الاقتصادية، و تحويل موارد مالية ضخمة كانت موجهة للاستيراد الى مجالات تنموية اخرى.

لقد تنبأ خبراء الطاقة بان المنطقة تحتوي على كل مقومات التنافس الاقليمي خصوصا في ظل اكتشاف الموارد الطاقوية، حتى الأطراف الذين تجمعهم شراكات رسمية أو تحالفات استراتيجية قد يتبعون سياسات أو يتخذون إجراءات تضر بمصالح شركائهم. هذا قد يحدث بسبب اختلاف الأولويات الوطنية، أو المصالح الاقتصادية المتباينة، أو الضغوط السياسية الداخلية، أو حتى بسبب سوء الفهم أو تقدير الأمور. الشراكات، حتى عندما تكون مبنية على أسس قوية، ليست خالية من التحديات والتعقيدات التي قد تؤدي إلى تضارب المصالح[29]، وسنعرضه من خلال الجدول التالي مختلف الحقول المكتشفة.

الفرع الثاني: حقول الغاز المكتشفة في منطقة شرق المتوسط.

جدول رقم//////////: حقول النط والغاز بشرق المتوسط.

اسم الحقل	الدولة	الحجم الاقصى للاحتياطات بالمليار متر ^{3}	سنة الاكتشاف	سنة الدخول في الانتاج	الشركات المتعاقدة في عملية الاستغلال
نوح ماري–ب	الكيان الاسرائيلي	36	1999	2001	ديليك انرجي نوبل انرجي
تامار	الكيان الاسرائيلي	318	2009	2013	ديليك انرجي نوبل انرجي دور غاز للتنقيب اسرامكو
داليت	الكيان الاسرائيلي	15	2009	غير معروف	ديليك انرجي دور غاز للتنقيب اسرامكو
ليفياثان	الكيان الاسرائيلي	605	2010	2016	ديليك انرجي نوبل انرجي راسبو للتنقيب

[28] احمد زكرياء الباسيوني، تاثير تهديد امن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي- دراسة حالة منطقة حوض شرق البجر المتوسط، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018، ص70.

[29] صباح جابر كاظم، الصراع الاقليمي والدولي في شرق المتوسط، مجلة دراسات دولية، العدد سبعة وتسعون، افريل 2024،ص323.

كاريش	الكيان الاسرائيلي	0.51	2013	2019	انرجيان اليونانية
تانين	الكيان الاسرائيلي	0.6	2012	2014	نوبل انرجي ديليك انرجي
غزة مارين	السلطة الفليسطينية	36	1999	2023	شيل انرجي
افروديت	قبرص	250	2011	2013	نوبل انرجي توتال انرجي
قلوكوس	قبرص	227	2019	/	ايني انرجي توتال انرجي
كرونوس	قبرص	70	2022	/	ايني انرجي توتال انرجي
كاليبسو	قبرص	230	2018	/	ايني انرجي
ظهر	مصر	850	2015	2017	ايني انرجي توتال انرجي
قانا	لبنان	100	2012	/	توتال انرجي توتال انرجي
بيبلوس	لبنان	60	2006	/	بريتش غاز

المصدر: اعداد الباحث من مصادر مختلفة

يتضح من الجدول ان كل من تركيا واليونان ليست من الدول المكتشفة لحقول الغاز والنفط، بينما نجد هناك تنافسا حادا بينهما بلغ الى حد التهديد بالمواجهة العسكرية المباشرة في عدت مناسبات، يأتي ذلك على خلفية اكتشاف قبرص لعدة حقول غنية بالهيدروكربونات، وتعد قبرص من اهم القضايا الخلافية بين الدولتين، لوضعها الاستثنائي باحتوائها لمكون مجتمعي يتشكل من اقلية تركية واغلبية يونانية؛ ادى ذلك الى تقسيمها الى شطرين قبرص اليونانية بالجنوب معترف بها دوليا و قبرص التركية بالشمال غير معترف بها دوليا الا من طرف تركيا منذ سنة 1974م، وهذا ما يفسر دوافع التنافس التركي اليوناني على المورد الطاقوية المتعطش اليه الاقتصاد التركي في ظل سياسة الاقصاء المنتهجة اقليميا من طرف اليونان وحلفائها بالمنطقة؛ حيث استغلت اليونان تدهور العلاقات التركية مع جوراها الاقليمي كمصر والكيان الاسرائيلي في ابرام اتفاقات وتحالفات من شانها ان ترهن عجلت الاقتصاد التركي.

خريطة رقم06: توزيع حقول الغاز والنفط في حوض شرق المتوسط

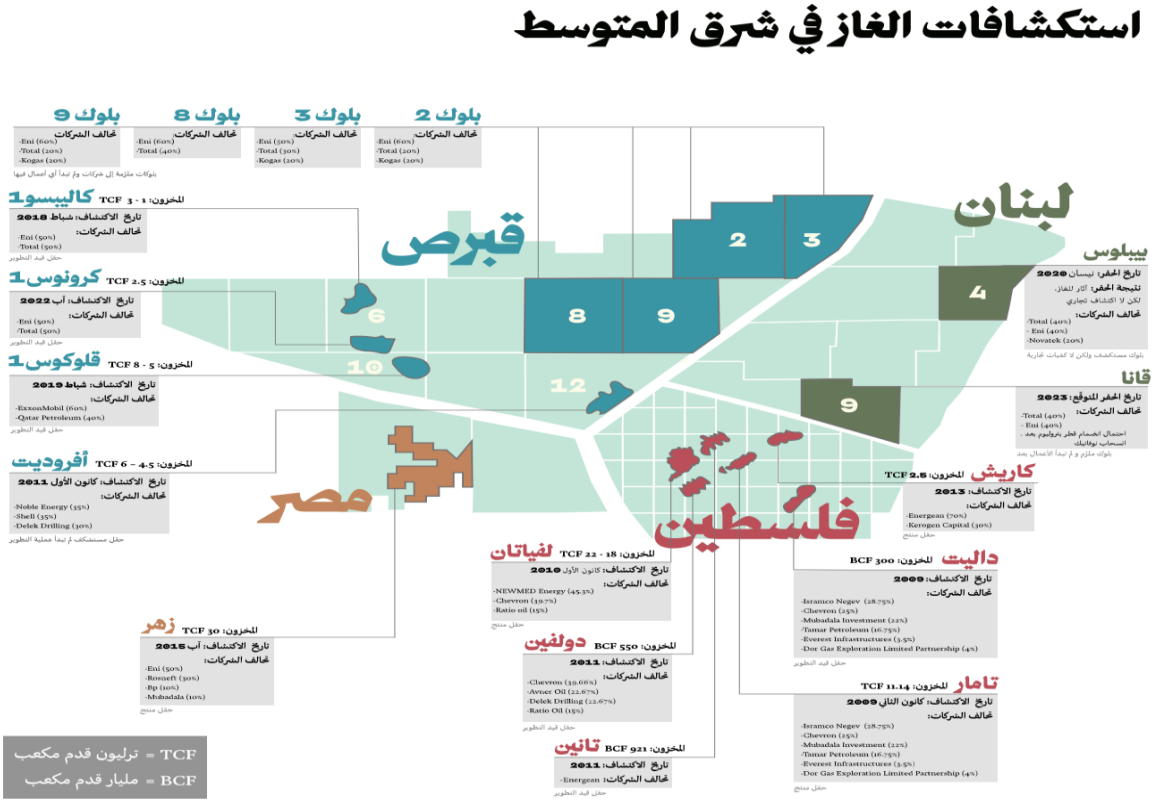

المصدر: https://alsifr.org/gas-maps

المطلب الثالث: الخلاف على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة في شرق المتوسط

لقد جاء تعريف المنطقة الاقتصادية الخالصة في المادة الخامسة والخمسين من اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، حيث تضفي هذه الاتفاقية طابعا قانونيا خاصا عليها باعتبارها ليست جزءا من المياه الاقليمية للدولة وفي نفس الوقت لا تقع ضمن المياه الدولية، كما تنص على ضرورة الاعتراف الدولي بسيادة الدولة الملاصقة بحريا للمنطقة الاقتصادية الخالصة على جميع اشكال الاستغلال للثروات الباطنية التي تحتويها مع ضرورة احترام وضمان الدولة ذاتها لحرية الملاحة البحرية وكل اشكال الاتصال على اختلاف اغراضها اقتصادية او غيرها، يتضح من ذلك ان المنطقة الاقتصادية الخالصة مزدوجة الخصائص بين سيادة الدولة وفق مقتضيات السيادة المنصوص عليها قانونا في حالة البحر الاقليمي[30]، وبين خاصية المياه الدولية ذات الحرية المطلقة لجميع

[30] سلوى السعيد فراج، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الامن الاقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد12، اكتوبر 2021، ص 132.

الدول في مجال الملاحة البحرية، لقد حددت الاتفاقية الاممية للبحار امتداد المنطقة الاقتصادية الخالصة على نحو 200 ميل بحري، بحيث يسمح ذلك للدول باستغلال امتداد بحري يقدر بحوالي 320كلم من خط تماس السواحل[31].

من خلال بنود هذه الاتفاقية نجد ان هناك صعوبات كبيرة في تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لحوض شرق المتوسط، يكمن ذلك في الطبيعة الجيولوجية لسواحل المنطقة ذات الشكل الجغرافي المقعر الذي تتداخل فيه المساحات المائية، والتي تثير إشكالا قانونيا من حيث المطالبة القانونية وفق تصور كل دولة من حيث احقية السيادة عليها، وهوما يشكل عائقا امام عملية الاستغلال لمختلف الثروات الموجودة بالمنطقة بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية على الصعيد الاقليمي.

يساهم هذا الاشكال القانوني لاتفاقية قانون البحار، في تأزيم الوضع اكثر مما هو عليه خصوصا في ظل غياب تسوية الخلافات السابقة الممتدة لعقود من الزمن[32]، رغم المساعي الدولية المتجددة الرامية الى ايجاد حلول نهائية لها، والتي تصطدم دوما بتجدد اصرار اطراف النزاع على التمسك بمواقفهم، ومنها الخلاف التركي اليوناني حول تسوية القضية القبرصية، والتي اشتدت اكثر مع الاكتشافات الطاقوية في السواحل القبرصية، والتي تعد دافعا جديدا على تمسك تركيا بتصوراتها حول تسوية الخلاف في قبرص من خلال انشاء حكومة فدرالية، في حين ترى اليونان انه لابد على مكونات قبرص الخضوع للحكومة المركزية الواحدة[33].

ترى بعض دول المنطقة بانها غير ملزمة من الناحية القانونية بما جاءت به المعاهدة الدولية لقانون البحار لسنة 1982م، بحجة عدم المصادقة عليها ومنها تركيا، وبالتالي اصبح المخرج والحل لتجاوز هذه العوائق يكمن في انتهاج المسار الديبلوماسي والاحتكام الى مخرجات العملية التفاوضية بين دول المنطقة من اجل الشروع في استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة بما يساهم في تحقيق الازدهار لدول وشعوب المنطقة[34].

[31] الكسندر نيدرمير، جيوسياسية الطاقة وظهور نظام اقليمي فرعي جديد-الملف المصري: غاز شرق المتوسط-انماط وفرص التعاون الاقليمي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الخامس والستين،2020، ص6.

[32] Guney Nursin Atesoglu, New Balance of Power in the Estern Mediterranean and Turkey,SAM Papers, Center for Strategic Research, Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs,No17,2019,p06.

[33] رنيم علي جمال الدين الغنام، الصراعات الدولية والاقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط 2009-2019، ورقة بحثية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية،2022،ص582.

[34] San, Fatos, European Union Energy Policy: Mediterranean dimension and aspects of Energy Geopolitics, Master's Thesis, Near East University, Graduate school of Social Sciences,2015,p69.

ان الخلاف التركي اليوناني حول المنطقة الاقتصادية الخالصة له اهداف كامنة يسعى كل طرف الى تحقيقها على حساب الطرف الاخر ومنها:

الفرع الاول: استغلال مصادر الطاقة المكتشفة في شرق المتوسط

من خلال خريطة الاكتشافات الطاقوية نجد ان كل من تركيا واليونان خارج مجال الخريطة، فعملية الاكتشافات لم تشملهما، فمجال التنافس الحاد بينهما هو حول ما تم اكتشافه من حقول للغاز والنفط بالمياه القبرصية، فكل من اليونان وتركيا يتمتعان باقتصاد يعرف حيوية واهتمام من طرف صناع القرار، فاليونان ذات التوجه الرأسمالي تسعى الى ايجاد موارد جديدة ومتجددة لمصادر الطاقة، وتركيا التي يعرف اقتصادها معدل نمو سنوي متصاعد تسعى هي الاخرى الى تامين اكبر قدر ممكن من موارد الطاقة، وتعد الاكتشافات القبرصية البديل الانجع لنجاح سياسة تنويع المورد الطاقوي، فتركيا التي تعتمد في تامين احتياجاتها من الطاقة على الاستيراد بما نسبته 70% من دول تشهد تنافس جيوسياسي في مجالات اخرى معها مثل روسيا وايران الى جانب اذربيجان[35]، وهو ما يعرقل تنفيذ سياسة الاقلاع الاقتصادي وفق النظرة الاستشرافية التركية لأفاق 2023م، التي تربط بين النمو الاقتصادي في مختلف المجالات وبين الاستقرار السياسي لتركيا ومنه الاستقرار للمنطقة[36].

تتمثل اهداف هذه استراتيجية بترقية مكانة تركيا بين اقتصاديا العالم الى المرتبة العاشرة، ورفع قيمة صادرات السلع والخدمات الى نحو 500 مليار دولار، مع رفع قيمة الدخل الفردي الى نحو 25 الف دولار سنويا[37]، ومن مناطق اهتمام تركيا في مجال التنويع الطاقوي شرق المتوسط، ويأتي هذا الاهتمام والتنافس الحاد بعد المحاولات العديد للشركة النفطية التركية تباو"TPAO" بالتعاون مع عدة شركات اجنبية مختصة في مجال التنقيب في البحث والتنقيب على النفط والغاز في المياه الاقليمية التركية من اجل ضمان تحقق اهذاف السياسة الاقتصادية خصوصا في ظل التحديات الاقليمية، لكن دون جدوى فلا مؤشرات ايجابية حول وجود حقول للهيدروكربونات[38]، وهو ما غير التوجه التركي في التعامل مع مسألة غاز شرق المتوسط في ظل اقصائها المنهج

[35] Evaghorou, Evaghoros L, State Competition in Eastern Mediterranean: Energy and Security Issues, Eastern Mediterranean Policy Note, University of Nicosia, Cyprus Center for European and International Affairs, No35,2019,p5

[36] İşeri, Emre and Ahmet Çağrı Bartan , Turkey's Geostrategic Vision and Energy Concerns in the Eastern Mediterranean Security Architecture: A View from Ankara, In Tziarras Zenonas (ed.), The New Geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral Partnerships and Regional Security. Re-imagining the Eastern Mediterranean Series: PCC Report, 3. Nicosia: PRIO Cyprus Centr,2019,p115.

[37] عماد قدورة، مرجع سبق ذكره، ص125.

[38] Baldimos, Stergios (2016), The Energy Resources of the Eastern Mediterranean: The Role of Turkey, Master's Thesis, University of the Peloponnese, Department of Political Science and International Relations ,2016,p33.

من طرف الفواعل الاقليمية، من خلال ابرام اتفاقيات تعاون بينهم بعيدا عن تركيا، وهي الاتفاقيات التي اعتبرتها تركيا غير قانونية مستندة في ذلك على الصراع التاريخي في قبرص بين المكونين الاتراك واليونانيين، وهي حجر الزاوية لايجاد نقطة ارتكاز جيوسياسي في شرق المتوسط لرسم حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا، بما يضمن لها تامين مصالحها الحيوية من خلال المشاركة في استغلال موارد حوض شرق المتوسط[39].

عملت اليونان على تطوير علاقاتها مع حلفائها الاقليميين في مواجهة التنافس التركي، خصوصا في ظل امتلاكها للبنية التحتية لتسييل الغاز، والتي تعد ميزة تنافسية على حساب الجانب التركي تساهم في مواجهة محاولات النفوذ بالمنطقة، انتهجت اليونان سياسة طويلة المدى تقوم على اقامة خطوط انابيب لنقل الهيدروكربونات تربط الكيان الاسرائيلي بقبرص ثم اليونان ومنه الى باقي دول اوروبا[40]، كما يشمل هذا التوجه اقامة شراكة مع مصر التي تملك هي الاخرى البنية التحتية التي من شانها تسهيل عملية الانتاج التحويل والاستغلال، وبالتالي تشكيل معادلة اقليمية عالية الكفاءة في المجال الطاقوية[41].

ساهم الاتفاق الثلاثي المشار اليه سابقا في تحقيق تطابق في تصورات صناع القرار باليونان ومصر وقبرص والكيان الاسرائيلي حول تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة لكل دولة، والانطلاق في عمليات الانتاج والتطوير لحقول النفط والغاز من خلال منح تراخيص الاستكشاف لشركات التنقيب العالمية، وبذلك تغلبت اليونان على التهديدات التركية في شرق المتوسط نتيجة الخلافات المتجذرة، فتركيا تشكل مصدر قلق دائم لأمن اليونان خاصة في ظل التصريحات التركية حول التلويح باستعمال القوة في حال منح تراخيص التنقيب للشركات العالمية للتنقيب عن الغاز والبترول بالسواحل القبرصية باعتبارها مناطق متنازع عليها، فضلا عن امتلاك تركيا القدرة الهجومية الفعلية.

الفرع الثاني: ترقية المكانة الطاقوية لكل من تركيا واليونان على الصعيد الاقليمي

تعمل اليونان على تطوير بنيتها التحية في مجال الطاقة من خلال توسيع عمليات الاستثمار بما يساهم في تحقيق اكتفاء طاقوي، حيث باشرت شركة إنرجيان اليونانية للنفط عمليات التنقيب تعد الاولى منذ نحو اثنين وعشرين سنة في الاقليم البري شمال البلاد في سنة 2023م، جاء ذلك في اعقاب المسح الجيولوجي لسنة

[39] Guney,op cit,p7.
[40] Ibid.
[41] Evaghorou, op cit,p6.

2019م التي كانت نتائجها ايجابية من حيث احتمال وجود موارد هيدروكربونية مشجعة على منح عقود استثمار في المجال الطاقوي، وخططت الحكومة لان تكون هذه الاحتياطات موجهة للاستهلاك المحلي، خصوصا في ظل شح الامدادات نتيجة الحرب الروسية الاوكرانية[42]، فرض هذا التحدي على اليونان استئجار سفينة مختصة بتخزين الغاز المسال مملوكة لشركة عاز لوغ اليونانية من اجل مواجهة تذبذب التزويد عبر خطوط انابيب الغاز القادمة من روسيا، خصوصا في ظل ارتفاع الطلب المحلي على الموارد الطاقوية، تعتمد حاليا اليونان في تغطية حاجياتها عن طريق الاستيراد من الولايات المتحدة الامريكية بالدرجة الاولى، والجزائر كمورد ثاني ثم مصر ونيجيريا[43].

تعد اليونان البوابة الجنوبية للاتحاد الاوروبي، الذي يعاني من نقص حاد في امدادات الطاقة جراء انعكاسات الحرب الروسية الاوكرانية، في النصف الأول من عام 2021م، كانت أوروبا تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، حيث بلغت نسبة واردات الغاز من روسيا 54٪ من إجمالي وارداتها، وبعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية، انخفضت هذه النسبة، ففي الربع الثاني من عام 2023م، تغيرت مصادر الغاز الطبيعي لدول الاتحاد الأوروبي، وهو ما يوضحه الشكلان رقم (1) و (2)، اين أصبحت النرويج المصدر الرئيسي للغاز عبر خطوط الأنابيب إلى الاتحاد الأوروبي، مستحوذة على 47.7% من حصة تزويد اوروبا، ما يعادل 20.6 مليار متر مكعب، تلتها الجزائر كثاني أكبر مصدر بنسبة 19.6%[44].

الشكل رقم 01: واردات الغاز الطبيعي عبر خطوط الانابيب لدول الاتحاد الأوروبي في الربع الثاني لعام 2021

[42] سمير النجار، اليونان تسعى لامتلاك احتياطات من النفط والغاز تكفيها 10 أعوام، موقع الطاقة، 2022، على الرابط: https://attaqa.net/2022/11/13/

[43] نوار صبح، واردات اليونان من الغاز المسال ترتفع بدعم من الجزائر ومصر،موقع الطاقة، 2022، على الرابط: https://attaqa.net/2022/11/03/

[44] حسن الشاغل، تحول سياسات الطاقة لدول الاتحاد الاوروبي وتداعياته على مستقبل امن الطاقة الروسي، مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية، ماي 2024، ص8.

الشكل رقم 02: واردات الغاز الطبيعي عبر خطوط الانابيب لدول الاتحاد الأوروبي في الربع الثاني لعام 2023

المصدر: https://www.dimensionscenter.net/ar

يتضح من هذه البيانات التحول الكبير في هيكل واردات الغاز للاتحاد الأوروبي بعد الأحداث الجيوسياسية التي أثرت على إمدادات الغاز الروسي.

ان هذا الدعم الاوروبي لليونان يجعلها تمضي قدما في تنفيذ خططها وسياساتها في شرق المتوسط، وتوسيع عمليات البحث والتنقيب والاستكشاف عن الموارد الطاقوية وتطوير ماتم اكتشافه، بالاضافة الى تطوير العلاقات الاقليمية مع الدول التي تم ابرام اتفاقيات ثنائية في مجال عملية استغلال موارد الطاقة، ومنه ترسيم الحدود البحرية في الجرف القاري بالمنطقة.

من خلال الشكل تتضح دوافع الدعم الاوروبي المادي والمعنوي لليونان في توسيع مجال استغلال الثروات الباطنية في شرق المتوسط، فروسيا هي المحتكر الاول والمسيطر على سوق الغاز والنفط بالاتحاد الاوروبي وبذلك يصبح الاقتصاد الاوروبي رهينة بأيدي الروس، حيث تراوح تزويد روسيا لأوروبا بالغاز بنسبة 27% الى 28% بين سنتي 2008م و 2020م، كما شهد الانتاج الاوروبي تراجعا كبيرا حيث انتقل من 34% الى 15% بين سنتي 2008م و 2020م، ما يؤكد العجز الكبير الذي يعانيه الاتحاد الاوروبي في المجال الطاقوي، خصوصا في ظل الرفض الجزائري لرفع حجم صادراتها الطاقوية نحوى اوروبا من اجل تخفيف هذا العجز.

من الجانب الاخر لا تقل تركيا اهمية من حيث المكانة الطاقوية، فموقعها الجيوستراتيجي الهام بين قارات العالم القديم، حيث تعد حلقة وصل بين روسيا والشرق الأوسط والبلقان وأوروبا[45]، ان هذا الموقع الجغرافي تحول الى فضاء جيوسياسي تلعب فيه تركيا دورا بارزا في المعادلة الطاقوية، يتفق الباحثون في العلاقات الدولية بان تركيا اصبحت لاعبا سياسيا على الصعيدين الاقليمي والدولي خلال السنوات الاخيرة، حيث انتقلت من سياسة رد الفعل الى سياسة الاخذ بزمام المبادرة في مختلف قضايا السياسة الدولية ومختلف القضايا الاقليمية بما يخدم مصالحها الحيوية ومنها تعزيز مكانتها في المعادلة الطاقوية كدولة عبور لموارد الطاقة من دول الانتاج الى دول الاستهلاك عبر مختلف خطوط الانابين المارة بها، واستغلال ذلك بما يساهم في تحقيق امنها الطاقوي[46].

ان المورد الطاقوي في شرق المتوسط يحظى باهتمام كبير لدى صناع القرار بتركيا، وتمتلك تركيا عدة مقومات تساهم في نجاح السياسة الطاقوية المنتهجة وتعزيز مكانتها ومنها[47]:

1-الأهمية الجيوسياسية لمنطقة شرق المتوسط التي تعد اقليما فرعيا من الاقليم الكبيرة الواقعة فيه وهو الشرق الاوسط، والذي يعد خزان الطاقة بالعالم من خلال ما يحتويه من احتياطات ضخمة تقدر بنحو 47%من احتياطي الغاز الطبيعي وحوالي 41 % من احتياطي النفط، ويحتوي على بنية تحتية جيدة تسهل عملية ربط حقول الغاز والنفط بخطوط الانابيب الموجودة من اجل الاستغلال وترشيد فاتورة الاستثمار، فتركيا تعد مركز توزيع الطاقة من اسيا الوسطى والخليج، كما تساهم المضايق البحرية على تسهيل عملية التجارة البحرية في نقل الموارد الطاقوية من خلالها.

2-مساهمت المتغير الاقتصادي للمورد الهيدروكربوني في خلق بيئة جيوسياسية وجيو امنية تهدف الى تقريب وجهات النظر وتجاوز الخلافات السياسية وتبني آليات للتعاون الاقليمي.

3-توظيف الاكتشافات الطاقوية في تحقيق تفوق في التنافس الدولي والاقليمي من خلال السيطرة على خطوط التصدير لتصبح تركيا نقطة ارتكاز في لعبة غاز شرق المتوسط.

[45] جاسر الشاهد، السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط اسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد131، جانفي 1998، ص198.
[46] ملوكي سفيان، الامن الطاقوي التركي في شرق المتوسط، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد السادس، نوفمبر 2021، ص302.
[47] المرجع نفسه، ص299.

4-تحقيق المزيد من المكاسب على الصعيد الاقتصادي والامني والسياسي في ظل ما تعرفه المنطقة من تغيرات وتحولات ديناميكية متوالية، بدءا بالحراك العربي وصولا الى الحرب الاوكرانية، واعتبار ثروة شرق المتوسط عامل حاسم في ذلك.

ان هذه المكانة المتميزة لتركيا تعد حافزا في الاخذ بزمام المبادرة في مسألة استغلال الثروة الهيدروكربونية بشرق المتوسط، فأصبحت مؤهلة في ممارسة ضغوط على الدول التي تنتهج نهج يتعارض مع مصالحها الحيوية، مثل اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين كل من اليونان ومصر او بين قبرص والكيان الاسرائيلي، وهي اتفاقيات تهدف الى ربط حقول النفط والغاز لشرق المتوسط بها ونقل الانتاج عبر خطوط انابيب يتم انجازها مثل الانبوب الذي يربط حقل ليفياثان الذي يستغله الكيان الاسرائيلي بقبرص ومنه الى اليونان ثم باقي اوروبا، غير ان الموقف التركي على هذه السياسات جاءا رافضا لها، فتركيا ترفض ان يتم نقل الموارد الطاقوية عبر اراضيها، كما رفضت السماح للشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة بان تمرر انتاجها عبر تركيا[48].

يعتبر اختزال تركيا من مشهد الطاقة بشرق المتوسط مؤشرا على تصعيد الخلافات الاقليمية، ما يدفع تركيا الى اعادة ترتيب اوراقها من اجل التموقع في الفضاء الجيوسياسي الجديد، فتركيا غيرت اولويات السياسة الخارجية من التوجه نحو الغرب اين كانت تعد نقطة ارتكاز استراتيجي وفق نظرية بريجنسكي[49]، الى الاهتمام بالدوائر الحضارية وإحداث تقارب استراتيجي مع الشرق، تمكنت من خلاله تركيا بابرام اتفاق طاقوي مع روسيا سنة 2016م، تضمن من خلاله روسيا بتامين حاجيات تركيا من الطاقة عبر خط انبوب السيل التركي[50].

تعمل تركيا في نفس الوقت على توسيع مجالها البحري في شرق المتوسط، من خلال ابرام اتفاقية تعاون بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الليبية في ديسمبر 2019م، والتي تهدف الى تغيير الواقع الجيوسياسي في المنطقة، من خلال فرض الرؤية التركية حول المنطقة الاقتصادية الخالصة التي يسعى الخصوم الاقليميون الى حرمانها منها.

اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا من شأنه ان يجهض مشاريع مد انابيب الطاقة من حقول شرق المتوسط الى اوروبا؛ ردا على تعسف الطرف اليوناني في بسط سيطرته على الاقليم البحري بحيث اصبح بحر ايجة بحرا يونانيا مغلقا، ضف الى ذلك تعارض رسم الجرف القاري لليونان مع مبدأ العدالة والانصاف الذي أقره الرئيس

[48] محمد سلمان الزواوي، مرجع سبق ذكره، ص181.
[49] سحنون نور الايمان، اثر الاكتشافات الغازية شرق المتوسط على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد السادس، العدد 02، ماي 2018، ص120.
[50] المرجع نفسه، ص122.

الامريكي هاري ترومان سنة 1945م في تحديد الجرف القاري في حال تقابل الدول او تعدد الدول المشاطئة للاقليم البحري الى تحديد الجرف القاري انطلاقا من مبدأ العدالة والانصاف[51]، ناهيك عن مبدأ التناسب الذي يقر باحقية الدولة بالجرف القاري بما يتناسب وطول ساحلها مثل المسالة الالمانية التي تكتسي نفس الطابع الجيولوجي مقارنة بسواحل حوض شرق المتوسط وبحر ايجة المقعرة[52].

خريطة رقم07: الحدود البحرية وفق الاتفاق التركي الليبي

المصدر: **https://www.iktissadonline.com/node/5445**

خريطة رقم08: تداخل المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من تركيا واليونان وقبرص.

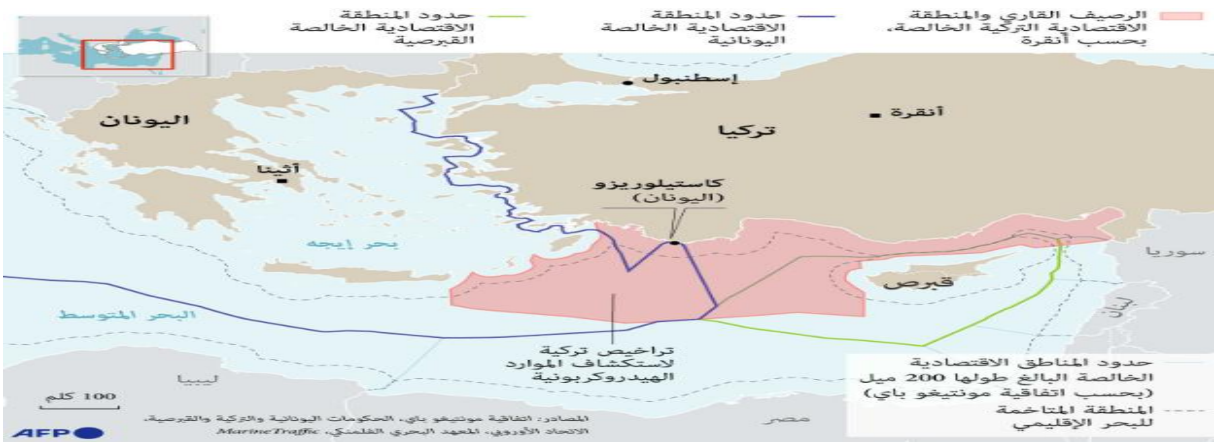

المصدر: **https://www.alhurra.com/turkey/2021/01/25**

[51] سهام محمد عبد الله، ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة في حوض شرق المتوسط، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، ص101، على الرابط: https://jslem.journals.ekb.eg/article_212463_b049c38a0f7bb2c821c0b6b999503096.pdf

[52] المرجع نفسه، ص103.

المبحث الثاني: الدوافع السياسية للتنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

تتميز ظاهرة التنافس الدولي بتعقيدًات متعددة نتيجة تداخل و تشابك العوامل المسببة لها، وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على اطراف المعادلة التنافسية، فالتنافس الدولي هو تنازع الإرادات و السياسات الوطنية، يأتي ذلك نتيجة اختلاف تصورات الدول في تحقيق مصالحها القومية، وهوما يؤدي الى تبني خيارات وسياسات قد تؤدي إلى تصاعد التوتر في العلاقات بين اطراف العملية التنافسية إلى حد الحرب العسكرية، بناءا على خلفيات وتراكمات سياسية افرزها تاريخ العلاقات بين الدول المتنافسة، وهو ما ميز العملية التنافسية بين تركيا واليونان كما سيتم تناوله تاليا.

المطلب الاول: حروب الاستقلال

تعود جذور التنافس التركي اليوناني الى الصدام الحضاري القديم بينهما، حيث يسعى كل طرف منهما الى فرض هيمنته على الاخر، فاليونان تعتبر نفسها وريثة الإمبراطورية البيزنطية في الوقت نفسه تعتبر تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية، الامر الذي نتج عنه خوض عدة حروب بينهما، بهدف السيطرة وفرض السيادة على الصعيد الاقليمي وحماية المصالح الحيوية في كل من بحر ايجة وحوض شرق المتوسط والتحكم في المضايق البحرية التي تعد شريان الحياة الاقتصادية، من بين اهم الحروب بين الطرفين نجد:

الفرع الاول: حرب استقلال اليونان سنة 1821م:

تعود النواة الاولى لتشكيل الجيش اليوناني الذي قاد لاحقا حرب الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية، الى قوات الشرطة الاهلية التي شكلها العثمانيون من اليونانيين، والتي كان الهدف منها حماية الطرق التجارية من قطاع الطرق، كما ساهم تسليح المراكب البحرية اليونانية لمواجهة قراصنة البحر في التفكير الجدي و الاستعداد للقيام بالثور من اجل الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية[53].

لقد قدم العثمانيون كل هذه الامتيازات لليونانيين بحكم الاقاليم المتواجدين بها حيث كانوا يستوطنون في جزر بحر ايجة، اضافة الى الموقع الاستراتيجي المتواجدين به في الاقاليم البرية، كما نجد لهم انتشارا كبيرا عبر كامل الاقاليم التي يسيطر عليها العثمانيون بالجزء الاوروبي، ما اكسبهم مكانة متميزة لدى الباب العالي، بحيث عمل على تأمين

[53] محمد قاسم حسين، **تاريخ القرن التاسع عشر في اوروبا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العضمى**،(القاهرة: مطبعة دار الكتاب المصرية،1929، ص110.)

حرية ممارسة العبادات الخاصة بالديانة المسيحية والمذهب الأرثوذكسي الذي يعتنقه الشعب اليوناني، على الرغم من تعارض ذلك مع مبادئ الدين الاسلامي الذي تقوم عليهم مختلف مسائل الحياة في الامبراطورية العثمانية[54].

لقد كان لمبادئ الثورة الفرنسية اثرا كبيرا في تحفيز اليونانيين معنويا في القيام بثورة الاستقلال عن العثمانيين، والتي انتشرت لدى باقي الشعب اليوناني من خلال الشباب اليونانيين المحتكين بثقافة غرب اوروبا سواء بسبب التجارة او الدراسة، فمن خلال جملة المبادئ التي قامت عليها الثورة الفرنسية لسنة 1789م، مثل بعث النزعة القومية التي رأى اليونانيون فيها فرصة لإحياء الموروث الحضاري والثقافي الخاص بهم، وبذلك عملت الكنسية الأرثوذكسية على تسخير كل امكانياتها في حشد اليونانيين من مختلف الاقاليم من اجل الانضمام الى الثورة والمساهمة في انجاحها وتحقيق الهدف الاسمى المتمثل في الاستقلال[55].

ساهم في نجاح ذلك التوجه العلاقة الوطيدة التي تربط رجال الدين اليونانيين مع نظرائهم في روسيا ذات نفس التوجه الديني والهدف السياسي والعداء المشترك للإمبراطورية العثمانية[56]، وشكل ذلك عامل جذب للبرجوازيين اليونانيين الذين تراوحت افكارهم في تحقيق الاستقلال عن العثمانيين بين اقامة جمهورية يونانية كاملة السيادة في حدود تواجد الاغلبية اليونانية، وبين من يسعى الى توسعها الى ضم الاقاليم التي يتواجد بها حتى الاقلية اليونانية وفق تصورات انصار فكرة ميغالي التنويرية[57]، تنامى ذلك بصورة كبيرة من خلال انشاء جمعيات تنشط بصورة سرية مثل جمعية هتاري للأخوة والصداقة والتي تهدف الى طرد العثمانيين من الاقاليم اليونانية وبعث امجاد العهد اليوناني، وأنشاء اغلبها في اوروبا ودعم مادي ومعنوي كبير من طرف روسيا[58]، كما استغل اليونانيون حالة الضعف الداخلي وتراجع قوة الحكومة المركزية للإمبراطورية العثمانية في المضي قدما القيام بثورة الاستقلال سنة 1821م.

لقد كانت اول ثورة يونانية للاستقلال عن الامبراطورية العثمانية سنة 1821م بقيادة الامير إسكندر إبسلانتي المتشبع بقيم الحرية والمدعوم من الروس[59]، ارتكب هذا القائد الثوري مجازر عديدة ضد المسلمين، الامر الذي ادى الى تراجع العديد من الاهالي اليونانيين عن دعمه وعلى رأسهم الفلاحين، نفي الى النمسا بعد افشال

[54] أكمل الدين إحسان أوغلي، **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**،تر: صالح سعيداني،(اسطنبول: مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، 1999)،ص91.
[55] جميل عبيد، **قصة احتلال محمد علي لليونان 1824م-1827م**،(مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 1990)،ص46.
[56] علي محمد محمد الصلابي، **الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط**،(القاهرة : دار التوزيع والنشر الاسلامية، 2001)،ص 361.
[57] هشام التكريتي، الدول الكبرى واستقال اليونان، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العراق، العدد الثالث، 1987، ص148.
[58] محمدقاسم، حسين حسني، مرجع سبق ذكره ، ص 111.
[59] جميل عبيد، مرجع سبق ذكره، ص48.

ثورته من طرف الجيش العثماني[60]، لم يثن ذلك من عزيمة اليونانية ورغبتهم في الاستقلال وتحقيق ذلك بالثورة ضد الحكومة العثمانية، خصوصا في ظل رد فعل الحكومة العثمانية على المجازر المرتكبة من اتباع إبسيلانتي، حيث تم اعدام بطريرك اسطنبول وتضييق الخناق على اليونانيين[61].

ادت الاجراءات العثمانية ضد اليونانيين الى توسيع الثورة لتشمل جزر بحر ايجة ومواقع جيوستراتيجية هامة كان لها بالغ الاثر في تحقيق عدة انتصارات للثوار اليونانيين ضد الاتراك وبمساعدة الدول الاوروبية، ونتيجة لذلك فشلت حكومة الباب العالي في اخماد الثورة على الرغم من الدعم بالقوات والعتاد من طرف مصر والجزائر، بعد القضاء عليها من طرف القوات الاوروبية في معركة نافرين الشهيرة يوم 20اكتوبر1827م التي فقدت على اثرها الامبراطورية العثمانية اسطولها الحربي البحري، لتفقد بعدها السيطرة على البحر المتوسط من شرقه الى غربه، كان رد فعل السلطان العثماني على ذلك اعلان الحرب ضد حكومات الدول المسيحية، كانت الاستجابة سريعة من طرف كل من روسيا وبريطانيا وفرنسا في الرد على الخيار التركي[62]، فقدت تركيا على اثره عدة اقاليم مثل ازمير و كريت، بالإضافة الى حرية الملاحة في البحر الاسود، وحرية التنقل عبر المضايق البحرية، وفق بنود معاهدة أدرنة سنة 1829م، والتي تقر ايضا بقبول استقلال ذاتي لليونان، قوبل هذا المقترح برفض الدول الاوروبية الراغبة في تحقيق استقلال تام لليونان[63].

في يوم 21 جويلية من سنة 1832م تم ابرام معاهدة القسطنطينية لاستقلال وتحديد حدود دولة اليونان المستقلة، ونصت المعاهدة على تقديم تعويض مالي قدر بأربعين مليون ليرة عثمانية عن الاقاليم التي ضمتها اليونان، يعتبر كريستيان وليام فرديناند اودولفوس اول ملك على اليونان سنة 1862م، بعد اغتيال الحاكم الاول خلع الحاكم الثاني من طرف الجيش، وتعد الاسرة الحاكمة لليونان الى اخر انقلاب بالبلاد سنة 1967م[64].

الفرع الثاني: حرب كريت

لقد قامت حرب كريت سنة 1897م،على اثر الدعم المادي والمعنوي الذي قدمته اليونان لسكان الجزيرة ذات الاغلبية اليونانية للثورة ضد الحكم العثماني المسيطر على الجزيرة منذ سنة 1669م، من اجل ضمها لليونان،

[60] هشام التكريتي، مرجع سبق ذكره، ص150.
[61] المرجع نفسه، ص
[62] محمد فريد المحامي، مرجع سبق ذكره، ص428.
[63] محمد قاسم،حسين جسني، مرجع سبق ذكره ص115.
[64] نصري ذياب خاطر، **التاريخ الاوروبي الحديث**،(الاردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011)، ص101.

يعد دافع الخوف على السكان اليونانيين في الجزيرة هو سبب تحرك اليونان، خصوصا بعد الاحداث الماساوية التي تعرضت لها الاقليات المتواجدة بتركيا، جاء ذلك في اعقاب تبني بعض المتطرفين الاتراك سياسة الابادة الجماعية التي راح ضحيتها مئات الالاف من الابرياء[65].

لقد ساهم في تبني اليونانيين لمنطق الحرب والثورة على الحكم العثماني جملت الاصلاحات التي قام بها علي باشا العثماني والي مصر من اجل احتواء الازمة الناتجة عن سوء التسيير، واصدر من اجل ذلك مرسوم بتاريخ 14 فيفري 1868م، منح على اثره حكم ذاتي عن طريق مجالس ينتخب اعضاؤها وفق نسبة تواجد السكان، نتج عن تلك الاصلاحات والتسهيلات من قبل العثمانيين بمطالبة اليونانيين بوضع حاكم مسيحي على الجزيرة، لذلك عمدت الامبراطورية العثمانية الى اتخاذ اجراءات ردعية بهدف القضاء على الثورة، في ظل تصاعد وتيرة الصراع بين مكوني الجزيرة من المسيحين والمسلمين للجزيرة، قامت اليونان بالهجوم على الجزيرة ليتم اعلان الحرب من طرف العثمانيين ضد اليونان بتاريخ 18 أفريل سنة 1897م[66].

حقق العثمانيون في حرب 1897م، انتصارا عسكريا وخسارة سياسية بعد تعيين حاكم مسيحي للجزيرة، الامر الذي يرى فيه اليونانيون انتصارا استراتيجيا بعيد المدى يضمن خروج الجزيرة فعليا من السيطرة العثمانية، سرع في تحقيق ذلك الهدف تعيين اليوناني "يوركي" كمفوض فوق العادة على الجزيرة، وذلك ما تحقق فعليا، حيث تم سحب القوات المصرية التابعة للسلطان العثماني المتواجد على الجزيرة والذي كان صمام امان للسكان العثمانيين بالجزيرة، ما اضطرهم الى الهجرة من الجزيرة كرها او طوعا، لتيم ضمها لمملكة اليونان[67].

الفرع الثالث: حروب البلقان

تعد حرب البلقان احدى اسباب الحرب العالمية الاولى،[68]، انطلقت هذه الحرب على اثر ضم اقليم البوسنة والهرسك للنمسا على خلفية قومية، مستغلة في ذلك الضعف الذي طال الدولة العثمانية، والدعم الروسي في ظل تضارب المصالح بين كل من النمسا وتركيا، فالأطماع الروسية الممتدة تاريخيا الى عصور القياصرة للوصول الى المياه الدافئة لم تعد بالامر البعيد وفق التخطيط الاستراتيجي للروس، ان تقديم الروس كل الدعم للانتفاضة والثورة ضد

[65] سيف ارباحي،**السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الاصلاحية وانجازاته الحضارية**،(مصر: دار النيل للطباعة، 2011)،ص95.
[66] اكمل الدين احسان اوغلي، مرجع سبق ذكره، ص121.
[67] سيف ارباحي، مرجع سبق ذكره، ص96.
[68] عبد العزيز سليمان نور، محمود محمد جمال الدين، **التاريخ الاوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الاولى**،(القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص438.

الاتراك يعد عامل استنزاف يساهم في تحطيم القوات العثمانية وبالتالي اضعاف تركيا، الامر الذي يسهل عملية السيطرة الروسية على المضايق والممرات البحرية، من جهة اخرى عملت انجلترا على تكوين حلف يشمل دول اقليم البلقان بغرض عرقلة التقارب التركي الالماني والذي يرى فيه الاوروبيون تهديدا لمصالحهم وتقويضا مباشرا لأمنهم[69].

لقد تم تشكيل حلف عسكري بين كل من اليونان وصربيا والجبل الاسود وبلغاريا بهدف الدفاع عن حدودهم، والتخطيط للقيام باعمال عسكرية هجومية ضد المواقع والمصالح التركية بالمنطقة، وبدعم روسي من اجل تفكيك تركيا على الرغم من تحفظ القوى الاوروبية على تغيير الوضع الراهن[70]، تم اشعال فتيل الحرب من طرف الجبل الاسود يوم 08اكتوبر1912م، ليلتحق به باقي اعضاء حلف البلقان الذين حققوا انتصارات عسكرية وصفت بمعجزة بلاد البلقان[71]، بعد احراز انتصارات متتالية ضد القوات التركية التي توالت عليها الهزائم، تخللتها العديد من محاولات الصلح والتسوية والهدنة بين دول الحلف البلقان وتركيا عن طريق وساطة الدول الغربية الكبرى التي تخوفت على مصالحها في حال انهيار الاوضاع نتيجة الحرب[72]، لقد ساهم حلف البلقان في تغليب ميزان القوة لصالح اليونان على حساب تركيا، حيث ارسل دعم عسكري لجبهات القتال قوامه نحو 600 الف جندي، الذين تمكنوا من تحرير كل الاقليم الاوروبية التي كانت تباعة للعثمانيين[73]، ما عدا القسطنطينية التي بقيت حجر عثرة في تسوية العلاقات التركية اليونانية بل والغرب ككل نظرا لأهميتها في الوجدان الغربي المسيحي حيث كانت قبل 1453م عاصمة الامبراطورية البيزنطية.

ان هذه الانتصارات التي حققها حلف دول البلقان اثارت مخاوف الدول الاوروبية الكبرى، خصوصا في ظل نجاح استراتيجية سياسة التوسع انطلاقا من المتغير القومي، فالنمسا متخوفة من استمرار صربيا في التوسع مما قد يؤدي الى تدهور الاوضاع مع احتمالات للمواجهة العسكرية المباشرة، وتجنبا لحدوث ذلك سعت الدول الكبرى الى عقد مؤتمر لندن، تمحورت مخرجاته حول اعادة ترسيم الحدود انطلاقا مما حققته دول الحلف من انتصارات ميدانية على الدولة العثمانية[74]، لقد حقق اليونانيون مكاسب اخرى بعد المحاولات التركية للهجوم على مراكزهم

---

[69] عمر عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، **صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث**،(القاهرة: دار المعرفة، 2004)، ص138.

[70] عبد العظيم رمضان، **تاريخ اوروبا في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الاوروبية الى الحرب الباردة**،(القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1997)، ص199.

[71] عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 200.

[72] عبد العزيز سليمان نور محمود جمال الدين، مرجع سبق ذكره، ص439.

[73] عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 201 . ، ص152.

[74] عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة 1815 م-1960م**،(بيروت: دار النهضة العربية، 1984)، ص152.

من اجل استرجاع المساحات التي استولى عليها حلف البلقان، غير ان الهجوم التركي الذي خططت له ونفذته قوات تابعة لجماعة تركيا الفتاة التي يزعمها "انور بك" كان فاشلا، ليتم التوقيع على المعاهدة التي قزمت مساحة تركيا الى حدود القسطنطينية وشبه جزيرة غاليبولي[75].

ان النزعة التوسعية لاعضاء حلف البلقان انقلبت على الاعضاء انفسهم، حيث اندلعت حرب بينهم راح ضحيتها حولي خمسون الف شخص، قامت تلك الحرب على خلفية ضم بعض الاقاليم لجمع شمل القوميات، فمقدونيا ذات الاغلبية البلغارية كانت من نصيب صربيا كما استولت اليونان على سالونيك ذات القومية البلغارية، و هو الواقع الذي لم ترض به بلغاريا وترى فيه تشتيت لقوميتها، لذلك هاجمت كل من اليونان وصربيا ودام الهجوم ستة اسابيع، قبل ان تتفوق القوات اليونانية والصربية على البلغاريين ويتم التوقيع على معاهدة بوخارست يوم 10 اوت 1913م، اقرت المعاهدة باحتفاظ اليونان على الجزء الجنوبي لمقدونيا وميناء "قولة" المنفذ البحري الوحيد لبغاريا المطل على بحر ايجة[76]، وهو الامر الذي دفع لاحقا اليونان بالتفكير في توسيع مجالها البحري الى اثني عشر ميلا بحريا ليصبح بحر ايجة بحرا يونانيا خالصا.

لقد ادت حروب البلقان الى فقدان تركيا لاجزاء كبيرة من الاراضي التي كانت تحت سيطرتها وتابعة للامبراطورية العثمانية، في حين حققت اليونان مكاسب متتالية حيت توسعت حدودها من الجهات الاربعة من الشمال والجنوب ومن الشرق والغرب، نتج عن ذلك تضاعف في المساحة الاجمالية لليونان، وعلى الرغم من ذلك تسعى الى تحقيق مكاسب جديدة على حساب تركيا في حوض شرق المتوسط، حيث كان لهذه الحروب تأثير مباشر في صياغة بنود مختلف المعاهدات المبرمة بين تركيا واليونان.

الفرع الرابع: حرب استقلال تركيا 1922.

ان الاجحاف الذي سببته اولى المعاهدات الموقعة بين تركيا واليونان لسنة 1920م "معاهدة سيفر"، ادت الى توحد اطياف الشعب التركي من اجل مواجهة اليونانيين وحلفائهم واسترجاع اراضيهم، وتحويل تلك الهزائم الى انتصارات، سميت هذه الحروب التي خاضتها تركيا ضد الوجود الهيليني والتواجد البريطاني والفرنسي والايطالي بحروب اسيا الصغرى اندلعت بين ماي 1919م الى اكتوبر 1922م، ان تواجد القوى الكبرى في اسيا الصغرى جاء في اعقاب هدنة مودروس لسنة 1918م القاسية؛ بسبب ما فرضته على الاتراك من تسريح للجيش وتسليم

[75] عبد العظيم رمضان، مرجع سبق ذكره، ص202.
[76] المرجع نفسه، ص203.

الموانئ التركية للحلفاء وسيطرة الحلفاء على بعض المناطق الاستراتيجية[77]، وهو ما رفضه الاتراك، وكانت بداية هذه الحرب من طرف مجموعة من الثوار المناهضين والرافضين لتقسيم الدولة العثمانية من الحركة الوطنية التي آلت اليها قيادة البلاد، جابهت اليونان هذه الحرب بدعم كبير من القوى الغربية على رأسها بريطانيا، حيث توقعوا بان تحرز اليونان مكاسب اقليمية على حساب الدولة العثمانية في عمق بلاد الاناضول.

خريطة رقم09: الهجوم اليوناني على الاراضي التركية ابان الحروب اليونانية التركية

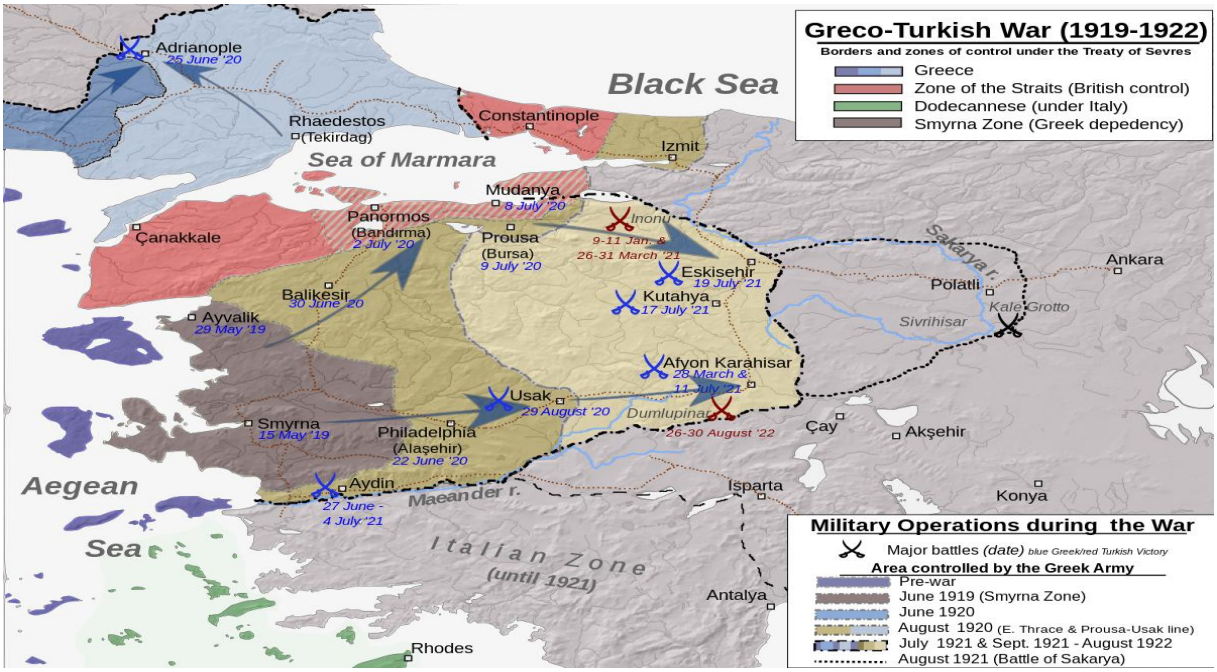

المصدر:

https://www.google.dz/imgres?imgurl=https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons/thumb/f/f3/Greco_Turkish_War_1919-1922

لقد كان لهذه الحرب ارتباطا جيوسياسيا قائما على متغير تقسيم الامبراطورية العثمانية، حيث سار الفرنسيون الى الشمال السوري بينما سيطر الايطاليون على انطاليا اما البريطانيون فكانت خططهم ابعد من حيث التفكير الاستراتيجي، فكان انتشارهم على طول خطوط السكك الحديدية والمضايق البحرية منطقة الاكراد[78]، ان كل هذا الدعم الغربي لليونان جاء على خلفية مشاركة تركيا في الحرب العالمية الاولى الى جانب المانيا، الامر الذي دفعهم الى تحريض اليونان على اجتياح تركيا، حيث كان يرى الوزير الاول البريطاني لويد جورج في شخص رئيس

[77] محمد سهيل طقوش، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة**،(بيروت: دار النفائس،2013)ص550

[78] Peter kincaid jensen , the greco-turkish war,1920-1922,internationl journal of middle east studies,vol 10,no4 nov1979,p553.

الوزراء اليوناني لتلك الفترة "فينيزيلوس" رجل دولة بامتياز لابد من تقديم كل الدعم له من اجل تجسيد فكرة اليونان الكبرى[79].

كانت بداية الاجتياح على تركيا بالسيطرة على اقليم ازمير، لتبدأ عملية تقسيم اراضي الدولة العثمانية بين المنتصرين في الحرب العالمية الاولى، من خلال معاهدة سيفر الموقعة في 10اوت 1920م[80]، وهو السبب المباشرة لانطلاق الشرارة الاولى في انشاء الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كمال اتاتورك، عمل السلطان العثماني كل ما في وسعه من اجل القضاء على الثورة الكمالية من خلال تواطئه مع الغزاة اليونانيين وحلفائهم من الدول الكبرى، كما يعد الهجوم الجنوبي للقوات العربية ضد العثمانيين بقيادة الشريف حسين احدى منعطفات تغيير ميزان القوى لصالح القوى الغربية كما اعتبر احدى اهم اسباب التغير في العلاقة المستقبلية للدولة التركية تجاه جوارها الاقليمي العربي الاسلامي وفق التصور الكمالي، غير ان استماتة الثوار الاتراك في الدفاع عن اراضيهم واسترجاعها لم تثن من عزيمتهم في تحقيق النصر، الامر الذي غير نتائج الحرب وجاءت مخالفة لتوقعات الحلفاء، حيث فقدت اليونان العديد من المكاسب المحققة سابقا[81].

ان من اسباب هزيمة اليونان هو الانقسام الداخلي بين السياسيين التابعين للوزير الاول، وباقي اطياف المجتمع الداعمة لتوجهات الملك قسطنطين، هذه الخلافات كانت كامنة وتصاعدت حدتها بانحياز اليونان مع الحلفاء في الحرب العالمية الاولى، حيث يرى كل طرف المشاركة في الحرب العالمية على انه قرار خالي من الشرعية، ما ادى الى بروز مظاهر العداء بين اطياف المجتمع اليوناني، ادى ذلك الانقسام الى بروز العديد من الاضطرابات ساهمت في فشل الحرب في اسيا الصغرى وتحقيق النصر لتركيا وتراجع اليونان الى الخلف من خلال فقدان العديد من المكاسب الجيوسياسية السابقة[82].

المطلب الثاني: المعاهدات الدولية:

لقد ساهم الطرف الثالث في الصراع التركي اليوناني بلعب دور هام في تغليب طرف على اخر، من امثلة ذلك الوعود البريطانية القائمة على تبني الرؤية اليونانية التوسعية وفق منظور فكرة ميغالي، التي تفيد ضم الاقاليم

[79] Peter kincaid jensen ,op cit.p 553.

[80] محمد سهيل طقوش، مرجع سبق ذكره،ص551.

[81] محمد سهيل طقوش، مرجع سبق ذكره،ص547.

[82] ديار الهرمزي، الحرب التركية اليونانية 1919-1922،موقع دنيا الوطن، 2010/12/11، الرابط:
https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/12/11/215914.html

الجغرافية التي يتواجد بها اليونانيون بغض النظر عن الحجم والتعداد الديمغرافي بها، الامر الذي نتج عنه تراجع في المكتسبات الكبيرة لتركيا على الصعيد الجغرافي، مقابل امتداد يوناني على نطاق واسع جغرافيا وديمغرافيا، كل ذلك جاء وفق مخرجات العملية التفاوضية بين السلطان العثماني والدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى، والتي اسفرت على التوقيع على معاهدة التنازل والخضوع وفق بنود معاهدة سيفر لسنة 1920م، وهي المعاهدة التي ادت الى انتفاضة الشعب التركي لتفرز واقع جيوسياسي اقليمي جديد بين الاتراك واليونانيين، وفق ماجاء في معاهدة لوزان لسنة 1923م، وهي المعاهدة التي تضمنت بعض البنود التي تم تعديلها في معاهدة باريس سنة 1947م، من خلال ذلك نتطرق لهذه المعاهدات وفق الترتيب الزمني.

الفرع الاول: معاهدة سيفر 1920م.

تعد معاهدة سيفر اولى المعاهدات التي الغت النظام الامبراطوري للدولة العثمانية، وانهت الخلافة الاسلامية بقيادة العثمانيين على الاقاليم العربية واسيا الوسطى وشمال افريقيا بعد تنازل الاتراك عنها تحت ضغوط الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الاولى، وكنتيجة لهذا التنازل التركي والتراجع في المكانة الاقليمية جاء الانتداب البريطاني والفرسي لدول حوض شرق المتوسط على كل من سوريا ولبنان والاردن وفلسطين، ابرمت هذه المعاهدة في العاشر من اوت سنة 1920م بمدينة سيفر الفرنسية، لقد جاءت هذه المعاهدة متأخرة على الرغم من التخطيط والتفاوض عليها من طرف القوى الكبرى منذ عام 1915م[83].

يعود تأخير ابرام معاهدة سيفر الى يوم العاشر من اوت 1920م، الى سببين رئيسيين اولهما الخلاف بين الدول الكبرى حول اقتسام اقاليم الدولة العثمانية واختيار الاقاليم الجيوستراتيجية كمناطق نفوذ وسيطرة لكل منهم، اما السبب الثاني فيرجع الى مستجدات الوضع التركي الداخلي بين حكومة السلطان العثماني مُحَمَّد وحيد الدين الذي وعده الحلفاء بإقامة امارته في اسطنبول وتقديم كل الدعم لها، وبين حكومة الثوريين الاتراك الرافضين لتقسيم البلاد الذين اتخذوا من انقرة مقر للانطلاق في حملات التحرر والاستقلال بقيادة مصطفى كمال اتاتورك[84]، في ظل كل هذه المستجدات عمدت القوى الكبرى على اجبار السلطان مُحَمَّد وحيد الدين بالموافقة على توقيع معاهدة سيفر[85]، التي تم بموجب بنودها التنازل على كل الاقاليم العربية لصالح الدول الكبرى، مع تنازل

[83] اسماء سعد الدين، نص وبنود معاهدة سيفر، تاريخ النشر 18مارس 2022، على الرابط:
https//www.almrsal.com/post/347013
[84] اسماعيل احمد ياغي، مجع سبق ذكره، ص227.
[85] عبد الحميد البطريق، مرجع سبق ذكره، ص196.

الاقاليم الاوروبية لصالح اليونان، ليستثني من هذا التقسيم منطقة اسطنبول التي بقيت تحت اشراف الحلفاء مع اشرافهم على المضايق البحرية وبحر مرمرة[86]، وهي خطوة من طرف الدول الكبرى هدفها تحييد اليونان من اي سيطرة او هيمنة على الممرات المائية التركية التي تتخذها مستقبلا كحجة قانونية لفرض كامل سيطرتها على بحر ايجة وتغيير طبيعته القانونية الى بحر يوناني خالص، على الرغم من ذلك بسطت اليونان سيطرتها على كل جزر بحر ايجة.

جاء في بنود اتفاقية سيفر العديد من الشروط المجحفة في حق تركيا، تم التنازل بموجبها عن الاقاليم التي سيطرت عليها الدولة العثمانية لعدة قرون، الامر الذي لم يتقبله الاتراك الثوريين، لقد شكل مصطفى كمال اتاتورك حكومة في انقر واعلن تمرده على السلطان العثماني، واعاد تشكيل الجيش من المتطوعين الاتراك المؤيدين له، وتم التوقيع على ميثاق الحرب وتحرير تركيا، هنا بدأت حرب الاستقلال التركية، وانطلاق العمليات العسكرية الهجومية ضد القوات اليونانية التي منيت بهزيمة كبرى في سقارية في خريف 1921م، وفي ظل تخاذل القوى الكبرى في تقديم الدعم العسكري لليونان اجبرت القوات اليونانية على التراجع امام تقدم الاتراك[87]، كما تم تجريد القوى الكبرى الموقعة على معاهدة سيفر من عديد الامتيازات التي جاءت في بنود المعاهدة من طرف الجمعية الوطنية بقيادة مصطفى كمال اتاتورك، حيث تم ابرام معاهدة جديدة سنة 1923م بين كل من الثوار والقوميين الاتراك بزعامة اتاتورك[88] مع القوى الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الاولى وتعرف بمعاهدة لوزان، وهي المعاهدة التي وضعت تركيا الحديثة في حيزها الجغرافي والاقليمي الجديد.

الفرع الثاني: معاهدة لوزان 1923م.

امام الاجحاف الكبير لمعاهدة سيفر غير العادلة من خلال الظلم الذي شهدت تركيا في تقسيم اراضيها، قامت انتفاضة كبرى وتحالف بين قوى الشعب التركي الذي توحد من اجل تحقيق استقلال بلاده، تم تشكيل حكومة منفصلة عن سلطة السلطان العثماني كان مقرها انقرة يوم 24 افريل من سنة 1920م كنتيجة للتأيد المتواصل من القوميين الاتراك لاتاتورك بعد ميثاق سبتمر 1919 الهادف الى مواصلة الكفاح لاسترجاع الاراضي المتنازل عليها من طرف السلطان العثماني للحلفاء في معاهدة سيفر، على خلاف الدول المنهزمة في الحرب العالمية الاولى تمكنت تركيا من استعادة ما خسرته في معاهدة سيفر من اقاليم جغرافية، واجبار دول الحلفاء من الاحتكام

[86] محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع والعشرون**،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002)، ص290.
[87] هال فيشر، تر: احمد نجيب، وديع الضبع، **تاريخ اوروبا في العصر الحديث 1789م-1950م**،(مصر: دار المعارف ،1972)، ص571.
[88] اسماء سعد الدين، مرجع سبق ذكره.

الى طاولة المفاوضات مجددا على ضوء الانتصارات المتتالية للاتراك ميدانيا، كما ساهم غياب الدعم العسكري الغربي لليونان ورفض دول الحلفاء لطلبات الحكومة اليونانية باحتلال اسطنبول في تراجع القوات اليونانية التي وجدت نفسها منفردة في مواجهة الجيش التركي الذي اعيد تشكيله[89].

في ظل هذا الواقع لم يكن من خيار استراتيجي امام اليونانيين الا الانسحاب من الاراضي التركية، دخلت على اثرها القوات التركية الى مدينة ازمير وتم طرد المدنيين اليونانيين الذين ساعدتهم القوات البحرية للحلفاء في نقلهم الى البر وجزر بحر ايجة، بعد هذا الحافز المعنوي للتفوق على القوات اليونانية واصلت القوات التركية حملتها في تحرير البلاد متجهة الى الشمال لتحرير اسطنبول من الانجليز، غير ان البريطانيين سارعوا الى ابرام اتفاق هدنة مع القائد مصطفى كمال اتاتورك قبل وصولهم، ساهم اتفاق الهدنة في التمهيد لعقد معاهدة الصلح بين الحلفاء وتركيا في مدينة لوزان السويسرية[90].

تم ابرام معاهدة لوزان يوم 24 جويلية 1923م، وكان اطرافها كل من مجموعة دول الحلفاء والحكومة التركية بقيادة اتاتورك، جاءت هذه المعاهدة مكونة من خمسة فصول تشتمل على مائة وثلاثة واربعون مادة، وكان للمعاهدة اهمية جيوسياسية، على الصعيدين الشرق اوسطي والمتوسطي، تم بموجبها ترسيم حدود دولة تركيا الحديثة، حيث تم تمديدها على خلاف ما جاء في معاهدة سيفر لسنة 1920م، تم خلالها اعتراف دول الحلفاء بسيادة تركيا على اسطنبول والغاء بنود معاهدة سيفر بالأخص المتعلقة بتجريد الجيش التركي من السلاح والتعويضات المالية[91].

من المكاسب الجيوسياسية المحققة لصالح تركيا وفق بنود معاهدة لوزان نجد مايلي:

1-احتفاظ تركيا بجزر مضيق الدردنيل .

2- اقرار حرية الملاحة بمضيقي الدردنيل و البسفور تحت اشراف لجنة تابعة لعصبة الامم[92].

3-الهجرة الاجبارية للمدنيين اليونانيين عن الاراضي التركية[93].

---

[89] هال فيشر، مرجع سبق ذكره، ص572.
[90] المرجع نفسه، ص573.
[91] عمر عبد العزيز عمر، مرجع سبق ذكره، ص274.
[92] شوقي الجمل، عبد الله عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 249.
[93] وليد محمود احمد، الصراع التركي اليوناني على بحر ايجة، في ضوء القانون الدولي للبحار، مجلة دراسات اقليمية، العدد 07، مركز بابل للدراسات الاقليمية ، العراق 2007، ص05.

4-تجريد الجزر اليونانية المقابلة للساحل التركي من السلاح وفق ما جاء في المادة 13 من المعاهدة.

5-الابقاء على بحر ايجة في وضع قانون خاص لا يسمح لاي دولة بفرض سيادتها عليه.

6-تخضع الجزر الواقعة على بعد ثلاثة اميال من الساحل التركي للسيادة التركية[94].

7-عودة الاراضي التركية المسلوبة في معاهدة سيفر مع الغاء جميع الامتيازات الاجنبية[95].

كما كان لهذه المعاهدة انتكاسات جيوسياسية ومنها[96]:

1-خضوع الجزر الواقعة في بحر ايجة للسيادة اليونانية.

2-تجريد المضايق التركية من كل اشكال السلاح والتسلح.

3-تنازل الحكومة التركية عن حقوقها وامتيازاتها في كل من مصر والسودان وليبيا.

4- تنازل الحكومة التركية عن جزر الدوديكانيز لصالح الحكومة الايطالية.

5-التنازل عن جزيرة قبرص لصالح الحكومة البريطانية.

لقد تضمنت معاهدة لوزان العديد من المواد التي كانت ولازالت محل خلاف بين الحكومة اليونانية والحكومة التركية، وتعد تلك الخلافات مصدر تهديد للعلاقات الثنائية بين البلدين، من تلك المواد نذكر: المادة 06و المادة 12 والمادة 13 والمادة 15 والمادة 16[97].

اعلن بعد ابرام هذه المعاهدة على قيام الجمهورية التركية بحدودها المعروفة الى يومنا هذا بقيادة مصطفى كمال اتاتورك، الذي تخلى عن المرجعية الدينية الاسلامية واعلان العلمانية وفق مبادئه الستة.

الفرع الثالث: معاهدة باريس 1947م.

لقد تم في الفترة الممتدة بين 29 جويلية الى 15 اكتوبر ابرام عدت معاهدات في العاصمة الفرنسية باريس، كما تم بناء على توصيات وزراء خارجية الدول الاطراف في المعاهدات من خلال مخرجات اجتماع نيويورك ما بين

[94] وليد محمود احمد ، مرجع سبق ذكره، ص 05.
[95] اسماعيل احمد ياغي، مجرع سبق ذكره، ص231.
[96] شوقي الجمل، مرجع سبق ذكره، ص250.
[97] فتيحة مقداد، مرجع سبق ذكره، ص76.

04 نوفمبر الى 12 ديسمبر 1946م، الاتفاق على التوقيع على خمسة معاهدات، وتم بعدها التصديق على معاهدة التسوية مع ايطاليا في باريس يوم 10 فيفري 1947م وهي التي تعرف في ادبيات الدراسات بمعاهدة باريس، بينما تم التصديق على باقي المعاهدات في موسكو يوم 15 ديسمبر 1947م، تعد هذه المعاهدة نتيجة لانتصار دول الحلفاء على دول المحور في الحرب العالمية الثانية، وفرض عقوبات على ايطاليا وتحميلها مسؤولية تبني النظام الفاشي ودعمها للنازية بألمانيا والقوى الدكتاتورية في اليابان، قبل ان يتم اسقاط النظام الفاشي في 25جويلية 1943م، ليتم تغيير موقع ايطاليا في الحرب العالمية الثانية من دولة معادية للحلفاء الى دولة مساندة لهم، حيث اعلنت الحرب على المانيا في 13 اكتوبر 1943م بعد اتفاق الهدنة مع الحلفاء في 29 سبتمبر 1943م.

لقد جاء الانقلاب الايطالي على دول المحور والاصطفاف الى جانب الحلفاء مع نهاية الحرب العالمية الثانية من اجل تحقيق مكاسب سياسية، وابرزها الاعتراف بعضوية ايطاليا في هيئة الامم المتحدة وبناء علاقات ودية مع دول العالم بما يتوافق ومبادئ العدالة وحل كل المسائل العالقة نتيجة الاحداث السابقة، والانضمام الى مختلف المعاهدات الدولية التي يتم ابرامها تحت رعاية الامم المتحدة، وقد تم ذلك بعد ابرام معاهدة باريس سنة 1947م.

ان معاهدة باريس الموقعة من طرف ممثلي الدول الكبرى والتي منحت لنفسها حق الفيتو في مجلس الامن الدولي، وهي كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والصين والولايات المتحدة الامريكية، تعد بمثابة معاهدة تعديلية لمعاهدة لوزان من حيث ما تضمنته من بنود لتسوية المسائل العالقة على المستوى الاقليمي، تم التنازل من خلالها عن جزر الدوديكانيز الموجودة في الجنوب الغربي من الساحل التركي في بحر ايجة لصالح الحكومة اليونانية بعدما كانت خاضعة للحكومة الايطالية منذ سنة 1912م بعد الحرب التركية العثمانية حول ليبيا[98].

لقد رسمة معاهدة لوزان لسنة 1923م ببقاء جزر الدوديكانيز تحت السيادة الايطالية وفق نص المادة الخامسة عشرة، وتم ابرام اتفاق يوشي يوم 18 اكتوبر 1912م بعد فشل مساعي اعادتها للامبراطورية العثمانية قبل ذلك وعجزها عن رد الاطماع الايطالية، مع نهاية الحرب التركية الايطالية على ليبيا، غير ان ذلك لم يتم بسبب حرب البلقان[99]، كما تم اضفاء طابع قانوني خاص لهذه الجزر فيما يخص البعد العسكري، حيث تنص المعاهدة على

[98] شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**،(القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1977)، ص378.
[99] المرجع نفسه، ص379.

منع جميع مظاهر التسليح والتسلح بهذه الجزر وفق ما جاء في نص المادة الرابعة عشرة من الفصل الخامس في الباب الخاص باليونان[100].

تنص معاهدة باريس 1947م، على منع الدول الاطراف في المعاهدة اقامة قواعد عسكرية او نشر قوات عسكرية سواء بصفة دائمة او مؤقتة، يستثنى من ذلك نشر القوات الامنية الحاملة للسلاح الخفيف مثل الشرطة والدرك مع اقامة مراكز تدريب خاصة بهذه الفئة الامنية، ينحصر تواجدها في السهر على ضبط الامن والنظام العام للسكان، فمعاهدة باريس لسنة 1947م هي الاطار المحدد للواقع القانوني والعسكري لجزر الدوديكانيز وباقي جزر بحر ايجة المتاخمة للبر التركي[101]، تم الاتفاق على نقل السيادة على الجزر المذكورة من ايطاليا الى اليونان وفق اتفاقية بين كل من بريطانيا واليونان، مع تحديد اطار زمني لاجلاء القوات الاجنبية عن هذه الجزر في حدود 90 يوم الموالية لتاريخ المصادقة على المعاهدة[102].

لقد جاءت معاهدة باريس من اجل ضبط الامور وفق ما تضمنته بنودها خصوصا منها العسكرية، التي تهدف الى منع كل اشكال التحشيد العسكري لتحقيق مبدأ توازن القوة من اجل تجنيب المنطقة الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة من شأنها ان تؤدي الى انهيار اقليمي، وهو ما خالفته اليونان من خلال سعيها الى عسكرة جزر بحر ايجة، الامر الذي يعتبره الاتراك خرقا لبنود المعاهدة واحدى عوامل انهيار العلاقات الثنائية بين البلدين وامتداد انعكاساتها على الصعيد الاقليمي.

المطلب الثالث: تداعيات الانهيار الاقليمي على عملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

ان دراسة الانهيار الاقليمي في شرق المتوسط وتأثيره على مسار التنافس الثنائي التركي اليوناني تحيلنا الى التطرق الى اهم الاحداث الاقليمية ذات التأثير المباشر على كل من تركيا واليونان، وعلى عملية التنافس بينهما، ومن ابرز هذه الاحداث القضية القبرصية التي شهدت اصطدام عسكري مباشر بين الدولتين، كما نجد أحداث الحراك العربي الذي كانت بداياتها سنة 2010م، واخيرا الحرب الروسية الاوكرانية وانعكاساتها على اليات التنافس الثنائي بين تركيا واليونان.

[100] فتيحة مقداد، مرجع سبق ذكره، ص76.
[101] وليد محمود احمد، مرجع سبق ذكره، ص10.
[102] ينظر في الملحق

الفرع الأول: تداعيات القضية القبرصية على التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط.

تعتبر قبرص هي احدى دول شرق المتوسط، وتعد الجزيرة الثالثة من حيث المساحة في البحر الابيض المتوسط بعد كل من جزيرة صقيلية الايطالية وكريت اليونانية، قريبة من تركيا جغرافيا حيث تبعد عنها بمسافة ثمانون كلم، بينما تبعد عن اليونان بحوالي ثمانمائة كلم، يغلب على التوزيع الديمغرافي فيها العنصر اليوناني من السكان بنسة 79% في حين يتواجد العنصر التركي بنسبة 21% من اجمالي سكان الجزيرة[103]، تحتل قبرص موقع جيوستراتيجي بالغ الاهمية ما جعلها محل تنافس جيوسياسي على الصعيدين الاقليمي والدولي[104].

بقيت قبرص محل خلاف بين تركيا واليونان لعقود من الزمن لدواعي جيوسياسية، فاليونان تريد فرض نفوذها من منطلق غالبية سكان قبرص اليونانيين، بينما تسعى تركيا الى لعب دور اقليمي بالاستعانة بموقع قبرص الجيوستراتيجي، في ظل اختلاف الرؤى بين الدولتين واحتدام المسار التنافسي بينها شهدت الجزيرة اجتياح عسكري تركي مباشر بأمر من نائب رئيس الوزراء نجم الدين أربكان سنة 1974م، كانت نتيجته سيطرة تركيا على النصف الشمالي من الجزيرة بمساحة تقدر بنحو 38%من اجمالي مساحة الجزيرة، استمر تواجد الجيش التركي بها من اجل تأمين القبارصة الاتراك من اي اعتداء يوناني وحماية الموارد الطبيعية المتواجدة بها، خصوصا بعد الانقلاب على النظام الحاكم في قبرص بدعم المجلس العسكري اليوناني بهدف ضم قبرص كليا لليونان[105]، مما يقوض وفق التصور التركي مسار الانسجام المجتمعي بين السكان القبارصة، ويشكل تهديدا امنيا مباشرا لتركيا في ظل القرب الجغرافي المقدر بحوالي 85 كلم، لتشهد دولة قبرص واقع جيوسياسي جديد يتمثل في انقسامها الى دولتين قبرص الشمالية المعلنة سنة 1983م المعترف بها من طرف تركيا فقط كما اعلن مجلس الامن الاممي في قراره رقم 541 عن عدم شرعية قيام دولة قبرص الشمالية، وقبرص اليونانية المعترف بها دوليا[106]، يفصل بينهما الخط الأخضر[107]، وهو شريط متعرج يبلغ عرضه ما بين 3.5 متر الى 7.5 كلم ويشهد انعدام تام لحركة الاشخاص باستثناء دوريات المراقبة للقوات الاممية لحفظ السلام.

---

[103] محمد سليمان الزاوي، **بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط**،(الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2010)ص59.

[104] مشتاق طالب حسن الخفاجي، الازمة القبرصية 1963-1967 دراسة تاريخية، مجلة العلوم الانسانية، مجلد 01، العددالثامن، العراق 2011، ص102.

[105] حسين دلي خوشيد، تركيا وقضايا السياسة الخارجية،(دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص31.

[106] محمد سلمان الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص62.

[107] موسوعة المصطلحات على الرابط: http ://www.madarcentr.org

على الرغم من كل جهود الوساطة الدولية لتسوية الخلافات التركية اليونانية حول القضية القبرصية مثل مبادرة غالي الاممية سنة 1992م نسبة لأمين العام الاممي بطرس غالي، الى جانب مبادرة المبعوث الامريكي ريتشارد هولبروك سنة 1993م لتحقيق السلام في قبرص، ومبادرة النقاط العشرة لوزير الخارجية البريطاني مالكوم ريفكند، كل هذه المبادرات والجهود الديبلوماسية فشلت في تحقيق توافق تركي يوناني وانهاء الخلاف بينهما[108]، ليزداد التوتر حول قبرص في اعقاب قرار قبول الاتحاد الاوروبي بانضمامها للاتحاد سنة 2004م واعتماد اليورو عملة رسمية اعتبارا من سنة 2008م[109]، ما اعتبره الاتراك تهديدا مباشرا لمصالحهم الاقتصادية في المنطقة؛ واستفزاز اوروبي مباشر لتركيا من خلال اجهاض مخرجات مفاوضات الانضمام للاتحاد منذ عقود بسبب الاعتراض اليوناني والفرنسي عليها، وبالتالي الابقاء على تركيا بعيدا عن الاتحاد الاوروبي، جاء رد فعل تركيا على قرار انضمام قبرص الى الاتحاد الاوروبي بإبرام معاهدة الاندماج مع جمهورية قبرص الشمالية من اجل الغاء اي قرار اوروبي محتمل بطرد القوات التركية المتواجدة هناك والمقدر عددها بأربعين الف جندي، ما يضمن لها التواجد العسكري والنفوذ الجيوسياسي بالمنطقة[110].

لقد ساهم عامل اكتشاف الموارد الطبيعية في حوض شرق المتوسط في تصعيد الخلاف بين تركيا واليونان، على ضوء ما اعلنته هيئة المسح الجيولوجي الامريكية عن وجود حقول النفط والغاز بالمنطقة واحتدام التنافس الاقليمي على هذا المورد الحيوي الذي يعد شريان الحياة الاقتصادية، ويحقق دفعا قويا لعجلة النمو لاقتصاديات دول المنطقة، من اسباب تأزم الوضع الاتفاق القبرصي مع الكيان الاسرائيلي حول عمليات التنقيب على الموارد الطاقوية، يعود اهتمام الكيان الاسرائيلي للمكانة الجيوستراتيجية لقبرص كدولة عبور لخطوط انابيب الغاز والنفط، الامر الذي اثار مخاوف تركيا خصوصا في ظل التقارب اليوناني مع الكيان الاسرائيلي فعمدت الى عرقلت عملية الاستغلال والانتاج والتطوير، كما ادى بإسراع تركيا في الدخول على خط التنافس على الطاقة من خلال ابرام اتفاق مع جمهورية قبرص الشمالية من اجل التنقيب والبحث والاستكشاف على الموارد الطاقوية في المنطقة بإرسالها سفن المسح مدعومة بسفن حربية لحمايتها من اي اعتراض او اعتداء محتمل، لتشهد المنطقة حالة تأهب

[108] حسين دلي خورشيد، مرجع سبق ذكره، ص31.
[109] عبد الجليل زيد مرهون، قبرص وخيارها الاوروبي، على الرابط: http://www.alriyadh.com/28667
[110] حسين خورشيد، مرجع سبق ذكره، ص31.

واستنفار حيث عزز الكيان الاسرائيلي من التواجد العسكري لمراقبة حقول الغاز والنفط بالمنطقة عن طريق الطائرات المسيرة[111].

ساهم التقارب القبرصي اليوناني مع الكيان الاسرائيلي في مقابل الجمود في العلاقات التركية مع دولة الكيان ببناء اطار جديد للتعاون الثلاثي في المجال الطاقوي، الامر الذي يعد تحولا استراتيجيا وانتصارا للكيان الاسرائيلي في تغيير المواقف من القضية الفلسطينية لكل من قبرص واليونان اللتان كانتا تدعمان المواقف الفلسطينية، كما ترى تركيا في هذا التقارب تهديد مباشر لمصالحها الحيوية بالمنطقة وتحديا استراتيجيا لفرض نفسها كقوة اقليمية[112].

لقد لجأت تركيا من خلال وزير خارجيتها الاسبق داود اوغلو بغرض التكيف مع الواقع الجيوسياسي وكسب الرهان الاستراتيجي، الى وضع خطة من ثلاث محاور رئيسية[113]:

1-اقامة دولة موحدة من اجل وضع اطر قانونية لتسوية كل الخلافات تحت اشراف اممي من اجل استغلال الثروات الطاقوية للدولة الجديدة.

2-تشكيل لجنة مشتركة بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين من اجل تحديد كيفية التعامل مع مختلف عمليات استغلال الموارد الطاقوية من التنقيب الى الاستهلاك والتصدير.

3-في حال فشل الحل الاول والثاني يقترح داودو اوغلو تشكيل دولتين مستقلتين في الجزيرة.

ان القضية القبرصية المعقدة منذ عقود خصوصا بعد الاجتياح العسكري التركي لقسمها الشمالي، اضحى اكثر تعقيدا في ظل اكتشاف مصادر الطاقة في مياهها الاقليمية، ليزداد بذلك احتدام الصراع على كيفية استغلال تلك الثروة في ظل استمرار انقسام الجزيرة الى شطرين الى يومنا هذا، وبالتالي سعي اطراف الصراع من اجل فرض توجهاتهم الجيوسياسية وفرض وجودهم على ارض الواقع.

الفرع الثاني: تداعيات الربيع العربي على التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

[111] رضا شوادرة، الامن الاقليمي في شرق المتوسط في ظل ازمة الطاقة، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2023، ص 102.
[112] المرجع نفسه، ص 103.
[113] محمد سليمان الزواوي، مرجع سبق ذكره، ص63-64.

تختلف ادبيات الدراسة حول تحديد مفهوم الظاهرة التي شهدها العالم العربي حين انتفضت شعوبه ضد انظمة الحكم، ما بين الحراك العربي وحركة الاحتجاجات والربيع العربي، ففي البداية أطلق عليه مصطلح الربيع العربي و يعود الاستخدام الاول لهذا المصطلح للباحث الامريكي "مارك لينس Mark Lins" وهو المصطلح الذي اعتمدته الادارة الامريكية ايام الرئيس باراك اوباما وكبار مستشاريه عوضا عن مصطلح الثورات العربية على الرغم من ذلك الا ان المفهوم لا يزال محل خلاف بين الباحثين[114]، انطلق الحراك العربي من تونس مع نهاية سنة 2010م، لينتقل الى باقي العالم العربي مثل كرة الثلج، حيث انتقلت الاحداث الى مصر يوم الحادي عشر جانفي سنة 2011م، ثم ليبيا يوم السابع عشرة من فيفري من نفس السنة، انتقلت العدوى الى كل من سوريا واليمن، حقق النموذجان التونسي والمصري نجاحا في مسار تغيير نظام الحكم في حين تعثرت التجربة في كل من سوريا وليبيا واليمن على اثر تحولها الى صراع مسلح داخلي.

لقد ادى الحراك العربي الى تغيير موازين القوى على الصعيد الاقليمي في ظل الانفلات الامني، وانهيار الدولة في بعض الدول العربية خصوصا ليبيا وسوريا، الامر الذي شكل تهديد مباشر لكل من تركيا والاتحاد الاوروبي بسبب التحديات الجديدة التي فرضها الحراك العربي مثل اللاجئين السوريين بتركيا او الهجرة السرية الى اوروبا من خلال ليبيا، ناهيك عن انتشار كل انواع الجريمة المنظمة وما تفرضه من تهديد مباشر للدول على الصعيدين الاقليمي والعالمي[115].

لقد تأثرت تركيا كباقي دول المنطقة جراء الحراك العربي، وللتكيف مع هذا الواقع الجديد طرحت خيارات جيوسياسية قائمة على اعتماد التحول في العلاقات مع العالم العربي والاسلامي لسعيها في التخلي عن التحالفات القديمة مع الغرب وخلق توازن جديد، يرتكز على البعد الحضاري، من خلال قراءة مغايرة للأحداث، بعد العديد من التساؤلات حول مدى استمرار هذه الظاهرة وامكانية وصول قيادات موالية لتركيا لسدة الحكم وما اذا كان هذا الحراك العربي يهدد المصالح الحيوية لتركيا[116].

لقد دفعت الرغبة التركية في تعزيز مكانتها اقليميا ودوليا الى تأييد الحراك العربي مع بداياته في ظل رغبة الشعوب في التخلص من الانظمة القديمة، حيث عمدت الى الترويج لنموذجها السياسي والاقتصادي على انه

[114] الزين محمد حسن، **الربيع العربي اخر عمليات الشرق الاوسط الكبير**،(لبنان: دار القلم الجديد، 2013)، ص59.
[115] مصلح خضر الجبوري، **جذور الاستبداد والربيع العربي**،(عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014)، ص205.
[116] Ibrahim Kalin ,Turkish foreign policy: Framework, values, and mechanisms, International Journal ,Vol. 67, No, 12011-2012, pp. 7-21

النموذج الناجح لتجاوز الصعوبات والعراقيل التي تحول دون تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة بسبب سياسات التبعية التي انتهجتها الانظمة السابقة، كما تعهدت الحكومة التركية بتقديم كل الدعم والمساعدة المالية لهذه الدول وطالبت قادتها السابقين بالرحيل عن الحكم في كل من تونس ومصر وسوريا كما شاركت الى جانب حلف الناتو في العملية العسكرية في ليبيا للإطاحة بالعقيد معمر القذافي، ثم بعدها التدخل العسكري المباشر سنة 2020م الى جانب حكومة الوفاق الليبية وفق ما تنص عليه الاتفاقية العسكرية بين ليبيا وحكومة الوفاق الليبية المتعرف بها دوليا[117]، اما سوريا بالجوار لتركي المباشر فتحولت الى خصم سياسي بسبب دعم النظام التركي للمعارضة السورية، و اختيار سوريا لحلفاء تربطهم علاقة تنافس كبيرة مع تركيا مثل الروس والايرانيين، الامر الذي دفع بتركيا الى التدخل العسكري المباشر في سوريا منذ 2016م الى 2020م لمزاحمة الدول المتنافسة وتامين المصالح الحيوية بحجة ملاحقة الجماعات المسلحة الكردية المهددة للأمن القومي التركي[118].

اما بالنسبة لتاثير الحراك العربي على اليونان فلا يقل تاثيره عن باقي دول الاتحاد الاوروبي، من خلال تحديات الهجرة السرية وظاهرة الارهاب ومظاهر التطرف وغيرها من التحديات التي افرزها واقع الحراك العربي بعد 2010م، غير ان اليونان ترى في التواجد التركي في مناطق الصراع المسلح داخل بعض هذه الدول العربية مثل سوريا وليبيا رسائل صريحة حول المكانة التي وصلت اليها القوة العسكرية التركية وتحررها واستقلالها عن القوى الغربية في المجال العسكري، وهو مؤشر على التفوق التركي عن الجانب اليوناني بل وعلى الصعيد الاقليمي ككل، لقد ادى هذا التوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية الى اثارة نقاش حيوي في الدوائر اليونانية والاوروبية ككل، على خلفية الدور الذي تلعبه تركيا عبر هذه التحولات الجيوسياسية في المنطقة، حول مدى تخليها عن مسار المطالبة بالانضمام للاتحاد الاوروبي والتحالفات التقليدية والتوجه شرقا اين يتواجد البعد والامتداد الثقافي والحضاري، وهو مسار من شأنه تعقيد الامور الخلافية اكثر مما هي عليه بين تركيا واليونان[119].

لقد ادى التوجه الجديد لتركيا الى توسيع النقاش الى خارج اليونان، ومن الاكاديميين الى السياسيين والعسكريين، وصلت تلك النقاشات الى دوائر منظمة حلف شمال الاطلسي حول مستقبل علاقة تركيا بالحلف، حيث تم طرح العديد من التساؤلات حول مستقبل مكانة تركيا بحلف الناتو، فالجدير بالذكر ان جل هذه التساؤلات المطروحة على مستوى حلف الناتو لا تتعلق بعلاقة تركيا المباشرة مع الحلف بل مصدرها العلاقات

[117] عماد قدورة، **السياسة الخارجية التركية – الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة**، (قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2021)ص75.

[118] المرجع نفسه، ص76.

[119] Ibrahim Kalin,op cit, pp, 7-21.

الثنائية المتدهورة بين تركيا و بعض الاعضاء في الحلف على رأسهم اليونان، من خلال نقل مخاوفها الى باقي دول الحلف بخصوص التوجهات العسكرية لتركيا، من ذلك تزويد روسيا لتركيا في أفريل من سنة 2019م بمنظومة صواريخ S-400، وهو ما ادى الى تراجع الولايات المتحدة الامريكية عن اتمام صفقة تزويد تركيا بطائرات F-35، غير ان تركيا وفق التوجه الاستقلالي في الجانب العسكري والاعتماد على الذات تمكنت من تطوير المجموعة القديمة من نفس الطراز الامريكي والمقدرة بنحو 100 طائرة من نوع F-35 بصورة ذاتية[120].

كل هذه السياسات والتوجهات التركية ابانت عن التفوق التركي اقليميا، وبانها فاعل جيوسياسي لا يستغنى عنه على الصعيدين الاقليمي والعالمي، فكل القوى الكبرى ترسل مستشاريها وديبلوماسيتها لتركيا لتحقيق توافق في مختلف القضايا الاقليمية والعالمية، في حين تعاني اليونان من تراجع مكانتها رغم ربطها لمجموعة من التحالفات الاقليمية مع كل من الكيان الاسرائيلي ومصر، غير ان كل ذلك لم يثن الاتراك عن توجاهاتهم وخياراتهم، خصوصا توظيف البعد العسكري لتحقيق النفوذ الجوسياسي، من خلال اقامة قواعد عسكرية وابرام اتفاقيات تعاون امني وعسكري وتدخلات عسكرية مباشرة وغير مباشرة.

الفرع الثالث: تداعيات الحرب الاوكرانية على التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

يعد البحر الاسود مسرح الحرب الروسية الاوكرانية بالأساس، لقد كان البحر الأسود منذ فترة طويلة نقطة محورية للهيكلة الإقليمية، كان لدى كل من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي سياسة استباقية مختلفة في المنطقة، تم اتخاذ ترتيبات تعاونية مختلفة لتعزيز الإدارة البحرية المتعددة الأطراف به، وقد تم وضع العديد من الآليات الإقليمية للتعاون بين الدول المطلة عليه، مثل منظمةالتعاون الاقتصادي للبحر الاسود (BSEC)، ومنتدى البحر الاسود للحوار والشراكة (BSF)، مبادرة البحر الاسود للاتحاد الاوروبي (BSU)، وفي جانفي 2011م اقر البرلمان الاوروبي بالاهمية الجيوستراتيجية للبحر الاسود في تأمين الطاقة لدول الاتحاد، حيث اوصى البرلمان الاوروبي بتبني رؤية للسياسة الخارجية والامنية تعتبر البحر الاسود جزءا لا يتجزأ من الاهتمام الاوروبي، وبذلك دخلت المنطقة في أسلوب عمل جديد، تماشيا مع نتائج مبادرة المعايير البريطانية، يكمن التحدي الاكبر في أن المستوى الحالي للتعاون السياسي لا يعكس العدد الكبير من المنتديات التعاونية المتعددة الأطراف في

[120] Jakob Lindgaard, Moritz PieperTURKEY'S NATO FUTURE: Between alliance dependency, Russia, and strategic autonomy ,Danish Institute for International Studies , Jan. 1, 2020, https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep25197.4.pdf?refreqid

المنطقة، علاوة على ذلك فقد تم التشكيك في تأثير مثل هذه المبادرات الإقليمية، لأسباب ليست بالغة الأهمية؛ متعلقة بسياسات خطوط أنابيب نقل الغاز والبترول الروسي، وبالتالي بقاء الدول الاوروبية رهينة في يد الروس من حيث الموارد الطاقوية، وهو التخوف الذي اصبح واقعا معاشا مع الحرب الاوكرانية[121].

لقد ابانت الحرب الروسية الاوكرانية عن بعض جوانب العلاقات بين تركيا واليونان منذ اندلاعها، حيث تشهد هذه العلاقات تحديات متلاحقة، اجبرت كل طرف على تبني خيارات معقدة ومتناقضة من اجل حماية مصالحه الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية، الى جانب العمل على الحفاظ على مناطق النفوذ في البحر المتوسط و البحر الأسود، ففي الوقت التي سارعت فيه اليونان الى تأييد الاجراءات العقابية المتخذة من طرف الاتحاد الاوروبي ضد روسيا، بادرت تركيا الى إظهار حسن النية لدول حلف الناتو، من خلال لعب دور الوساطة بين الدولتين المتحاربتين، فتركيا اعلنت عن تأييدها لأوكرانيا و في الوقت نفسه لم تعلن عداءها لروسيا، الامر الذي منحها هامش في لعب الأدوار وحفظها.

تعتبر الحرب الاوكرانية مصدر آخر مثير للقلق في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في عام 2022 م و بالتالي مع اليونان باعتبارها جزءا من المنظومة الاوروبية، بسبب المكاسب التي حققتها تركيا من خلال هذه الحرب، مثل الابقاء على قنوات التواصل بين أنقرة المستمر مع موسكو مفتوحة، على الرغم من ادانت تركيا للعدوان الروسي على أوكرانيا، كما فعلت المادة 19من اتفاقية مونترو التي تمنع السفن الحربية الروسية والأوكرانية من عبور المضائق التركية ما لم يكون عبورها من اجل العودة إلى موانئها الأصلية، كما رفضت التوافق مع الإجراءات الصارمة التي فرضها الاتحاد الأوروبي ضد روسيا، ان هذا التعامل التركي يساهم في إضعاف حزم العقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي، كما سمح في الوقت نفسه لتركيا بلعب دور الوسيط في هذه الحرب بين روسيا وأوكرانيا، حيث ساهم ذلك في تسهيل ابرام صفقة حبوب البحر الأسود، التي تضمن استمرار صادرات المواد الغذائية والاسمدة التجارية من الموانئ الاوكرانية الثلاثة في البحر الاسود، شارك في المفاوضات الى جانب تركيا الامم المتحدة، خفف هذا الاتفاق من ازمة الغذاء العالمية التي كانت متوقعة في اعقاب الحصار الروسي للموانئ الاوكرانية مع بداية الحرب، ان جهود الوساطة التركية جاءت متوافقة مع الاستطلاع الذي اطلقه صندوق مارشال

[121] Einar Wigen, Helge Blakkisrud, Pål Kolstø,The Shifting Geopolitics of the Black Sea Region: Actors, Drivers and Challenges, Norwegian Institute of International Affairs (NUPI),Jan. 1, 2011,p 01. https://www.jstor.org/stable/resrep08072?searchText

الالماني في مارس 2022م، حيث ايد 43.7% من المشاركين في الاستطلاع الدور التركي بينما كان 40% كانت اجابتهم بالحياد في حين رفض 7.3% اي دور لتركيا في الوساطة في الحرب الروسية الاوكرانية[122].

لقد ساهم هذا الدور في تغيير التعامل الاوروبي مع تركيا على الرغم من عديد المسائل الخلافية في الحفاظ على قنوات الحوار والتواصل حول المواضيع الاخرى، حيث كان من بين ابرز مخرجات قمة اللجنة البرلمانية التركية مع الاتحاد الاوروبي المنعقدة في مارس 2022م، هو الابقاء على صفة "الدولة المرشحة" للانضمام للاتحاد الاوروبي، وهو ما يؤكد التغير في خيارات التعامل اليوناني مع تركيا[123].

المبحث الثالث: الدوافع الاجتماعية والثقافية لعملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

تعد سمة العداء المشترك هي العلاقة الغالبة بين كل من تركيا واليونان، تعود جذورها الى الخلاف بين الدولتين الى قرون قد خلت، ففي سنة 1800م كانت هناك اقاليم اسلامية في بلاد الاناضول والبلقان وجنوب روسيا، كانت تلك الاقاليم من مكونات الامبراطورية العثمانية[124]، شمل الفتح العثماني بلاد اليونان بأكملها وجزر بحر ايجة وكريت وورودوس، نتيجة لذلك ارتفع عدد المسلمين في اليونان الى النصف السكان[125]، بعدما كانوا مسيحيين لعدة قرون تحت الحكم البيزنطي المسيحي الأرثوذكسي الى غاية تاريخ الفتح الاسلامي للقسطنطينية سنة 1453م، دامت على اثرها السيطرة العثمانية على هذه الاقاليم لازيد من اربعة قرون انتهت بزوال الامبراطورية العثمانية وقيام الجمهورية التركية بعدها، لم يكن اليونانيون موالين للإمبراطورية العثمانية طيلة فترة سيطرتها عليها، فقاموا بالعديد من الانتفاضات أبرزها انتفاضة الفيلسوف ديونيسيوس، واستمرت تلك الانتفاضات الى غاية الاستقلال عنها سنة 1831، لعب الاختلاف الهوياتي والديني دورا بارزا في تحقيق الاستقلال عن العثمانيين[126]، ولازالت تلك العوامل خلفية للخلاف المستمر بين الدولتين الى اليوم الحاضر، لتخلق تلك العوامل بيئة نفسية لدى صناع القرار في البلدين انعكست على السياسات المنتهجة بينهما.

---

[122] Jan Joel Andersson, Clara Sophie Cramer, Türkiye and the Western BalkansFrom: EUISS YEARBOOK OF EUROPEAN SECURITY: 2023, European Union Institute for Security Studies ,EUISS ,Jan. 1, 2023,p73, https://www.jstor.org/stable/pdf/resrep52685.18.pdf

[123] Ibid,p74.

[124] جستين مكارثي، **الطرد والابادة مصير المسلمين العثمانيين 1821-1822**، تر: فريد الغزي، (السعودية: مكتبة امرو تارن، 1996)، ص21

[125] فطيمة زمورة، وضع المسلمين في اوروبا الشرقية بعد سقوط الخلافة العثمانية بين تراكمات الماضي ومشكلات الحاضر، مجلة الإحاء، المجلد20، العدد2020،26،ص859.

[126] محمد فاروق الإمام، الخلافات التركية اليونانية وبعدها التاريخي، مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الرابط: http//www.umayya.org/articles/umayya-articles

المطلب الاول: التباين الديني والهوياتي بين تركيا واليونان

لا يقل البعد الديني والهوياتي اهمية عن العوامل الاقتصادية والسياسية في عملية التنافس الدولي، حيث يلعب دورا بارزا في تحقيق المكاسب او خلق انشقاقات لدى الخصوم، يتم اعتماده كعامل معياري حيث يتم توظيفه كتوجه ايديولوجي يتحكم في سلوك الفرد، او مبادئ لاهوتية تحتوي على نصوص مقدسة تحمل تفسيراتها تقاليد تستوجب تبني خيار العنف والصراع، فيصبح الدين هو جوهر عملية التنافس الدولي خصوصا في ظل صعوبة الفصل بينه وبين مختلف العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، هنا يميز الباحثون بين الشيء المتنافس عليه وبين السبب الفعلي للتنافس والكيفية التي يتم بها رغم تداخل عوامل اخرى عديدة في سير عملية التنافس[127]، فالدين يعتبر مصدر الانتماء الهوياتي لأي طيف بشري واي اختلاف فيه يعتبر بؤرة للصراع ودوامه، هناك العديد من الامثلة عن النزاعات والصراع الدولي ذي الخلفية الدينية يمكن استحضارها مثل الصراع المسيحي بين الكاثوليك والبروتستانت في ايرلندا، او الصراع بين الهندوس والمسلمين وبين المسيحين والهندوس في الهند، وبين المسلمين والمسيحيين وهي عديدة ومن بينها الصراع التركي اليوناني والذي تم توظيف البعد الديني والهوياتي كعامل للانتماء.

تشير الدراسات الى ان أصول الدولة العثمانية ترجع الى الاتراك او التركمان، اللذان يعتبران اصلا واحدا، و تتكون لفظة التركمان من شقين (ترك) و (ايمان)، والتي تعني ايمان كل شخص من قبيلة الاتراك بالإسلام، حيث كانت الطقوس الوثنية هي المنتشرة في فترة ما قبل الاسلام، ويجدر الذكر أن نسب العثمانيين يرجع الى احدي القبائل التركمانية التي استقرت شمال العراق في اقليم كردستان، كان ذلك في أوائل القرن السابع الهجري، وكانت تمتهن حرفة الرعي قبل اضطرارها للهجرة سنة 617هـ الى بلاد الأناضول، هروبا من الهجمات الوحشية للمغول، ليتابعوا الهجرة الى الشمال الغربي بتجاه روما، ليؤسسوا دولة سلاجقة الروم بقيادة علاء الدين السلجوقي[128].

اما اليونان فتعبر نفسها الوريثة للارثوذوكسية المسيحية، بقيت اليونان تحت النفوذ العثماني الى غاية 1831م، وهو تاريخ استقلالها عن الامبراطورية العثمانية؛ الاستقلال الذي تحقق من خلال الدعم الكبير للدول الاوروبية ومد اليونانيين بالاسلحة والعتاد والجنود لتتشكل لاحقا مملكة اليونان، لم يشكل الجزء المستقل اكثر من جزيرة المورة، قبل اجبار الدول الاوروبية الامبراطورية العثمانية على تقديم التنازل عن المزيد من الاراضي[129]،

[127] سامية ربيعي، مفهوم النزاعات الدينية، مجلة الامن الانساني، العدد06، جويلية 2018، ص118.
[128] علي محمد محمد الصلابي، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط،(بورسعيد: دار النشر والتوزيع الاسلامية، 2001)، ص27
[129] محمد فاروق الامام، مرجع سبق ذكره.

ليشهد الوضع الاقليمي قيام دولة جديدة معترف بها بعد مساعدة القوى الكبرى روسيا وفرنسا وبريطانيا[130]، تحقق هذا الاستقلال بعد قرون من الحكم العثماني من سنة 1453م الى 1831م، حيث بسط العثمانيون سيطرتهم على كامل بلاد اليونان سنة 1460م، صاحب ذلك محاولة العثمانيين استيعاب اليونانيين المختلفين عنهم في الهوية والثقافة من خلال ايلائهم اهمية خاصة للمعتقدات الدينية في مقدمتها العناية بالكنسية الارثوذوكسية، هنا يعترف المؤرخون الاوروبيون ان الاقليات الخاضعة للدولة العثمانية كانت تتمتع بحقوق اكثر من الاقليات التي كانت تعيش في المماليك الاوروبية نفسها كفرنسا والنمسا على سبيل المثال، يورد "دونالد كوارترت" في كتابه بعنوان "الدولة العثمانية " شهادة بقوله:"**يتمتع اليهود في تركيا بقدر من المساوات قل نظيره حتى في اكثر البلاد حضارة ورقيا، ان جلالة السلطان وحكومة الباب العالي ينتهجان سياسة بالغة التسامح تجاه اليهود بعدما طردو من اوروبا المسيحية** "[131].

على الرغم من هذه المعاملة المشهود بها لم يتلق العثمانيون الا القليل من الاعتراف بالفضل على تقليدهم هذا طويل الامد والفريد في التسامح الديني، فالامر كان مخالف للتوقع وعلى نحو معاكس، فقد دفع العثمانيون ثمنا باهضا لتقليدهم هذا، من خلال استغلال اليونانيين ضعف السلطنة التي وفرت لهم كل عوامل النجاح الاقتصادي والانسجام والتناسق المجتمعي[132]، القيام بالثورة من اجل الاستقلال التي اندلعت سنة 1821م واستمرت الى غاية 1831م، كان من ابرز المواجهات معركة نافارين سنة 1827م، وهي حرب بحرية بين اساطيل الجيوش الانجليزية والفرنسية والروسية الداعمة لليونان وبين الجيوش العثمانية والمصرية والجزائرية من جهة اخرى، خسرت على اثرها الامبراطورية العثمانية اسطولها البحري الذي سيطر على كامل البحر الابيض الى جانب الاسطول الجزائري لازيد من اربعة قرون، لتتراجع المكانة الجيوسياسية للامبراطورية العثمانية، وتأخذ منحنى تنازليا نحو الانهيار، بينا تحقق لليونان وحلفائها ما كانوا يصبون اليه من خلال تأسيس الدولة الهيلنية الاولى سنة 1822م والتي تحولت الى اليونان لاحقا واعتراف الامبراطورية العثمانية باستقلالها سنة 1831م[133].

إن استقلال اليونان عن الدولة العثمانية سبق اندلا ع الحرب العالمية الاولى قرابة قرن من الزمن، غير ان ذلك لم يوقف الاطماع اليونانية في المزيد من الاراضي على اثر هزيمة الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الاولى، فقرروا

[130] احمد جاسم ابراهيم، القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ضل الموقف الدولي 1960-1994-دراسة تاريخية، مجلة مركزبابل للدراسات الانسانية، المجلد06، العدد 01، جوان 2016،ص81.
[131] فطيمة زمورة، مرجع سبق ذكره، ص856.
[132] جستين مكارثي، مرجع سبق ذكره، ص30.
[133] محمد فاروق الامام، مرجع سبق ذكره.

احتلال الكثير من الجزر المتواجدة في بحر ايجة وحوض شرق المتوسط، بالاضافة الى اجتياح اجزاء واسعة من بلاد الاناضول، سيطروا على مدن كبرى مثل ازمير ومانيسا وبورصا واسكي شهير، ليكون ذلك عاملا بارزا على توحد الشعب التركي لمواجهة المد والتوسع اليوناني، ليتم طردهم من البر التركي بقيادة مصطفى كمال اتاتورك واجبارهم على توقيع المعاهدة التي رسمت حدود الجمهورية التركية الحالية[134]، وهي المعاهدات التي خلقت وضعية نفسية كان لها الاثر في رسم العديد من السياسات المحددة للعلاقات الثنائية بين البلدين.

لقد ادى استقلال اليونان عن الامبراطورية العثمانية الى بروز المسألة الهوياتية و التعدد العرقي في البلقان على انها متغير مغذي للصراع في المنطقة، انطلاقا من الفكرة القائلة بان العالم ليس حديقة واحدة بل مجموعة من الحدائق تلتزم فيه كل واحدة منهم بلون موحد، بناء على ذلك نجد ان الامة التركية ليست مجموعة متنوعة من البشر من حيث الثراء الثقافي بل هم مجموعة موحدة من الاشخاص يعرفون انفسهم كأتراك يتواجدون في اقليم جغرافي محدد يعبر عن تمثيلهم المكاني، فوفق تصورات صناع القرار بتركيا فان تميز الفرد التركي عن غيره تفرض عليه الانتماء لكيان جغرافي محدد على الخريطة العالمية ترسم حدوده قوة نظامه السياسي، بهدف تجنب ما لحق ببعض الاقاليم التي كانت تابعة للدولة العثمانية، وهو ما اتضح مع تفكك دولة يوغسلافيا على اثر انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وفق ما اشار اليه "روبرت كابلان" في تساؤله حول انتقام الجغرافيا:"**ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**"، وهو التساؤل الذي يساعدنا في فهم ازمة الهوية الجيوبوليتيكية التركية اليونانية[135].

بالعودة الى التوزيع الديمغرافي نجد انه في شمال شرقي اليونان يعيش ازيد من 120 الف مسلم من اصول تركية، يعانون من الاضطهاد والتمييز من طرف الحكومة اليونانية، وتعمل تركيا دوما كل كشف هذه الممارسات والسياسات المناهضة للأقلية التركية المسلمة في الاراضي اليونانية، حيث تتهم تركيا النظام اليوناني بمحاولة طمس الهوية الاسلامية والتركية لهذه الاقلية من خلال سياسة التهجير القصري من اراضيهم وتقييد حركتهم وحرية التعليم والتملك ومنع انتخاب زعمائهم، بينما تعتبر اليونان ان مجموع هذه الاتهامات تعد تدخلا في شؤونها الداخلية، كما تنفي كل تلك الاتهامات التركية مؤكدة على حماية حرية الاتراك المتواجدين بها واعتبارهم مواطنين يونانيين[136]، في نفس السياق اعترضت اليونان على قرار الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بتحويل كنيسة ايا

[134] محمد فاروق الامام، مرجع سبق ذكره.
[135] امينة مصطفى دالة، **الجيوبوليكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية**،(اسطمبول: المعهد المصري للدراسات، 2016)،ص02.
[136] حسين علي خوشيد، تركيا وقضايا السياسة الخارجية،(دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999)، ص11.

صوفيا الى مسجد، وهو ما تعتبره اليونان قرارا استفزازيا ضدها كما صاحب هذا القرار انتقادات من المجتمع الدولي لانقرة، على الرغم من اعتبار الرئيس التركي بان هذا القرار سيادي يخص الجمهورية التركية، ان الموقف اليوناني الرافض لتحويل متحف ايا صوفيا الى مسجد كشف النقاب عن الصراع الديني التركي اليوناني، فايا صوفيا تحتل مكانة في وجدان المسيحيين اليونان الارثوذوكس، تعكس جزءا من الحضارة البيزنطية التي دامت سيطرتها على المنطقة لقرون قبل الفتح الاسلامي سنة 1453م، لقد انشأ البيزنطيون كنيسة ايا صوفيا في القرن السادس عشر الميلادي وكانوا يتوجون أباطرتهم فيها، يشير الباحثون الى ان الامبراطورية البيزنطية تعد احد مكونات الهوية اليونانية واهم حلقات تاريخ البلاد والرابط الروحي والحضاري بين العصر الاغريقي واليونان المعاصرة[137].

يشير الباحثون في دراساتهم حول الخلافات التركية اليونانية بان بواعث الثورة اليونانية ضد العثمانيين سنة 1821م، لم تكن بواعث تحررية بل كان الدافع الاول دينيا و هوياتيا، اتضح ذلك من خلال كسب تعاطف الارثوذكسيين الشرقيين الذين انظموا للثورة اليونانية بعد دعوة الاساقفة والكهنة ما اعطى الثورة قوة معنوية اكثر من القوة المادية ساهمت في تحقيق الهدف الغائي وهو الاستقلال عن الامبراطورية العثمانية، فجميع المسيحيين كانت رؤيتهم لهذا الانتصار هو نصر لله، وهو ما يطلق عليه المؤرخون بانتصار الروح المعنوية للهوية والقومية في الحروب والمعارك، فهي العامل الرئيسي في تقرير مصير المعركة بالاضافة الى توفر اسباب اخرى مساهمة في النجاح، لقد كانت الروح المعنوية في صفوف الثوار في اعلى درجاتها وذلك لتمكن مبادئ الرسالة السماوية من قلوبهم وايمانهم بان نصيبهم العزة والسؤدد في حالة النجاح في تحقيق اهدافهم[138].

لقد ادى الانتصار المسيحي في الحرب اليونانية التركية الى تكوين القومية اليونانية بمبادئ تقوم على ضرورة استرجاع الاراضي التي لازالت تحت سيطرة الاتراك، من اجل اقامة دولة اليونان الكبرى وعاصمتها القسطنطينية والعمل على بعث واحياء امجاد الامبراطورية البيزنطية، ان الاراضي والاقاليم المطالب بها من طرف اليونانيين لها ميزة ديمغرافية خاصة من حيث انتماء الغالبية من السكان للقومية التركية، ليتحول الصراع الثنائي من الطابع الديني بعد تحقيق اهدافه بدعم من القوى الارثوذوكسية الملتفة حول الثورة اليونانية، الى طابع هوياتي تغلب عليه النزعة القومية العصبية، تجلى ذلك من خلال مطالب اليونان بالترحيل القصري للسكان الاتراك عن الاقاليم اليونانية المحررة او القضاء عليهم، وهي سياسات وسلوكيات وتعامل معاكس لما كانت تتعامل به الامبراطورية العثمانية تجاه

[137] صراع التاريخ والجغرافيا بين اليونان وقبرص، موقع اندبندت عربية، 29 اوت 2020، الرابط/https//bit.ly/3iv Tltq
[138] فهد خليل زايد، الحروب والتسويات بين الماضي والحاضر،(عمان: دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، 2011)، ص20.

المسيحيين في اليونان وكل اقليم البلقان وجميع الافراد الاوروبيين، من حيث ضمان حرية الديانة والمعتقد منذ القرن الخامس عشر[139].

توسعت الاطماع اليونانية في التوسع على حساب الدولة العثمانية في اعقاب انهزام دول المحور في الحرب العالمية الاولى وتعد الدولة العثمانية من حلفاء دول المحور، حيث اسغلت اليونان تغير ميزان القوة لصالح دول الحلفاء فدخلت الحرب العالمية سنة 1917م الى جانب دول الحلفاء، فاعلنت الحرب على الدولة العثمانية وقامت باجتياح الاقليم البري لتركيا وسيطرت على ازمير، وواصلت هجوماتها في اتجاه القسطنطينية بدعم وتحريض من القوى الكبرى المتمثلة في كل من بريطانيا وفرنسا[140]، غير ان القوميين الاتراك شكلوا جيش للدفاع عن اراضيهم وطرد اليونانيين عن اراضيهم، لينتهي الصراع بين الجانبين والاطراف الاخرى المتدخلة في الحرب الى توقيع معاهدة لوزان سنة 1923م وقيام الجمهورية التركية المعترف بها دوليا.

المطلب الثاني: التباين الفكري بين النخب التركية واليونانية

يتجلى التباين الفكري الذي تم توظيفه في عملية التنافس بين تركيا واليونان، في المنظومة القيمية التي تقوم عليها مقومات كل دولة منهما، فاليونان تسعى الى بعث موروثها الحضاري القديم من خلال استحضار صور التاريخ البيزنطي والاغريقي، وكل ما يحتويه من المقومات الكامنة والظاهرة لقوتها وفق ما تقتضيه متطلبات العصر الحالي، لاجل تحقيق ذلك انتهجت اليونان سياسة توسعية قائمة على خلفية فكرية اطلق عليها "اليونان العظيمة" او "فكرة ميغالي".

وفق نفس التوجه والابعاد والاسباب انتهجت تركيا نهجا فكريا عملت على صقله في ضمير الشعب التركي، من اجل احياء المجد التاريخي للامبراطورية العثمانية، وبعث مقومات القوة من اجل تحقيق مكانة تتوافق والموقع الجيوستراتيجي لها، فمنذ ابرام معاهدة لوزان سنة 1923م لم يتقبل الشعب التركي المكانة التي اصبحت فيها تركيا على الصعيدين العالمي والاقليمي، خصوصا وفق المبادئ التي تبناها النظام التركي في الحقبة الكمالية، غير ان اهتراء النموذج الكمالي مكن من اعادة بعث التيار السياسي المنادي لهذه الافكار منذ فترة الرئيس اوزال او "المرحلة الاوزالية"، ومع وصول حزب العدالة والتنمية للحكم اعلن عن التوجه الفكري الذي تبناه النظام التركي وهو العثمانية الجديدة.

---

[139] جستين مكارثي، مرجع سبق ذكره، ص36

[140] عبد العاطي، المشكلة القبرصية – تفاعلات الجغرافيا والتاريخ، موقع الجزيرة نت، على الرابط:
http//www.aljazeera.net/specialfiles/pages

الفرع الاول: فكرة ميغالي

يبدو العقدان الممتدان من عام 1860 إلى عام 1880 بمثابة العصر الذهبي للديمقراطية في اليونان، التي تميزت على وجه الخصوص بالدعوة الى ضرورة ضم وتوحيد الاقاليم الجغرافية ذات التواجد الديمغرافي للعنصر اليوناني او ما يعرف بالوحدة اليونانية، التي تتلخص في فكرة ميغالي أو الفكرة العظيمة، التي تعد توجها فكريا كبيرًا يمتد عبر هذه الفترة وما بعدها، تعتبر احدى المفاهيم القومية لليونان هدفها إقامة دولة تشمل جميع الافراد اليونانيين، هيمن هذا التوجه القومي على العلاقات الخارجية لليونان منذ السنوات الأولى لاستقلالها، ووجدت صداها في ظل ما روج له السياسي الإصلاحي إلفثيريوس فينيزيلوس[141].

لقد مرت اليونان بفترة طويلة من العزلة الدولية والركود الداخلي بسبب تبنيها لهذا الخيار الاستراتيجي، فمن الداخل كان مجموعة زعماء القبائل الجامحين الذين توحدهم أشياء قليلة في مقابل كرههم لفكرة الجيش النظامي، أن يقتنعوا بالقتال من أجل الصالح العام سبب قيام الدولة القومية، في اليونان و وفي أماكن أخرى، يمكن للشعور العام بالأزمة الاجتماعية والنضال أن يكشف المزيد عن ديناميات الانفصال من الاختراق الأيديولوجي المفاجئ وتحقيق الاستقلال، ففي أوائل القرن التاسع عشر شهدت اليونان تدهور أوضاع الفلاحين حيث تم منع نظام الإقطاعية أشكالاً مختلفة من الاستغلال المفرط، وعلى عكس النظام الأوروبي في ظل الإقطاع، لم يكن من الممكن استئجار الأراضي إلا من السلطان، ولكن لم يتم تملكها أبدًا. مع مرحلة الاستقلال عن السلطة الإمبراطورية، تمت إزالة هذه الطبقات الواقية للفلاحين واستغلالهم، وقد تم تحديد هذه الظروف على الأرض بشكل مشترك من خلال مجموعة متنوعة من العوامل الخارجية[142].

[141] Thanos Veremis, Crossing the Aegean: An Appraisal of the 1923 Compulsory Population Exchange between Greece and Turkey , Political Continuations and Realignments in the Greek State, Berghahn Books ,2008, pp. 53-62.

[142] Clemens HOFFMANN, Spatial Imaginations of "Turkey" and "Europe", International Relations , 2023, Vol. 20, No. 77, p56.

خريطة رقم10: حدود دولة اليونان العظمى وفق تصور فكرة ميغالي.

المصدر:

https://www.reddit.com/r/MapPorn/comments/gnxscn/greater_greece_or_megali_idea_a_concept_from_the/?rdt=48951

فعلى الرغم من ذلك ظلت التطلعات التوسعية الوطنية الشغل الشاغل للساسة اليونانيين، والتي ظلت غير محققة، ساهم في ذلك التأخر في تحقيق مخرجات الفكرة التوسعية تراكم المشاكل الاجتماعية والمالية، الى جانب القضايا الرئيسية التي تنبع من مأزق الفكرة التقليدية العظيمة فكرة ميغالي ذاتها، لقد كان خيار الحل العسكري للتطلعات التوسعية اليونانية بمثابة الخيار الانسب في حال عجز البلاد عن تحمل العبء المالي لليونان في ذلك الوقت[143]، لقد تكررت الازمة المالية باليونان اوتكاد تكون ملازمة بسبب الانفاق الفردي الكبير في مقابل مادخيل محدودة، فعلى مدار نصف العقد الماضي وبداية من سنة 2008م، حدثت أزمة الديون السيادية والأزمات المصرفية في الاتحاد الأوروبي انعكست سلبيا على اليونان من خلال ما أنتجته من فجوة واضحة بين الأجزاء الشمالية من أوروبا و دول الجنوب الاوروبي، وقد تم طرح هذا الانقسام في النقاش العام، ناشدت من

[143] Helen Gardikas-Katsiadakis, Eleftherios Venizelos: The Trials of Statesmanship, Edinburgh University Press, 2008, pp. 87-114

خلاله حكومات الجنوب دول الشمال من اجل التضامن لتجاوز هذه الازمة الحادة والتي اثرت على مجموعة من العوامل، منها الثقة الاجتماعية وتحصيل الضرائب و سوق العمل والقدرة التنافسية[144].

ان الإشكال الذي يتولد عن هذا التوجه الفكري يكمن في التوازنات الجيوسياسية التي فضلت اليونان انتهاجها ، فمن الغريب أن الساسة اليونانيين أوضحوا بما لا يدع مجالاً للشك في عدة مناسبات أن جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ليست منطقة متنازع عليها وأن اليونان لا تتقدم بمطالبات إقليمية بشأن هذا الكيان، فلماذا إذن تعارض اليونان بشدة الاعتراف بها؟[145].

إذا استثنينا بعض الانقطاعات القصيرة مثل سياسة حكومة بانجالوس (1925-1926)، فإن سياسة الدولة اليونانية تجاه البلقان كانت تعبيرًا حقيقيًا عن مفهوم فكرة ميغالي، في سنة 1840م، انتهج رئيس الوزراء اليوناني كوليتيس إبيروس هذا التوجه الفكري كأحد الخيارات الرئيسية لتوسيع الدولة اليونانية، من اجل تحقيق البرنامج السياسي لفكرة ميغالي، فضعف الإمبراطورية العثمانية من جهة، والدعم غير المشروط الذي حظيت به اليونان من قبل القوى الأوروبية، أتاحا إمكانية تحقيق مثل هذا الهدف[146].

اثار هذا التوجه مناقشات واسعة بناءً على هذا التصور ذو التاريخية التي تقوم عليها فكرة اليونان العظيمة او فكرة ميغالي ، حيث يشير الباحثون الى انه لم تكن الدولة اليونانية الحديثة من بنات أفكار عصر التنوير وفق هذا النموذج، و لم يكن بواسطة التصميم، أو نهضة أثينا، أو بداية نظام دولي جديد يقوم على الحق في تقرير المصير، بل كانت نتيجة تاريخية ذات عوامل محلية ودولية، وهو ما اثار مخاوف الدول الكبرى حول توسيع التمرد اليوناني الى صورة لا يمكن التحكم بها، في ظل قناعة التنوير الهيليني، لاجل ذلك كان لابد من اعادة النظر في الدعم المقدم لليونان من قبل القوى الكبرى، للحد من إطلاق العنان لها، لم يتم التراجع عن مساعدتها فحسب، بل تم تقليصها أيضًا من قبل المجتمع الدولي، وعلى الأخص بريطانيا وروسيا. وبذلك لم يكن بإمكان الدولة الفتية أن تنجح عسكرياً بدون المساعدة وبذلك فقد تم تقييد طموحاتها الجمهورية بسرعة من قبل الحفل المحافظ

[144] Fabrizio Tassinari and Lars Vissing Danish Institute for International Studies ,2017,pp3-4-5. Stable URL: http://www.jstor.com/stable/resrep13402

[145] Nikolaos Zahariadis, Nationalism and Small-State Foreign Policy: The Greek Response to the Macedonian Issue, Political Science Quarterly, Vol. 109, No. 4 , 1994, pp. 647-667.

[146] Pëllumb XhufiQendra e Studimeve AlbanologjikeJournal: Studime Historike Issue No: 01-02 2006,Page Range: 019-062 https://www.ceeol.com/search/article-detail?id=124713

لأوروبا147، وبأكبر قدر ممكن، قررت القوى إنشاء يونان مستقلة، ولكن مصغرة، وبذلك كان البريطانيون والفرنسيون يأملون لاحقًا في استعادة العلاقات الودية مع القسطنطينية وتثبيط النزعات التوسعية الروسية، خلال العقود التالية، على الرغم مكل ذلك سعت اليونان إلى توسيع حدودها[148]،

الفرع الثاني: مقاربة العثمانية الجديدة

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في سنة 2002م، انتهج خيارات مغايرة لماكان عليه الوضع من قبل، كان ذلك انطلاقا من تغيير توجهات السياسة الخارجية القائمة على تصفير المشاكل في الجوار الاقليمي، وهو ما وصفه وزير الخارجية أحمد داود أوغلو السابق بالعمق الاستراتيجي لتركيا، فالسياسة الخارجية التركية السابقة والمتأثرة بالنموذج الكمالي العلماني لم تكن متوازنة على الصعيد الاقليمي، بسبب العداء والخلافات واهمال المصالح التركية مع دول الجوار الحضاري والثقافي كدول التركمان و دول العالم الاسلامي والدول العربية، في المقابل كان التركيز منصبا على اقامة علاقات وطيدة مع العالم الغربي وبالأخص الولايات المتحدة، ويؤكد وزير الخارجية داوود اوغلو بانه يجب على تركيا ان تعيد بناء علاقات جيدة مع الدول التي كانت تعد جزءا من الامبراطورية العثمانية السابقة في كل من العالم العربي والاسلامي في شمال أفريقيا واسيا الوسطى والشرق الأوسط، اذا ارادت تركيا لعب دورا فاعل في السياسة العالمية[149].

يشير الباحثون إلى أن رؤية داود أوغلو "العثمانية الجديدة" تختلف تمامًا عن الرؤية التي أصدرها نجم الدين أربكان، بالعودة الى نجم الدين اربكان نجده سعى إلى إقامة تحالف استراتيجي مع الدول الإسلامية مثل ليبيا وإيران وماليزيا وإندونيسيا وغيرها كبديل صريح للتحالف مع الغرب بينما يسعى داود اوغلو من خلال رؤيته الى التواصل مع الشرق لاستكمال علاقاتهم مع الغرب، وليس استبدالهم، ان هذه الرؤية تعود ارهاصاتها الى نهج الرئيس تورغوت اوزال، وهي المرحلة التي ارادت ان تعيد فيها تركيا اكتشاف تراثها الإمبراطوري والعمل على اعادة بعثه، والعمل على تحقيق إجماع انه يمكن للهويات المتعددة لتركيا أن تتعايش، فيما بينها مع تذكيرهم أنه كان لديهم ماضي يعتبر محل فخر واعتزاز لهم يتمثل في إمبراطورية عظيمة جمعت جنسيات متعددة سادت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبلقان وأجزاء من أوروبا الوسطى، ان هذا الاهتمام القائم على بعث الإرث العثماني ليس جزءاً من

147 op, cit P64.
148 S. Victor Papacosma, LEGACY OF STRIFE: GREECE, TURKEY, AND THE AEGEAN, Studia Diplomatica, Vol. 37, No. 3 ,1984, pp. 295-318.
149 داوود أوغلو، **العمق الاستراتيجي –موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010)، ص41.

خطة لأسلمة تركيا وسياستها الخارجية، بل هي محاولة لتحقيق التوازن وتوسيع آفاق الكمالية وهوسها المفرط بهوية تركيا ومسارها الغربيين[150].

تقوم العثمانية الجديدة على ثلاث ركائز اساسية:

اولا: الرغبة في التصالح مع الامتداد الحضاري لماضي تركيا العثماني والإسلامي في الداخل و خارج البلاد، من خلال الترويج للعثمانية الجديدة على انها لا تدعو إلى الإمبريالية التوسعية التركية في الشرق الأوسط ومنطقة البلقان، كما انها لا تسعى إلى إنشاء نظام إسلامي في تركيا الحديثة، وبدلاً من ذلك، فالعثمانية الجديدة تهدف الى تجسيد نسخة معتدلة من العلمانية في الداخل، وسياسة أكثر نشاطًا في الخارج، من اجل انجاح هذا النموذج العثماني الجديد، تمارس أنقرة المزيد من القوة الناعمة من خلال النفوذ السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي في الدول التي كانت تعتبر اقاليم تابعة للدولة العثمانية السابقة، وكذلك في المناطق الأخرى التي تتمتع فيها تركيا بأهمية استراتيجية ولها فيها مصالح قومية محل اهتمام، وتتطلب هذه الرؤية الواسعة للعثمانية الجديدة استحضار إرث "القوة العظمى" العثمانية وإعادة تعريف الهوية الاستراتيجية والوطنية لتركيا[151].

ثانيا: العثمانية الجديدة هي تعبير عن الشعور بالعظمة والثقة بالنفس على صعيد السياسة الخارجية، فالعثمانية الجديدة تصور تركيا على انها قوة إقليمية عظمى، وبالتالي ينبغي لتركيا باعتبارها دولة محورية، أن تلعب دوراً دبلوماسياً وسياسياً نشطاً للغاية الى جانب الدور الاقتصادي في منطقة واسعة تعتبر هي المركز بها، وتتطلب هذه الطموحات الكبرى بدورها الى دولة قوية وفق التصور الواقعي بما يضمن لها العيش في سلام مع هوياتها المتعددة، بما في ذلك ماضيها الإسلامي والعثماني، لاجل ذلك عمدت الى تطوير قدراتها العسكرية بما يحقق اكتفاءا وتوظيفا ذاتيا لتحقيق استقلالية في هذا المجال الحيوي، كما يضمن ذلك المضي قدما في تنفيذ هذه التوجهات الفكرية للعثمانية الجديدة وتحقيق اهذافها، والذي يصوره انصار التيار الكمالي بانه ضار بالمصالح الحيوية لتركيا باعتبارها توجهات مخالفة للمبادئ العلمانية للسياسة الوطنية الصارمة التي اقرها اتاتورك.

ثالثا: العثمانية الجديدة تهدف الى احتضان العالم الاسلامي مثلما هو الحال مع العالم الغربي، وهو ما تصوره مدينة إسطنبول عاصمة الإمبراطوريتين العثمانية والبزنطية سابقا، التي تمتد على جانبيها أوروبا وآسيا، لقد عُرفت

[150] Ömer Taspinar ;Turkey’s Middle East Policies: Between Neo-Ottomanism and Kemalism Author(s): Carnegie Endowment for International Peace Stable ,2008 ; pp-14-17. URL: http://www.jstor.com/stable/resrep13064

[151] داود اوغلو، مرجع سبق ذكره،ص51.

الإمبراطورية العثمانية برجل "أوروبا" المريض وليس رجل آسيا أو الجزيرة العربية، وبهذا المعنى فإن الإرث الأوروبي جد مهم بالنسبة للعثمانيين الجدد، فهم منفتحون على الغرب والتأثيرات السياسية الغربية، و قريبون من التراث الاسلامي، ان هذه البراغماتية والمرونة كانت غائبة في النموذج الكمالي، الذين يعتبرون الإسلام والتعددية الثقافية والليبرالية كأعداء محتملين للثورة الكمالية[152].

باختصار، هناك اختلافات واضحة بين العثمانية الجديدة التركية وفكرة ميغالي اليونانية في هذه الجوانب الثلاثة الرئيسية للثقافة الاستراتيجية، حيث تفضل العثمانية الجديدة سياسة إقليمية طموحة في الشرق الأوسط اسيا الوسطى وشمال افريقيا بنوع من التواضع والحذر، رغم قيامها على افكار تؤيد التعددية الثقافية وأكثر اعتدالا من النسخة العلمانية، في حين يفضل انصار التوجه الفكري اليوناني القائم على فكرة ميغالي او اليونان العظيمة اتخاذ تدابير صارمة ضد الهوية العرقية غير اليونانية، الامر الذي تثير الاستياء بشكل متزايد من الاتحاد الأوروبي ودوله ذاتها قبل تركيا ودول ودول البقان، فالنظام التركي يحاول جاهدا لبلوغ عضوية الاتحاد الأوروبي وتوطيد العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الامريكية، في حين تسعى اليونان بكل الوسائل عرقلة هذا المسار، حيث تكمن المشكلة الرئيسية في صناع القرار باثينا في ميلها وارتباطها بافكار وخيارات استراتيجية مرتبطة بمفهوم اليونان العظمى ذات التوجه الإمبريالي التوسعي الذي يعرقل مسارات الحداثة والتقدم، لا يوجد اتفاق بين اليونانيين أنفسهم حول ما تمثله فكرة ميغالي في سياقها السابق يتوافق مع الاوضاع الدولية في القرن الحادي والعشرين، لقد كانت فكرة اليونان العظمى "مغالي"؛ تمثل أجندة سياسية توسعية لإنشاء دولة قومية وفق تواجد الافراد اليونانيين بغض النظر عن تعدادهم، وهو ما عجزت عن تحقيقه بالفعل في المهمة التاريخية.

اما العثمانية الجديدة فهي تعترف بان تركيا الحديثة هي دولة قومية علمانية وجمهورية ديمقراطية، كما تعتبر انه من المؤكد أن هناك مجالاً للتحسن في تركيا يساهم في تأسيسه تبني توجهات العثمانية الجديدة كتوجه يقوم على القوة الناعمة وبعيدا عن التوجهات والخيارات التوسعية اقليميا، فهي كانت سلعة نادرة في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين بسبب الخيارات الكمالية، باعتبارها مشروعًا سياسيًا علمانيًا قوميًا يهدف إلى بناء دولة قومية حديثة على النمط الغربي، حققت هدفها.

أدى اليوم هذا التوجه الفكري للعثمانية الجديدة بعد اعتماده من طرف النظام السياسي بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى الحفاظ على ما تم إنجازه، وتحقيق مكاسب جديدة، بالنسبة للجيش التركي الذي اصبح من اقوى

[152] Ömer Taspinar ,op cit.

الجيوش الذي انشأ على غريزة دفاعية ضد الأعداء المتصورين للجمهورية التركية، القومية الكردية داخليا واليونان خارجيا، اصبح احدى وسائل المساهمة في تحقيق مكانة جيوسياسية لتركيا على الصعيدين الاقليمي والدولي، من خلال الدفاع عن المصالح الحيوية داخليا وخارجيا، فالتوجه الاستقلالي في المجال العسكري حقق لتركيا فائض تم توظيفه في تحقيق نفوذ جيوسياسي من خلال ابرام العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتعاون العسكري.

على الرغم من هذه الاختلافات بين فكرة ميغالي والعثمانية الجديدة، فهي تتضمن قواسم مشتركة بينهما من المهم الإشارة إليها، فكلاهما يشتركان في الشعور القوي بالوطنية والارتباط بالدولة القومية، وبعيدًا عن هذه المناقشة لوجهات النظر لفكرة ميغالي والعثمانية الجديدة، يجب على المرء أن يدرس السياسات الفعلية من أجل فهم اي قرار تقدم عليه تركيا او تتخذه اليونان، حيث يجب التركيز على الأحداث والسياسات دون وضع التوجهات الفكرية لكل من تركيا واليونان بداهة في طليعة التحليل، لأن يمكن أن تكون الاختلافات بين الاثنين أكثر دقة من الانقسام الحاد الموصوف في الدراسة.

المطلب الثالث: العامل النفسي واشكالية الانا والاخر بين تركيا واليونان

ان أهمية دراسة البعد النفسي والعقائدي تعد ذات اهمية في فهم وتحليل النزاعات الدولية، الأكثر تعقيداً، فالتركيز على البعد النفسي كأحد الأبعاد المؤثرة على مسار وتطور النزاعات الدولية، لاحتوائه على المكونات التي تساهم في تقديم تصورات جديدة لعملية التنافس من حيث تطورها الى صراع او تخفيض حدتها من خلال آليات التقارب وبالتالي الانتقال الى مرحلة التعاون، فمن خلال فهم المنظومة القيمية يتم تكوين صورة شاملة للقضايا الخلافية التي يتم تفسيرها من منطلق عقائدي المحرك للضوابط النفسية، تم طرح البعد النفسي في الأدبيات المتعلقة بمجال العلوم السياسية؛ لكونه بعدا لا يمكن حصره في موضوعات الصراعات القومية او الاثنية او الدينية، بل يمتد ليشمل القدرة التفسيرية لمختلف ظواهر النزاع والصراع الدولية، نظرا لتطور العالم وتشابك الأحداث السياسية، حيث أصبح البعد النفسي بديلا لتحليل هذه النزاعات وتقديم حلول مؤقتة أو دائمة لها، من خلال تقديم فهم أعمق للنزاعات الدولية وتحليلها في إطار تاريخي قيمي له تاثير نفسي على الفرد والمجتمع[153].

ان صراعات القيم التي نشأ عليها المجتمع، تنشأ نتيجة وجود تباينات في المنطلقات الفكرية والعقائدية والإيديولوجية بين الدول والشعوب، هذه الصراعات تنبع من رؤى مختلفة للعالم الخارجي وطبيعة التعامل فيه،

[153] منير محمود بدوى، مفهوم الصراع :د ا رسة في الأصول النظرية الأسباب والدوافع، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد الثالث، جويلية 1997، ص 70

بالإضافة إلى اختلاف معايير تقييم الأفكار، وبما أنها ترتبط بشكل أساسي بالمعايير القيمية، فإنها تعتبر من الصراعات المهمة التي حظيت باهتمام كبير من الدارسين في مجالات علم النفس والعمليات الذهنية التي يحسن من خلالها القادة ادراكهم او وقوعهم في سوء ادراك في التعامل مع الأحداث والكشف عن مسببات الصراع و الربط بين حجم الصراع والسلوك المرتبط بإيجاد حلول له[154]، فالتأثير العميق للعقيدة الدينية على نفسية وحياة الأفراد والمجتمعات، يخلق رد فعل عنيف في حال تهديدها أو ازدرائها من قبل مجتمعات أخرى، ما يؤدي إلى نشوء صراعات طويلة ومعقدة، ان الشعور بالمساس بمقومات الامة والمجتمع ليس مجرد أمر عقائدي، بل له تأثير نفسي عميق يجعل الأفراد والمجتمعات يسعون لاستعادة كرامتهم ولو بالقوة.

وفقا لصموئيل هنتنغتون في كتابه "صدام الحضارات" الذي قدم فيه رؤية حول طبيعة الصراعات في العالم المعاصر، يشير الى ان الصراعات المستقبلية لن تكون اقتصادية أو أيديولوجية بالدرجة الأولى، كما كان الحال في الماضي، بل ستكون ثقافية عقائدية لها تاثير على البعد النفسي للافراد والشعوب بالأساس، فالتوتر القائم بين الحضارات المختلفة، خصوصاً بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية، سيكون المصدر الأساسي للصراع في المستقبل، في أطروحته عام 1993، أشار إلى "التهديد الإسلامي" كجزء من هذه النزاعات القيمية، مؤكداً أن الاختلافات الدينية والعقائدية ستشكل أساس الصراعات، وأضاف أن الصراع بين الحضارات يتجلى في إشكالية الهوية الثقافية: "الانا والاخر" هذا يعني أن الانتماءات القيمية العميقة تصعب من إمكانية التعايش بين الهويات المتناقضة، على الرغم من أن الشخص قد يتمتع بجنسيتين مختلفتين أو ينتمي لأكثر من ثقافة واحدة[155].

لقد تم تطوير مؤشر التصرفات الدولية (International Event Analysis approach) الذي يعد منهج تحليل يهدف إلى تقييم وتصنيف السلوكات الدولية بين الدول، من قبل إدوارد عازر وتوماس سولون في الفترة من عام 1948م إلى 1978م، يهدف المؤشر إلى تحديد وفهم التصرفات الصراعية والتعاونية للدول من خلال تجميع وتحليل هذه السلوكات، يعتمد قياس هذا المؤشر على كافة التصرفات الدولية، سواء كانت لفظية أو

[154] منير بدوي، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[155] Samuel Huntington, The Clash of Civilisation ?-The Transition to the Post-Cold War Security Agenda-, International Security, volume 2, Sage Library of International Relations , London 2007, p. p. 358 361.

فعلية، بغض النظر عن حجمها أو أهميتها، ويتكون مقياس المؤشر من 15 نقطة، مقسمة بين مؤشرات الصراع والتعاون: [156]

1- النقاط من 1 إلى 7: تمثل درجات التعاون الدولي.

2- النقطة 8: تعبر عن التصرفات الحيادية.

3- النقاط من 9 إلى 15: تمثل درجات الصراع الدولي، حيث تزداد حدة الصراع كلما زاد الرقم.

من أمثلة هذه المؤشرات التي يتضمنها الصراع الدولي في المقياس، التعبيرات اللفظية المعتدلة التي تعبر عن عدم الاتفاق، مثل الاعتراضات على سياسات الدول أو مذكرات الاحتجاج، التعبيرات العدائية القوية، مثل التحذيرات من اتخاذ إجراءات انتقامية، أو الهجوم الدعائي على الأنظمة والقيادات، أو رفض المشاركة في الاجتماعات الدولية مع الأطراف المختلفة معها.

يستخدم هذا المؤشر لفهم الديناميكيات الدولية وتقييم مدى التعاون أو الصراع بين الدول، مما يساعد في تحليل العلاقات الدولية والتنبؤ باتجاهاتها المستقبلية.

يلعب الدين أهمية كبرى في الصراعات العرقية والدينية كعامل مركزي ومحرك للبعد النفسي للأفراد والمجتمعات خصوصا في منطقة الشرق الأوسط ومنه في شرق المتوسط باعتباره جزءا منه، يشير الباحث جوناثان فوكس الى ان 54% من الأقليات العرقية السياسية في هذه المنطقة هم أيضًا أقليات دينية، وهذا يوضح الترابط الوثيق بين الهوية الدينية والعرقية والعامل النفسي في الصراعات الإقليمي، فالصراعات الدينية ليست مقتصرة فقط على اختلاف الديانات بل تمتد أيضًا إلى الخلافات بين الطوائف المختلفة داخل الدين الواحد. ويُعطي أمثلة على بعض الصراعات الدينية المعروفة في العالم، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، الصراعات في يوغوسلافيا السابقة، وفي بعض الدول الإفريقية مثل نيجيريا ورواندا، وكذلك في جنوب شرق آسيا، فوكس يشير إلى أن الدين ليس فقط قضية هامة في الصراعات، ولكنه عامل رئيسي يسهم في تأجيج الصراعات، حيث أنه، غالبا ما يوظف كأداة للاحتجاج

[156] Veen Tim, Event Data: A Method for Analyzing Political Behavior in the EU, Center for international crisis Management & conflict Resolution, university of Nottingham, United Kingdom, September, 2008 p 8.

والمطالبة بالحقوق السياسية أو للتمييز بين الانا والاخر، ليصبح محركا رئيسيا للصراع والتمييز والمطالبات بالحقوق، يعزو فوكس أهمية الدين في الصراعات الإثنية–الدينية في الشرق الأوسط إلى أربعة عوامل رئيسية[157]:

1. الدين يعتبر قضية مركزية في الصراع.
2. وجود تمييز ديني يمارس ضد الأقليات.
3. الأقليات تطالب بمزيد من الحقوق الدينية.
4. الدين يستخدم كأداة للاحتجاج السياسي.

كل هذه العوامل مجتمعة تساهم في جعل الدين محورا للصراعات بشكل أكبر مما هو عليه في مناطق أخرى، فالغزو التركي لقبرص في سنة 1974م، يدخل في هذا السياق، من خلال دافع الحماية والدفاع عن الاقلية التركية المتواجدة في جزيرة قبرص، ليستمر التواجد والاستقرار العسكري التركي في قبرص وتقسيمها الى شطرين منذ ذلك التاريخ، اخذ الصراع أحد أشكال التفاعل الاجتماعي الذي نشأ نتيجة التعارض والتناقض في العواطف، الأفكار، الآراء، والمعتقدات بين الطرفين، ما دفع الأطراف المتنازعة إلى اتخاذ إجراءات و تصرفات سعيا لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها على حساب الطرف الآخر، كما أن هذا التدخل التركي هو نتيجة درجات متفاوتة من الشدة في الصراع، بدأ من النزاعات البسيطة وتطور ليصل إلى غزو عسكري للجزيرة مخلفا اضطرابات كبيرة امتدت تأثيراتها الى يومنا [158].

الفرع الاول: اليونان وعقدة ضياع اسطنبول وازمير

تتعدد الجوانب النفسية التي لها مساهمة في تطور العداء التركي اليوناني، كلا الدولتين لهما ماض مجيد حيث هيمنتا على منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط عسكريا وسياسيا وثقافيا، البداية من قبل اليونانيين، من خلال الإمبراطورية البيزنطية، ثم الأتراك من خلال الإمبراطورية العثمانية، على الرغم من عدم تشكيل الإمبراطورية البيزنطية ولا الإمبراطورية العثمانية بالكامل على يد اليونانيين والأتراك، إلا أن حكامهم وكبار إداريهم كانوا في

[157] اكرام بركان، تحميل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العالقات الدولية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010، ص107.

[158] عثمان عمر بن عامر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماعي والعمل الاجتماعي، (بنغازي، دار الكتاب الوطنية، 2002)، ص.112

الأساس من أصول يونانية وتركية، ساهم ذلك في تعدد تشكيلات الهوية[159]، بعد انهيار وسقوط بيزنطة سنة 1453م،

تولدت لدي المجتمع اليوناني – الذي كان محبطا – فكرة احترام الذات وآلية الدفاع والمبدأ المعياري المتمثل في "يجب أن يحكم اليونانيون من قبل اليونانيين"، إن هذا البناء النفسي لم يكن ضد الأتراك أو العثمانيين، بل كنتيجة طبيعية لتجارب الماضي، ومن خلال وضع هذا الافتراض في الاعتبار، يمكن تسليط الضوء على سقوط المدينة اليونانية المقدسة وعاصمتها (إسطنبول/القسطنطينية) في أيدي الأتراك باعتباره عداء تاريخيا ضد الأتراك، كان لهذا الحدث تأثير نفسي عميق ويظل غير منسي بالنسبة لليونانيين حتى اليوم[160].

الامر الذي ادى الى تنامي الطموحات والدوافع لتكوين دولة غربية وفق تصورات بناء "الذات اليونانية" الأوروبية ضد الهوية التركية الإسلامية التقليدية، لقد لعب هذا المبدأ دورا مهما في تشكيل العداءات النفسية في العلاقات اليونانية التركية[161].

ينبغي التأكيد على أن بناء "الذات" اليونانية و"الآخر" التركي قد تشكل أيضا وفقا لنظام الحداثة العالمية، حيث ميزت آليات تحديد الهوية الغربية نقطة مهمة بشأن أسباب العداء التركي اليوناني، وهي ليست فقط بناء صورة الذات "الآخر" ولكن أيضًا وضع "الآخر" في مساحة ثقافية أدنى، وبعبارة أخرى، في هذا العداء، كانت أهداف كلا الجانبين هي وضع الآخر في مساحة أخلاقية أدنى من خلال ترقية نفسه إلى المكانة العليا، في هذه المرحلة، وهو ما تعكسه كتابات وطروحات الدبلوماسيين والسياسيين الغربيين خاصة اليونانيين والبريطانيين الذين على اعتبار أن اليونانيين عانوا تحت حكم الأتراك الذين كانوا من البدو الرحل وغير المتحضرين، كما تم وصف الأتراك العثمانيين على أنهم كسالى ومتعصبون وارتبطوا بالوحشية، إن جهود اليونانيين لتحرير أنفسهم من الحكم العثماني لم تقتصر على الحرية السياسية من أجل اقامة بلد مستقل، ولكن لإعادة خلق التفوق الثقافي والأخلاقي

[159] Hüseyin ISIKSAL, An Analysis of the Turkish-Greek Relations from Greek 'Self' and Turkish 'Other' Perspective: Causes of Antagonism and Preconditions for Better Relationships**,** Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol.1, No.3, 2002,p118.

[160] Ibid, p 119.
[161] Ibid, p 122

من أجل ترسيخ الوحدة الوطنية وتجاوز المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لليونان كل ذلك لن يتأتى الا من خلال استعادة المجد البزنطي الضائع[162].

كان احتلال الجيش اليوناني لإزمير إحدى نقاط التحول في العلاقات التركية اليونانية، وبما أن الحكام الأتراك كانوا يعرفون جيدا موقف اليونانيين، فقد طالبوا الدول الحليفة بعدم مشاركة اليونانيين في أي احتلال للأناضول، لكن طلباتهم لم تؤخذ بعين الاعتبار، في 5 مايو 1919م، أنزلت اليونان، بتكليف من الدول المتحالفة، جيشها تحت حماية السفن الحربية البريطانية والفرنسية والأمريكية في إزمير. في 15 مايو 1919م، أثناء احتلال إزمير، قام جنود يونانيون غير منضبطين وعدوانيين بمهاجمة الأحياء الإسلامية في المدينة واضطهدوا الناس لمدة يومين، تشير الاحصائيات الى ان الجنود اليونانيين، الذين استمروا في إطلاق النار لفترة طويلة على الرغم من رفع العلم الأبيض من الثكنات، قتلوا 2000 تركي، اليونانيين قبل دخولهم إلى إزمير، أعلنوا أنهم لم يأتوا للاحتلال المؤقت، كان الهدف الحقيقي لليونانيين هو دمج غرب الأناضول في "اليونان الكبرى" التي سيقيمونها على جانبي بحر إيجه وبالتالي تحقيق "فكرتهم الكبرى" (المثال العظيم أو الفكرة العظيمة او فكرة ميغالي)، أي إحياء الدولة المجيدة وهي الإمبراطورية البيزنطية المسيحية بنفس مقوماتها[163].

الفرع الثاني: تركيا ومتلازمة سيفر

انتقل إلى اللغة اليومية مصطلح "متلازمة سيفر" في تركيا، وأصبح موضوعا لاستطلاعات الرأي، تم توثيق وقت ظهوره وتطوره التاريخي بدقة من قبل السلطات التركية، في الفترة الكمالية، والذي يستمر حتى يومنا هذا من خلال التغيرات الجيوسياسية، وتعد عقيدة لتحديد هوية العدو من خلال التفاعل مع العملية السياسية وعلاقات تركيا مع غيرها من الدول، وتمكن الرؤية التفسيرية لهذه المتلازمة في جميع الاتهامات الموجهة اليوم ضد الضغوط الأجنبية، والتي لا يزال يطلقها بانتظام السياسيون أو الجيش أو بعض المثقفين، الذين يتذكرون معاناة الماضي و يحذرون من "سيفر جديد"، من خلال امكانية تحول الأقليات الى النمط الأوروبي الغربي او التحالف مع روسيا، في جهودها التقويضية، وبالتالي اعتبارها عدوا في الداخل؛ وينظر إلى الثقافة العثمانية وتقاليدها المتنوعة من قبل

[162] Ibid, p 123

[163] Uğur Oral, THE ISSUES BETWEEN TURKEY AND GREECE BY CONSIDERING SUGGESTIONS FROM CITIZENS OF BOTH COUNTRIES THROUGH COMMUNICATION, African Journal of Social Sciences and Humanities Research, Volume 6, Issue 2, 2023, p 58.

هذه الاقليات على انها هي التي جلبت الخراب للأتراك، على الرغم من ان هذا التصور مثير للريبة داخليا، الا ان التركيز ينصب على الأجنبي، فهو في الواقع الشخصية الرئيسية في هذا الهوس، في تعريفها الواسع العدو الأجنبي هو الغرب، بالمعنى الأوسع على نحو متزايد، بدءا من قلب القوى الأوروبية الأكثر تورطا في التفكك النهائي للإمبراطورية صياغة معاهدة سيفر في تلك النسخة من طرف بريطانيا وفرنسا واليونان وروسيا، كما ترتبط الولايات المتحدة بها، خاصة عندما تدعم الأكراد في سوريا والعراق، كما تقوم هذه المتلازمة على فرضية تفكيك تركيا من خلال دعم المطالبات الإقليمية الأرمنية أو الكردية، وهو ما تتهمت به تركيا الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الامريكية، أما بالنسبة للعدو في الداخل، فإن "الطابور الخامس" يتم تجنيده في البداية من بين الأقليات المعترف بها في معاهدة لوزان، وهم الأرمن واليونانيون واليهود، انضم الأكراد إلى قائمة خونة الوطن عندما طالبوا بالاعتراف الاجتماعي وضرورة منحهم حكما ذاتيا، تحول الطلب الى تمرد قاده حزب العمال الكردستاني "PKK" ضد الدولة التركية منذ عام 1984م، ليتطور إلى صراع مفتوح ضد حزب العمال الكردستاني واتباعه من الاكراد[164].

إن التخوف من التغيرات الجيوسياسية نابع من الخوف من تغير الحدود لصالح الأرمن أو الأكراد، والذي يعد متأصل في بنود ذات الصلة في معاهدة سيفر، ومع ذلك فإن تصور الخطوط العريضة يظهر أيضا غموض استراتيجية تركيا تجاه هذه المتلازمة، فهي لا تزال مترددة بين الموقف الدفاعي والهجومي، ومن ثم فإن الخرائط المنشورة التي تظهر "تركيا الكبرى"، والتي تفترض استعادة محافظتي الموصل وكركوك العراقيتين أو استعادة الأراضي في أرمينيا الحالية، كما أن الاحتلال التركي للجزء الشمالي من قبرص بعد عام 1974م، يسمح أيضا بضم هذه المنطقة إلى تركيا وفق معيار عرقي[165].

عانت تركيا من الخوف من المطالبات المحتملة على حدودها بتحريض من الاتحاد السوفييتي، وقد أيقظت الاضطرابات السياسية الناجمة عن سقوط جدار برلين هذه المخاوف في وقت لاحق، وفي عام 2003م، كانت تركيا تشعر بالقلق من أن التدخل الأميركي في العراق قد يؤدي إلى إحياء النزعة الانفصالية الكردية، والآن تجذب الأزمة السورية الانتباه إلى حدود الشرق الأوسط الناجمة عن اتفاقية سايكس بيكو في عام 1916م، كما تعمل

[164]Dorothée SCHMID, Turkey: the Sèvres syndrome, or the endless war, Franco-Turkish Paper No.13, Institut français des relations internationales(Ifri),April 2015,p11.

[165] ibid, p12.

على تأجيج المخاوف من معاهدة سيفر جديدة، فإن التحديد الافتراضي المتكرر للأعداء الجدد يمكن أن يؤدي إلى خلق أعداء حقيقيين.

هناك اتجاه نقدي يمثله أكاديميون ينشطون خارج تركيا، يحللون هذه الهواجس الجماعية، ويتحدون التفسير المنهجي لأي واقع سياسي من منظور كارثة سيفر، من خلال تقييمهم للعوائق الناجمة عن انتشار المتلازمة في الثقافة السياسية التركية، بعدما فوجئوا باستمرار هذه المتلازمة وطبيعتها التي عفا عليها الزمن بشكل متزايد، ويؤكدون أن انتشارها في الوعي الجماعي يرجع في البداية إلى الكماليين، الذين سيطروا على نظام الحكم في تركيا لفترة طويلة، لقد تعمدوا الحفاظ على متلازمة سيفر ونقلها إلى الأجيال المتعاقبة من الأتراك، وخاصة من خلال التعليم في المرحلة الابتدائية[166]

هذا المسار ادي الى تحديد كيفية رؤية شعب البلدين للقضايا التاريخية والمشاكل الراهنة للعلاقات التركية اليونانية والتعامل معها، وفي هذا السياق إعداد الباحث "Uğur Oral " استبيان يتكون من واحد وثلاثون سؤالا مختلفا، بما في ذلك الأسئلة الديموغرافية، وكشف الاستطلاع الذي أجري بشكل متزامن في تركيا واليونان، عن الرأي الشخصي لكلا الشعبين حول القضايا العالقة بين البلدين من خلال الإجابة على نفس الأسئلة، طُلب من المشاركين في الدراسة الإجابة على الأسئلة المطروحة عليهم باختيار إحدى الإجابات "أوافق بشدة"، "أوافق"، "لم أقرر"، "لا أوافق"، "لا أوافق بشدة"، في هذه الدراسة الكمية التي استمرت لمدة 90 يوم واجريت في عام 2020م، شارك في الاستبيان 495 مواطن من تركيا و324 مواطن من اليونان، وتم اختيار العينة في تركيا من مقاطعات إزمير وأنقرة وبورصة وأيدين، والمشاركين من اليونان تم اختيارهم من أثينا، ثيسالونيكي، بيرايوس، خيوس، وجزيرة رودس.ومن بين 495 مواطن تركي شاركوا في الاستبيان نجد 400 منهم ذكور و95 إناث، من بين 324 مواطن يوناني 165 من الذكور و159 من الاناث، 70% من الاتراك المشاركون في الاستطلاع صرحو بأنهم زاروا اليونان من قبل، وبلغت نسبة المشاركين اليونانيين الذين زاروا تركيا 61%، وأجاب 31% من الأتراك بـ"نعم" على سؤال ما إذا كان لديهم صديق مقرب من دولة مجاورة، بينما تبلغ هذه النسبة في اليونان 47%. أما الذين يشكلون الفئة العمرية 65 سنة فما فوق من العينة فهم 17% من الأتراك و12% من اليونانيين، وشكلت الفئة العمرية 50-65 سنة نسبة 46% من الأتراك، و36% من اليونانيين، أما الفئة العمرية 35-50 سنة فبلغت نسبتهم 32% للأتراك، و36% لليونانيين. أما من تتراوح أعمارهم بين 25-35

[166] ibid, p 12.

عاماً فبلغت نسبتهم 3% للأتراك و12% لليونانيين، والذين تتراوح أعمارهم بين 15-25 سنة 2% من الأتراك و4% من اليونانيي[167].

توصلت نتائج الاستبيان الى أن الأتراك واليونانيين يرون بأن معظم المشاكل بينهما سببها السياسة والسياسيين، وأنه لا توجد مشكلة بين المجتمعين، كما تشير النتائج الى ان الأتراك أكثر ميلا من اليونانيين بالاعتقاد أن المجتمعين تجمعهم اواصر الصداقة، إن فرضية الاعتقاد بأن تركيا واليونان سيكونان صديقين حميمين في المستقبل مرتفع في كلا المجتمعين، وفق نتائج الاستبيان، كما تكشف هذه النتائج عن الحاجة إلى السلام ورغبة الشعبين في حل المسائل الخلافية عن طريق المفاوضات المباشرة بين حكومات البلدين في جو تسوده الصداقة والنهج الإيجابي، وهي نتيجة واعدة لمستقبل العلاقات بين البلدين، للتوصل الى ذلك يحتاج السياسيون الموجودون في السلطة في تركيا واليونان إلى سماع مطلب الشعب ووضع سياسات وحلول من شأنها حل المشكلات وخلق بيئة تصالحية، ومن النتائج الملفتة للنظر في الاستبيان هو الخوف من الحرب بين البلدين، خاصة في المجتمع اليوناني، على الرغم من تدهور العلاقات من وقت لآخر جراء مخلفات التاريخ، فكلا المجتمعين نقلت اليهم آراء سلبية عن سكان البلد المجاور من ابائهم خلال سنوات طفولتهم، ونتيجة لذلك تم خلق بيئة يسودها الشعور بانعدام ثقة متبادل في العقل الباطن الاجتماعي في كلا البلدين، لتجاوز ذلك ومن أجل خلق صداقة تركية يونانية دائمة ينبغي استبدال الآراء السلبية والتحيزات في العقل الباطن الاجتماعي بمشاعر ودية[168].

[167] Uğur Oral, op cit, p 62.
[168] Uğur Oral, op cit, p 69.

خلاصة الفصل:

يشير تعدد دوافع أبعاد التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط إلى تعقيد وتشابك العوامل المؤثرة في هذا الصراع، من خلال النظر إلى الأبعاد الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، يمكن فهم كيف يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه في هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية.

البعد الاقتصادي :تكتسب منطقة شرق المتوسط أهمية كبرى بسبب احتياطياتها الكبيرة من الغاز والنفط، مما يجعلها محط أنظار القوى الإقليمية والدولية، إن تطوير هذه الموارد يفتح آفاقا واسعة لزيادة الإنتاج الصناعي والتجارة، وهو ما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق الطفرة التي تطمح إليها كل من تركيا واليونان.

البعد السياسي :يلعب التاريخ والجغرافيا دورا كبيرا في تشكيل هذا الصراع، تستغل كل من تركيا واليونان الزخم التاريخي والتحولات الجيوسياسية لتحقيق أهدافها في بسط نفوذها على المنطقة، التحالفات السياسية الدولية والتحركات الدبلوماسية هي أدوات تستخدم لتعزيز موقف كل دولة في هذا التنافس.

البعد الاجتماعي: يتمثل في التأثيرات الثقافية والدينية والمعتقدات التي توجه سياسات الدولتين، فالهوية الوطنية، المعتقدات الدينية، والتراث الثقافي كلها عوامل تؤثر على العامل النفسي لافراد البلدين، وتقدم تصورا عن كيفية تعامل القادة من البلدين مع هذا التنافس، وتوجيه السياسات بما يتوافق مع رؤيتهم للمصالح الوطنية والإقليمية.

من خلال تحليل هذه الأبعاد، يمكن فهم أعمق للأسباب التي تدفع كل من تركيا واليونان إلى التنافس في شرق المتوسط، وكيفية توظيف هذه العوامل لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

الفصل الثالث: استراتيجيات التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

المبحث الأول: الاستراتيجيات الاقتصادية لعملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

المبحث الثاني: الاستراتيجيات العسكرية لعملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الطاقوية لعملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

الفصل الثالث: استراتيجيات التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

تقوم الدول والحكومات في سعيها للتموضع بمكانة ذات ميزة تنافسية في علاقاتها مع غيرها من الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية، بإعداد وصياغة استراتيجيات تهدف الى تعظيم المكاسب وتأمين وسائل تطوير الحياة الاقتصادية والسياسية لمجابهة مختلفة التحديات، و لبلوغ ذلك تسعى الى توظيف مختلف الموارد المتاحة، ورسم السياسات وتنفيذ البرامج التي تساهم في تحقيق الجاهزية في مختلف المجالات، ولا تخرج كل من تركيا واليونان عن هذا السياق في عملية التنافس الثنائي، حيث انتهجت كل منهما استراتيجيات متعددة الابعاد نظير تحقيق التفوق في عملية التنافس الثنائي في شرق المتوسط، فكلاهما قام بصياغة سياسات مختلفة اقتصادية واخرى عسكرية فرضتها مآلات الخلاف الثنائي وتطورات العملية التنافسية في ظل ما يميزها من تعقيد وضبابية وتوجس، ناهيك عن السعي لفرض وجهة نظر كل منهما فيما يتعلق بالصراع البحري من خلال الخطط والسياسات البحرية لكل طرف في ظل صراع يعود الى عقود ماضية، تجدد الاحتدام حوله بعد اكتشاف مصادر الطاقة في حوض شرق المتوسط.

المبحث الاول: الاستراتيجيات الاقتصادية لعملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

ان السعي لزيادة القوة الاقتصادية لكل من تركيا واليونان فرض عليهما تبني سياسات وتوجهات هادفة بين التنوع من حيث الحيز الزمني بين القصيرة والمتوسطة وطويلة المدى من جهة، وبين الاعتماد الذاتي والاعتماد المتبادل من خلال سياسة التحالفات من جهة ثانية، من اجل تحقيق تفوق اقتصادي ومجابهة مختلف التحديات التي تفرضها طبيعة التعاملات المرتبطة بالعجلة الاقتصادية على الصعيدين الاقليمي والعالمي، وفق خطط قائمة على التحرر من التبعية وبين سياسات الاعتماد المتبادل.

المطلب الاول: سياسات تحسين الاداء الاقتصادي بعد 2010م.

لقد مر اقتصاد كل من تركيا واليونان بهزات عصيبة، وذلك بسبب تنامي المديونية و لجوئهم الى المؤسسات المالية للاقتراض الخارجي من اجل تدوير العجلة الاقتصادية، غير ان تبعات المديونية وخدمة الديون اوصلت كلا

البلدين الى حافة الانهار الاقتصادي والافلاس، حيث ظهر ذلك جليا مع بدايات الالفية، ما اجبر البلدين على تغيير السياسات الاقتصادية المنتهجة من اجل اعادة بعث التنمية وخلق الثروة.

لقد شهدت اليونان ارتفاع الدين السيادي الى نسب فاقت بكثير ما كان متفق عليه في اتفاق وبنود الاتحاد الاوروبي التي اقرتها معاهدة ماسترخت بخصوص الجانب المالي[1]، كما ساهمت المديونية في تراجع وانكماش الاقتصاد التركي في الجهة المقابلة، غير ان الحكومة التركية مع وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم سنة 2002م اعتمدت اصلاحات اقتصادية حققت في الخمس سنوات الاولى معدلات نمو جيدة، ساهم في ذلك الاستقرار السياسي والاريحية المالية الناتجة عن اليات تسهيل العمليات التجارية واستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وتقديم تحفيزات للشركات المتوسط والصغيرة من اجل ترقية نشاطاتها وزيادة مساهتها في الناتج المحلي، خصوصا في ظل الدعم المقدم من طرف البنك العالمي الذي قدم قروضا لتركيا ما بين 2013م الى 2019م في هذا المجال، وذلك تماشيا مع استراتيجية البنك العالمي الرامية الى تعزيز القدرة على الحد من تغير المناخ حيث بينت التقارير ان الحد من انبعاثات الغازات الملوثة الى جانب تمكينها في حماية البيئة، يسهم ذلك في خلق فرص العمل و تهدف الى تحقيق نمو اقتصادي مستدام، لقد سطرت حكومة العدالة والتنمية من اجل تحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية استراتيجيات طويلة المدى مكنتها في البداية من تجاوز الازمة الاقتصادية لسنة 2001م التي كادت ان تعصف بالاقتصاد التركي وصنف من خلالها في مصاف اقتصاديات الدول المتخلفة، نتيجة هشاشة الاداء الاقتصادي و السياسات التقليدية لفترة ما قبل العدالة والتنمية، التي كانت من بين ابرز اسباب تراجع نفوذ الاحزاب التركية التقليدية في الاستحقاقات الانتخابية، حيث لم تتمكن من بلوغ عتبة 10% من مجموع اصوات الناخبين وهي نسبة اقصائية، في حين فاز حزب العدالة والتنمية بالأغلبية وشكل حكومته، والتي سارعت الى صياغة استراتيجيات النهوض الاقتصادي[2].

في ظل تنامي الاقتصاد التركي و بلوغ درجة التفوق على اليونان، انتهجت الحكومة اليونانية سياسات اقتصادية قائمة على استغلال دعم وتمويل حكومات الاتحاد الاوروبي، لبلوغ اهداف استراتيجيات تحسين الاداء الاقتصادي التي تبناها الطرفان في السياسات التالية[3]، عمدت كل من الدولتين على اعتماد الانتقائية في اختيار

[1] ريحان الشريف، بن بخمة سليمان، عدوى الازمة المالية الاوروبية ومستقبل الاتحاد الاوروبي –دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،العدد الاقتصادي 32-02، ص175

[2] المرجع نفسه، ص177

[3] NURULLAH GÜR, MEVLÜT TATLIYER and ŞERİF DİLEK, The Turkish Economy at the Crossroads, Insight Turkey , Vol. 21, No. 4,2019,p139.

السياسات لإنقاذ الاقتصاد وفق طبيعة الامكانيات والمكانة الدولية، وذلك للاختلاف الموجود من حيث الموقع الجغرافي وطبيعة وتوجهات النظام السياسي، الى جانب الاختلاف في المنظومة القيمية لكل من المجتمع اليوناني والتركي ومدى تأييد الشعوب لتوجهات الحكومات في مساعي الدفاع عن المصالح العليا لكل من البلدين:

الفرع الاول: السياسات اليونانية

ترتكز الحياة الاقتصادية في اليونان على ثلاثة قطاعات استراتيجية وهي الخدمات بنسبة مساهمة في الدخل المحلي قدر بنحو 75% وقطاع الصناعة بناتج محلي يقدر بنحو 20% الى جانب القطاع الزراعي بمساهمة 3.7%[4]، تجدر الاشارة الى ان الزراعة على رغم نسبتها الضعيفة الا انها تتميز بانتاج كثيف ومتنوع بين البقول والخضروات والكروم والفواكه وبانتشار على كامل الاراضي والجزر اليونانية.

على الرغم من هذه الميزة للتنوع الاقتصادي، إلا ان اليونان شهدت ازمات مالية كبرى اعلنت بسببها افلاسها في اربع مناسبات في سنوات 1827م وفي سنة 1843م، وفي المرة الثالثة سنة 1893م والرابعة سنة 1932م، تتقاسم مسببات الافلاس الاربعة لنفس جملة العوامل المؤدية لها، في مقدمتها الانفاق العسكري الكبير نتيجة الوضع الجيوستراتيجي لليونان حديثة الاستقلال عن تركيا، والتخوف والتوجس المستمر من الاعتداء التركي، ناهيك عن العامل البيروقراطي الذي يميز طرق تسيير الادارة وعجزها عن تحصيل الضرائب المفروضة على المواطنين، ضف الى ذلك العائق الكبير للتنمية المتمثل في اعباء خدمة الديون، ما ادى الى فقدانها لمكانتها في السوق الاوروبية لعدم مجاراتها للعملية التنافسية وتطوير منتجاتها، و تراجع مداخيل القطاع السياحي وهو اهم ركائز الاقتصاد اليوناني في قطاع الخدمات من خلال مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة تزيد عن 75%، جاء هذا التراجع بسبب ما يشهده القطاع من تنافس من طرف دول اخرى عملت على تطوير بنيتها السياحية لتصبح دول جذب سياحي في مقدمتها تركيا[5].

على الرغم من خطورة الوضع الاقتصادي اليوناني الا ان الحكومة ابقت على الامر في حيزه الداخلي في ظل افتقاره الى اي خطة علاجية، بعد دخول اليونان للاتحاد الاوروبي سنة 1981م وفي ظل الشروط الواجب الالتزام بها من طرف دول الاتحاد الراغبة في الدخول الى منطقة اليورو المتعلقة بالعجز في ميزانية الدولة، نسب التضخم

[4] بوالكور نورالدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الاسباب والحلول،مجلة الباحث، العدد الثالث عشر، 2013، ص 59.
[5] مداحي محمد، خلخال منال، أزمة الدين السيادي في اليونان على منطقة اليورو واقتصاديات الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد07، افريل 2017، ص59.

ومعدل النمو الاقتصادي، و نسبة الدين من الناتج المحلي الاجمالي والتي تجاوزت ما حددته معاهدة ماسترخت بـ 60% حيث بلغت 100% عام 2005م، وبقيت في مسار تصاعدي[6].

في ظل الوضع الجديد على اعتبار اليوناني عضوا في الاتحاد الاوروبي، اصبحت الحكومة مجبرة على رسم سياسيات اقتصادية تهدف الى تجاوز الوضع المالي الصعب من خلال استغلال الدعم الاوروبي المعروف بحزمة الانقاذ المالية لسنة 2010م الممتد لثلاث سنوات لاحقة، تمثلت الحزمة الاولى في اقراض اليونان مبلغ 140 مليار دولار، منها 80 مليار دولار من طرف الاتحاد الاوروبي والباقي من طرف صندوق النقد الدولي[7]، من اجل بعث الحياة الاقتصادية بما يكيفها مع عملية التنافس على الصعيدين الاقليمي والعالمي.

لقد تواصلت تلك الشروط القاسية على اليونان الى غاية منتصف عام 2022م، حيث أعلن رئيس الحكومة اليونانية كيرياكوس ميتسوتاكيس في يوم 20 اوت 2022م عن انتهاء الرقابة الاوروبية الصارمة على الاقتصاد اليوناني ما يفتح افقا للتحرر في صياغة السياسات الاقتصادية اليونانية من اجل تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي بعد التخلص من الشروط التي فرضها الدائنون الاوروبيون وصندوق النقد الدولي، نتيجة خطط الانقاذ التي وضعت على اثر تقديم ديون لليونان على ثلاث مراحل بدءا من سنة 2010م والمقدرت بـ: 289مليار يورو التي انتهت سنة 2018م.

ان رفع القيود الاقتصادية على اليونان جاء نتيجة توقعات للنمو الاقتصادي بنحو 4% مع مطلع 2022م، على الرغم من بقاء بعض المؤشرات السلبية كمعدل البطالة المرتفع والدين العام الذي لا يزال جد مرتفعا حيث قدر بنحو 180% [8]، الا ان الدعم الاوروبي لليونان مكنها بان تصبح وجهة استثمارية متنوعة ومتقدمة، من خلال جاذبيتها للمستثمرين الدوليين، يمكن تلخيص السياسات الانتقائية لانقاذ الاقتصاد اليوناني على النحو التالي:

1. تنويع الاستثمارات واستقطاب مجموعات مختلفة من الشركات، بدءًا من قطاع السياحة وصولاً إلى الطاقة والتكنولوجيا، وهو ما يعزز بعث مكانتها كوجهة استثمارية.

[6] المرجع نفسه، ص61.
[7] المرجع نفسه، ص65.
[8] يوم تاريخي اليونان تطوي صفحة مؤلمة لرقابة اوروبية صارمة، الرابط https ://www.dw.com/ar//

2. زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر في اليونان على مدى السنوات الخمس الماضية ما بين 2018م الى 2023م، ما يعكس التفاعل الإيجابي مع الإصلاحات الاقتصادية والسياسات الداعمة لتفعيل الحياة الاقتصادية.
3. تحفيز مشاركة الشركات العالمية في تشغيل الدورة الاقتصادية، فهناك شركات عالمية كبرى مثل Microsoft ، JP Morgan، Mondelez، و Amazon تستثمر في اليونان، مما يعكس حجم ثقة هذه الشركات في مناخ البيئة الاقتصادية في اليونان.
4. الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي تم اقرارها بعد خروج اليونان من الرقابة الأوروبية في عام 2018م، باعتبارها سياسات داعمة للاقتصاد اليوناني، مما ساهم في تحسين البيئة الاستثمارية.
5. اعداد تقارير دورية من اجل تحسين التصنيفات الايجابية للاقتصاد اليوناني، حيث صنفت مجلة الإيكونوميست البريطانية اليونان كأفضل أداء اقتصادي لعام 2022م، بعد تحقيقها لمؤشرات إيجابية في مجالات النمو الاقتصادي و تراجع حجم التضخم ونسبة الدين بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.
6. العمل على احتواء وتراجع مستويات المخاطر الاستثمارية في القطاعات الحيوية، حيث اصبحت تصنف اليونان كواحدة من أفضل عشر وجهات استثمارية في أوروبا في قطاع السياحة و من بين أفضل 20 سوقًا جاذبًا للاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة، ما يعزز جاذبية البيئة الاقتصادية باليونان في القطاعات الحيوية[9] .

لقد ساهمت خطة اليونان القائمة على اعتماد التقنيات والثورة الرقمية كجزء من التحول الاقتصادي وإعادة تنشيط اقتصاد الدولة، خطوة هامة في تعزيز الابتكار وتحسين البنية التحتية من خلال المجال التكنولوجي عن طريق فتح افاق الاستثمار لرجال المال والاعمال، إن هذه الاستثمارات مكنت من المساهمة في تعزيز بيئة الابتكار ودعم الشركات الناشئة والأعمال الصغيرة، بتوفير بنية تحتية تكنولوجية قوية، مكنت اليونان بالتشجيع على اقامة شركات جديدة وتعزيز روح التنافس في السوق المحلية والخارجية[10] .

اعتمدت الحكومة اليونانية على التعليم التقني باعتباره عاملا مهما في التحول الاقتصادي، كما ان تعزيز التعليم التقني والتدريب المهني يساهم في ضمان توفير الكوادر المؤهلة لتقنيات المستقبل لتحسين الاداء الاقتصادي للشركات اليونانية على اختلاف تخصصاتها، من بين الشركات الصناعية العالية التقنية نجد مؤسسة

[9] اليونان تشهد استثمارات من كبرى الشرمتعددة الجنسيات، موقع:enterprisegreece ، جانفي 2023 ،على الرابط : -
https//www.(enterprisegreece.gov.gr)
[10] مارينوس جيانوبولوس ،التقنية العالية في اليونان، الرابط:
https://www.enterprisegreece.gov.gr/newsletters/ar/newsletter

KINIMATIKI GOULOS GEORGE CO EE تعمل في مجال صناعة الروبوتات الصناعية.

ان أهم الصناعات اليونانية التي تم اعتماد سياسة التقنية العالية في التصنيع وتوظيفها في مختلف مراحل الانتاج هي التبغ، المواد الغذائية، الكيماويات، المنتجات المعدنية و التعدين، تكرير النفط، أهم المحاصيل الزراعية كمنتجات تحويلية المنتجة في اليونان هي القمح، الذرة، الشعير، الشمندر السكري، الزيتون، العنب، التبغ، البطاطس، إلى جانب المنتجات الحيوانية كالألبان، الى جانب المواد الغذائية المصنعة، الأجهزة الكهربائية و برامج الحاسوب و المواد البترولية المكررة[11]،

يمكن أن يكون هذا التوجه في توظيف المعلومات والتقنيات المتطورة مفيدًا للشركات المعنية بتطوير قدرتها التنافسية على الصعيدين الداخلي والخارجي في مختلف القطاعات.

الفرع الثاني: السياسات التركية

لقد عملت تركيا في سعيها للتكيف مع ما يفرضه الاقتصاد العالمي من تحديات على اتخاذ عدة إجراءات في إطار برنامج اقتصادي أُطلق عليه اسم "قرارات 24 جانفي 1980"، تضمنت هذه الإجراءات سياسات التحرير الاقتصادي، وفتح الاقتصاد للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، وتقليل التضخم، تعتبر هذه الفترة بداية لتحول اقتصادي هام في تركيا، حيث بدأت البلاد في الاندماج في الاقتصاد العالمي وتبنت سياسات اقتصادية أكثر تحررًا وفتحًا[12]، لقد تمكنت تركيا بعد تبني تلك الخيارات الاقتصادية ان تشهد فترات من النمو الاقتصادي القوي، كما كانت هناك جهود حكومية ساعدت في خلق بيئة مشجعة للاستثمار الداخلي وجلب الاستثمارات الخارجية التي ساهمت في تطوير البنية التحتية وتعزيز القطاعات المختلفة في الاقتصاد، الامر الذي مكن تركيا من تحقيق نمو اقتصادي بنسب متفاوتة من سنة الى اخرى.

[11] اقتصاد اليونان، موقع المعرفة، الرابط: https://www.marefa.org/

[12] احمد سلامي واخرون،اثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي الترفي تركيا خلال الفترة (2006-2016)،مجلة رؤى اقتصادية ، المجلد 08، العدد الثاني، 2018 ص16.

ان الظاهرة الطبيعية للنمو الاقتصادي ادت الى بروز فئات جديدة من رجال الأعمال الاتراك، مثل "نمور الأناضول"، والتي يشار اليها كرجال أعمال ناجحين ومبدعين يلعبون دوراً مهماً في دفع عجلة الاقتصاد وتطوير الشركات، كما يرجع الفضل لهم في إطلاق مشاريع جديدة وتوسيع الأعمال في البلاد[13].

من الملاحظ أن هذه الفئة الجديدة من رجال الأعمال لا تعكس فقط النمو الاقتصادي ولكن أيضًا التطور في بنية الأعمال والبيئة الاقتصادية في البلاد، تطوير رجال الأعمال الناجحين يعزز الابتكار ويسهم في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهي اهم الركائز التي تقوم عليها السياسات الانتقائية لإنقاذ الاقتصاد التركي المرتبطة بمجموعة من العوامل لتنفيذ استراتيجيات تحسين الأداء الاقتصادي والتي من بينها[14]:

1- تطبيق سياسات مالية ونقدية فعالة للتحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2- تنفيذ إجراءات تحفيزية لدعم القطاعات الرئيسية وتعزيز نمو الاقتصاد.

3-العمل على جذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية لتحفيز النمو الاقتصادي.

4-تطوير البنية التحتية من خلال الاستثمار في مشاريع مرتبطة بالبنية التحتية مثل الطرق والجسور والموانئ لتعزيز النقل وتحسين الاتصالات.

5-تعزيز الصناعات الرئيسية وتطويرها لمسايرتها للصناعات الحديثة والابتكار لتحقيق التنوع الاقتصادي.

6-تحسين التكنولوجيا :الاستثمار في البحث والتطوير لتعزيز التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاجية.

7- تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيض البيروقراطية لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

8- تعزيز الشفافية في البيئة الاقتصادية لجذب المزيد من الاستثمارات.

تلك العوامل تشكل جزءًا من استراتيجيات تركيا لتحسين أدائها الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

[13] مهدي مكاوي، اسماعيل دبش، تركيا وروسيا في اسيا الوسطى بعد 2003: التحول من استراتيجية التنافس والصراع الى استراتيجية التعاون والشراكة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 08، العدد الثاني، 2020،ص196.
[14] عماد قدورة، مرجع سبق ذكره، ص124.

كما عززت سياسة الاعتماد على التقنيات المتطورة في المجال الاقتصادي من وضع ومكانة تركيا انطلاقا من المحيط المحلي الى الاقليمي لتكتسب بعدها مصداقية على الصعيد العالمي، حيث اصبح يطلق على النجاح الذي حققته الحكومة التركية في تحسين الاداء الاقتصادي بالنموذج، ساهم في تحقيق ذلك السياسات الرشيدة لحكومة العدالة والتنمية لتطوير الاقتصاد التركي، على الرغم من ايعاز البعض الى ان تلك النجاحات راجعة الى دعم قدم من طرف المؤسسات المالية العالمية الى جانب النوادي المالية للحلفاء الاقتصاديين لتركيا، وهو ما ينفيه وزير المالية التركية السابق "علي باباجان" والذي يعتبر بان سبب الازمة الاقتصادية التي عاشتها تركيا سنة 2001م، كان سببها قيود وشروط الدائنين لتركيا وعلى راسهم صندوق النقد الدولي على الرغم من التعاون والالتزام الوثيق من طرف الحكومة التركية بكل الشروط، وبالتالي الفضل كل الفضل في تطوير الاقتصادي التركي راجع الى النموذج المعتمد من طرف القيادة التركية وليس مجموع الدائنين[15]، وتقوم سياسات التصنيع عالي التقنية في تركيا على عدة متغيرات، من اهمها مناقشة تطوير التقنيات عن طريق جلب وتوظيف التكنولوجيات الحديثة في المجال الاقتصادي بين تركيا وشركائها من خلال تحليل جوانب تأثير ذلك على العلاقات التركية وشركائها، مثال ذلك الحوار بين تركيا والولايات المتحدة للتعاون في الجوانب التقنية والاقتصادية كجزء من تعويضات غير سياسية للتنسيق في القضايا الإقليمية والدولية، يُعتبر هذا النوع من التعاون مألوفًا بين الدول، حيث يسعى كل طرف إلى الاستفادة من قدرات الآخر في مجالات معينة لتحقيق مصالحه العليا، حيث تدخل ذلك الدعم ضمن سياسة الإغراء لكسب التأييد مثل رغبة الولايات المتحدة في كسب التأييد التركي في الحرب على العراق[16]، فالتعاون التركي الامريكي يعود الى عقود سابقة وملازمة للمراحل الاقتصادية الثلاثة للدولة التركية منذ النشأة، واعتماد القيم الليبرالية الى النيولبرالية التي سادت العالم في اعقاب الهيمنة الامريكية[17].

ان هذا الدعم المادي ساعد في تطوير العديد من الشركات التركية الموزعة على عدة قطاعات نجد شركة توبارس المختصة في مجال تكرير النفط وتشغيل المصافي، اعتمدت هذه الاخيرة في خطتها الاستراتيجية الهادفة الى تطوير نشاطها الانتاجي من اجل التحول الى عالم خال من الكربون مع افاق 2050م، تماشيًا مع خطة الاعتماد على التقنيات المتطورة، وآخر ما توصلت اليه التكنولوجيا، لمواصلة تلبية احتياجات البلاد من الطاقة دون انقطاع

[15] محفوظ عقيل سعيد ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير،(بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012) ،ص96.
[16] المرجع نفسه، ص98.
[17] İnan RÜMA, A Political Economy of Historical Change and Continuity in Turkish Foreign Policy, INTERNATIONAL RELATIONS, Volume 20, Number 80, 2023,p38.

والتركيز على إنتاج أنواع الطاقة الجديدة للمستقبل بطريقة محايدة للكربون[18]، في السياق نفسه انتهجت شركة Arçelik استراتيجية البصمة الذكية "In Touch Technology" في تطوير منتجاتها، وهي شركة رائدة في مجال الأجهزة المنزلية والإلكترونيات، تتمتع بحضور عالمي كبير، حيث تتواجد في أكثر من 140 دولة، وهي معروفة بالتزامها بالابتكار ورضا العملاء، تعمل على مواصل دعم أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة و تحسين قدرتها التنافسية، لدعم الاهداف المسطرة لآفاق 2030م، من خلال الالتزام بالابتكار في إنشاء تقنيات ذكية[19].

المطلب الثاني: سياسات تنويع اسواق التصدير

ان السوق الدولي يشكل تحديًا كبيرًا للدول و الشركات، فتحقيق النجاح فيه يتطلب تطوير استراتيجيات تسويقية مبتكرة ومتطورة، من خلال فهم حاجات المستهلكين على المستوى الدولي وتلبيتها بشكل فعال ومبتكر، ان تحديد الفرص والتهديدات في البيئة الدولية، وتحليل السوق والمنافسة، كلها عوامل تلعب دورًا هامًا في تحقيق النجاح في السوق الدولي، بالإضافة إلى ذلك، توفير منتجات أو خدمات عالية الجودة، وبأسعار تنافسية، من خلال الاعتماد على وسائل تسويقية مبتكرة تعزز من جاذبية المنتجات أو الخدمات، مما يساهم في تحقيق تفوق تنافسي في السوق الدولي[20].

يعتبر تنويع اسواق التصدير أحد الاستراتيجيات الرئيسة التي تسمح للدول والشركات بالتوسع والنمو في الأسواق الخارجية، تتضمن هذه العملية اصدار العديد من القرارات التسويقية والتنظيمية مثل تحديد الأسواق المستهدفة، وتحليل المنافسة في هذه الأسواق، وتطوير استراتيجيات التسعير والتسويق المناسبة، وتنظيم الشحن والتوزيع، بالإضافة إلى الالتزام بالتشريعات والقوانين الدولية المتعلقة بالتصدير، وبما ان البيئة الدولية دائمة الحركية وسريعة التقلب، فيجب على الشركات والدول أن تكون على اطلاع دائم بآخر التطورات وتكنولوجيا التسويق الحديثة، وأن تكون قادرة على التكيف وتعديل استراتيجياتها بناءً على هذه التغيرات لتحقيق النجاح المستدام في السوق الدولي، وهو ما تسعى اليه كل من اليونان وتركيا من خلال التنافس فيما بينهما.

[18] https://www.tupras.com.tr/ Tüpraş (tupras.com.tr)
[19] https://www.arcelikglobal.com/en/sustainability-report-2022/overview/ Arçelik (arcelikglobal.com)
[20] حمري نجود، البز كلثوم، استراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد الثاني، العددالاول، 2019، ص60 .

فكل من تركيا واليونان تتمتع بمقومات كبيرة في مجال التجارة الخارجية سواء من حيث نوعية المنتجات او من حيث وسائل النقل، على الرغم من تفوق الخبرة اليونانية في مجال النقل البحري للسلع والبضائع عبر كل خطوط العالم، من جهة اخرى عدلت تركيا من سياسة التجارة الخارجية عبر التحول الى العامل الشرقي الذي تعتبره امتدادا للبعد الحضاري وتوسيع اسواقها من خلال هذا التصور القيمي، فمن الضروري الاشارة والتأكيد على اهمية العامل الفكري والحضاري في ربط علاقات تقوم على الاعتماد المتبادل التي تصاعدت موجتها في حقل العلاقات الدولية، والتي تقوم على الجاذبية والاستمالة لقيم وثقافة معينة عن طريق الاقناع وزرع صورة جيدة في الاذهان عن الدولة الراغبة في فرض سياساتها ومبادئها ومنه تحقيق نفوذ لها لدى الغير من خلال القوة الناعمة وبعيدا عن كل اشكال القوة[21]، لاجل ذلك قامت كل من اليونان وتركيا في صياغة ورسم سياسات خاصة بها في سعيها لتحقيق اهداف استراتيجية تنويع اسواق تصدير منتجاتها.

الفرع الاول: السياسات اليونانية

لقد شهدت اليونان زيادة كبيرة في قيمة صادراتها خلال الفترة الأخيرة، وهذا ما يعكس نجاح قطاع الصادرات في تعزيز الاقتصاد الوطني، ان ارتفاع الصادرات بنسبة 36.7٪ ادى الى تحصيل مداخيل بقيمة 54.68 مليار يورو ما يعد مؤشر على تحسن كبير للاقتصاد اليوناني، تجدر الاشارة الى استثناء صادرات المنتجات البترولية التي وصلت نسبتها الى 78.5% والسفن من العملية الاحصائية، باعتبار هذين القطاعين الرئيسين الاعلى من حيث الحجم والكمية والسعر، وبالتالي فهما يسهمان في تقلبات العملية الاحصائية[22].

ان هذا التحسن في الصادرات يعود الى عدة عوامل، مثل تحسن الطلب العالمي على المنتجات اليونانية، وتحسين فعالية وكفاءة القطاع الصناعي والتجاري في البلاد، وهو ما يجعل الحكومة اليونانية دائمة المراقبة والمراجعة لتلك السياسات على المدى الطويل لتقييم تأثيرها على الاقتصاد الوطني والتخطيط للمستقبل، وتتمثل تلك العوامل في ما يلي:

[21] على جلا معوض، مراجعة مفهوم القوة الناعمة:خصوصية السياق الشرق اوسطي، مداخلة في اعمال المؤتمر العربي التركي الاول للعلوم الاجتماعية بعنوان "الثقافات ودراسات الشرق الاوسط"، معهد التفكير الاستراتيجي، انقرة 2012، ص12.

[22] https://www.enterprisegreece.gov.gr/ سجلت الصادرات اليونانية ارتفاعًا قياسيًا جديدًا، لتوسيع الاتجاه المتصاعد المستمر منذ (enterprisegreece.gov.gr) -عقد من الزمان

1. الارتفاع في القيمة والحجم على الرغم من تدفقات التجارة العالمية الضعيفة جراء جائحة كورونا، فالصادرات اليونانية ارتفعت لعام 2021م بنحو 7% من حيث القيمة المالية و حجم الصادرات، وهو ما يشير إلى القدرة التنافسية للمنتجات اليونانية لغيرها من المنتجات العالمية.
2. الزيادة في المنتجات وتحسين النوعية، مما يساهم في تفضيلها من قبل المستهلكين وزيادة حصة اليونان في الاسواق العالمية على حساب المنافسين من خلال جودة المنتجات.
3. النمو المتسارع في قطاع التقنيات العالية والمتوسطة، حيث يشير تقرير البنك المركزي اليوناني المكلف بتحليل معدلات النمو، ان منتجات التقنيات العالية والمتوسطة شهدت ارتفاعا كبيرا في الكمية المصدرة، مثل الآلات والمنتجات المعدنية التي ارتفعت بنحو 9% ، والمستحضرات الصيدلانية التي ارتفعت بحنو 20% ، مما يعكس القدرة التنافسية لليونان في هذه القطاعات.
4. التوسع في أسواق جديدة خارج أوروبا، مثل أسواق الشرق الأوسط، وهو ما يؤكد على نجاح التوجه الاستراتيجي في تنويع وتوسيع نطاق التصدير.
5. التوقعات المستقبلية للتقارير الصادرة عن المؤسسات المختصة في المجال الاقتصادي باستمرار نمو الصادرات اليونانية بمعدل سنوي يقدر ب 6%، يعزى هذا التوقع إلى القدرة المستدامة على التنافس والتوسع في أسواق جديدة.
6. تأثير البحث العلمي على الابتكار وتحسين الجودة على تحسين الأداء الاقتصادي لليونان في مجال البحث والتطوير قد يسهم في دعم الزيادة في صادرات المنتجات العالية التقنية بنحو 3%كنسبة اضافية سنويا [23] .

لقد ساهمت وسائل النقل الرئيسية في اليونان، في تسهيل عملية تصدير المنتجات من اليونان إلى مختلف الاسواق العالمية، وتتمثل البنية التحتية للتجارة الخارجية في:

1-الموانئ البحرية حيث نجدها منتشرة على كافة الساحل اليوناني وكل الجزر اليونانية، مثل ثيسالونيكي وهيراكليون وباتراس وهي موانئ بحرية رئيسة في اليونان، وتلعب دورًا مهمًا في تسهيل حركة البضائع والركاب.

2-المطارات الدولية، حيث تحتوي أثينا على مطار دولي هام يلبي احتياجات حركة السفر الكبيرة، وهو عنصر أساسي لاستقبال السياح.

3-المترو ، والمتمثل في شبكة القطارات تحت الأرض في اليونان، يتيح ذلك كوسيلة فعالة للتنقل داخل البلاد ويساهم في تسهيل النقل العام واتمام التعاملات التجارية.

[23] الصادرات اليونانية ترتقي في سلسلة القيمة، وتتوسع في الأسواق الدولية: https://www.enterprisegreece.gov.gr/

كما ساهمت الألعاب الأولمبية لسنة 2004م، في تطوير قطاع المواصلات من خلال افتتاح شبكة القطارات الجديدة في اليونان قبل بداية الألعاب الأولمبية عام 2004 م، يعكس أهمية وسائل النقل في دعم الاقتصاد والسياحة في اليونان، حيث كان إحدى الإجراءات التي ساهمت في التعريف بالمنتوج اليوناني خلال الفعالية الرياضية الكبيرة[24].

الفرع الثاني: السياسات التركية:

في ظل العديد من الاضطرابات الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة، حقق الاقتصاد التركي العديد من النجاحات البارزة كما واجه بعض التحديات، حيث شهدت البلاد تقلبات في سوق العملة وتضخماً مرتفعاً، إلا أن الحكومة التركية نجحت في اتخاذ إجراءات للتصدي لهذه التحديات وتحقيق استقرار اقتصادي نسبي[25].

فعلى الرغم من استمرار تراجع قيمة الليرة التركية مقابل العملات الأجنبية منذ عام 2018م، الا ان ذلك لم يؤثر سلباً على صادرات تركيا بشكل كبير، ما يعد مؤشراً على قوة بنية الاقتصاد التركي وقدرته على التكيف والتعامل مع التحديات النقدية والاقتصادية.

المصدر: موقع TRT عربي على الرابط: https://www.trtarabi.com/explainers14370233

[24] اقتصاد اليونان – المعرفة، مرجع سبق ذكره.

[25] عبد الحافظ الصاوي، ارتفاع المؤشرات الاقتصادية التركية، الرابط: https ://www.trtarabi.com/opinion/

يعود النجاح المستمر في الصادرات على الرغم من تراجع قيمة الليرة التركية الى عدة عوامل منها[26]:

1. تنوع الصادرات حيث حقق لتركيا توازنا ماليا، و عوض اختلالات تراجع قيمة الليرة ووسع الأسواق المستهدفة.
2. تحسين تكنولوجيا الإنتاج بما يساهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية التي تساهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات التركية في الأسواق الدولية.
3. تخفيض تكاليف الإنتاج والتصدير، سواء بسبب انخفاض قيمة الليرة أو بسبب تحسين العمليات الانتاجية والتكنولوجيا، ما يساعد في جعل المنتجات التركية أكثر جاذبية للمشترين الدوليين.
4. سياسات تحفيز الصادرات **التي** تقرها الحكومة مثل توفير الدعم المالي، اوتقديم الإعفاءات الضريبية، وتسهيل الإجراءات الجمركية، وهذا يمكن أن يساهم في زيادة الصادرات على الرغم من التحديات النقدية.
5. تعافي الطلب العالمي في ضل تراجع جائحة كوفيد19 وزيادة الطلب العالمي على المنتجات التركية بشكل عام، مما يعزز الصادرات.

فعلى الرغم من التحديات، استطاعت تركيا تحقيق بعض النجاحات الاقتصادية، من بينها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي تجاوز 761 مليار دولار سنة 2019م[27]، وتعافي الصادرات بفضل الطلب العالمي على بعض المنتجات التركية، مثل السلع الزراعية والملابس والمواد الغذائية، كما أظهرت بعض الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات في البنية التحتية نتائج إيجابية في دفع عجلة النمو الاقتصادي، على الرغم من استمرار بعض التحديات مثل ارتفاع معدل التضخم والبطالة، والتوترات السياسية الداخلية والخارجية التي قد تؤثر على الاستقرار الاقتصادي في المستقبل.

مع مطلع عام 2022م يمكن اعتبار أداء الاقتصاد التركي متوازنًا نسبيًا، حيث استطاعت الحكومة التركية التعامل مع التحديات بشكل فعال والحفاظ على استقرار اقتصادي نسبي رغم الظروف الصعبة في المنطقة والعالم، حيث تشير بيانات معهد الإحصاء التركي أن الصادرات السلعية التركية قد بلغت 230 مليار دولار قبل نهاية عام 2022م، مما يمثل زيادة عن العام السابق 2021م، ومن المتوقع أن تتجاوز الصادرات السلعية لتركيا حاجز

[26] عبد الحافظ الصاوي، مرجع سبق ذكره.
[27] عماد قدورة، مرجع سبق ذكره، ص 125.

250 مليار دولار مع نهاية 2022م، هذا يشير إلى استمرار نمو القطاع التصديري التركي وزيادة الإقبال على منتجاتها في الأسواق الدولية[28].

حيث ساهم في تحقيق تلك النجاحات اعتماد تصورات جديدة لتركيا خاصة تصفير المشاكل في الجوار الاقليمي، أثمرت نتائجها في زيادة التعاون الاقتصادي مع دول الخليج، بعدما كانت علاقات تركيا الاقتصادية على ارتباط كبير مع القوى الغربية مثل دول الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية، فالواقع البرغماتي في تحقيق المصالح القومية لتركيا فرض على النظام السياسي ربط شبكات التبادل التجاري مع دول اقليمية كانت على خلاف وثيق مع حكوماتها وصل الى حد القطيعة الديبلوماسية، مثل سوريا على خلفية الحرب السورية ودعم تركيا لقوى المعارضة، المملكة العربية السعودية على خلفية قضية اغتيال الصحفي السعودي خاشقي على اراضيها، وجمهورية مصر على خلفية الانقلاب على الرئيس مُحَمَّد مرسي[29]، ان تحركات الحكومة التركية نحو تطبيع العلاقات هو ما يعكس التطور الإيجابي في تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول المعنية، فقد تم التوصل إلى اتفاقية بقيمة 5 مليار دولار مع الإمارات في جانفي 2022م[30]، والذي يعد مؤشر للجهود الجادة لتعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين، تم من خلالها الاتفاق على استخدام العملات المحلية في التعاملات التجارية، وهو تطور مهم يشير إلى رغبة الطرفين في تعزيز التبادل التجاري وتحسين الروابط الاقتصادية بينهما، هذا النوع من الاتفاقيات يمكن أن يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل من التبعات السلبية للتقلبات في أسواق العملات الأجنبية.

ان التقدم في حجم التبادل التجاري بين تركيا والسعودية وإزالة العوائق التجارية يعكس رغبة الطرفين في تعزيز العلاقات التجارية وتوسيع نطاق التعاون الاقتصادي، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدين ويفتح الباب أمام فرص جديدة للتعاون في مجالات مختلفة، ان خطوة بناء الثقة بين البلدين يعد مؤشرا إيجابيا على تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما، كما يعد إيداع السعودية 5 مليارات دولار في البنك المركزي التركي يعكس ثقتها في الاقتصاد التركي وداعما للاستقرار المالي والنقدي لتركيا التي تواجه حربا على عملتها الوطنية من طرف الغرب.

[28] معهد الاحصاء التركي لسنة 2022.
[29] سعيد عبد الحميد، سلوى بن جديد، استراتيجية تحقيق مشروع عقيدة الوطن الازرق"دراسة في المضمون والاهداف والوسائل"،مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد الثاني، 2023، ص933.
[30] عبد الحافظ الصاوي، مرجع سبق ذكره.

على الرغم من الخلافات والتوترات السياسية الثنائية الا ان البلدين في سعي مستمر لتحسين العلاقات التجارية من اجل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، وقد يكون التبادل التجاري بينهما وسيلة للتخفيف من حدة التوترات السياسية عن طريق الحوار الاقتصادي وتعزيز الثقة المتبادلة، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا واليونان 69.2 % سنة 2021 مقارنة بـ 2020، وبلغ 5.2 مليارات دولار.

المطلب الثالث: سياسات مجابهة الاضطرابات المالية

الفرع الاول: بالنسبة اليونان.

منذ توقيع اتفاقية ماستريخت، نجحت الدول الأوروبية في تحقيق تقدم كبير في عملية الاندماج الاقتصادي والنقدي، تم على اثرها إنشاء اليورو كعملة موحدة لعدد من الدول الأوروبية، ما ساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز التجارة والاستثمارات داخل الاتحاد الأوروبي، غير ان أزمة الدين العام والعجز في الموازنة التي شهدتها بعض الدول الأوروبية خلال العقود الأخيرة وضعت الاتحاد الأوروبي أمام تحديات كبيرة، فقد شهد النمو الاقتصادي بطئ وتراجع في بعض البلدان، مع ارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم مشكلات التمويل العام، مما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى اتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذه التحديات، بما في ذلك تقديم الدعم المالي للدول المتضررة وتطبيق سياسات تقشف وإصلاح اقتصادي لتحسين الاداء المالي وزيادة الجاهزية التنافسية، كما تم تعزيز الإشراف المالي والاقتصادي من خلال توسيع اختصاصات الاتحاد الأوروبي وتحسين التعاون بين الدول الأعضاء وفي مقدمتهم اليونان التي تعد ابرز دول الاتحاد التي شهدت ازمة مالية كادت تعصف بالاتحاد ومؤسساته المالية .

ان الأزمة المالية في اليونان واحدة من أبرز الأزمات التي تعرضت لها المؤسسات المالية والاقتصاد العالمي بشكل عام خلال السنوات الأخيرة، ما أدى إلى تأثر البنوك والمؤسسات المالية بشكل كبير نتيجة لتعثر الحكومة اليونانية في سداد ديونها، مما أثار قلقاً كبيراً في الأسواق المالية العالمية. كما أثر أيضا على أسواق الأسهم العالمية والسوق العالمي للسندات بشكل كبير خلال فترة الأزمة، حيث شهدت انخفاضا حادا في القيمة وتقلبات كبيرة في الأسعار[31]، للازمة عوامل داخلية واخرى خارجية ساهمت في استفحالها، على الصعيد الداخلي شهدت اليونان نسبة نمو اقتصادي جيدة تراوحت الى 4% ما بين 2001م الى 2007م، الامر الذي ادى الى زيادة الانفاق

[31] رواق خالد، فريد بن عبيد، دور الفساد المالي والاداري في خلق الازمات الاقتصادية، دراسة حالة ازمة الديون السيادية في اليونان، مجلة ابحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثاني، العددالاول، 2020، ص99.

العام بنحو 87% مع اقرار زيادة في الاجور بنسبة 5% ، غير ان تلك السياسات ادت الى نتائج عكسية على الاقتصاد اليوناني، في ظل تفشي مظاهر الفساد الاداري الذي عرفه القطاع العام والتهرب الضريبي الذي ميز القطاع الخاص حيث تشير التقارير الى ان ما بين 25% الى 30% من الكتلة الاقتصادية غير خاضعة للضريبة [32]، اما على الصعيد الخارجي فقد انعكس انضمام اليونان للاتحاد الاوروبي على تراجع مكانتها في السوق المحلي والاوروبي نتيجة المنافسة الحادة للصناعات الاوروبية وجودتها مقارنة بالصناعات اليونانية، ناهيك عن الانضمام الى نادي العملة الموحدة "الاورو"، وعدم صياغة تشريعات ضابطة وجاذبة للاستثمارات الاجنبية في ضل الوضع الاقتصادي الجديد لليونان، الالتزامات الخاصة بخدمة الديون الخارجية[33].

لقد تسببت أزمة الدين الحكومي في اليونان في انخفاض قيمة السندات الحكومية اليونانية وزيادة تكلفة المديونية للحكومة اليونانية، مما جعلها تتعثر في السداد و بقائها بحاجة دائمة الى المساعدة المالية، الامر الذي اثار مخاوف رجال المال والاعمال من المجازفة بالاستثمار في اليونان نظرا للبيئة المالية المنهارة[34].

لقد قام الاوروبيون وعلى رأسهم الالمان بإدارة الانهيار الاقتصادي اليوناني وجعله تحت السيطرة حتى لا تنتقل العدوى ككرة الثلج الى دول اخرى في الاتحاد خصوصا دول جنوب اوروبا، الى جانب وضع خطط تهدف الى كسب المزيد من الوقت للتكيف وتجنيب المؤسسات المالية والبنوك الاوروبية من ارتدادات الانهيار المالي باليونان[35]، تمثلت خطة تسيير الازمة المالية اليونانية بإقرار تقديم المساعدة اللازمة لليونان كحل عقلاني وسيناريو انجع للإبقاء على تماسك الاتحاد ورفع التحدي على معالجة هذه الازمة، لان سيناريو خروج اليونان قد يقوض مؤسساته وسياساته في مواجهة التحديات المستقبلية، على الرغم من ان خروج اليونان والعودة الى عملتها الاصلية يساعد الحكومة على استعادة توازناتها المالية وتخفيض العجز في الموازنة العامة والايفاء بالتزاماتها امام الدائنين، غير ان ذلك يرهن مستقبل الاتحاد الاوروبي في ضل هشاشة اقتصاديات دول اخرى او من خلال انتقال العدوى الى دول ذات اقتصاديات جيدة[36].

[1] لمرجع نفسه، ص100.

[33] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص61.

[34] محمد مداحي ، خلخال منال، ازمة الدين السيادي في اليونان واثرها على منطقة اليورو واقتصاديات الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد السابع، افريل 2017، ص58.

[35] مجدي صبحي، اتجاهات الاقتصاد العالمي في عام 2012 وتاثيراتها المتوقعة على الاقتصاديات العربية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 03 فيفري2013.

[36] سمية كبير ، ازمة الديون السيادية في اليونان وسيناريوهات الحلول، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد التاسع والعشرين، 2014، ص123.

ان قرار دعم الاوروبيين لليونان خيار عقلاني، من حيث المساهمة في اعادة بعث اقتصاد متعثر، وكسب ثقة رجال المال والاعمال وكبريات الشركات الاقتصادية من داخل وخارج اوروبا وتشجيعهم على الاستثمار في عديد المشاريع في اليونان في ضل الضمانات الاوروبية، والاهم من كل ذلك البعد السياسي في عملية الانقاذ وهي مواصلة التماسك الاوروبي ومجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية، والعمل على اعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية وتدعيمها بتشريعات قانونية من شأنها دعم التماسك الاوروبي الذي يعد ابرز نموذج للتكامل الاقتصادي.

ان استراتيجية احتواء الازمة المالية اليونانية من طرف الاوروبيين ميزها التحكم الكبير في ضبط عملية الانقاذ، فاتفاق حكومات الاتحاد الاوروبي على تقديم الدعم المالي لليونان لم يتم وفق مفاوضات فعلية، بل وفق خطة عملية تهدف بالدرجة الاولى الى حماية العملة الاوروبية من الانعكاسات السلبية للازمة اليونانية[37]، من بين تلك الاجراءات الاستثنائية ما قام به البنك المركزي الاوروبي بعد اتفاق حكومات دول منطقة اليورو على خطة لتبادل سندات الديون اليونانية مع دائنيها من القطاع الخاص، وفقًا للاتفاق، توافقت المؤسسات المالية الخاصة على شطب 53.5% من قيمة سندات الدين اليونانية التي تمتلكها، وهو ما يعادل حوالي 107 مليار يورو، في المقابل، ستتلقى هذه المؤسسات سندات جديدة تستحق الوفاء على مدى 30 سنة، بنسب فائدة متغيرة تتراوح ما بين 2% و4.3% في السنوات القادمة، هذه الخطوة تهدف إلى تخفيف عبء الدين على اليونان وتوفير فرصة للبلاد لتحقيق استقرار اقتصادي مستدام في المستقبل[38].

لقد استفادت اليونان من مختلف الآليات الاوروبية للدعم والاستقرار المالي الهادفة الى اعادة بعث اقتصادها وتجاوزها للأزمة المالية التي قوضت نموها وانعكاس ذلك على باقي مجالات الحياة، ومنها الآلية الاوروبية للاستقرار المالي، التي تم إنشاؤها في 9 مايو 2010م، كجزء من جهود الاتحاد الأوروبي لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي وتقديم الدعم للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات مالية خاصة، تعتبر هذه الآلية مؤقتة وتكمل الآليات الأخرى الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة اليورو، تهدف هذه الآلية إلى توفير دعم مالي للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات مالية نتيجة لحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة، مثل الأزمات المالية أو الاقتصادية الحادة، وتتيح الآلية للدول الاتحاد الأوروبي الحصول على مبلغ مالي يصل إلى 60 مليار يورو كحد

[37] فاطمة الزهراء ديش ، تنسيق السياسات النقدية والمالية في منطقة الاتحاد النقدي الاوروبي، دراسة حالة ازمة الدين السيادي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثالث، ديسمبر2019، ص08.
[38] بوالكور نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص61.

أقصى لمساعدتها في التغلب على الصعوبات المالية، يتم توفير هذه الأموال في فترة قصيرة جدًا من قبل المجلس الأوروبي للاقتراض في الأسواق المالية، بهدف تقديم الدعم المالي الضروري في الوقت المناسب للدول المتأثرة[39].

ان الملاحظ هنا هو الدعم الاوروبي المبالغ فيه لليونان بصورة تتجاوز كل الاعراف والتشريعات والضوابط القانونية الخاصة بالاتحاد الاوروبي كتكتل سياسي اقليمي او كمؤسسات مالية اوجدتها معاهدات تم الاتفاق على بنودها من قبل الدول المؤسسة للاتحاد، فالآلية الخاصة بتأمين وضمان الاستقرار المالي هي آلية موجهة لإنقاذ اقتصاديات دول لم تنضم بعد الى العملة الموحدة، وبالرجوع الى اليونان نجد ان تاريخ انضمامها الى الاتحاد الاوروبي يرجع الى سنة 1981م، كما انضمت الى منطقة اليورو فعليا يوم 01 جانفي 2001م، وبالتالي اليونان من دول العملة الموحدة، وهذه الآلية موجهة للدول التي لم تنضم بعد الى منطقة اليورو.

من جانب اخر نجد تغاضي دول الاتحاد الاوروبي على المعلومات غير الصحيحة الغير صحيحة التي تقدمت بها اليونان لمؤسسات الاتحاد من اجل الانضمام الى العملة الموحدة.

ان ما يفسر كل هذا الدعم الاوروبي هو الرغبة في الابقاء على اليونان كدولة ذات جاهزية في التنافس الجيوسياسي تجاه الدول المختلفة عنها من حيث المنظومة القيمية والتي في مقدمتها تركيا المنافس العنيد في مختلف المجالات.

الفرع الثاني: بالنسة لتركيا

لقد شهد الاقتصاد التركي خلال الفترة ما بين وصول حزب العدالة والتنمية الى محاولة الانقلاب الاخيرة، قفزة نوعية هامة، حيث تم تنفيذ برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، والتي ساهمت بشكل كبير في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات البلاد الاقتصادية، ان واحدة من اهم هذه السياسات التي ساهمت في تحسن مكانة تركيا ضمن الاقتصاديات العالمية، هي الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز القطاعات الصناعية والخدمية الرئيسية مثل التكنولوجيا والسياحة، بالإضافة إلى ذلك، تم التركيز على تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات مالية ونقدية سليمة، ان هذه الجهود المبذولة من خلال برنامج الاصلاح الشامل أدت إلى تحسن كبير في مؤشرات الاقتصاد التركي، مما جعله يحتل المرتبة الثالثة عشرة ضمن مجموعة العشرين، ومن المهم أن

[39] ديش، مرجع سبق ذكره، ص09.

نلاحظ أن هذه النتائج لم تأت فقط من خلال الإجراءات الاقتصادية، بل أيضًا من خلال الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تم تحقيقه في هذه الفترة[40].

غير ان الاقتصاد التركي شهد اضطرابات مالية خلال سنة 2018م، اعاقت الوتيرة المتصاعدة للنمو التي تعود عليها الاقتصاد التركي، وإعاقة مواصلة رسم وتنفيذ الإصلاحات الضرورية للخروج من الوضع الاقتصادي الحرج، وتعود تلك الاضطرابات المالية لعدة عوامل داخلية وخارجية، ابرزها محاولة الانقلاب في عام 2016م والتوترات الجيوسياسية على الصعيدين الاقليمي والدولي، وهما اهم مؤشرين لفهم السياق العام للأحداث الاقتصادية والسياسية بتركيا، فالتركيبة المعقدة للأوضاع الداخلية والخارجية انعكست تأثيراتها على الأداء الاقتصادي، فاصبح من الضروري النظر في أكثر من مؤشر اقتصادي لفهم الصورة الكاملة، خصوصا في ضل اصرار الحكومة التركية على الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، بما يضمن التصدي للتحديات الداخلية والخارجية بشكل فعال، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي على المدى الطويل.

يعد قرار الرئيس الأمريكي الاسبق دونالد ترمب الخاص برفع رسوم الألمنيوم الموردة الى تركيا بنحو 20% ورفع رسوم الصلب بنحو 50% وليد سياق تصاعد التوترات الاقتصادية والسياسية بين الولايات المتحدة وتركيا، وهو القرار الذي تزامن مع عرض الخطة الاقتصادية التي جاء بها وزير المالية التركي، الامر الذي اعتبره الامريكيون توجه يعكس الخيارات الاستراتيجية لتركيا ومواقفها السياسية والاقتصادية[41].

يعكس التصعيد في الرسوم الجمركية استخدام الضغط الاقتصادي كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية، وقد اعتبره المختصون جزءا من سياسة الرئيس الأمريكي دونالت ترامب في الدفاع عن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة، والضغط على تركيا لتغيير سلوكها السياسي والاقتصادي فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية و القضايا الإقليمية، من خلال المحاولات المتكررة للعرقلة والتأثير على تقدم الاقتصادي التركي الذي وصل الى المرتبة العاشرة عالميا، ما يشير إلي ذلك الانقلاب الاخير في 2016م، الى جانب وجود أطراف اقليمية وعالمية مهتمة بإبطاء تقدم تركيا وعرقلة أهدافها، ما يتطلب منها التصدي والتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية بحذر وقوة[42]، فالقرار الامريكي يعد جزءًا من هذه الديناميات السياسية والاقتصادية المعقدة بين تركيا وخصومها، خاصة بعد

[40] عبد الرحمان تومي ، تعثر الليرة التركية- الاسباب والتداعيات،مجلة الاقتصاد البشرية،المجلد 10، العدد الثالث،2019، ص 282.
[41] ياسر عبد العزيز، تركيا وتكتيكات حرب العملة، موقع ترك برس، الرابط: https://www.turkpress.co/node/51915
[42] تومي، مرجع سبق ذكره، ص294

خروج وزيري الخارجية والدفاع التركيين من الاجتماع المقام مع نظرائهم الأمريكيين رفضاً للشروط الأمريكية في تلك الفترة، والتي تشمل مجموعة من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية.

تصاعد الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة، بعد فرض العقوبات الاقتصادية ورفع الرسوم الجمركية من قبل الولايات المتحدة، أثر بشكل كبير على الاقتصاد التركي من خلال تدهور قيمة الليرة التركية مقابل الدولار منذ عام 2014م، وارتفاع معدلات التضخم الى 13%، وهو الوضع الذي شهد مسارا تصاعديا حيث زاد سعر الدولار مقابل الليرة بشكل كبير، ساهم في ذلك التراجع الأحداث السياسية المحلية والدولية[43].

ارتفاع سعر الدولار مقابل الليرة يولد عادةً عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا، مما يزيد من عدم الثقة بالاقتصاد التركي ويؤثر سلبًا على الاستثمارات الأجنبية والاقتصاد المحلي بشكل عام، الامر الذي يؤرق الاقتصاد التركي، وهو ما اعتبره وزير المالية التركي اعلان حرب اقتصادية على تركيا، في اشارة للتحدي الصعب في البلاد بسبب الوضع الاقتصادي الذي تواجهه البلاد، خصوصا في ضل التنافس مع اليونان، حيث يساعد هذا الوضع من عملية جذب الشركات العالمية للاستثمار في اليونان بخلاف تركيا لصعوبة الوضع المالي الامر الذي ادى بالحكومة التركية الى اتخاذ اجراءات للتكيف مع جملة تلك العقوبات.

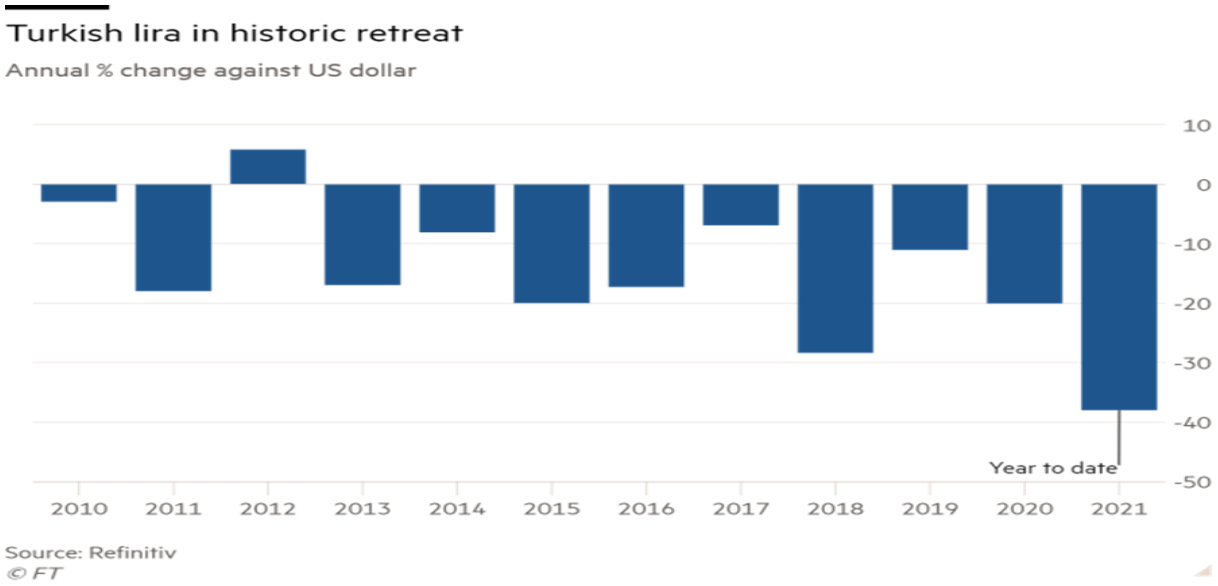

[43] شذى خليل، اردوغان هبوط الليرة حرب اقتصادية تتعرض لها تركيا، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/71600

لقد كانت الحكومة التركية بين خيارين في السياسة المالية للتكيف مع العقوبات الامريكية وتراجع قيمة الليرة، ويتمثل الخياران في وجهة نظر الرئيس التركي في مقابل وجهة نظر البنك المركزي التركي، فسياسة الرئيس أردوغان تقوم على تخفيض سعر الفائدة لتحفيز الاستثمار و بالتالي تعزيز النمو الاقتصادي، بينما ترمي سياسة البنك المركزي التركي الى رفع سعر الفائدة من اجل الحفاظ على استقرار العملة واعادة بعث السوق التركية من خلال عنصر الجاذبية للاستثمار الأجنبي، هذا الصراع بين السياستين يمكن أن يؤدي إلى تقلبات في الاقتصاد التركي، وهو ما ينعكس سلبًا على قيمة الليرة التركية ويزيد من التضخم وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وتفاديا لذلك قام الرئيس اردوغان باقالة ثلاث محافظين للبنك المركزي لمعارضتهم لخطته القائمة على خفض سعر الفائدة من اجل جلب رؤوس الاموال وبعث الاستثمارات[44].

هناك توجهات نحو رفع أسعار الفائدة في العديد من الدول، لمواجهة التضخم وتقليص الضغط الاقتصادي، هذا التوجه أتي نتيجة القلق المتزايد بشأن التضخم والتداعيات الاقتصادية المحتملة، كما يساهم هذا التوجه في احداث توازن بين تعزيز النمو الاقتصادي ومكافحة التضخم، وهو ما تسعى اليه البنوك المركزية لتحقيق توازن مناسب.

يتبنى الرئيس أردوغان وجهة نظر اقتصادية تختلف عن الرؤى السائدة، حيث يعتقد بأن الفائدة المرتفعة تزيد من تكلفة الاقتراض وتقيد النمو الاقتصادي، كما يرى أنها تعيق الاستثمار وتدفع البنوك إلى فرض رسوم مرتفعة على القروض، مما يؤدي إلى تباطؤ الاقتصاد وزيادة معدلات البطالة، من جهة أخرى يرى الرئيس التركي أن خفض أسعار الفائدة يعمل على تحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي، وبعث تنافسية الشركات التركية في مناطق متعددة من العالم، مما يعزز مكانة تركيا كلاعب عالمي مهم في الاقتصاد العالمي، فتكلفة الاقتراض المنخفضة تزيد من الإنفاق وتنشط الأعمال التجارية، الامر الذي سيسهم في تقليل مستويات التضخم، غير انه على الرغم من كل ذلك تبقى هذه القاعدة غير ثابتة في جميع الأوقات والظروف الاقتصادية، فاذا وفق بها اردوغان على المدى القريب والمتوسط فهي غير صالحة على المدى البعيد، فهذا التوجه قد يزيد من تضخم الأسعار على المدى الطويل، حيث إن الفائدة المنخفضة بشكل مفرط قد تؤدي إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات دون زيادة مقابلة في الإمدادات، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار.

[44]Laura Pitel and Jonathan Wheatley , What the lira collapse means for Turkey's economy, Financial Times, NOVEMBER 24 2021 , https://www.ft.com/content/7c3ec643-0045-4437-9e7f-66e1385af2ce

حققت تركيا أداءً مؤثرًا في مجال النمو الاقتصادي بفضل الإصلاحات الهيكلية، مما اكسبها ثقة العديد من المستثمرين المحليين والدوليين، وفقًا لمؤشر جاذبية الاستثمارات في أوروبا الصادر عن مؤسسة"EY" ، احتلت تركيا المركز السابع كوجهة جذب للاستثمار الأجنبي المباشر في أوروبا لعام 2020، وارتقت تركيا في هذا التصنيف بمركز واحد منذ العام 2019، وسجلت زيادة بنسبة 22٪ في عدد المشاريع التي تم تنفيذها كل عام[45].

المبحث الثاني: الاستراتيجيات العسكرية لعملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

تطوير القدرة الاقتصادية من خلال اعتماد خطط وسياسات ناجعة، لم تنحصر في تحقيق النمو الاقتصادي بل تعدت الى المجال العسكري احد اهم المجالات الحيوية في تحقيق التفوق الاستقلالية والنفوذ، فبالنسبة لدول مثل تركيا واليونان في سعيهما لتحقيق تفوق على حساب الطرف الاخر بدافع التنافس الثنائي، اصبح لزاما التطرق للتحولات في البنية التحتية العسكرية لهما، من تطوير وتحالف لردع واجبار الخصم على التراجع عن السلوكيات المنتهجة، خاصة في ظل تحقيقهما فرص محدودة ومواجهة تحديات جديدة لبلوغ الاهداف الاستراتيجية.

المطلب الاول: استراتيجية التصنيع والتطوير العسكري

نتيجة لاتجاهات التكنولوجيا المعاصرة الخاصة بالأنظمة العسكرية المتقدمة، فضلاً عن التوجه المتزايد نحو الاستقلالية ، وباعتبار الخصائص المحددة للحرب تتغير بشكل جذري، فان أسلوب الحروب الذي اتبعته البشرية على مدى العقود السابقة، أصبح يشهد تحولا كبيرا، وكان هذا التحول النموذجي يسير بطريقة جد سريعة معقدة وغير واضحة في مختلف أنحاء العالم، إن الثورة التكنولوجية العلمية المستمرة متعددة التخصصات، المدفوعة بالتفاعلات بين مختلف المجالات على نطاق واسع، من المتوقع أن يؤدي إلى تحولات عسكرية في البنية التحتية والمعلوماتية، وهو ما سنتطرق له في تحليل الاستراتيجية التي صاغتها كل دولة لتطوير قدراتها العسكرية.

الفرع الاول: التوجه التركي في التصنيع العسكري

بدأت تركيا في إنتاج نسبة كبيرة من العتاد العسكري والأسلحة التي تحتاجها بصورة ذاتية، ادى ذلك الى ارتفاع نسبة المنتجات الدفاعية المحلية إلى أكثر من 70%، ويمثل الهامش المتبقي حاجة تركيا إلى التكنولوجيا الغربية، بينما تراجعت نسبة استراد الأسلحة، بفضل اتباع استراتيجية قائمة على مبدأ استقلالية الانتاج والتطوير العسكري، مما سهّل على الحكومة التركية تحسين الظروف الاقتصادية، كما كانت محاولات موردي الأسلحة

[45] تومي، مرجع سبق ذكره، ص 296.

التقليدية لمعاقبة تركيا أو إجبارها على تغيير سياساتها من خلال رفض بيع المنتجات العسكرية المختلفة، من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت أنقرة إلى اتخاذ قرار بتعزيز صناعتها الدفاعية المحلية بشكل فعال، على سبيل المثال، رفضت الولايات المتحدة بيع الطائرات المسيرة إلى تركيا[46]، مما أدى إلى ظهور شركتي Baykar Technologies و TUSAŞ كمطورين محليين للطائرات بدون طيار، وفي نهاية المطاف اصبحت الشركتان قادرتان على المنافسة عالميًا، أدى الاستخدام الفعال للطائرات المسيرة التركية بدون طيار المعروفة باسم "البيرقدار" في سوريا وليبيا وكاراباخ وأوكرانيا إلى ظهور سوق تصدير رئيسية، وهو ما يعني المساهمة في النمو الاقتصادي لتركيا[47]، حيث باعت شركة Baykar Technologies طائرات عسكرية بدون طيار بقيمة 664 مليون دولار في عام 2021م، لتصبح أكبر مصدري البلاد في مجال الطيران العسكري، واحتلت TUSAŞ المرتبة الثانية بمبلغ 567 مليون دولار، وفي الوقت نفسه، ارتفع إجمالي صادرات تركيا للمعدات العسكرية إلى 3.2 مليار دولار في عام 2018م ، في عام 2021م واصلت شركات الانتاج العسكري التركية مسيرتها التصديرية، حيث بلغت قيمة الصادرات التركية العسكرية 1.98 مليار دولار خلال العشر أشهر الأولى من سنة 2022م، حيث تضاعفت صادرات الصناعات العسكرية بمقدار 13 مرة[48].

يؤكد توجه صناع القرار السياسي والعسكري الأتراك في تصنيع وتطوير الطائرات بدون طيار، وتأهيل نخب الصناعات الدفاعية، الى المضي قدما نحو تحقيق اكبر قدر من الاستقلالية في هذا المجال، كما يشير بقوة إلى أن تركيا ترى أن الأنظمة العسكرية بعيدة التحكم والحرب الآلية أكثر من مجرد عملية تحديث عسكري، فهي فرصة لزيادة الاختراق الجيوسياسي، وتعتمد هذه الحسابات الطموحة على الافتراض الرئيسي لأسباب مختلفة، لم تحقق أنقرة الإنجازات اللازمة خلال العصر الصناعي، حتى مشروع دبابة قتال رئيسية محلية قابلة للحياة كان عليه الانتظار حتى عام 2010م، ومع ذلك، في الوقت الحاضر، تؤدي الحرب الآلية وثورة الأنظمة المستقلة بعيدة التحكم إلى تحول نموذجي من شأنه أن يغير المعايير المحددة للصراع العالمي على النفوذ الجيوسياسي، من خلال استغلال الظروف الجديدة، وتحقيق المكاسب الاستراتيجية[49].

[46] Kemal İNAT and Burhanettin DURAN, Turkish Foreign Policy in the Face of Regional and Global Challenges, Insight Turkey , Spring 2023, Vol. 25, No. 2,2023,p84

[47] ibid,p85.

[48] ibid,p86.

[49] Can Kasapoğlu, Barış Kırdemir, The Rising Drone Power, Turkey On The Eve Of Its Military Breakthrough, Foreign Policy & Security 2018/4, Centre for Economics and Foreign Policy Studies,2018,p2.

أنجزت الصناعة العسكرية في تركيا العديد من المشاريع لتطوير طائرات هليكوبتر قتالية وبناء سفن حربية ومركبات عسكرية مدرعة وأنظمة صاروخية على مدى العقدين الماضيين، حيث ارتفع عدد مشاريع الانتاج والتطوير العسكري المحلية من 62 إلى 750 مشروع في الفترة الممتد من 2002م و2022م، كما ارتفعت خلال الفترة نفسها الميزانية الإجمالية للمشاريع الدفاعية من 5.5 مليار دولار إلى 60 مليار دولار، وبالمثل ارتفعت ميزانية البحث والتطوير في المجال العسكري من 49 مليون دولار إلى 1.24 مليار دولار[50].

اشار معهد ستوكهولم لابحاث السلام الى ان تركيا احتلت المرتبة العشرين عالميا من حيث استراد الاسلحة في عام 2020م ، حيث كانت تحتل المرتبة السابعة سنة 2014م، لتنتقل لاحقا الى واحدة من ابرز الدول المصدرة للسلاح محتلة المرتبة الثالثة عشرة عالميا، وفي سياق الجهود المتزايدة التي تقوم بها تركيا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع القارة الإفريقية، اشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى التبادل التجاري مع القارة السمراء بلغ ازيد من 25 مليار دولار سنة 2020م، ، وهو ما يعكس نجاح الاستراتيجية التركية في توسيع النفوذ في مختلف المجالات انطلاقا من الصناعات العسكرية، هذه الخطوات تبرز عقلانية الحكومة التركية في مواصلة التحول نحو الاستقلالية في المجال العسكري الذي تبنته تركيا في العقدين الأخيرين، حيث تسعى لتنويع شراكاتها وتوسيع نطاق تأثيرها على الساحة الدولية[51].

يعكس التوجه التركي نحوى التطوير العسكري الذاتي منطق الواقعية الجديدة في ديناميكيات العلاقات التركية اليونانية، ما زاد في تنافس الدولتان مع بعضهما البعض داخل الناتو من أجل تأمين أقصى درجة من دعم الناتو لقضاياهما الوطنية، السبب وراء قرار اليونان بالخروج من الجناح العسكري لحلف شمال الأطلسي في عام 1975 هو أن لا الولايات المتحدة ولا حلف شمال الأطلسي قد منعا تركيا من القيام بعملية عسكرية في قبرص، من وجهة نظر اليونان، كان الناتو يميل إلى تركيا، بسبب موقع تركيا الجغرافي وقدرات القوة المادية، وهذا يفسر أيضًا سبب رغبة اليونان في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وقد اعتبرت اليونان عضوية الاتحاد الأوروبي في المقام الأول بمثابة ضمان أمني استراتيجية تسمح لليونان بموازنة تركيا في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وما حولها[52].

[50] Kemal İNAT and Burhanettin DURAN, op cit,p85

[51] عبد القادر محمد علي، الحضور العسكري التركي في إفريقيا.. الدوافع والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 04جانفي 2022، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5001

[52] Tarık OĞUZLU and Ahmet Kasım HAN, Making Sense of Turkey's Foreign Policy from the Perspective of Neorealism, Uluslararası İlişkiler / International Relations , 2023, Vol. 20, No. 78 ,2023, p 68.

تعود العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا الى حقبة الحرب الباردة، عندما بدأت الولايات المتحدة الامريكية الاستثمار بشكل كبير في الصناعات العسكرية والدفاعية التركية، حيث عدت تركيا حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة في المنطقة، بفضل استقرارها السياسي ونجاحها الاقتصادي في العقدين الأخيرين، غير ان الثورات العربية وقبلها الغزو الامريكي للعراق الذي عارضه الاتراك باعتباره يهدد امنهم القومي لانتشار الأكراد في شمال العراق، قضايا شكلت على وجه الخصوص تحديًا لعلاقة الشراكة التركية الأمريكية، بالنسبة لدولة تكافح لتحقيق التوازن بين وضعها كقوة إقليمية وضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع حلفائها الغربيين، فعدم الاستقرار المتزايد في المنطقة أجبر أنقرة الاعتماد على الولايات المتحدة في مجالات الأمن ومكافحة الإرهاب[53].

خلال فترة ما قبل الثورات العربية وفي ضل حكومة العدالة والتنمية، ربطت تركيا بشكل أوثق علاقات مع منافسي الغرب، حيث اشترت أنظمة أسلحة متنوعة من تلك الدول كبديل لما لم تتمكن من شرائه من حلفائها الغربيين، وكان قرار تركيا بشراء نظام الدفاع الصاروخي S-400 من روسيا مثالاً على ذلك، ومع ذلك فمن المهم الاشارة الى أن تركيا ظلت ملتزمة بالحفاظ على علاقاتها المؤسسية مع الغرب[54]، من صور ذلك استمرار تركيا في إقامة علاقات وثيقة مع أوروبا، مهما كانت نتائج مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، من اجل تأمين مكانة لها كشريك تجاري مهم، في ضل زيادة أهميتها الجيوستراتيجية كدولة عبور للطاقة من آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وبالتالي صعوبة الاستغناء عنها في هيكلة استراتيجية أمنية أوروبية.، وعلى هذا النحو فمن الأهمية بمكان أن تعمل ألمانيا والاتحاد الأوروبي على وضع استراتيجية متماسكة ومتسقة للتعامل مع تركيا وبناء العلاقات متميزة معها[55].

تجسد هذه التطورات البعد الاستراتيجي للخيارات التركية المتوسطة والبعيدة المدى، التي تظهر جليا في محدودية تعاون تركيا مع القوى المنافسة للغرب والمتمثلة في روسيا والصين، فتركيا لا تتعامل مع قوى الشرق باعتبارها بديلاً للغرب كمصدر للدعم العسكري، وهي اشارة إلى عدم رغبتها في تكرار سناريو العلاقة غير المتوازنة القائمة على الاعتماد المتبادل التي طورتها مع الغرب بعد الحرب العالمية الثانية، فبدلاً من ذلك تحولت الى

[53] Richard Weitz, TURKEY'S NEW REGIONAL SECURITY ROLE:: IMPLICATIONS FOR THE UNITED STATES, Strategic Studies Institute, US Army War College ,2014,p7.
[54] Kemal İNAT and Burhanettin DURAN, op cit,p87.
[55] Jan Senkyr, TURKEY ON THE ROAD TO BECOMING A REGIONAL POWER, Konrad Adenauer Stiftung ,2010, ,p91.

سياسة التبعية غير المتوازنة، بينما تفرض حاليا سياسة التوازن في علاقاتها بما يضمن قدرتها على التصرف بشكل مستقل في الدفاع عن خياراتها الاستراتيجية.

الفرع الثاني: التوجه اليوناني في التصنيع العسكري

تعتمد اليونان في تامين حاجياتها العسكرية على مجموعة من الشركات المحلية الى جانب الاستيراد من دول اخرى، من بين الشركات المحلية العاملة والمساهمة في الجانب العسكري و التي تلعب دورا بارزا في تصنيع معدات القطاع العسكري والدفاع والأمن، لتلبية احتياجات المؤسسة العسكرية في اليونان، و المساهمة في تعزيز القدرات العسكرية للبلاد ودعم الصناعة المحلية في هذا القطاع، نجد العديد من الشركات المعروفة ومنها[56]:

1- الشركة اليونانية لصناعة المركبات العسكرية ELVO: شهدت الشركة تطورا مهما في تاريخها، بدءًا بتصنيع الشاحنات والدراجات النارية والجرارات الفلاحية إلى التركيز على صناعة المركبات العسكرية، حيث مرت الشركة بفترة صعبة واجهت خلالها تحديات كبيرة، بدءًا من عدم تحقيق اهداف الخطط الطموحة لتطوير المنتجات الجديدة وصولاً إلى مشاكل مالية حادة والتوجه نحو الحل والبحث عن مشترين خاصين، على رغم الجهود المتواصلة للتطوير والابتكار مثل مشروع مركبة قتال مشاة مدرعة كينتأوروس والسيارة الرياضية الخفيفة إلفو، ولكن لم تتمكن الشركة من تحقيق النجاح المالي المنتظر، فالخصخصة الجزئية وعودة الإدارة للدولة لم تكن كافية لحل مشاكلها المالية، واضطرت الشركة في النهاية للتقدم بطلب وضعها تحت الحراسة القضائية، وبما ان الشركة ذات أهمية استراتيجية للقاعدة الصناعية الدفاعية، اضطرت الحكومة للتدخل والبحث عن حلول تساعد في استمرارية الشركة، يظهر هذا السيناريو كمثال على التحديات التي تواجه الشركات في القطاعات الدفاعية والصناعية الثقيلة، حيث تتطلب الاستدامة والنجاح جهوداً مشتركة بين القطاع الخاص والحكومة[57].

2- **الشركة اليونانية لصناعات الطيران HAI** : تلعب دورا بارزا في صناعة الطيران في اليونان، فهي تختص في مجموعة واسعة من الأنشطة التقنية ذات الصلة بالطيران العسكري، بدءًا من صيانة المحركات وصولاً إلى تطوير وتصنيع أنظمة الأسلحة وتصنيع هياكل الطائرات، كان للشراكات مع كبرى شركات الطيران الدولية مثل بوينج

[56] https://customer.janes.com/CustomPages/Janes/DisplayPage.aspx%3FDocType%3DReference&ItemId%3D%2B%2B%2B1319523&Pubabbrev%3DJWDI
[57] https://customer.janes.com/CustomPages/Janes/DisplayPage.aspx%3FDocType%3DReference&ItemId%3D%2B%2B%2B1319523&Pubabbrev%3DJWDI

وإيرباص دور في تطوير الشركة، وزيادة قدرتها على تلبية متطلبات الصناعة وتقديم الخدمات على مستوى عالٍ من الجودة والموثوقية، الاعتمادات التي حصلت عليها HAI من قبل هيئة الطيران المدني اليونانية والشركات المصنعة للمحركات تشير إلى مدى الثقة في قدراتها ومعاييرها العالية في مجال الصيانة والإصلاح، فالشركة تسعى جاهدة للابتكار وتلبية تطلعات الصناعة الجوية، مما يجعلها لاعبًا مهمًا في تعزيز قدرات الطيران في اليونان والسوق الدولية أيضًا[58].

3- شركة إلبيت اليونانية Elbit : تختص في تصنيع طائرات بيجاسوس وبيجاسوس II بدون طيار، تم تطويرها من قبل الشركة، وقد دخلت الخدمة مع سلاح الجو اليوناني في عام 1982م، تم تصميم هذه الطائرات لأغراض متعددة بما في ذلك الاستطلاع ودعم العمليات العسكرية الأخرى، كما تميزت هذه الطائرات بأدائها الموثوق به وقدرتها على التكيف مع مجموعة متنوعة من البيئات والمهام[59].

4- الشركة اليونانية للأنظمة الدفاعية EAS : كانت شركة مهمة في مجال صناعة الدفاع، ولكنها واجهت تحديات بسبب الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها اليونان في الفترة الممتدة مابين عام 2008م إلى عام 2018م، التي تسببت في تراجع الطلب على منتجات الشركة وزيادة التكاليف، ما الحق بها خسائر كبيرة، حيث سجلت سنة 2018م مبيعات بقيمة 13.4 مليون يورو وخسارة قدرها 150 ألف يورو، على الرغم من اتخاذ إجراءات للتكيف مع هذه التحديات، مثل خفض التكاليف وتنويع مجالات العمل، غير ان بقاء الوضع متغيرًا ومتقلبًا في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية اضر بها، تشير البيانات المالية الى ان انقاذ الشركة مرهون بخطة الحكومة، المتمثلة في الطلبات والعقود الجديدة من قبل الدولة اليونانية التي تعد شرطا مسبقا لاستمرار عمل الشركة، وإلى جانب الدعم المالي حيث حصلت الشركة على 5.8 مليون يورو نقدًا، و62 مليونًا من الأسهم، ما اعطى للشركة متنفسا والمضي قدما للنشاط، حيث ارتفع حجم التبادل في النصف الأول من عام 2019م إلى 21 مليون يورو، وقامت الشركة بإعادة تجهيز 92 دبابة قتالية مصرية كما لديها طلبات اجلة بقيمة 92 مليون يورو[60].

[58] http://www.haicorp.com/en/
[59] https://www.krugosvet.ru/enc/kultura_i_obrazovanie/religiya/PEGAS.html
[60] https://www.ekathimerini.com/economy/243616/defense-industry-survives-thanks-to-state-largesse/

5- مصنع الطائرات الحكومي في اليونان KEA : يعتبر أقدم مرفق صناعة للطائرات في اليونان من الناحية التاريخية، وهو جزء من وحدة عسكرية تابعة لقيادة دعم القوات الجوية اليونانية(HAFSC) ، حول موقع المصنع الى قاعدة إليفسيس الجوية منذ عام 2012م [61] .

6- شركة الصلب للتصميم والتشييد Mitika: هي شركة متخصصة في مجال صناعة وبناء مشاريع واسعة النطاق في مجالات الطاقة والبنية التحتية والدفاع، تأسست في عام 1962 ومقرها في أثينا، وتمتلك خبرة واسعة في بناء محطات الطاقة الكبيرة، بما في ذلك محطات الطاقة المختلطة الغازية البخارية بكفاءة عالية، بالإضافة إلى ذلك، تمتلك ميتكا مرافق هامة للصناعات التحويلية، وهي شركة متخصصة في إنتاج المعدات الميكانيكية وتصنيع الآلات المتخصصة في المجال العسكري والدفاع، تمتلك الشركة سجلًا طويلًا من المشاريع الناجحة في جميع أنحاء العالم، تشارك في العديد من المشاريع الكبيرة والحيوية في قطاع البنية التحتية والطاقة، تعتبر ميتكا جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد الوطني اليوناني، حيث تمتلك أسهمًا مدرجة في البورصة اليونانية منذ عام 1973، وتساهم بشكل مباشر في تعزيز النمو الاقتصادي وتطوير البنية التحتية في البلاد[62].

قدمت شركة Mitika أداء جيد في عام 2021م، تمثل ذلك في تحقيق رقم قياسي في الارباح و تحسن في الأداء المالي، نتيجة اطلاق استثمارات جديدة تتماشى مع التزامها بالابتكار والتطور، اثبت من خلالها الشركة قدرتها على التكيف مع التحديات والظروف الصعبة من خلال التخطيط والعمل الجاد، مما يشير إلى قوتها وإرادتها في الاستعداد للتصدي للصعوبات بنفس الإصرار والتفاني الذي أظهرته في السنوات السابقة.

يبدو أن وضعية الصناعة العسكرية في اليونان تزداد سوءا مع مرور الوقت، يتجلى ذلك في نتائج شركة عمل مختلف الشركات المصنعة للعتاد العسكري بصورة مباشرة او غير مباشرة، مثال ذلك شركة "EAS" التي سجلت سنة 2018م خسائر كبيرة، وهو ما ينطبق على باقي الشركات، التي عرفت خسائر أكبر بكثير، حيث تدخلت الحكومة بخطة انقاذ للشركات بتقديم مبالغ الدعم المالي لسداد الديون للموردين، وعلى الرغم من الإعانات السخية، غير ان التدفقات المالية الواردة من الشركات ضعيفة، حيث بلغت تكاليف الرواتب لموظفي بعض الشركات أعلى من حجم مبيعاتها، ومع استمرار التدفقات النقدية السلبية وصافي القيمة السلبية اصبحت الحكومة

[61] https://www. www.wikidata haf.gr/en/structure/hafsc/haf-aircraft-depot/
[62] https://.org/wiki/Q1605646

امام خيار الاعتماد على الدعم الخارجي لانقاذ الشركات من جهة وتلبية حاجياتها ومتطلبات المؤسسة العسكرية في ضل الوضع المتوتر الذي تشهده المنطقة[63].

في ضل محدودية القدرة الانتاجية والتصنيع وتطوير البنية التحتية للصناعات العسكرية في كل من تركيا واليونان على الرغم من التفوق الجزئي لتركيا، الا ان بقاء تركيا في تلقى دعم مالي كبير من الولايات المتحدة يثبت الافق في مجال التصنيع العسكري، كما ان هذا الدعم أدى إلى توتر في العلاقات الأمريكية اليونانية، من جهة ثانية تحصل اليونان على الأسلحة من دول أوروبية، في مقدمتها فرنسا، بالإضافة إلى تزويدها بالتكنولوجيا والدعم المالي، بسبب التعاطف الأوروبي معها في نزاعها مع تركيا، وهي الصورة الثانية لضعف التصنيع العسكري اليونان.

المطلب الثاني: استراتيجية التحالفات والتعاون العسكري

الخلاف بين تركيا واليونان يزداد تعقيدا بفعل التحولات في ديناميكيات العلاقة بينهما مؤخرا، حيث تجددت مساعي ربط علاقات تعاون في المجال العسكري، والتي قد تؤدي إلى تدهور المناخ العام في المنطقة وخلق المزيد من التوترات، بفعل الآثار السلبية لهذه السياسات العسكرية القائمة على استراتيجيات الاستقطاب التي تُبنى في هذا السياق، وهي خطوات تساهم في تعقد الوضع بدلاً من تسويته، كما تقوض الجهود الرامية الى تحقيق التسوية السلمية للخلافات وتعزيز التفاهم والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، على الرغم من ان التعاون العسكري والاستراتيجي بين الدول في المنطقة يمكن أن يكون له تأثيرات إيجابية إذا تم توجيهه بشكل صحيح نحو تعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين، من خلال ابراز الدور الكبير للقوة العسكرية في تأمين المصالح القومية وعادة تشكيل التفاهمات والتوازنات الجيوسياسية.

أدى بكل منهما الى ربط شبكة من العلاقات تتراوح بين التحالف والتعاون وفق ما تفرضه التفاعلات و طبيعة الوضع الثنائي والاقليمي والدولي، فتركيا تواجه تحديات أمنية متزايدة في منطقة شرق المتوسط، من بينها زيادة النفوذ الجيوسياسي لقوى من خارج الإقليم، جعلها تعمل على تعزيز قدراتها العسكرية لمواجهة هذه التحديات، وهذا يتضمن اقتناء معدات عسكرية متقدمة مثل طائرات الاف-16الامريكية، كما ان الأزمة بين تركيا واليونان، على خلفية استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية في شرق المتوسط، تعزز التوترات في المنطقة،

[63] Evanogelos mytilineos,Flash Note By 2030 MYTILINEOS Integrated Financial & non-Financial Results 2021,27/01/2021,p03.
https://www.mytilineos.com/media/omulhedz/flash_note_financial_results_2021_presentation_eng.pdf

وبالتالي يتعين على كليهما الاستعداد لمواجهة أي تطورات ميدانية، وبالتالي فتعزيز القدرة العسكرية بمختلف الاليات الحربية جزءًا من استراتيجيتهما العسكرية، الى جانب ابرام اتفاقيات تحالف وتعاون لتحقيق اهداف تلك الاستراتيجيات العسكرية[64].

الفرع الاول: استراتيجية التحالفات

تشكيل التحالف هو عملية متعددة الأطراف، يتم إنشاء علاقات التحالف في الغالب وفق طابع التحالفات متعددة الأطراف، علاوة على ذلك يقوم قادة الدول بتقييم عملية التحالف ككل بين جميع الاطراف، وليس بصورة فردية من حيث المنفعة، يضم أي تحالف ثلاثة أعضاء أو أكثر، وهو ما يدفع الباحثين الى تفسير الدافع وراء ضم أطراف ثالثة إلى التحالفات المتعددة الأطراف، وأيضاً اسباب استبعاد اطراف معينة من التحالفات[65]، تشير الأبحاث الحالية الى ضرورة تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه القوة في تشكيل التحالفات، وكيفية استغلال ذلك في تشكيلها، من خلال ضرورة إعادة التفكير في التفاعلات الاقليمية والدولية.

وفي هذا السياق اقامت كل من تركيا واليونان تحالفات مع قوى إقليمية وأخرى دولية بغرض تحقيق تفوق استراتيجي في عملية التنافس الثنائي، ومن صور ذلك الخطوة التي قامت بها اليونان وفرنسا بوضع خريطة طريق للتعاون العسكري كجزء من الشراكة الاستراتيجية بينهما في ظل التوترات الإقليمية والمخاوف الأمنية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، يظهر هذا التحالف أن اليونان تسعى لتعزيز قدراتها العسكرية وتقوية علاقاتها مع فرنسا في مواجهة التحديات الأمنية المشتركة، من الواضح أن الشراكة بين فرنسا واليونان يعكس الحساسيات الإقليمية والتوترات الجيوسياسية التي تسود المنطقة[66]، فتركيا المنافس القوي لليونان في حوض شرق المتوسط، الى جانب طموحاتها في توسيع تواجدها في اقاليم محسوبة على النفوذ الجيوسياسي الفرنسي، عاملان كفيلان بالتقارب اليوناني الفرنسي في ظل العداء التاريخي المشترك ضد تركيا.

تشكلت نواة التحالف اليوناني الفرنسي المعروف بـ "خريطة الطريق للتعاون العسكري" في اعقاب زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى لبنان بعد انفجار مرفأ بيروت في اوت 2020م، علما ان النشاط الفرنسي في شرق

[64] شادي الايوبي، توجس يوناني من برنامج التسلح التركي،على الرابط،
https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

[65] Benjamin Fordham and Paul Poast, All Alliances Are Multilateral: Rethinking Alliance Formation, The Journal of Conflict Resolution, Vol. 60, No. 5 ,August 2016, p 01.

[66] خريطة طريق للتعاون العسكري بين اليونان وفرنسا... وتركيا قلقة ، موقع الشرق الاوسط، الرابط:
https://aawsat.com/home/article/3430231

البحر الأبيض المتوسط كان سابقا لهذه الاحداث، خاصة في سياق الحرب الليبية ، ويمثل هذا التوجه محاولة للحد من تراجع النفوذ الفرنسي في المنطقة في مواجهة المنافسة المتزايدة من الجهات الفاعلة الأخرى في مقدمتها تركيا الداعمة لحكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، في أعقاب موجة الحرب التي عانت منها ليبيا خلال العقد الماضي، أصبح البحر الأبيض المتوسط أيضًا منطقة أساسية للتنافس الجيوسياسي، ومع ذلك، على الرغم من مزايا القوة الصلبة والناعمة، لم تنجح فرنسا بعد في تغيير ميزان القوى في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث اصبح يُنظر إليها الآن على أنها أحد الخاسرين في الصراع الليبي، وتجد نفسها في خضم مواجهة مباشرة مع تركيا، دون أن تتمكن من حشد دعم القوى الأوروبية أو الحلفاء في الناتو[67]، وبناء على المصالح المشتركة في مختلف الساحات في شرق البحر الأبيض المتوسط، دخلت دولة الامارات المتحدة على خط التنافس الاقليمي واقامة شراكة عسكرية مع اليونان.

إن الكثير من الوصف المذكور أعلاه لتصورات دواعي التحالف اليوناني الفرنسي ينطبق أيضًا على دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يتمثل الاختلاف الرئيسي في حقيقية أن الإمارات العربية المتحدة تدرك جيدًا أن عدد سكانها الأصغر وثقلها الاقتصادي الأقل نسبيًا يعني أنه من غير المرجح أن تتفوق على كل من تركيا او فرنسا من حيث النفوذ الإقليمي، ونتيجة لذلك، تستثمر الإمارات العربية المتحدة على نطاق واسع في تطوير مجموعة أدوات دبلوماسية تمكنها من اقامة او الانخراط في تحالف بهدف اكتساب نفوذ جيوسياسي، سعت الإمارات العربية المتحدة إلى الاعتماد الذاتي في الصناعات العسكرية كوسيلة للتنويع الاقتصادي وتوفير الأمن القومي، ركزت أبو ظبي على ابتكار وإنتاج قدرات دفاعية متخصصة معينة للاستخدام المحلي والتصدير، فالشراكة الاماراتية اليونانية تاتي في صميم اعتباران الطموحات التركية مصدر قلق لشركاء أمنيين أكثر قوة، ما يجعل الامارات تعمل على تطوير علاقاتها العسكرية مع اليونان ومساهمتها في المنافسة الاستراتيجية في شرق المتوسط[68].

في أغسطس 2020م، جاءت تغريدة لوزير الخارجية الإماراتي أنور قرقاش اعتبر فيها اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان على انه انتصار للقانون الدولي ضد قانون الغاب الذي تحاول فرضه تركيا، وتعد هذه التغريدة بداية دخول الامارات واصطفافها الى جانب اليونان في المنافسة المتنامية في شرق البحر الأبيض المتوسط، وعلى الرغم من وصولهم المتأخر الى رقعة الشطرنج في شرق البحر الأبيض المتوسط، فقد دعم الإماراتيون القوى

[67] Remi Daniel, France in the Eastern Mediterranean: Rushing to Save Beirut, Losing in Libya, and Standing Alone against Erdogan, Institute for National Security Studies,2020,p01.

[68] Adel Abdel Ghafar, Between Geopolitics and Geoeconomics: The Growing Role of Gulf States in the Eastern Mediterranean, Istituto Affari Internazionali ,2021,p01.

الإقليمية المتنافسة في المنطقة، إن شرق البحر الأبيض المتوسط اليوم يشكل نقطة تقاطع الجيوسياسية مع الجيواقتصاد، يؤكد ذلك التنافس على الطاقة، والمنافسات الأيديولوجية، والمظالم التاريخية، والطموحات الإقليمية المتنامية، كلها عوامل توفر مزيجاً قابلاً للاشتعال، إن الاهتمام المتزايد بشرق البحر الأبيض المتوسط من قبل دولة الامارات هو جزء من عملية واسعة النطاق يتجسد في انعكاس الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد تؤدي زيادة التعاون الاماراتي اليوناني إلى تأجيج الخصومات الإقليمية القائمة والتوترات الجيوسياسية[69].

من المهم أن نفهم التفاعلات الدولية والإقليمية التي تجعل من شرق البحر الأبيض المتوسط مسرحًا للتنافس الجيوسياسي، مع الحذر واعتماد الموضوعية في تحليل تلك التفاعلات وفهم دوافع الدول المشاركة فيها، فاليونان ابرمت هذه التحالفات بهدف الضغط على تركيا لتغيير سلوكها، في ظل التوجه التركي في العديد من المناطق والاقاليم، لعبت خلاله تركيا دورا كبيرا في إثارة الأزمات في البلقان، والبحر الأسود، والقوقاز، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، من اجل تحقيق ميزة استثنائية في هذه المناطق، خاصة في الجوانب العسكرية، حيث قامت من جهتها بإبرام العديد من الاتفاقيات العسكرية تخص تحالفات وتعاون واقامة قواعد عسكرية، لتحقيق اهداف التوجهات الاستراتيجية في ضل الوضع الجيوسياسي الجديد وما يرفضه من تحديات.

على اثر ما شهدته تركيا من نمو في قطاع الصناعات العسكرية خلال السنوات الأخيرة، وفتح الافاق لزيادة التعاون العسكري وعقد الصفقات مع عدة دول، يُعتبر هذا التطور مؤشراً على الاهتمام المتزايد بالقدرات العسكرية التركية وثقة الدول الأخرى في قدرت تركيا على توفير المعدات العسكرية ذات الجودة، إن التعاون التركي في المجال العسكري يعكس استراتيجية البلاد في توسيع نطاق نفوذها الجيوسياسي، وتعزيز تواجدها العسكري في المنطقة، فعددت اشكال وصور التحالفات، حيث اخذت شكل التعاون مع دول مثل روسيا وقطر والصومال، كما اخذت شكل التدخل كطرف ثالث في الازمة مثل التدخل في ليبيا وأذربيجان، هذه الدول تشترك مع تركيا في بعض المصالح والأهداف الاستراتيجية.

الفرع الثاني: التعاون العسكري التركي الروسي:

[69] Adel Abdel Ghafar, op cit ,p04

لتلبية احتياجاتها الدفاعية بحثت تركيا عن خيارات خارج الناتو، كانت روسيا أبرز الدول جاذبية في هذا الصدد، ولا تزال شريكًا رئيسيًا لتطوير صناعات الدفاع التركية، بعدما برز التفوق العسكري الروسي في ظل الحرب على أوكرانيا مؤخرًا على المنظومة العسكرية للقوى الغربية، جاءت هذه الشراكة على الرغم من ان جميع هذه الجهات الفاعلة في المجال العسكري مرتبطة بطريقة أو بأخرى بالبنية الأمنية الغربية، خصوصا في ظل بقاء روسيا المتحدي الرئيسي والمنافس للغرب، وبالتالي فان هذه الشراكة في نظر القوى الغربية تبدو خيارا مناهضا للناتو، ويعد خيارا عقلاني ومقبولاً من خارج الناتو، بحكم ان ما تحتاجه أنقرة هو المزيد من أنظمة الأسلحة ذات التقنية العالية والاستراتيجية مع أجندة الإنتاج المشترك ونقل التكنولوجيا في صفقاتها العسكرية، على الرغم من احتمالات اثارة مخاوف الغرب بسبب التعاون الروسي في هذه المجالات[70].

غالبا ما يتم الخلط بين التعاون الأمني الإقليمي مع روسيا واقتناء العتاد والأسلحة الروسية من قبل المهتمين بالتعاون العسكري التركي الروسي، غير ان الاستراتيجيين الاتراك يفرقون بين الاثنين، تدخل الأولى في الدعم الروسي لحملات أنقرة الرئيسية في مكافحة الإرهاب عبر الحدود في سوريا، خصوصا عملية درع الفرات وعملية غصن الزيتون، بينما تدخل الثانية في خانة التوريد الروسي بالأسلحة الاستراتيجية، والتي تعد المأزق الامني في تعقيد علاقة أنقرة بالغرب كنقطة خلافية مع دوائر الناتو، ما يقوض صفقات تزويد تركيا بطائرات F16 و F35 الامريكية الصنع، غير ان القادة والخبراء الاستراتيجيين الاتراك يعتبرون التعاون التركي الروسي مسألة سيادة وطنية، وهو أمر يصعب تفسيره في ظل الارتباط العسكري التركي الاطلسي وفتح افاق مع القوة الأوراسية، فعلى الرغم مما وصلت اليه الصناعة العسكرية التركية وتتزايد قدراتها الدفاعية في مجموعة واسعة من الفئات القتالية من الطرادات إلى الدبابات وأنظمة الصواريخ متعددة الإطلاق، لا تزال أنظمة الصواريخ أرض-جو الاستراتيجية بعيدة المدى تمثل عجزًا في المجمع الصناعي العسكري الوطني، ويهدف عرض موسكو لمنظومة S-400 إلى سد هذه الفجوة في القدرات التركية، بينما يهدف هذا التعاون الى تنويع اسواق صادراتها في المجال العسكري، خصوصا بعد التشبع المتزايد الذي تعرفه كل من الصين والهند في القدرات الدفاعية المتنامية ذات التكنولوجيا المتقدمة [71].

جاءت العلاقات الثنائية التركية الروسية مخالفة لتوقعات الغرب، حيث شهدت عودة جذرية في العامين الماضيين، ساهم في تقويتها خيبة الأمل العميقة التي شعرت بها تركيا تجاه حلفائها الغربيين في أعقاب محاولة

[70] Can Kasapoğlu, TURKISH-RUSSIAN DEFENSE COOPERATION:: POLITICAL-MILITARY SCOPE, PROSPECTS AND LIMITS, Centre for Economics and Foreign Policy Studies ,2019,p01.
[71] ibid,p02.

الانقلاب الفاشلة في جويلية 2016م، فضلاً عن الانحراف في العلاقات التركية الأمريكية بشأن سوريا، وهي دوافع مهمة للتقارب بين موسكو وأنقرة، اثمرت بتوقيع صفقة S-400 الأخيرة[72]، فعلى الرغم من أن أداء أنقرة كان جيدًا جدًا في تحسين قدراتها القتالية التقليدية – فضلاً عن كفاءتها العسكرية في الصراعات منخفضة الحدة والحرب الهجين – إلا أنه لا تزال هناك أوجه قصور كبيرة في أنظمة الأسلحة الاستراتيجية وقدرة الردع أثناء الحرب، في الوقت الحاضر تختار أنقرة تطوير قدرات الأسلحة الاستراتيجية الدفاعية الخاصة بها، وتدخل صفقة S-400 في حسابات التحديث الدفاعي، كإجراء مؤقت وانتقالي حتى تتمكن صناعة الدفاع التركية من إنتاج أنظمة عينية عالية الدقة وبعيدة المدى[73].

الفرع الثالث: التعاون العسكري التركي القطري

تتمتع قطر بقدرات عسكرية ضعيفة، وتعد المملكة العربية السعودية الهاجس الأمني الأبرز لقطر لفترة طويلة من الزمن، تعود جذورها الى رغبة آل سعود في السيطرة على شبه الجزيرة القطرية بأكملها في أواخر القرن الثامن عشر، الى اتفاقية ترسيم الحدود لعام 1965م، غير انها لم توفر ضمانات كافية للاستقلال و سيادة فعلية لحكام قطر من خلال فرض توافق في التوجهات الاستراتيجية، غير ان الغزو العراقي للكويت ادى إلى تقليص الهيمنة السعودية على الخيارات الاستراتيجية لأمراء قطر، على اثر الضعف الذي ظهر به السعوديون في مواجهة الحزم العراقي، كما دفعت المناوشات الحدودية مع القوات السعودية في أعوام 1992م و1993م و1994م على خلفية الاطماع الطاقوية، ومحاولة الانقلاب التي اتهمت فيها الدوحة تورط الرياض بها في عام 1996م، ما حول الدوحة إلى السعي للحصول على قدر أكبر من الاستقلالية في القرارات السيادية والاستراتيجية، سعى الأمير حمد آل ثاني في اقامة ترتيبات حماية جديدة مع الولايات المتحدة من خلال استضافة الدوحة قاعدة العديد للقوات الجوية الامريكية والمملكة المتحدة، وفرنسا، وتركيا، غير أن ترتيبات الأحدث مع تركيا – في شكل اتفاقية التعاون في الصناعة الدفاعية لعام 2007 واتفاقية التدريب العسكري لعام 2012م – تتناسب مع نموذج دولة صغيرة تزيد من أمنها من خلال التعاون العسكري مع قوى أكثر أهمية. أدى الاتفاق المبرم في مارس 2015م بشأن تبادل المعلومات الاستخبارية وكذلك نشر القوات إلى تحسين الشراكة العسكرية، حيث بدأت عمليات الانتشار العسكري التركي في قطر في منتصف عام 2015 كجزء من خطة أولية لإنشاء مجموعة قيادة استشارية ضمن

[72] ibid,p03
[73] Ibid, p12

هيئة الأركان العامة القطرية وبناء قاعدة عسكرية تتألف من حوالي 500 إلى 600 جندي تركي، تم تعديل عمليات الانتشار التركية من قبل حاكم قطر تماشيًا مع نهج تميم آل ثاني الأكثر تصالحًا تجاه المملكة العربية السعودية منذ عام 2013م ، ونتيجة لذلك قلص الوجود العسكري التركي عند حدود 100 جندي دون مجموعة قيادة في هيئة الأركان العامة القطرية[74].

قسم تطور العلاقات التركية القطرية ما بين 2002م إلى 2020م إلى أربع فترات حددتها التطورات المحلية والإقليمية الرئيسية، تميزت الفترة الأولى من عام 2002م إلى عام 2011م ببدء حكم حزب العدالة والتنمية المستوحى من جماعة الإخوان المسلمين في تركيا، الأمر الذي فتح آفاقًا جديدة للتعاون بين البلدين، وقد أتاح اندلا ع الانتفاضات العربية في عام 2011م لأنقرة والدوحة فرصة لصياغة استراتيجية يتم تنفيذها وفق أجندة مشتركة في جميع أنحاء المنطقة، وبين عامي 2011/ و2013م، قدما الدعم المادي والمعنوي لمجموعة من الحركات الإسلامية والثورية لتوسيع علاقاتهم وتغيير الوضع الجيوسياسي الإقليمي، ولّد ذلك التوجه رفضا ومقاومة كبيرة من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ادت الى تغيير هرم السلطة في قطر، بعد تنازل الأمير حمد آل ثاني عن الحكم، لينتهج خليفته الأمير تميم آل ثاني، سياسة أكثر تصالحية وأقل تصادمية من عام 2013م إلى عام 2017م، مما أدى إلى كبح المزيد من تطوير العلاقات التركية القطرية. كما أولى تميم آل ثاني الأولوية لتحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي على حساب توسيع شبكات الإخوان المسلمين في قطر، ليحدث تحولا في العلاقات الخليجية، يندرج ذلك في سياسة الولايات المتحدة المناهضة لإيران في ظل إدارة الرئيس ترامب في عام 2016م، حاول خلالها السعوديون والإماراتيون جعل الخيارات القطرية خاضعة تمامًا لسياساتهم في عام 2017م، وكإجراء غير مسبوق على ذلك قام القادة السعوديون والإماراتيون بفرض حصار على قطر، غير ان تأثير ذلك جاء عكسي من حيث تطوير و ازدهار العلاقات التركية القطرية، وهي فرصة لتركيا وبوصلة تأمين لقطر[75].

المحرك الرئيسي للتعاون التركي القطري يقوم على أهمية البعد الأيديولوجي المشترك، فالنخب الحاكمة في كلا البلدين من الداعمين لحركة الإخوان المسلمين، فاغلب مؤسسي حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا ينتمون لحركة ملي غوروش، التي تعد احدى فروع الإخوان المسلمين، لقد أثرت مفاهيم وأيديولوجية الإخوان المسلمين على توجهات حزب العدالة والتنمية طوال فترة حكمه، وبما أن حزب العدالة والتنمية متغلغل بقوة في بيئة وفكر

[74] Engin Yüksel and Haşim Tekineş, Turkish and Qatari cooperation on security and defence, Clingendael Institute ,2021,p04.
[75] ibid,p18.

الإخوان المسلمين، فإن حكام قطر هم على خلاف ذلك من اتباع التيار السلفي الوهابي، كما هي الحال في المملكة العربية السعودية، حيث تم تسمية أكبر مسجد حكومي في الدوحة باسم مؤسس الفكر الوهابي مُحَمَّد بن عبد الوهاب، إن طبيعة نظام الحكم في قطر يقوم على الملكية الدستورية، تحكم على أساس الشريعة الإسلامية، فما يفسر موقف الدوحة وسياساتها المؤيدة للإخوان المسلمين، هو اختلاف البيئة بين السعودية وقطر، فإن "وهابية البحر" في قطر، على النقيض من "وهابية الصحراء" في المملكة العربية السعودية، أكثر تسامحاً مع المذهب الشيعي ومع الإخوان المسلمين المنفيين الذين رحبت بهم الدوحة منذ الخمسينيات والستينيات، علاوة على ذلك، فإن جماعة الإخوان المسلمين المنفية في الدوحة ليس لها نشطة سياسية في قطر ولا ينظر إليها على أنها تشكل خطرا على الأمن والاستقرار، وأخيرا هناك علاقات شخصية عميقة بين النخب القطرية وقيادات الإخوان المسلمين، على سبيل المثال، أصبح يوسف القرضاوي، عالم الدين المصري والزعيم الروحي لجماعة الإخوان المسلمين، المفكر الإسلامي لعائلة آل ثاني بشكل عام[76]، أدى موقف قطر الداعم لجماعة الإخوان المسلمين إلى التقارب بين الدولتين خلال العقدين الماضيين، وهو ما تجلى بوضوح في إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر، على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي لقطر أصغر من نظيره في تركيا، إلا أن ثروة قطر الضخمة من الغاز الطبيعي المسال أعطتها وسائل المرونة في إدارة مختلف الملفات الاستراتيجية، ومنها توفير دعم مالي كبير لتركيا، على سبيل المثال، خلال أزمة العملة الأخيرة في تركيا، تعهدت قطر باستثمار 15 مليار دولار أمريكي في تركيا لمحاولة تحقيق الاستقرار في الأسواق المحلية التركية، منذ حصار قطر، قامت تركيا بالوقوف إلى جانب قطر[77] .

الفرع الرابع: التواجد العسكري التركي في القرن الافريقي

التواجد التركي في القرن الافريقي منطلقه الدوافع المحلية وحماية المصالح الاستراتيجية في منطقة القرن الأفريقي، ومع ما حققته من نمو اقتصادي، أصبحت الاستراتيجية التركية أكثر حزماً، تحولت إلى التركيز على الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه، أدت التطورات الاقتصادية والأمنية في القرن الأفريقي إلى زيادة أهمية المنطقة كموقع جيواستراتيجي، شكل عامل جذب لاستقطاب القوى الكبرى والصاعدة إلى اقامة القواعد العسكرية بالمنطقة، والتي كانت مصحوبة في كثير من الأحيان بأساليب القوة الناعمة مثل الاستثمارات الأجنبية، وقد حظي الدور التنموي والاقتصادي الذي تلعبه تركيا في هذا السياق بالقابلية، فمعروف عنها السرعة والكفاءة في الانجاز، ومع

[76] ibid,p13.
[77] Willem van den Berg and Jos Meester, Turkey in the Horn of Africa: Between the Ankara Consensus and the Gulf Crisis, Clingendael Institute ,2019,p03.

ذلك تتعرض للانتقاد بسبب انعزاليتها الثنائية وافتقارها إلى الرقابة، وقد قوبل تحول تركيا إلى لعب أدوار جيوسياسية وأمنية أكثر طموحًا، الى تصاعد المنافسة بين تركيا وقطر ضد قوى الخليج إلى زيادة النزاعات داخل القرن الأفريقي و زيادة عدم الاستقرار[78].

الدوافع المحلية لتحول تركيا إلى القرن الأفريقي توجهات وسياسات حزب العدالة والتنمية التركي، شهد خلالها الاقتصاد التركي نموًا هائلاً منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تجسد في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي من 200 مليار دولار أمريكي في عام 2001م، إلى 950 مليار دولار أمريكي في عام 2013م، وبينما كان حزب العدالة والتنمية يعمل على ترسيخ واختبار حكمه الداخلي، مدفوعاً بسياسات مؤيدة لقطاع الأعمال في الداخل، كانت سياسته الخارجية قائمة على الحفاظ على الوضع الراهن، في الفترة الممتدة من عام 2002م إلى عام 2010م، ارتكزت الاستراتيجية التركية خلالها على التعاون الاقتصادي الإقليمي وتلخصت في سياسة تصفير المشاكل في الجوار، ما أعطى النمو الاقتصادي المحلي للدولة التركية الوسائل اللازمة للانخراط في استراتيجيات متعددة، وفي المقابل اصبحت الشركات التركية الناجحة (التي يشار إليها أحيانا باسم "نمور الأناضول") بحاجة للبحث عن أسواق في الخارج، ومع إحكام حزب العدالة والتنمية قبضته على الدولة التركية، عززت قاعدة قوته المحلية على نحو متزايد من الثقة داخليا ليصبح أكثر جرأة في الخارج، حيث ركزت الحكومة على صياغة استراتيجية قائمة على ابعاد اقتصادية، وأهداف القوة الناعمة، بدأت العملية الاستثمارية 40 مليون دولار في عام 2003م، لترتفع إلى حوالي 4 مليارات دولار في عام 2013م[79].

بدأت الشركات التركية بإقامة أكثر من 239 مشروعا استثماريا ومشروعا مشتركً في إثيوبيا منذ عام 2003م، من ناحية أخرى تعد المنطقة نقطة ساخنة للصراع، مع القرصنة قبالة الساحل، وحركة الشباب في الصومال، والحرب الأهلية في اليمن وجنوب السودان، والانتفاضات الشعبية الكبيرة في إثيوبيا، ومجموعة من الصراعات الحدودية التي تندلع أحيانًا عبر الصومال، زاد من اهمية المنطقة بالنسبة للقوى الأجنبية ما شكل عامل جذب إلى المنطقة كمركز رئيسي للأنشطة الأمنية، بدءًا من قيام الولايات المتحدة ببناء قاعدة عسكرية في جيبوتي بعد أحداث 11 سبتمبر لشن حربها على الإرهاب على وجه التحديد ضد تنظيم القاعدة وحركة الشباب، كما استخدمت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية جيبوتي وإريتريا قاعدة خلفية في حملتهما العسكرية

[78] ibid,p01.
[79] ibid,p04.

ضد اليمن، وقيام الصين ببناء أول قاعدة عسكرية لها في الخارج في جيبوتي[80]، في ظل هذا الواقع قامت تركيا بالدخول على الخط من خلال اقامة قاعدة عسكرية في الصومال، حيث تعد القاعدة التركية في الصومال جزءًا لا يتجزأ من مبادرة أنقرة التي تهدف إلى تحقيق تواجد في المنطقة، وهو ما يعكس التركيز الواسع يتراوح بين مبادرات القوة الناعمة إلى الشراكات الاقتصادية والأمنية، لقد كان الصومال في مركز المنظور الجيوسياسي التركي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث كانت زيارة الرئيس أردوغان في ذلك الوقت رئيس الوزراء عام 2011م، إلى هذا البلد بمثابة نقطة تحول في العلاقات الثنائية بين أنقرة ومقديشو، تتمتع القاعدة العسكرية التركية بموقع رئيسي فهي على مقربة من مطار مقديشو وميناء مقديشو، كما تم الاتفاق في البداية على تدريب 500 جندي صومالي ليرتفع لاحقا الى 1500 جندي، كما تنتشر قوة من الدولة المضيفة وقوة تركية في البداية قوامها 200 جندي من المنشأة، يكمن الهدف الرئيسي للوحدة في بناء قدرات الشركاء وسط البيئة الأمنية المتدهورة في الصومال، فالقاعدة تم تصميمها للعمل كمنشأة تدريب من شأنها تعزيز قدرات الجيش الصومالي، ولا تحمل أي أجندة توسعية. ومع ذلك، تشير التقديرات إلى أنه بموجب قواعد الاشتباك المتجددة، يمكن أن تمتد المهمة لتشمل الدفاع إذا لزم الأمر، فالقوات الصومالية التي سيتم تدريبها في القاعدة التركية ستشكل القوة الحكومية لمقديشو في حربها ضد الإرهاب[81].

بالنسبة للسودان وعلى الرغم من العلاقات التاريخية بينها وبين تركيا التي تعود إلى عهد الإمبراطورية العثمانية، إلا أن السودان كان يميل نحو قوى الخليج ممثلة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أكثر من قطر وتركيا، كان ذلك واضحا في أزمة مجلس التعاون الخليجي، على مدى العقد الماضي، عندما كان السودان في وضع مالي صعب وتلقى مليارات الدولارات من المساعدة من قطر ودول الخليج المحاصرة، وفي محاولة للبقاء على بعد مسافة واحدة، ظل السودان محايدًا في أزمة الخليج، وعرض القيام بدور الوسيط عندما اندلعت أزمة دول مجلس التعاون الخليجي لأول مرة، لكن في الآونة الأخيرة، يشير الانخراط التركي في السودان إلى أن النظام السوداني قد اقترب من الفلك القطري التركي، عندما زار الرئيس التركي أردوغان السودان في 24 ديسمبر 2017م برفقة مسؤولين عسكريين قطريين رفيعي المستوى، وقعت تركيا والسودان اتفاقيات بقيمة 650 مليون دولار أمريكي ووعدتا بزيادة التبادل التجاري الثنائي، وكانت إحدى النتائج البارزة للزيارة هي الإعلان عن منح تركيا عقد إيجار

[80] ibid,p05.
[81] Can Kasapoglu , op cit, P8.

لمدة 99 عامًا لميناء سواكن على البحر الأحمر الذي يعود إلى العصر العثماني، ليتم إحياؤه رسميًا، تستغله تركيا في اقامة و ببناء رصيف لصيانة السفن المدنية والعسكرية، فالصفقة ذات بعد عسكري يجسد اهمية التعاون العسكري بين البلدين، حيث نصت الاتفاقية على وجود قوات تركية في بورتسودان كما تعمل تركيا على تدريب الجنود السودانيين، في مقابل ذلك وقعت تركيا والسودان في سبتمبر 2018م صفقة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي للشركات التركية للمشاركة في التنقيب عن النفط والاستثمارات الزراعية في السودان، بينما تخطط شركة البناء التركية "سوما" للبدء في بناء أكبر مطار في السودان، مطار الخرطوم الدولي، بقيمة 1.15 مليار دولار أمريكي، في عام 2019م[82].

خريطة رقم 11: القواعد العسكرية التركية في القرن الافريقي

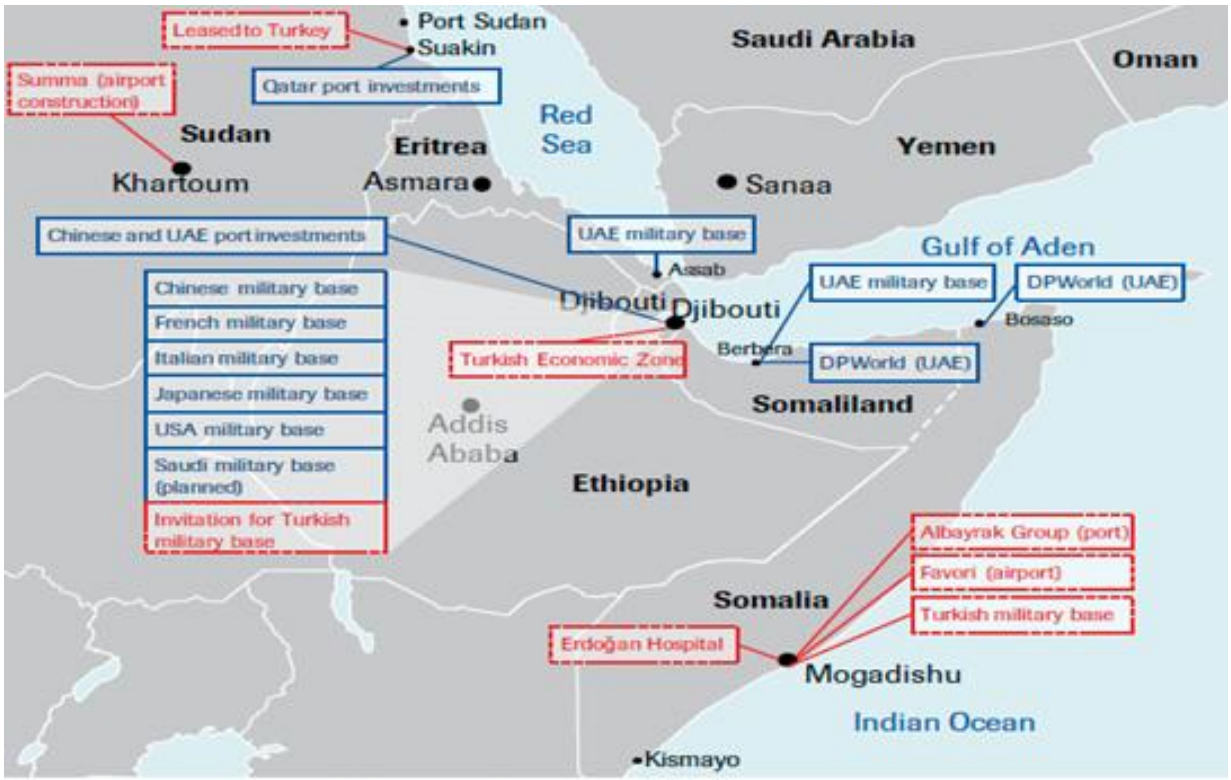

المصدر: Willem van den Berg and Jos Meester, Turkey in the Horn of Africa: Between the Ankara Consensus and the Gulf Crisis, Clingendael Institute ,2019,p02.

لتحليل التدخل والتعاون العسكري بالنسبة لصانعي السياسات وصياغة الاستراتيجيات في عملية التنافس الدولي، هناك ثلاثة جوانب رئيسية من المهم أخذها في الاعتبار.

[82] Willem van den Berg and Jos Meester, op cit, p11.

أولاً: ينبغي النظر إلى دور القوى المتنافسة من خلال دوافعها المحلية ومصالحها الاستراتيجية في منطقة التنافس، على سبيل المثال، لقد سجل الاقتصاد التركي نمواً منذ عام 2002م، كما تغيرت الخيارات الاستراتيجية التركية بشكل ملحوظ في الأعوام العشرة الأخيرة، فأصبحت أكثر حزماً استناداً إلى إيديولوجية حزب العدالة والتنمية وزعيمه صاحب الكارزما القوية أردوغان، ولا ينطبق هذا على منطقة شرق المتوسط فحسب، بل ينطبق على السياسات التركية في الشرق الأوسط وأفريقيا بشكل عام، باعتبارها منطقة جيواستراتيجية ذات أهمية خاصة لمثل هذه السياسات، فهناك حاجة إلى النظر في هذه العوامل من أجل فهم مشاركة تركيا الحالية والمستقبلية.

ثانياً: إن الجمع بين المشاركة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية واضح للغاية، ما يجعل الدول تسعى إلى وضع نفسها كقوة صاعدة، وهي الصورة التي تلعب دورًا جيدًا في السياسة الانتخابية المحلية، وهو ما يعتمد عليه ويروج له الساسة في اليونان، ومن ثم فمن المرجح أن تتماشى أي تغييرات مهمة في هذه السياسات مع الدورات الانتخابية، وينبغي النظر إلى تأثير أي نجاحات أو إخفاقات في السياق الانتخابي.

ثالثا: على الرغم من ان تركيا قامت باستثمارات كبيرة طويلة الأجل في البنية التحتية في القرن الأفريقي، وخاصة في الصومال، وحصلت على عقد إيجار لجزيرة سواكن لمدة 99 عاما، فمن الصعب تقدير التزامها على المدى الطويل، على اعتبار ان الممولين الأجانب الرئيسيين في المشهد الصومالي والسوداني هم دول الخليج، بهدف منع الوصول إلى الجهات الفاعلة التي تعتبر صديقة لجماعة الإخوان المسلمين[83].

المطلب الثالث: استراتيجية تغيير الوضع العسكري لجزر بحر ايجه

في ظل تزايد التوترات بين اليونان وتركيا من خلال انتقال النزاع الى الحقوق البحرية والتنقيب في المياه الإقليمية المتنازع عليها، وهو ما احال البلدين الى اعتماد استراتيجية الردع واستعراض القوة الصلبة، الردع هو استخدام القوة أو التهديد بالقوة لمنع دولة أخرى من نهج سلوكيات غير مرغوب فيها، في هذا السياق، يشير نشر اليونان لأسطولها بسرعة إلى استعدادها للدفاع عن حقوقها وسيادتها في المياه البحرية المتنازع عليها، كما يعد ارسال تركيا لسفينة التنقيب في اعماق البحار مدعومة بالسفن الحربية اشارة الى تعزيز قدراتها العسكرية بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، خاصة في ظل تنافس البلدين على الموارد البحرية والسيادة في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتحديدًا في بحر إيجة، من اجل تغييرٍ الوضع القائم الخاص بجزر بحر ايجة.

[83] Ibid, p13

الفرع الاول: الوضع القانوني لجزر بحر ايجة

لفهم طبيعة النزاع الاقليمي في بحر ايجة لابد من النظر إلي الطبيعة القانونية لجزر بحر ايجة بشكل منفصل و فحصها وفق مبادئ القانون الدولي، ويعد قرار القوى الست المؤرخ في 14 نوفمبر 1913م في لندن، والذي تم إبلاغه إلى اليونان في 13 فبراير 1914م (ويشار إليه عادة باسم قرار 1914)، هذا القرار الصادر عن القوى العظمى، وهي حكومات ألمانيا، النمسا-المجر، فرنسا، بريطانيا العظمى، إيطاليا، وروسيا، إلى الحكومة الملكية الهيلينية (اليونان)، أشارت المادة 5 من معاهدة لندن لعام 1913م[84]، المذكورة أعلاه، و المادة 15 من معاهدة أثينا المبرمة بين تركيا واليونان في الفترة الممتدة من 1 إلى 14 نوفمبر 1913م، الى أن جميع جزر بحر إيجه التي تحتلها اليونان بالفعل باستثناء غوكجيادا (إمبروس)، وبوزكادا (تينيدوس)، وميس (كاستيلوريزو، ميجيستي) يجب أن تتنازل عنها تركيا لليونان، بشرط ألا تقوم اليونان بتحصينها أو استخدامها لأغراض عسكرية، لم تشارك الحكومة التركية في صياغة هذا الإعلان ولم تقبل رسميًا تقسيم الجزر الى غاية ابرام معاهدة لوزان عام 1923م، التي أكدت هذا التقسيم في المادة 12، لعبت هذه المعاهدة دورًا مركزيًا في تحقيق درجة من إنهاء نزاعات العقود السابقة، وتتناول أربعة أحكام[85]:

1-السيادة على الجزر: تنص المادة 6، التي تتناول في المقام الأول رسم الحدود البرية، في فقرتها الثانية على أنه في حالة عدم وجود أحكام تخالف ذلك، في هذه المعاهدة، يتم تضمين الجزر على اختلاف حجمها، الواقعة ضمن حدود ثلاثة أميال من الساحل ضمن حدود الدولة الساحلية، وتؤكد المادة 12 صراحةً القرارات الإقليمية المتخذة في معاهدة لندن لعام 1913م وقرارات اثينا عام 1914م، أي أن تركيا تتمتع بالسيادة على جزر بحر إيجه الشرقية "جزر إمبروس وتينيدوس ورابيت"، وأن اليونان لها السيادة على "ليمنوس، ساموثريس، ميتيليني، خيوس، ساموس ونيكاريا".

2-التخلي عن الحقوق والملكية: تتناول المادة 16 هذه القضايا مرة أخرى، من خلال تخلى تركيا بموجبها عن جميع الحقوق والملكية أيًا كانت فيما يتعلق بالأراضي الواقعة خارج الحدود المنصوص عليها في هذه المعاهدة والجزر غير تلك التي تعترف بسيادتها عليها بموجب المعاهدة المذكورة، ويتم تسوية مستقبل هذه الأراضي والجزر أو ليتم

[84] JON M. VAN DYKE , The Aegean Disputes in International Law, Taylor & Francis Group,Ocean Development & International Law, 2005,P 64.
[85]ibid, PP 66-65

تسويتها من قبل الأطراف المعنية، تشير العبارة الأخيرة إلى لجنة الحدود المنشأة بموجب المادة 5 من معاهدة لوزان، والتي كانت مسؤولة عن تحديد التقسيم التفصيلي للأراضي.

3-التنازل عن جزر جنوب شرقي بحر ايجه: تعطي المادة 15 من معاهدة لوزان لعام 1923م السيادة على جزر دوديكانيز في جنوب شرق بحر إيجه لايطاليا، بعد تنازل تركيا عن 14 جزيرة "والجزر التابعة لها" لإيطاليا كما تتنازلت تركيا عن جميع الحقوق والملكية على الجزر التالية لصالح إيطاليا وهي: ستاماليا، رودس، كالكي، سكاربانتو، كاسوس، بيسكوبيس، تيلوس، ميسيروس، وكاليمنوس، ليروس، بطمس، ليبسوس ليبسو، سيمي ، و كوس، وأيضاً جزيرة كاستيلوريتسو، ويختلف مصطلح "الجزر التابعة لها" عن عبارات النص المستخدمة في معاهدة باريس للسلام مع إيطاليا عام 1947م، والتي نقلت الجزر الأربع عشرة المسماة من إيطاليا إلى اليونان، إلى جانب "الجزر المجاورة لها"، الامر الذي دفع الى النزاع حول ما يعرف بالصخور البحرية، من ذلك ما يشير اليه مؤيدو مطالب تركيا حول سند ملكية الصخور هو ملكية قانونية، و أنه ومنذ سنوات مارس الصيادون الأتراك أنشطة الصيد حول هذه الصخور المنتشرة في بحر ايجه وعلى مقربة من الجزر المسماة دون أي مشكلة، كما أن السفن التركية تبحر في المياه المحيطة بالجزر، في المقابل يشير اليونانيون إلى أن الجزر الصخرية غير المسماة تقع ضمن المناطق الإدارية اليونانية، و في مثال ذلك يؤكدون أنه على الرغم من أن صخور كارداك/إيميا غير مأهولة بالسكان، فلقد ظل الرعاة اليونانيون من كاليمنوس لفترة طويلة يمارسون حرفتهم بها، كما يوجد هناك نوع آخر من النزاع فيما يتعلق بجزيرتي جافدوس وجافدوبولا، اللتان تقعان على بعد حوالي 30 كيلومترًا جنوب الجزء الغربي من جزيرة كريت، وتعتمد مطالبة تركيا بهذه الجزر على حقيقة أنها كانت في الماضي داخل الجزء الغربي من جزيرة كريت، ضمن سيادة الإمبراطورية العثمانية ولم يتم ذكرها صراحة في أي معاهدة تنص على أن الإمبراطورية العثمانية تنازلت عن الجزر، في حين ترجع اليونان مطالبتها بجافدوس وجافدوبولا إلى ممارسة سلطتها على هذه الجزر خلال معظم القرن العشرين، والإذعان التركي للسلطة اليونانية، وجوار هذه الجزر إلى جزيرة كريت كجزر "تابعة" أو "متجاورة"[86].

4-حظر عسكرة جزر بحر ايجه: لا يجوز إنشاء أي قاعدة بحرية أو تحصينات في الجزر المذكورة سيتم منع الطائرات العسكرية اليونانية من التحليق فوق أراضي ساحل الأناضول. وفي المقابل ستمنع الحكومة التركية طائراتها العسكرية من التحليق فوق الجزر المذكورة، حيث تقتصر القوات العسكرية اليونانية في الجزر المذكورة على الوحدة العادية التي

[86] Ibid ,P 70.

يتم استدعاؤها للخدمة العسكرية، والتي يمكن تدريبها على الفور، بالإضافة إلى قوة من الدرك والشرطة بما يتناسب مع قوة الدرك، والشرطة الموجودة في كامل الأراضي اليونانية[87].

توضح التفاصيل الموجودة في احكام هذه المعاهدات، وبالاخص المادة 09 من معاهدة لوزان على أنه في حال إذا دخلت الدولتان في حالة الحرب ثنائية او ضد طرف اخر، واجبرت دواعي الحرب على تغيير واقع الحقوق من خلال تعديل أحكام التجريد من السلاح المنصوص عليها أعلاه بأي شكل من الأشكال، فإنها ستكون ملزمة بإعادة إرساء النظام المنصوص عليه في هذه الاتفاقية بمجرد التوصل إلى اتفاق السلام[88].

الفرع الثاني: تغير الوضع القائم لجزر بحر ايجه

يتمثل تغيير الوضع القائم لجزر بحر ايجه من خلال عمليات العسكرة والتحشيد العسكري واقامة القواعد العسكرية والمناورات، فإن تصاعد التسلح في المنطقة قد يزيد من التوترات بين اليونان وتركيا، مما يستدعي الحاجة إلى جهود دبلوماسية مكثفة لتجنب التصعيد والبحث عن حلول سلمية للنزاعات القائمة، في ضل ما تسير اليه اليونان التي اتخذت خطوات لتعزيز قدراتها العسكرية في ضوء التوترات المستمرة مع تركيا حول شرق البحر المتوسط، يتضح ذلك جليا بشراء18 طائرة سنة 2021م و 6 طائرات مقاتلة من طراز "رافال" الى جانب شراء ثلاث فرقاطات بقيمة 5.5 مليار يورو، يعكس استراتيجية اليونان في تعزيز الدفاعات الجوية الخاصة بها، وقد يكون جزءًا من جهودها لتحقيق التوازن العسكري في المنطقة، خاصة بعدما استحوذت اليونان عليه من مجموعة متنوعة من الأسلحة والتجهيزات العسكرية، بما في ذلك الطائرات الحربية من طراز رافال ومقاتلات F-35 الأمريكية[89].

من المهم الاشارة الى أن هذه الخطوات تأتي في سياق التوترات الإقليمية والصراعات الجيوسياسية، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة التوترات بين الدول المعنية، خاصةً إذا لم تتم إدارتها بحكمة، فالهدف الرئيسي لهذا التسلح العدواني، كما يطلق عليه، يبدو أنه لتعزيز القدرة على الردع والتصدي لأي تهديد محتمل من قبل تركيا أو أي جهة أخرى،

[87] ibid, P 66.
[88] ibid, P 67.
[89] عماد أبو الروس، هل تخطيط اليونان لقلب التوازنات في بحر ايجة عبر التسلح؟، على الرابط: https://arabi21.com/story/

وتعزيز القدرة على حماية مصالحها وحدودها البحرية. ومن المحتمل أن تكون هذه الخطوات جزءًا من استراتيجية أوسع لإعادة توازن القوى في المنطقة والحفاظ على الاستقرار [90].

تدعي اليونان أنها تستطيع تغيير شروط نزع السلاح من خلال الإشارة إليها على أنها استمرار لاتفاقية لوزان، وذلك بفضل جهود المملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة، التي بذلت جهودًا جادة في هذا الاتجاه منذ البداية، حيث حولت ملكية الجزر الايطالية لسيادتها بعد التنازل عنها لليونان في 10 فبراير 1947م في إطار المادة 145 من معاهدة باريس للسلام، ونتيجة لذلك، تم نقل 13 جزيرة و"جزر مجاورة"، والتي تعتبر أسماء، إلى اليونان بشرط نزع السلاح، والنقطة الحاسمة هنا هي أنه على عكس إيطاليا، كانت هناك شروط لنزع السلاح والتجريد من السلاح أثناء النقل إلى اليونان، وفيما يتعلق بانتهاك نزع السلاح، فإن قرب تركيا من الجزر المعنية يثير مخاوف أمنية، بالإضافة إلى ذلك فإن الادعاء اليوناني بأن تركيا ليس لها رأي في حالات الانتهاكات على أساس أنها ليست طرفاً في معاهدة باريس للسلام، لا معنى له على الإطلاق ويفتقر إلى أي أساس قانوني اليوم، في ظل نظام عالمي تتعاون فيه الدول بشكل وثيق بشأن أي قضية محتملة، تستطيع أي دولة أن تكشف هذه الانتهاكات في الأمور المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، ولذلك فمن غير العقلاني وغير المعقول الاعتقاد بأن تركيا، وهي المحاور المباشر في القضية والفاعل السيادي في المنطقة الذي لا يمكن إنكاره، يجب أن تلتزم الصمت وتتجاهل الانتهاكات، احتجت الجمهورية التركية على نشر المركبات المدرعة التي قدمتها الولايات المتحدة إلى جزر بحر إيجه منزوعة السلاح وفقًا للاتفاقيات الدولية القائمة بين الولايات المتحدة واليونان. بالإضافة إلى ذلك، تمت دعوة السفير اليوناني في أنقرة إلى وزارة الخارجية التركية وتم تسليمه مذكرة تم فيها تذكيره بوجوب احترام القانون الدولي. وذكر أيضًا أن النشر المعني يمثل انتهاكًا جديدًا لالتزامات اليونان الدولية الناشئة عن معاهدتي لوزان لعام 1923 وباريس للسلام لعام 1947، وبالتالي فهو انتهاك جديد للقانون الدولي، وتم التأكيد على ضرورة إعادة الوضع غير العسكري. من خلال وضع حد لهذه الانتهاكات[91].

تعد اتفاقية مونترو لعام 1936م، والتي تم صياغتها لاهداف عديدة ياتي في المقام الأول إعادة هيكلة النظام الذي يتحكم بالمرور عبر المضائق التركية، كما كانت محل مناقشة وخلاف بين الباحثين والاستراتيجيين حول تأثير هذه المعاهدة على الية نزع السلاح في جزر بحر إيجه، في ظل السماح بمرور السفن الحربية عبر المضايق، مما يعد

[90] خريطة طريق» للتعاون العسكري بين اليونان وفرنسا... وتركيا قلقة، مرجع سبق ذكره.

[91] Öğüt, S. and Dündar, S. Evaluation of Greece's unlawful actions against the aegean islands. Hitit Journal of Social Sciences, 2022 ,P 599.

مؤشرا على تغيير الوضع القانوني الذي ينص على عسكرة الجزر، ففي حال نشوب نزاع مسلح يسهل عملية عسكرة الجزر وبالتالي تهديد السلم والامن الاقليمي وهو ما لا يخدم شعوب المنطقة واعتباره خروجا عن نصوص المعاهدات التي تم الاتفاق عليها.

في هذا السياق، لا ينبغي أن ننسى أنه من الطبيعي أن تضع الدول المخاوف الأمنية كأولوية، ومع ذلك لا ينبغي أن تستغل الدول ذات الأهداف الإمبريالية هذه المخاوف الأمنية، وفي السياق نفسه فإن تصريحات المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس هامة، حول تسليح الجزر في انتهاك للقانون الدولي، حيث حاول نيد برايس إضفاء الشرعية على شحنة الأسلحة غير القانونية من خلال الإشارة إلى أن اليونان تتمتع بالسلطة الكاملة على الجزر المذكورة كدولة مستقلة، وفي البيان الصحفي نفسه، تم التذكير بالإنذار الذي أصدره الكونجرس الأمريكي ضد تركيا بعدم استخدامه في انتهاك المجال الجوي اليوناني، وفي هذا السياق تم التساؤل عما إذا كان هناك أي معيار للولايات المتحدة الأمريكية التي لم تظهر أي معيار، رد الفعل على تسليح اليونان للجزر، ردًا على ذلك، ذكر نيد برايس أن المعيار يتوافق مع المصلحة الوطنية [92].

تجادل اليونان بأن سلوك القوات الجوية التركية بالطيران فوق الجزر الخاضعة لحضر الطيران فوقها لأكثر من سبعة عقود من الزمن، معتبرة إياه انتهاك لنص المادة 13 من معاهدة لوزان، وهو حكم مادي في المعاهدة، مما يشكل "خرقًا ماديًا" يسمح لليونان بإنهاء التزاماتها تجاه المعاهدة، كما تجادل اليونان أيضًا بأن "تغيرًا جوهريًا في الظروف" قد حدث، لأن الميزة العسكرية لتركيا نمت بشكل كبير على ماكانت عليه وقت صياغة وابرام معاهدة لوزان، وعلى هذا فإن اليونان تزعم أن حقها الأصيل في الدفاع عن النفس يسمح لها بذلك، وتطالب بإعادة تسليح الجزر لأغراض دفاعية، وتؤكد اليونان أيضًا أن اتفاقية مونترو ألغت التزامها بعدم إعادة تسليح الجزر اليونانية في بحر إيجه في ظل وجود تهديد وجودي، فاتفاقية مونترو سمحت ضمنيًا ببعض عمليات إعادة التسليح الفورية وفق ما جاء في ديباجتها بأن الأطراف المتعاقدة "قررت أن تحل محل هذه الاتفاقية الموقعة في لوزان في 24 يوليو 1923" (في إشارة إلى معاهدة المضيق)، وتقول اليونان إنه وفق نص هذه المعاهدة يحق لها تعديل وضع جميع جزر بحر إيجه، في حين تجادل تركيا بأن اتفاقية مونترو تلغي نظام التجريد من السلاح فقط لتلك الجزر

[92] ibid, P 600.

التركية المذكورة في المادة 14 من اتفاقية لوزان لأن اتفاقية مونترو في ديباجتها تشير إلى أنها كانت تهدف إلى معالجة أمن تركيا والدول المجاورة[93].

وفقاً لمبدأ الحل العادل والإنصاف، من الممكن منح ترخيص جزئي أو عدم منح ترخيص لبعض الجزر استناداً إلى حجم الجزيرة وعدد سكانها وموقعها الجغرافي والخصائص الملموسة المشابهة مجتمعة، كما أنه لا يمكن للتكوينات الجيولوجية التي لا تصلح لاستدامة الحياة الاقتصادية والاجتماعية أن يكون لها مياه إقليمية وجرف قاري، من بين المناطق التي تريد اليونان ضمها إلى ولايتها البحرية، حوالي 100 منها غير مأهولة، وفي هذا الصدد يبدو أن الاقتراح الأكثر منطقية للدولتين هو تشكيل لجنة مشتركة لتحديد التشكيلات التي يمكن الاعتراف بها قانونياً كمنطقة ولاية بحرية واتخاذ القرار والاتفاق عليها بحسن نية، على سبيل المثال، شكلت تركيا وإيطاليا لجنة بعد أن قدمت إيطاليا تفسيرًا واسعًا للمادتين 12 و15 من معاهدة لوزان وحاولت وضع الجزر الواقعة على مسافة 3 أميال من الساحل التركي تحت سيطرتها، وهكذا ومن خلال التوقيع على اتفاقية في أنقرة عام 1932م، تم التوصل بسهولة إلى مسألة الانتماء، في حين يشير الوضع المذكور أعلاه إلى أن الصراع في بحر إيجه ليس سببه تركيا، فإنه يشير إلى أن المشكلة الرئيسية تكمن في موقف اليونان المتردد، ومن الضروري تفضيل طرق التفاوض السلمي والوسائل الدبلوماسية من أجل الحفاظ على علاقات دولية مستقرة، بطريقة سلمية وآمنة، ومن الأهمية بمكان أن تنقل الدول مخاوفها وطلباتها واقتراحاتها إلى الجانب الآخر حول كيفية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، في واقع الأمر عندما تقدمت اليونان بطلب إلى مجلس الأمن في عام 1976م بسبب مخاوف أمنية مزعومة، ذكّر مجلس الأمن بأن الدول المعنية قادرة على حل المشكلة من خلال التفاوض مع بعضها البعض وأوصى بالحوار المتبادل، على غرار اتفاقية إيطاليا وتركيا بشأن تعيين حدود المياه الإقليمية بين سواحل الأناضول وجزيرة كاستيلوريزو[94].

يوجد في السجل القانوني العديد من الامثلة المشابهة لقضية جزر بحر ايجه والصخور المجاورة لها تم الحكم فيها في اسناد السيادة، فمبدأ التواصل الجغرافي، في نظر القانون الدولي لا يعتد به، تناولت محكمة العدل الدولية واحدة من مثيلة هذه القضايا في عام 1953 في قضية إكريهوس، على اثر ادعاء كل من فرنسا والمملكة المتحدة ملكية مجموعة من الجزر والصخور الواقعة بين جزيرة جيرسي البريطانية وساحل فرنسا، ركزت فيه المحكمة على السيادة

[93] JON M. VAN DYKE , op cit, P 79.
[94] Öğüt, S. and Dündar, op cit,P 603.

الفعلية للجزر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، على الرغم من أنه كان هناك الكثير من الجدل حول المطالبات بسندات ملكية قديمة جدًا، إلا أن تاريخ الاستخدام والحيازة الحديث نسبيًا هو الذي اعتمد في النهاية على أنه الأساس الرئيسي لقرارات المحكمة، واستنادًا إلى هذه الأدلة الحديثة، قررت محكمة العدل الدولية أن المملكة المتحدة مارست وظائف الدولة على المعالم، وأن فرنسا لم تثبت أي تأكيدات مماثلة للسلطة خلال هذه الفترة، ومن ثم منحت المحكمة حق الملكية على جميع الجزر للمملكة المتحدة، واعتمدت أيضًا في قرارها على الرأي القائل بأن مجموعة مينكيرز كانت تابعة لجزر القنال (جيرسي وغيرنسي)، وبالتالي يجب أن تخضع لنفس السلطة السيادية[95].

إن العديد من المناطق منزوعة السلاح كانت مؤقتة، في حين استمرت مناطق أخرى لفترة طويلة من الوقت، فإذا ما كانت المنطقة في حالة دائمة من نزع السلاح ومتوافقة مع القانون الدولي يثير تساؤلات عديدة حول امن الدولة والمنطقة، إن الحق الطبيعي للدولة في الدفاع عن النفس معترف به في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، ويمكن القول بأن المنطقة الدائمة نزع السلاح لن تتوافق مع حق الدفاع عن النفس، وهو ما قد يجلب الاستقرار والأمن للدول المجاورة لبعض الوقت، إلا أن التجريد الدائم من السلاح بموجب معاهدة يمكن أن يسبب مشاكل إذا طورت إحدى الدول ميزة عسكرية وربما ترغب في العودة للأعمال العدائية، مثل هذا التغيير يمكن أن يمثل إما "خرقًا ماديًا" أو "تغييرًا جوهريًا في الظروف"، وكلاهما يسمح للطرف غير المخالف بالانسحاب من المعاهدة أو إنهائها.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات الطاقوية لعملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط

التنافس على مصادر الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط أدى إلى تصاعد التوترات بين تركيا واليونان، وانعكس سلبا على العلاقات الدبلوماسية والأمنية في المنطقة، فالتنافس المتعلق بالموارد الطبيعية غالبًا ما تتطلب استراتيجيات شاملة ومتوازنة تأخذ في الاعتبار تامين المصالح القومية، لأجل ذلك وجب على الدول المتنافسة أن تعمل على تعزيز اليات التعاون الثنائي او الجماعي في مجالات الطاقة وتطوير البنية التحتية اللازمة لاستغلال الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة بما يعزز الاستقرار الإقليمي في النهاية، لذا يجب أن يكون الهدف النهائي للأطراف

[95] JON M. VAN DYKE , op cit,P 71.

المتنافسة من خلال صياغة مختلف السياسات هو تامين الموارد الطاقوية لتحقيق الامن الطاقوي، حيث يجب أن تعكس جهودهم تلك التزامهم برؤية استراتيجية شاملة لكل ابعاد التنافس.

المطلب الاول: الواقع الطاقوي لتركيا واليونان في ضل عملية التنافس في حوض شرق المتوسط

الفرع الاول: الواقع الطاقوي لتركيا

تعد تركيا من بين الدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، حيث تراوح استهلاك الغاز الطبيعي بها في الفترة الممتدة ما بين 2008م إلى 2016م، بين 37.5 بليون متر مكعب و 44.7 بليون متر مكعب، ويعود تأثر معدلات الاستهلاك هذه بين الارتفاع والانخفاض الى عوامل متعددة، ونخص بالذكر منها الطلب الداخلي على الطاقة، والتطورات الاقتصادية، والتكنولوجية، والتغيرات في السياسات الحكومية، والظروف الجوية، والتغيرات الديموغرافية، وغيرها.

واردات تركيا من الغاز الطبيعي ما بين 2020م–2023م / الوحدة مليون طن

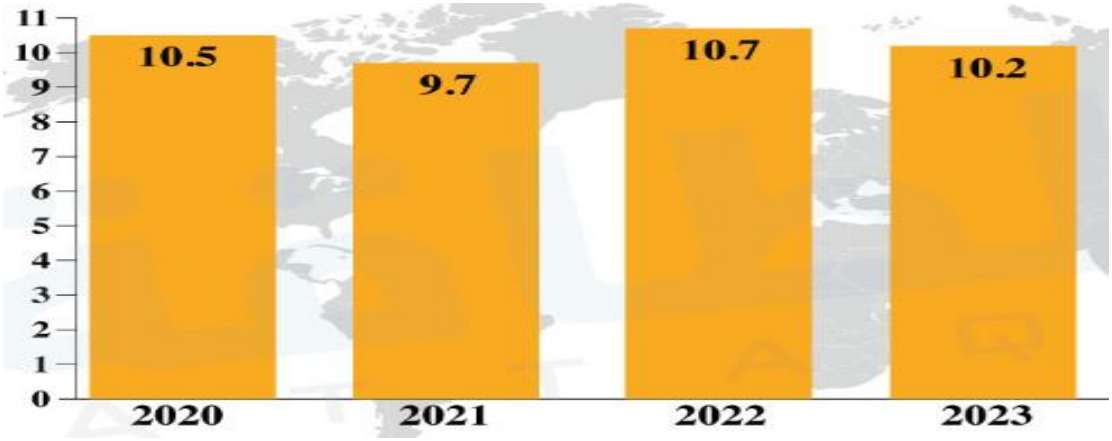

المصدر: موقع الطاقة: https://attaqa.net/2024/01/29 /

يتضح من خلال الرسم البياني ان تركيا تعتمد على الاستيراد لتغطية حاجياتها الطاقوية، لذلك تركز سياسة الطاقة التركية بشكل أساسي على ضمان وتأمين إمدادات الطاقة بشكل موثوق وكاف في الوقت المناسب لتفعيل الحياة الاقتصادية بطريقة تدعم وتوجه النمو المستهدف والتكيف مع التطورات الاجتماعية، مماجعل الحكومات الأخيرة تركز جهودها على تحسين الإنتاج المحلي من خلال الاستفادة من المرافق العامة والخاصة والأجنبية وزيادة

الكفاءة من خلال إعادة تأهيل وتسريع برامج البناء الحالية لبدء استثمارات جديدة، وتهدف استراتيجية الطاقة في البلاد إلى تلبية الطلب دون إعاقة النمو الاقتصادي، كما اكتسب تنويع مصادر ومنتجات الطاقة أهمية كبيرة خصوصا وأنه يتماشى مع بروتوكلات حماية البيئة والمناخ، تعد حماية البيئة والصحة العامة من التلوث الناجم عن أنشطة إنتاج واستهلاك الطاقة أحد المبادئ الأساسية لسياسة الطاقة الوطنية التركية، كما اقر البرلمان التركي سياسة تهدف الى تنظيم الطاقة من خلال تعديلات دستورية تبناها البرلمان بأغلبية كبيرة في اوت 1999م، مما أدى إلى تحسين التجارة والاستثمار بشكل كبير، وكان الهدف من هذه التعديلات، التي تشمل القانون رقم 4446[96]، هو المساعدة في تسريع انشاء وتاهيل مشاريع البنية التحتية، مثل محطات الطاقة، من خلال توفير التمويل والموافقة بشكل أسهل[97].

أدى هذا التوجه الى النمو السريع في الطلب وزيادة الاعتماد على الواردات، مع إنفاق 50 مليار دولار أمريكي سنويا على واردات الطاقة والمعادن، حيث شهدت الواردات تزايدا سنويا، حيث بلغت في عام 2013م، حوالي 44.3 بليون متر مكعب، منها 38.2 بليون متر مكعب عبر الأنابيب و 6.1 بليون متر مكعب من الغاز المسال عبر الموانئ، في حين ارتفعت الواردات عام 2014م، إلى حوالي 48.6 بليون متر مكعب، كان منها 41.1 بليون متر مكعب مستورد عبر الأنابيب و 7.3 بليون متر مكعب من الغاز السائل، لتشهد تراجعا طفيفا عام 2015، حيث بلغت الواردات حوالي 47.2 بليون متر مكعب، منها 39.7 بليون متر مكعب عبر الأنابيب و 7.5 بليون متر مكعب من الغاز السائل، وواصلت وتيرة تراجع الواردات سنة 2016م، حيث بلغت 45.1 بليون متر مكعب، منها 37.4 بليون متر مكعب عبر الأنابيب و 7.7 بليون متر مكعب من الغاز السائل[98].

نوعية الواردات التركية من الغاز الطبيعي مابين 2013م الى 2016م/ الوحدة بليون متر مكعب.

[96] نص عليها دستور تركيا 1982، وابقي عليها في التعديل الدستوري 2017.

[97] A Review of the Energy Situation in Turkey C. Pamukcu and G. Konak Energy Exploration & Exploitation Vol. 24. No. 4/5,2006, p. 223

[98] احمد زكرياء الباسيوني، تاثيرات تهديد امن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي: دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، اطروحة دكتوراه في الفلسفة والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصادة والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018 ، ص 70

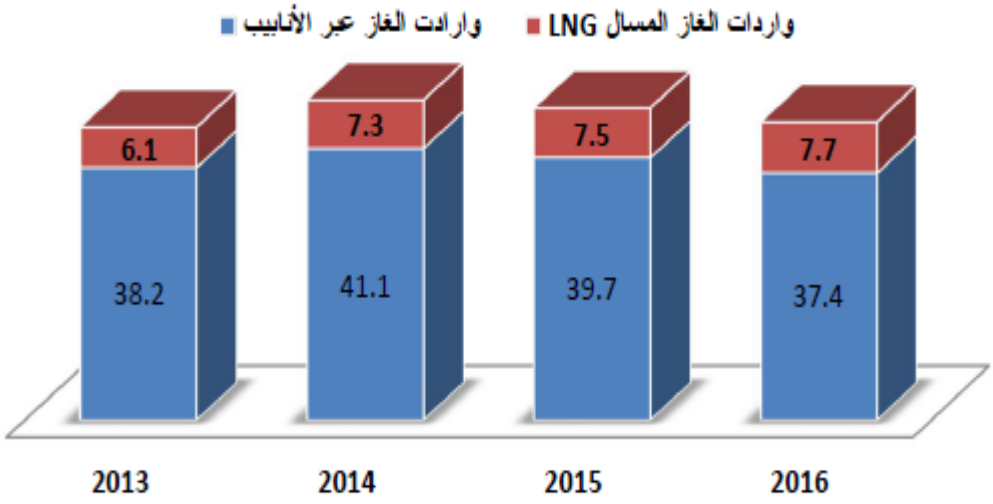

المصدر: الباسيوني: ص 70.

شكل هذا التزايد في الوارداتدافعا للحكومة في اتخاذ تدابير جادة لخفض حصة استيراد الطاقة في البلاد، لا سيما في قطاع توليد الكهرباء، وتقديم عدد من الاستراتيجيات وخطط العمل بشأن كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، بدأت الحكومة في اعتماد استراتيجية جديدة، قائمة على سوق الكهرباء وأمن الإمداد في عام 2009م، تمتد رؤيتها إلى عام 2023م، وهو العام الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التركية، التي نُشرت في عام 2010، في هذه الاستراتيجية اعتمدت الحكومة أهدافًا للاستفادة الكاملة من إمكانات الفحم الحجري والفحم الصلب بالبلاد بحلول عام 2023م، حيث تتوقع الرؤية زيادة حصة المصادر المتجددة إلى 30%، والفحم إلى 30%، والمحطات النووية إلى 10%، مع خفض حصة الغاز الطبيعي إلى 30%، وكادت الحكومة أن تنجح بالفعل في تحقيق أهدافها حيث تمكنت من خفض حصة الغاز في قطاع توليد الطاقة من 48.12% أي بمقدار 23.5 مليار متر مكعب، في عام 2014م، إلى 37.9% بمقدار 16.5 مليار متر مكعب في عام 2015م و33% بمقدار 15.7 مليار متر مكعب في عامي 2015م. 2016م[99]، ومن المتوقع أن تنخفض حصة الغاز بشكل أكبر مع افاق 2023م، حيث تتوقع هيئة تنظيم سوق الطاقة أن يصل إجمالي استهلاك الغاز مابين 46 الى 50مليار متر مكعب، هذا التراجع المقدر بحوالي 6% يعود للازمة الاقتصادية

[99] Gulmira Rzayeva, Turkey's gas demand decline: reasons and consequences, Oxford Institute for Energy Studies, 2017, p1 URL: https://www.jstor.org/stable/resrep33980

والمالية التي تمر بها تركيا، وحفاظها على امدادات الغاز من روسيا واذربيجان والجزائر ومصر مع تراجع وارداتها من ايران ودول اخرى [100].

حجم الاستهلاك المحلي في تركيا ما بين 2019م الى 2023م

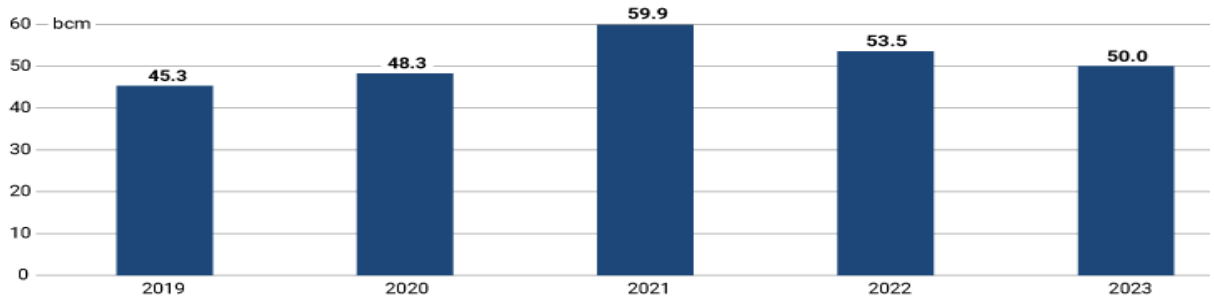

المصدر: Centre for Eastern Studies (OSW) https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/2024-06-03/turkey-opportunities-and-challenges-domestic-gas-market-2024.

مصادر واردات تركيا من الغاز الطبيعي ما بين 2019م الى 2023م.

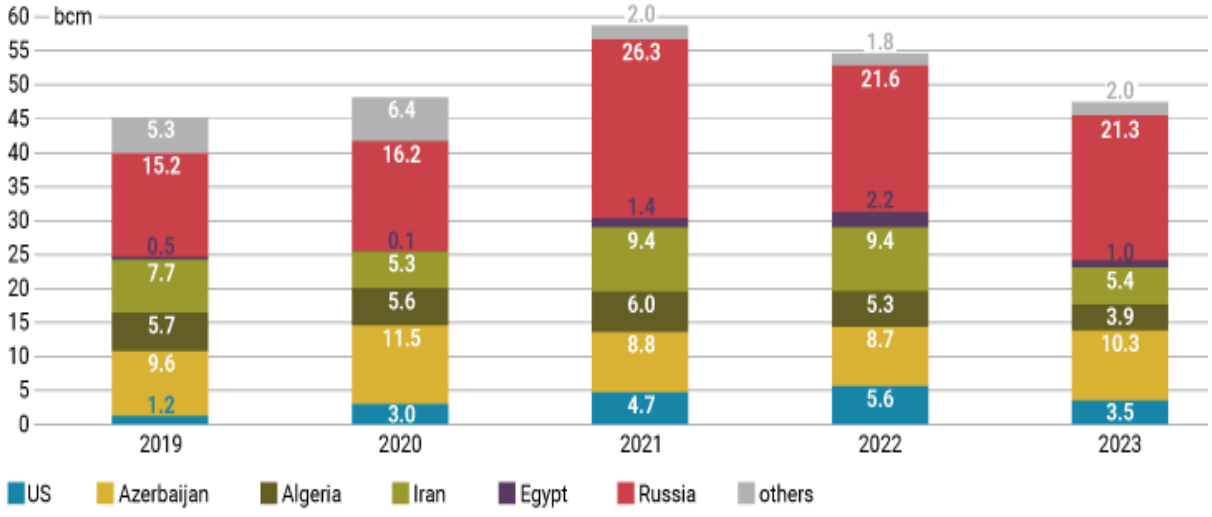

المصدر: Centre for Eastern Studies (OSW) https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/2024-06-03/turkey-opportunities-and-challenges-domestic-gas-market-2024.

[100] Centre for Eastern Studies (OSW) https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/2024-06-03/turkey-opportunities-and-challenges-domestic-gas-market-2024.

تعود العوامل الرئيسية التي ساهمت في تراجع الطلب بعد ثلاثة عقود من مسار النمو الحاد في عام 2001م، إلى قانون سوق الغاز الطبيعي رقم 4646[101]، الذي أصدرته تركيا، بهدف وضع برنامج طموح للتغيير في مجالات التعاملات الطاقوية، لا يستهدف هذا القانون تحرير سوق الغاز فحسب، بل يستهدف أيضًا إنشاء سوق ذات نجاعة من الجانب المالي الكفاءة التنافسية وعلى قدر عال من الشفافية، يشارك فيها القطاعين الخاص والعام، يوفي ذلك قوم المتعاملون بجلب المزيد من الغاز إلى السوق المحلي بسعر تنافسي، فعلى الرغم من الانطلاقة البطيئة في البداية، إلا أن القانون ساهم في التطور الديناميكي لسوق الغاز الطبيعي والنمو السريع للطلب، ما أدى إلى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي في تركيا بسرعة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبحلول عام 2014، وهو أعلى عام استهلاكا للغاز، حيث تضاعف أكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى 48.7 مليار متر مكعب سنويًا مقارنة بمستوى 15 مليار متر مكعب في 2000م.

تشير دراسة صادرة عن منظمة OIES حول سوق الغاز الطبيعي المحلي التركي التي نُشرت في عام 2014م، الى أن الطلب على الغاز في تركيا سينمو بشكل ثابت، وقد يصل إلى 67-70 مليار متر مكعب سنويًا بحلول عام 2030م، وهو ما يتعارض مع افتراضات الدراسة المقدمة من طرف شركة BOTAŞ التي تم إجراؤها في عام 2012م، والتي توقعت بان الطلب سيتضاعف ليصل إلى 81 مليار متر مكعب تقريبًا بحلول عام 2030م، مقابل مستوى استهلاكي عام 2012م، البالغ 45 مليار متر مكعب، ومع توقعات النمو السريع هذه من قبل شركة بوتاش بالإضافة إلى التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي توقعت أن تتمتع تركيا بالطلب الأسرع نموًا بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، واجهت الحكومة التركية العديد من المطالب المتزايدة الأهمية منها:

-ضمان أمن الطاقة في تركيا.

-تلبية الطلب على المدى الطويل.

-التأكد من عدم حدوث نقص دوري في الإمدادات خلال العقدين المقبلين.

[101] Natural Gas Market Law (No. 4646). https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC067602/

وذلك لمواجهة النقص الذي قد يحدث خلال عشرينيات القرن الحادي والعشرين، حيث من المقرر أن تنتهي عقود شركة بوتاش طويلة الأجل مع جميع مورديها لغاز خطوط الأنابيب (أذربيجان في عام 2021م، وإيران في عام 2026م، وروسيا في عام 2025م)، وكذلك عقود الشركات الخاصة مع غازبروم، في عام 2021م، مما يؤثر على امداد تركيا بنحو حوالي 36 مليار متر مكعب في السنة من الغاز، إن أي نقص محتمل في الغاز في البلاد لن يعرض أمن الطاقة للخطر فحسب، بل سيؤثر أيضًا على الوضع السياسي الداخلي، ومع أخذ هذا القلق في الاعتبار بدأت الحكومة التركية سياسة لتقليل حصة الغاز المستورد، وزيادة حصة موارد الطاقة المنتجة محليًا[102].

لأجل ذلك اصدرت وزارة الطاقة والموارد الطبيعية (MENR) عام 2016م، اللائحة التنظيمية لموارد الطاقة المتجددة، والتي تحدد شروط وأحكام خطة الدعم الحكومي لمنتجي الطاقة المتجددة، من أجل جذب المزيد من الاستثمارات وزيادة حصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في توليد الطاقة، وتتضمن اللائحة التدابير التحفيزية الهامة التالية:

أ- الحوافز الضريبية لطاقة الرياح والطاقة الشمسية والتي تشمل استرداد الضرائب والإعفاءات الضريبية.

ب- إلغاء ترخيص الشركات التي تنتج ما لا يزيد عن 5 ميجاوات/ساعة من الطاقة المتجددة، حيث يتعين على الشركات التي تنتج أكثر من 5 ميجاوات في الساعة التقدم إلى هيئة تنظيم الاتصالات للحصول على ترخيص الإنتاج.

ج- ضمان شراء الحكومة لمدة 10 سنوات على الأقل للكهرباء المنتجة بواسطة الرياح (بقيمة 0.133 دولار أمريكي/كيلووات ساعة)، والطاقة الشمسية (بقيمة 0.073 دولار أمريكي/كيلووات ساعة)، والطاقة الكهرومائية (بقيمة 0.073 دولار أمريكي/كيلووات ساعة)، والطاقة الحرارية الأرضية (بقيمة 0.105 دولار أمريكي/كيلوواط ساعة) كل ذلك باستخدام هيكل أسعار ثابت ومفهرس. (بالإضافة إلى ذلك، في حال استخدام الشركة المكونات والتكنولوجيا المنتجة محليًا والقوى العاملة المحلية، تتم إضافة 3.5 إلى 4 سنتات إلى سعر الشراء الثابت.).

[102] Ibid, p2

د- عندما تقوم شركة تيتاش التجارية المملوكة للدولة بشراء الكهرباء، تعطى الأولوية للطاقة المتجددة كونها جزء من سياسة الحكومة.

هـ- تسهيل عملية تخصيص الأراضي و إلغاء الرسوم الجمركية.

ز- تحفيز شركات التوليد على استخدام مجموعات المعدات والمكونات والقوى العاملة والتكنولوجيا المنتجة محليًا على نطاق واسع لإنتاج الطاقة المتجددة، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة وتقليل الاعتماد على الواردات.ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة الطاقة المتجددة إلى 7.8% في عام 2016م[103].

الفرع الثاني: الواقع الطاقوي لليونان

شهدت عمليات الاكتشاف والتنقيب عن مصادر الطاقة الاحفورية في اليونان تطورات عبر عقود من الزمن، حيث تعود الجهود الاولى الى نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، واستمرت تلك الجهود عبر العقود الموالية ما مكن من اكتشاف حقول للنفط والغاز، واعتباراً من 1995م تم إصدار الرخص الأولى للتنقيب، وفي 2012، أعلنت اليونان عن المبادرة المعرفة بـ " Open Door Invitation " التي تم من خلالها دعوة العديد من شركات التنقيب للاستكشاف في مناطق مختلفة في اليونان، وهو مما اعتبرته العديد من الشركات الدولية والمحلية فرصة للاستثمار.

ينقسم تطور عمليات الاكتشاف و التنقيب عن مصادر الطاقة في اليونان إلى عدة مراحل:

1. الثلاثينيات من القرن الماضي: ظهور البوادر الأولى لعمليات الاستكشاف والتنقيب.
2. الستينيات: بدء الدراسات الجيولوجية والحفر في بعض الحقول الاستكشافية.
3. منتصف السبعينات: اكتشاف حقل "Prinos" الذي يحتوي على كميات كبيرة من النفط والغاز.
4. الثمانينيات: اكتشاف حقلي "Katakolon" و."Epanomic"
5. عام 1995: إصدار الرخص الأولى لعمليات التنقيب في العديد من المناطق.

[103] Ibid,p6

6. عام 2012: إطلاق مبادرة "Open Door Invitation" التي تعد عامل جذب لشركات التنقيب من داخل وخارج البلاد[104].

تعكس هذه الجهود والتطورات الرغبة المتواصلة لليونان في استكشاف وتطوير مواردها الطبيعية من الطاقة، كما تشير ايضا إلى الجهود الحكومية لجذب الاستثمارات الخارجية في هذا القطاع الحيوي، فعلى سبيل المثال تشهد صناعة توليد الكهرباء في اليونان تحولًا هامًا نحو استخدام الغاز الطبيعي كوقود أساسي، هذا التحول يأتي مع عدة تغييرات مهمة في السياسات والبنية التحتية للطاقة في البلاد، بما في ذلك:

1. **مشاريع غاز هيكلية كبيرة** :توجد مشاريع ضخمة لربط اليونان بإيطاليا ومنطقة بحر قزوين لتعزيز توريد الغاز. هذه المشاريع تساهم في تعزيز إمكانية الحصول على الوقود وتنويع مصادر الطاقة.
2. **تحرير سوق الغاز** :من خلال تحديد تعريفات جديدة وتحرير سوق الغاز، يمكن للشركات العاملة في قطاع توليد الكهرباء الآن الاستفادة من أسعار أكثر تنافسية للوقود.
3. **دعم الحكومة** :تشجع الحكومة اليونانية استخدام الغاز لإنتاج الكهرباء والتدفئة، وتبنى سياسة داعمة لتحفيز هذا الانتقال، ما يوفر إطارًا مناسبًا للاستثمار في مشاريع توليد الكهرباء بالغاز.
4. **السياسة الأوروبية وبرامج الدعم** :تدعم السياسات الأوروبية إنشاء سوق واحدة للكهرباء والغاز في أوروبا، مما يسهل التدفق المتبادل للطاقة بين الدول الأعضاء ويعزز الاستدامة والأمان الطاقوي[105].

بفضل هذه التغييرات، من المتوقع أن تجذب صناعة توليد الكهرباء بالغاز في اليونان مزيدًا من الاستثمارات والعروض للمشاريع، وذلك نتيجة للطلب المتزايد على الكهرباء والتوجه نحو استخدام الغاز الطبيعي كوقود نظيف وفعال من حيث التكلفة.

مكن هذا الواقع اليونان من ان تصبح واحدة من البلدان التي تستثمر بشكل متزايد في تنويع مصادر الطاقة، مثال ذلك كان إنتاج الطاقة الكهربائية بها خلال عام 2015م وفق الجدول التالي :

الفحم	الغاز الطبيعي	البترول	الطاقة المائية	الطاقة الشمسية	طاقة الرياح
25746	5544	5544	4607	جيغاوات	جيغاوات

[104] Lie Olystein, Furstenau Jorn, Bellas Spyridon. Isifoutidis Georgios, and Exploration A Fresh Look at the Oil & Gas Potential of Greece, Geo Expro Magazine. Vol. 10, No.6, December 2013. p. 47

[105] الطاقة في اليونان ،موقع المعرف على الرابط: https://www.marefa.org

جيغاوات (٪51)	جيغاوات (٪13)	جيغاوات (٪11)	جيغاوات (٪9)	(٪7.5)	(٪7.3)

اعداد الباحث بناءا على تقرير الوكالة الدولية للطاقة سنة 2015م.

فطبقا للمصدر المستخدم في توليد الطاقة الكهربائية في اليونان فهي تعتبر من أكثر بلدان المنطقة تطورًا في عمليات إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر متنوعة، وإن لم تكن في المقدمة، حيث بلغ إنتاج اليونان من الطاقة الكهربائية خلال عام 2015م[106]، غير ان هذا التوزيع يظهر اعتماد اليونان بشكل كبير على مصادر الطاقة غير المرغوب فيها مناخيا وغير الصديقة للبيئة، فعلى الرغم من اعتمادها على مجموعة متنوعة من المصادر الا ان مادة الفحم تحتل المرتبة الاولى بما يتجاوز عتبة النصف من نسبة توليد الطاقة الكهربائية، يأتي بعدها بدرجات اقل الغاز الطبيعي والبترول والطاقات المتجددة، إن هذا التنويع على الرغم من انه يساعد في تحقيق استدامة الطاقة وتقليل الاعتماد على المصادر التي تشهد ندرة في اليونان الا انها تعد ضارة بالبيئة، وهو ما يحيلها الى الاتجاه نحو الاستيراد لتغطية حاجياتها في ظل ما تفرضه الاتفاقيات الدولية بضرورة الحد من الانبعاثات الملوثة للبيئة.

تحولت اليونان وفقا لالتزاماتها بمخرجات المعاهدات الدولية المتعلقة بالتغير المناخي، الى واحدة من الدول التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتأمين حاجياتها الطاقوية من الخارج، وهو ما من شأنه أن يؤثر على اقتصادها وأمنها الطاقوي، فكميات الواردات على مدار السنوات شهدت منحنى غير مستقر بين الارتفاع والانخفاض النسبي[107]:

- في عام 2013م تم استيراد حوالي 3 بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي.
- في العام التالي، 2014م انخفضت كمية الواردات إلى 2.3 بليون متر مكعب.
- في عام 2015م ارتفعت كمية الواردات مرة أخرى إلى 2.5 بليون متر مكعب.
- وفي عام 2016م زادت كمية الواردات إلى 3.1 بليون متر مكعب.

[106] Greece: Electricity and Heat for 2015, International Energy Agency, Available at- https://www.ica.org/statistics/statisticssearch/report/?country=GREECE&product=electricityandbeatyea2015

[107] الباسيوني ، مرجع سبق ذكره ص82.

يبدو أن هناك تقلبات في كمية الواردات على مدار السنوات، مما يمكن أن يكون له تأثير على استقرار السوق الداخلية للطاقة في اليونان ويعكس تبعات مختلفة للتغيرات الاقتصادية والسياسية في المنطقة وعلى الصعيدين الوطني والدولي.

للاعبان – تركيا واليونان – طموحات إقليمية في مجال الطاقة، في ظل الاكتشافات الاخيرة في حوض شرق المتوسط، والتي تعد مخرجا للازمة الطاقوية التي يعاني منها البلدان، فاستغلال تلك الثروة الطبيعية من شأنها تحرير البلدين من التبعية للخارج في المجال الطاقوي، وتحويل الموارد المالية المخصصة للاستيراد الى الاستثمار المحلي وترقية المكانة الطاقوية للبلدين، غير ان الخلاف في وجهات النظر بشأن الطبيعة القانونية وكيفية الاستغلال من شأنها ان تؤجل عملية استغلال تلك الموارد الحيوية، فتركيا التي تعد قوة إقليمية صاعدة تتبنى سياسة طاقوية وفق مقاربة بالسيادة يدفع موقفها فيما يتعلق بالتنقيب عن الموارد الهيدروكربونية واستغلالها في قاع البحر بما يتوافق ومصالحها، وهو ما يعيق جهود استغلال كل منهما للاكتشافات الطاقوية في حوض شرق المتوسط ويؤجج النزاع المستمر منذ عقود على المسائل الجيوسياسية العالقة بينهما.

المطلب الثاني: سياسات تحقيق الامن الطاقوي التركي اليوناني في حوض شرق المتوسط

تركزت جهود تركيا في البداية على منطقة البحر الأسود للبحث عن الغاز الطبيعي، حيث أجرت عمليات مسح مكثفة مع عدة شركاء أجانب ولكن دون جدوى، ففي جوان 2009م، قررت تركيا من خلال الشركة التركية للبترول(TPAO) ، التعاون مع شركة إيكسون موبيل الأمريكية لمواصلة جهود البحث والتنقيب، وأعلنت الشركة التركية استعدادها للتعاون مع شركات أخرى للاستكشاف في مناطق أخرى من البحر الأسود، وفي سبتمبر 2012م، أعلنت تركيا عن اكتشاف كميات من الغاز الطبيعي في المنطقة، وهو اكتشاف هام للبلاد ولقطاع الطاقة التركي بشكل عام، ما يجعل هذا الاكتشاف يؤدي دورا مهما في تعزيز الاقتصاد التركي وتوفير مصادر الطاقة المحلية.

في حين كانت اليونان تعتمد في إنتاج الطاقة على مصادر مختلفة مثل الفحم والغاز الطبيعي والنفط، حيث قدر إجمالي إنتاج الكهرباء في اليونان بنحو 62.711 مليار كيلوواط ساعي، وتسيطر الشركة العامة للكهرباء على إنتاج الطاقة بنسبة تصل إلى 85.6٪ وفق احصائيات سنة 2009م، كما تشير هذه الأرقام إلى أن أكثر من نصف الكهرباء يتم انتاجها بمحطات تعمل بالفحم نسبة 55.3٪، ويأتي بعد ذلك إنتاج الكهرباء من

محطات تعمل بالغاز الطبيعي نسبة 22٪، وثالثا محطات تعمل بالنفط نسبة 15.4٪، وأخيرًا الطاقة الكهرومائية بنسبة 4.1٪[108]، بالنسبة للنفط، فتقتصر إنتاجية اليونان على حوالي 5000 برميل يومياً[109]، مقابل استهلاك يومي يقدر بحوالي 414,400 برميل في اليوم، يتم إنتاج النفط في اليونان من حقلي إبسيلون وبرينوس في بحر إيجة قرب سواحل جزيرة ثاسوس[110].

بعد الاكتشافات الطاقوية سنة 2010م التي اعلنتها هيئة المسح الجيولوجي الامريكية، حولت تركيا جهودها الى حوض شرق المتوسط، حيث قامت الشركة التركية للبترول (TPAO) بعمليات مسح سيزمي ثنائية وثلاثية الأبعاد قرب سواحل أنطاليا، وفي نوفمبر من نفس السنة وقعت تركيا اتفاقية مع شركة "شل" للتنقيب والاستكشاف عن الغاز في تلك المنطقة، بالإضافة إلى ذلك، أعلنت تركيا عن خططها للتنقيب في المناطق البحرية القريبة من "مرسين" و "خليج الإسكندرون" شمال شرق قبرص، كما أجرت تركيا عمليات اكتشاف في المياه البحرية لقبرص الشمالية[111].

أثارت تلك الجهود توترات ومواجهات مع اليونان وقبرص، حيث تدعي تركيا الحقوق البحرية في المنطقة بناءً على مبادئها في حماية حقوق القبارصة الاتراك في شمال الجزيرة، كما كانت هذه الأنشطة محل انتقادات من طرف الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، التي دعت إلى حل النزاعات بشكل سلمي وفقًا للقانون الدولي.

استراتيجية التنويع الطاقوي لكل من تركيا واليونان قامت على متغيرين اساسيين هما:

الفرع الاول: استراتيجية ثنائية الأمن و الطاقة : هذا التوجه نابع من واقع المكانة الجيوستراتيجية واستغلالها من طرف صناع القرار، ويُطلق على هذه العلاقة اسم "العلاقة التكاملية"[112]، على اعتبار ان أمن الطاقة ليس

[108] Electric power consumption (kWh) in Greece , https://data.worldbank.org/indicator/EG.USE.ELEC.KH.PC?locations=GR

[109] Ibid.

[110] Ibid.

[111] الباسيوني، مرجع سبق ذكره ص 69.

[112] عبد الحميد صيام، "العلاقات السعودية الأمريكية. نهاية عصر النفط مقابل الأمن"، القدس العربي، https://www.alquds.co.uk/

الهدف الوحيد، بل تترابط معه عدة غايات اخرى منها: الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، تسعى الدولة إلى تحقيقه عبر توفير تسخير مختلف المقومات.

تكمن أهمية أمن الطاقة في تركيا في تأثيرها على الساحة الدولية من خلال تفهمها العميق للتحديات والفرص التي تواجهها الدولة في هذا المجال، ومنها[113] :

1. **تحقيق التفوق الدبلوماسي**: إن ما يعزز تأثير تركيا في سياسات الطاقة العالمية هو الموقع الجيوستراتيجي الذي يزيد من قدرتها على التأثير في السياسات الدولية، بما يمكنها من لعب دور أكبر في توجيه السياسات العالمية بما يتلاءم مع مصالحها الاقتصادية والسياسية.
2. **تحقيق الاستقرار الداخلي** من خلال سيطرتها على شبكات وخطوط نقل الطاقة، وهذا ما تقليل التهديدات الأمنية الناجمة عن الصراعات الإقليمية أو الدولية، كما يتم توظيف هذه النقطة كوسيلة للضغط على الدول الأوروبية لفرض التعاون معها في مجالات أخرى.

3. **العمل على رفع مستوى الاستقلالية في تأمين الطاقة** من خلال سياسة تنويع مصادر الطاقة وتأمين إمداداتها بما يمكن من تقليل التبعية السلبية للخارج، والتكيف مع أي أزمات محتملة في مجال الطاقة، وبالتالي فان ذلك يعزز من استقلالية تركيا طاقويا ويحميها من التأثيرات الخارجية الضارة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاعتماد على الطاقة وتوظيف موقعها الجغرافي في هذا الصدد إلى تعزيز الاقتصاد التركي وخلق فرص عمل جديدة، مما يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ان هذه الخطوات الاستراتيجية المتوازنة التي صاغتها تركيا لتحقيق أهدافها في مجال الطاقة، وتعزيز تعاونها الإقليمي والدولي لضمان استقرار الأمن الطاقوي والاقتصادي، تجلت فوائدها في مشاريع نقل الطاقة، وبالتحديد الغاز الطبيعي الذي يعد شريان الاقتصاد، تم ذلك بشكل شامل وفق انتهاج سياسات التنويع الطاقوي والتي تهدف الى[114]:

[113] تركيا تسقط طائرة حربية روسية قرب حدود سوريا وبوتين يتوعد بعواقب وخيمة"، رويترز، تاريخ النشر:(24/ 11/ 2015)، تاريخ الاطلاع: 2023/10/16، https://www.reuters.com/article/oegwd-plane-crash-syria-turk-ea4-idARAKBN0TD0J6201511 24/.

[114] Harun Bal ve Ali Eren Alper, "Bakü – Tiflisi – Ceyhan Petrol Hattı ve Türkiye Ekonomisine Etkileri", Ç. Ü. Sosyal Bilimler Enstitüsü Dergisi, Türkiye, Çukurova Üniversitesi, Vol. 19, No. 3, 2010, p352.

1. **الرفع من اجمالي الناتج المحلي**: حيث تشير الإحصائيات إلى أن تشغيل خطوط نقل الطاقة قد أسهم في توفير دخل مباشر، ومن المتوقع أن يزيد هذا الدخل بزيادة الاستثمار في هذه البنية التحتية، مما يعزز الاقتصاد.
2. **تخفيض سعر الخدمات على المواطنين** :من خلال تنويع مصادر الطاقة وتعدد الدول المستخدمة لأراضي تركيا، وهو ما يوفر خدمات الطاقة بأسعار تنافسية أقل، مما يخفف العبء على المواطنين ويعزز القدرة الشرائية.
3. **تحصيل موارد مالية للحكومية** :من خلال الرسوم والضرائب المترتبة على مشاريع نقل الطاقة، بالإضافة إلى الفرص التجارية المرتبطة بهذه المشاريع.
4. **تقليل نسبة البطالة**: من خلال إنشاء وتشغيل المشاريع المختلفة المرتبطة بالمجال الطاقوي، يتجلى ذلك في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة للعمال في مختلف القطاعات، مما يساهم في تحفيز الاقتصاد وتحسين مستوى العيش للمواطنين.
5. **تشجيع رؤوس الاموال المحلية والاجنبية على الاستثمار**: يتم ذلك بفضل الميزة التنافسية لمشاريع الطاقة التي تتمتع بجاذبية كبيرة على اعتبار ان تركيا وجهة استثمارية جيدة، وتعزيز الاستثمارات الخارجية التي بدورها تسهم في نمو الاقتصاد وتحسين البنية التحتية.
6. **ترقية الوضع الاجتماعي**: يتم ذلك عن طريق توفير المزيد من الخدمات العامة للمواطنين، مثل التعليم والصحة والطرق والمواصلات، بالإضافة إلى تحفيز التنمية الشمولية ورفع مستوى رفاهية المجتمع.

الفرع الثاني: استراتيجية خطوط أنابيب نقل الطاقة:

تلعب تركيا دورًا هاما في سوق الطاقة العالمي لسببين، الموقع الاستراتيجي كدولة عبور من جهة ومن جهة ثانية كدولة مستهلكة للطاقة بكميات كبيرة لتلبية احتياجاتها، فهي تعتمد بشكل كبير على استيراد الطاقة من الخارج، في ظل عجز تلبية حاجياتها من المصادر المتجددة أو غير المتجددة، لاجل ذلك توظف تركيا موقعها الجغرافي كميزة استراتيجية لتعزيز دورها في المعادلة الطاقوية، كمركز لنقل الطاقة بين المنتجين والمستهلكين، ويتجسد ذلك بناء على المشاريع التي قامت بها في مجال نقل الغاز الطبيعي، كما تحاول أيضًا تنويع مصادر الطاقة

لتحسين أمنها الطاقوي وتقليل اعتمادها على واردات الطاقة، يشمل هذا استثمارها في الطاقة المتجددة، مثل الرياح والشمس، بالإضافة إلى استخراج الفحم والغاز الطبيعي من مصادرها الداخلية[115].

ان فهم دور تركيا كدولة مستهلكة للطاقة ومحور لنقل الطاقة يسلط الضوء على أهمية الاستراتيجية الطاقوية للدولة ودورها في الاقتصاد العالمي والأمن الطاقوي العالمي، يتجلى ذلك من خلال الفوائد التي تنجر عن هذه المشاريع القائمة على نقل الطاقة التي لها أثر إيجابي كبير على الاقتصاد التركي والمجتمع ككل، فتركيا تلعب دورًا مهمًا في مجال الطاقة، فهي ثان الدول المستهلكة للطاقة بكميات كبيرة بع جمهورية الصين الشعبية، لذلك تسعى لتنويع مصادرها وتعزيز أمنها الطاقوي، على الرغم من انها تمتلك بعضًا من مصادر الطاقة المتجددة وغير المتجددة، ولكنها لا تكفي احتياجاتها الضخمة، مما يجعلها تعتمد بشكل كبير على الاستيراد[116].

على مدى السنوات الأخيرة، شهدت تركيا جهوداً ملموسة في تطوير البنية التحتية لنقل الطاقة، بما في ذلك تمديد أنابيب الغاز الطبيعي من روسيا والعراق والدول العربية عبر أراضيها، بهدف تعزيز دورها كمركز رئيسي لتوزيع الطاقة في المنطقة من خلال الربط بين المنتجين والمستهلكين، من بين الخطوط الهامة التي تمر عبر تركيا هو "خط الغاز العربي"، الذي كان من المتوقع أن يكون ممرًا لنقل الغاز المصري إلى أوروبا عبر الأردن ولبنان وسوريا، بسعة 10 مليار متر مكعب في السنة، الا ان الاضطرابات السياسية في المنطقة حالت دون تحقيق اهدافه، على الرغم من ذلك لا تزال الاتفاقية المبرمة بين تركيا والدول العربية المعنية في 05 ماي 2008م سارية المفعول[117]، وبذلك تضل تركيا مرشحة قوية في نقل الطاقة بين الشرق والغرب، بحيث تعتبر هذه الخطوة جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز أمن الطاقة لتركيا وتنويع مصادرها، مما يعكس دورها المتزايد في مجال الطاقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الى جانب الخط العربي نجد خط "تاناب"، المؤلف من ثلاثة خطوط لنقل الغاز، كما هو موضح في الخريطة التالية، التي توضح مسارات الخطوط الثلاث: خط "أس سي بي" الذي يُمثل باللون البنفسجي القادم من القوقاز،

[115] Salih Öztürk and Selin Saygın, "The Economic Effects of The 1973 Oil Crisis and Stagflation Case", BJSS Balkan Journal of Social Sciences, Türkiye, Vol. 6, No. 12, August 2017, ,p 2.

[116] Türkiye'nin Doğal Gaz İthalatı 2022'de Yüzde 6.9 Azaldı, Anadolu Ajansı,https://cutt.us/G0axk.

[117] Necip Fazıl Yılmaz, "Petrol ve Doğal Gaz Boru Hatları Üzerine Bir Değerlendirme", Tesisat Mühendisliği Dergisi, TMMOB Makina Mühendisleri Odası, Türkiye, Vol. 29, No. 87, 2005 ,p 14.

والخط الثاني تاناب الذي يُمثل باللون الأزرق، وخط تاب الذي يُمثل باللون الأصفر. وينتهي به المسار بشكل متفرع في التراب الاوروبي.

الخريطة رقم 12: مسار خط تاناب

المصدر: "Tanap Hattı", Tanap, Date of Entry: 14/10/2023, https://www.tanap.com

- الخط الأول: خط القوقاز الجنوبي (أس سي بي) يربط بين بحر قزوين وأذربيجان وجورجيا ومن ثم تركيا، على مسافة تقدر بحولي 696كلم، وينقل من خلاله حوالي 16 مليار متر مكعب في السنة، شرع في انجازه سنة 2003م ودخل حيز العمل سنة 2006م[118].
- الخط الثاني: خط تاناب، الذي وقعت اتفاقيته سنة 2011م ودخل حيز الخدمة سنة 2018م، يتوجه من جورجيا الى اوروبا عبر تركيا، على مسافة 1850كلم وينقل حوالي 16 مليار متر مكعب، مع قابلية تطويره لينقل حوالي 31 مليار متر مكعب.
- الخط الثالث: خط تاب، الذي يُمثل باللون الأصفر، ويعتبر الجزء الأخير من الخط حيث يربط تركيا باليونان[119].

هذه الخطوط تشكل جزءاً من شبكة الأنابيب لنقل الغاز الطبيعي، وتمثل تحديداً متكاملاً في البنية التحتية لنقل الطاقة عبر مناطق مختلفة مثل أذربيجان، جورجيا، تركيا، اليونان والى باقي أوروبا.

[118] Transit Boru Hatları, T.C Enerji ve Tabii Kaynakları Bakanlığı, https://enerji.gov.tr/bilgi-merkezi-transit-boru-hatlari.
[119] Güney Kafkasya Gazında Tarihi Bir Gün, Sabah, Date of Publication, https://www.sabah.com.tr/ekonomi/2014/09/21/guney-kafkasya-gazinda-tarihi-gun.

خط السيل الأزرق، وهو مشروع لنقل الغاز من روسيا الى تركيا تم الاتفاق بخصوصه 1997م، تزود من خلاله روسيا تركيا بالغاز الطبيعي لمدة 25 عامًا، انطلق انجازه في فبراير 2003م، يمتد على مسافة قدرت بـ 1213 كيلومتر، وينقل من خلاله حوالي 16 مليار متر مكعب في السنة[120]. لقد شكلت الحرب السورية دافعا جيوسياسيا لتغيير مسار الخط، حيث برمج مساره اولا من روسيا الى كل من أوكرانيا ثم مولدوفا فالبحر الأسود ومنه الى رومانيا وبلغاريا وصولا إلى تركيا، غير ان المفاوضات التي تمت بين روسيا وتركيا حول الحرب السورية، تم تحويل مسار الخط ليقتصر ربطه مباشرة بين روسيا وتركيا، خصوصا[121]، ساهم ذلك في زيادة التبعية الطاقوية التركية لروسيا، حيث اصبحت تعتمد بنسبة 44% على الغاز الروسي، مما يجعلها متأثرة بشكل كبير اقتصاديًا وسياسيًا بأي توتر يمكن أن يحدث بين روسيا وتركيا أو بين روسيا ودول أخرى.، وهو ما سهل العملية التفاوضية بين الاتراك والروس بخصوص الشأن السوري[122].

خط السيل التركي هو مشروع لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى دول أوروبا الشرقية عبر تركيا. تمت طرح فكرة هذا المشروع بواسطة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أثناء زيارته لتركيا في ديسمبر 2014، وقد حظي الخط بالاهتمام والتأييد من قبل كلا البلدين نظرًا للفوائد الاقتصادية والسياسية المحتملة، رغم حدوث أزمة إسقاط الطائرة الروسية فوق الأراضي التركية في نوفمبر 2015، فقد توصلت روسيا وتركيا في النهاية إلى توقيع اتفاقية لتنفيذ المشروع في أكتوبر 2016، وذلك خلال المؤتمر العالمي للطاقة في إسطنبول، تبلغ القدرة الاستيعابية لخط السيل التركي إلى أكثر من 32 مليار متر مكعب سنويًا، وسيمر الغاز عبر تركيا ليصل إلى دول أوروبا الشرقية [123]، يُعتبر هذا الخط مشروعًا استراتيجيًا هامًا لكل من روسيا وتركيا، حيث يعزز التعاون الاقتصادي بين البلدين ويعطي تركيا دورًا أساسيًا كمركز لتوزيع الغاز الطبيعي في المنطقة، كما يوفر لروسيا قناة جديدة لتصدير الغاز إلى السوق الأوروبية.

[120] Blue Stream, Gazprom, Date of Entry: 14/10/2023, https://www.bspc.com.tr.

[121] Blue Stream at a Glance: 15 Yrs. of Nonstop gas Flow, Anadolu Ajanası, Date of Publication: 28/02/2018, Date of Entry: 14/10/2023, https://www.aa.com.tr/en/energy/energy-diplomacy/blue-stream-at-a-glance-15-yrs-of-nonstop-gas-flow/19032.

[122] Necip Fazıl Yılmaz, op cit, p15.

[123] اليونان تدعم مشروع "السيل التركي" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا"، يني شفق، https://www.yenisafak.com/ar/economy/2531037.

مشروع خط "نابوكو" هو مشروع أنبوب غاز طبيعي مهم يهدف إلى تقليل الاعتماد على الغاز الروسي في إمدادات الغاز الطبيعي إلى دول الاتحاد الأوروبي، يقوم هذا المشروع بنقل الغاز من منطقة وسط آسيا، بما في ذلك أذربيجان وتركمانستان، إلى أوروبا عبر تركيا وجنوب شرق اوروبا، وقد وقعت اتفاقية تنفيذ المشروع في يوليو 2009م، يمتد على مسافة 3300كلم وينقل مابين 10 الى 30 مليار متر مكعب من الغاز، ويُتوقع أن يكون للمشروع دور كبير في توفير مصدر بديل ومتنوع للغاز الروسي[124]، كما يعتبر مشروع خط تاناب احد روافد خط نابوكو، الذي ينقل الغاز الأذربيجاني من حقول الغاز في بحر قزوين إلى أوروبا عبر تركيا، على الرغم من البعد الاستراتيجي للمشروع، الا انه لم يكتمل حتى الآن، ولم ينضم أي دولة من دول آسيا الوسطى، كما ابدت إيران تحفظها على المشروع بسبب مخاوفها من ملآلات الحرب السورية[125].

خط باكو-تبليسي-جيهان لنقل النفط من منطقة البحر القزوين، وخاصة من أذربيجان وكازاخستان، إلى الأسواق العالمية عبر الأراضي الجورجية والتركية، تعود فكرة المشروع لشركة "رامكو"البريطانية سنة 1989م، كما تكفلت شركة أبديش الاذرية بوضع خطة المشروع والتفاوض بخصوصا مع كل من حكومة جورجيا وتركيا الى جانب حكومة اذربيجان، غير ان الانقلاب العسكري في اذربيجان عطل المشروع الى سنة 2003م[126]، ليدخل حيز الخدمة سنة 2006م بقدرة استيعاب قدرت بحوالي 50 مليون طن[127]، الخط بني ليكون ممرًا آمنًا ومستدامًا لنقل النفط، وهو يعتبر جزءا حيويا من بنية التوزيع العالمية للطاقة.

تحديد مرتكزات الاستراتيجية الطاقوية لليونان في النقاط التالية[128]:

1. ان الشركة العامة للكهرباء هي المسيطرة على إنتاج الكهرباء في اليونان، حيث بلغت نسبتها 85.6% من إجمالي إنتاج الطاقة في عام 2009م.
2. قدر إجمالي إنتاج الكهرباء في اليونان في عام 2009 م بنحو 62.711 مليار كيلوواط ساعي.

[124] نوباكو.. يكسر الاحتكار الروسي لتوريد الغاز إلى أوروبا"، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ، https://www.aletihad.ae/article/132173/2007.

[125] خط الأنابيب "الإسلامي" والصراع في سوريا، نون بوست، https://www.noonpost.com/18059/.

[126] Vefa Babayeva, Haydar Aliyev Dönemi Türkiye – Azerbaycan İlişkileri, 1. Edition İstanbul: İstanbul Ticaret Üniversitesi, 2013, p102.

[127] Harun Bal ve Ali Eren Alper, op cit ,p 251.

[128] Pillars & Components The National Recovery and Resilience Plan includes an integrated and coherent set of reforms and investments structured in four (4) Pillars https://greece20.gov.gr/en/pillars-and-components/

3. ان نصف الكهرباء المنتجة تولد في محطات تشغل بالفحم بنسبة 55.3%، يليها محطات تعمل بالغاز الطبيعي بنسبة 22%، ومحطات تشتغل بالنفط بنسبة 15.4%.
4. قدر انتاج النفط في اليونان بحوالي 5,000 برميل يوميًا في عام 2010م، والإنتاج يأتي من حقلي إبسيلون وبرينوس في بحر إيجة قرب جزيرة ثاسوس.
5. قدر الاستهلاك اليومي للنفط في اليونان بحوالي 414,400 برميل يوميًا في عام 2009م وهي قيمة تاخذ مسار تصاعدي.

كما تحدد اليونان تدابير لاولويات الاستراتيجية الطاقوية مثل: [129]

1- اطلاق النموذالجديد لسوق الكهرباء دون تاخير.
2- تسريع عمليات الربط بالشبكة الكهربائية بين مختلف الجزر اليونانية.
3- تطوير مشاريع التخزين الاستراتيجي
4- الترويج للتكونولوجيات الجديدة ورقمنة شبكات الطاقة.
5- تعزيز مبادرات البحث والابتكار وروح المنافسة.

يدل هذا على النهج الشامل للحكومة اليونانية في التخطيط ورسم سياسات طاقوية اكثرة نجاعة.

اما عن الجانب التركي فقد طرحت الحكومة التركية عبر وزارة الطاقة خطة عمل استراتيجية لقطاع الطاقة، تتضمن ما يلي :

تقوم سياسة الطاقة بتركيا على نهج شامل، لا تنبع فقط من النمو الاقتصادي السريع الذي حققته في العقدين الماضيين والذي أدى إلى زيادة حادة في الطلب على الطاقة، بل وأيضاً من الجهود المتضافرة للحد من اعتماد البلاد على مصادر الطاقة المستوردة، وبالتزامن مع ذلك، سعت تركيا إلى إعادة هيكلة قطاع الطاقة لديها بهدف التحديث والتحرير وزيادة القدرة الإنتاجية المحلية، بما في ذلك من زيادة الاستثمار الخاص والأجنبي.

[129] HELLENIC REPUBLIC Ministry of the Environment and Energy, National Energy and Climate Plan, ATHENS, DECEMBER 2019,p6 , https://energy.ec.europa.eu/system/files/2020-03/el_final_necp_main_en_0.pdf

وتماشيًا مع النمو الاقتصادي والتنمية في تركيا، أعلنت وزارة الطاقة والمعادن في أبريل 2017 عن السياسة الوطنية للطاقة والتعدين. تركز هذه السياسة في المقام الأول على تقليل اعتماد تركيا على موارد الطاقة المستوردة وتستند إلى ثلاث ركائز رئيسية وهي:

1) تحسين أمن إمدادات الطاقة.

2) التوطين، بما في ذلك زيادة استخدام موارد الطاقة المحلية.

3) تحسين القدرة على التنبؤ في أسواق الطاقة أمن العرض في ضوء اعتمادها الكبير على واردات النفط والغاز.

كما أعطت تركيا الأولوية لأمن إمدادات الطاقة كأحد ركائز استراتيجيتها للطاقة، وتشمل السياسة بذل جهود لتعزيز استكشاف وإنتاج النفط والغاز محليًا، وتنويع مصادر إمدادات النفط والغاز والبنية التحتية المرتبطة بها، فضلا عن تقليل استهلاك الطاقة من خلال زيادة كفاءة الطاقة، تطوير الخطة الإستراتيجية لوزارة الطاقة المتجددة للأعوام 2019م-2023م، والتي تقوم على تعزيز أمن إمدادات الطاقة من خلال زيادة إنتاج الطاقة المحلية وتنويع مصادر الطاقة، وبما أن حصة إنتاج النفط المحلي لا تغطي الاستهلاك، لذلك فتطوير إنتاج النفط المحلي يحظى بالأولوية، والذي يغطي أقل من 2% من الطلب، ويمثل اكتشاف الغاز في البحر الأسود في أغسطس 2020م، بواسطة TPAO حقل غاز ساقاريا أكبر اكتشاف للغاز في تاريخ البلاد ويمكن أن يقلل بشكل كبير من دعوتها للواردات على المدى المتوسط بالإضافة إلى تعزيز موقفها التفاوضي مع مصدري الغاز.[130]

المطلب الثالث: تحديات استغلال وتطوير موارد الطاقة لحوض شرق المتوسط

شهدت منطقة حوض شرق المتوسط تطورين جيوسياسين هامين يعتبران ابرز تحدي لاستغلال موارد الطاقة في حوض شرق المتوسط، ويتمثلان في انشاء منتدى غاز شرق المتوسط والثاني يتمثل في الاتفاقية البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، يتعلق التطور الأول بالتعاون الاقتصادي الإقليمي، الذي يشكل أهمية جيوسياسية

[130] INTERNATIONAL ENERGY AGENCY,Energy Policy Review Turkey 2021,March 2021 ,P25, https://www.oecd.org/en/publications/turkey-2021-energy-policy-review_0633467f-en.html

وينطلق من تقارب اقليمي مقابل تضارب بين فوعل اخرى أيضاً، بينما يتعلق التطور الثاني بواقع تسود فيه الحكمة الاقتصادية في مقابل العداء السياسي.

الفرع الاول: منتدى غاز شرق المتوسط

شهد شهر جانفي 2019م، اجتماعا لوزراء الطاقة لكل من؛ جمهورية مصر واليونان وقبرص وإيطاليا وإسرائيل والأردن والسلطة الفلسطينية في العاصمة المصرية القاهرة، حيث جاءت مخرجات الاجتماع انشاء منتدى الغاز الطبيعي لشرق المتوسط، والذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في الاستفادة من الموارد الطبيعية والتأكيد على المنفعة المتأصلة للأعضاء، وتطوير بنيتهم التحتية استجابة للاكتشافات المستقبلية للغاز الطبيعي، حيث يتمتع المنتدى بأهمية سياسية واقتصادية كبيرة، حيث يعكس محاولات المجتمع الدولي في السعي لإنشاء إطار للتعاون الاقتصادي في المجال المتوسطي، مثل مجموعة العمل الاقتصادية التي أنشئت في مؤتمر مدريد أواخر عام 1991م، أو مسار برشلونة عام 1995م، والتي كان هدفها اقامة إطار مزدوج سياسي اقتصادي للاتحاد الأوروبي وعلاقاته مع دول البحر الأبيض المتوسط، غير أن تلك الاليات انتهت بالفشل، يعود ذلك الفشل إلى ربط التعاون الإقليمي بالتقدم في العملية السياسية بين الكيان الاسرائيلي والفلسطينيين، ومن جهة اخرى التداعيات السلبية لما يعرف بالربيع العربي على القدرة و الشروع في التعاون الإقليمي[131].

لقد أكدت اكتشافات الغاز الطبيعي في شرق البحر الأبيض المتوسط بوضوح على الضرر الاقتصادي الناجم عن عدم وجود اطار للتنسيق بين دول حوض المتوسط من جهة، وعدم كفاءة واهلية البنى التحتية لدول المنطقة في استغلال هذه الثروة الطاقوية، خصوصا في ظل الاهمية الاقتصادية والسياسية للنشاط الطاقوي الذي يسهل على حكومات دول المنطقة اقامة اليات للتعاون الاقليمي والدفع بعملية التنمية، غير أن غياب الارادة السياسية في ظل استمرار العداء الاقليمي خصوصا مع إبعاد تركيا من المنتدى، يعد عاملا يرهن ويؤخر عملية استغلال هذا المورد الحيوي.

إن إستبعاد تركيا من عضوية منتدى غاز شرق المتوسط واعتبار الاردن واحدا من الاعضاء الرئيسيين في المنتدى، راجع الى اعتبارات جيوسياسية، استبعدت تركيا صاحبة اطول ساحل بحري مطل على بحر شرق المتوسط

[131] Oded Eran, Natural Gas in the Eastern Mediterranean:: Will Economic Wisdom Prevail?, Institute for National Security Studies, 2019, p1, URL: http://www.jstor.com/stable/resrep19418

من اجتماع انشاء المنتدى بسبب وضع قبرص كجزيرة مقسمة، حيث أدى الخلاف حول كيفية تقسيم مواردها من الطاقة، فالموارد التي كانت مصدراً للأمل اصبحت نقمة عليها، بسبب المطالب المتنازعة حولها في كيفية استغلال الثروة الطاقوية قبالة شواطئ الجزيرة، ولأن الخيار الأفضل لتصدير الغاز إلى أوروبا سيكون عبر تركيا كانت التوقعات أن يكون لدى الجانبين حوافز أكبر من تلك التي ستقدمها تركيا لحل خلافاتهم وإعادة توحيد الجزيرة، و تنحية خلافاتهم جانبًا والتعاون في عملية الاستغلال، سيكونون في وضع أفضل من الناحية الاقتصادية، و مع وصول الجولة السادسة من المفاوضات الكبرى في الجزيرة بشأن التسوية السياسية إلى ذروتها بين عامي 2015م و2017م، كان المراقبون متفائلين بأن مشاريع الطاقة ستشكل حافزا اقتصاديا لحل الخلاف، لكن هذه الآمال خابت بعد انهيار المحادثات في عام 2017م، ليزداد في أعقابها تشدد الاطراف وانتهاجهم اللعبة الصفرية، في حين تواصلت محادثات منفصلة حول قضايا الطاقة بين "جمهورية شمال قبرص التركية" وأنقرة من اجل الإصرار على اتخاذ قرار مشترك للضغط على جمهورية قبرص من أجل اعتماد خطة عادلة لتقاسم الثروة الطاقوية في الجزيرة، وفي عام 2018م تطور الاعتراض التركي لأول مرة باستعراض عسكري، حيث منعت السفن الحربية التركية سفينة تابعة لشركة إيني من التنقيب في المناطق المرخصة من قبل جمهورية قبرص، وفي العام نفسه، بدأت "جمهورية شمال قبرص التركية" في إجراء عمليات التنقيب عن الموارد الطاقوية الخاصة بها كما سعت تركيا أيضًا إلى الحد من عمليات التنقيب القبرصية اليونانية، وذلك باستخدام قواتها البحرية لردع عمليات التنقيب التي تقوم بها الشركات الدولية العاملة بموجب تراخيص حازت عليها[132].

ان استبعاد تركيا يعد وسيلة لتسهيل المناقشة حسب أعضاء المنتدى وتقريب وجهات النظر فيما بينهم، فحضورها يعرقل حسبهم عملية التوصل الى اتفاق من خلال تطرق تركيا الى كل المواضيع الخلافية ووضعها على الطاولة لضمان عدم وصول المناقشات إلى أي نتيجة، ويمكن أن تستمر في ذلك لسنوات، غير انه وفقهم بحلول ذلك الوقت لن تكون السوق الاقليمية والعالمية بحاجة إلى الغاز، وبذلك يعتبرون استبعاد تركيا قرارا عقلانيا، وبمجرد التوصل إلى تفاهم مشترك ومناقشة ودية وقائمة على القانون الدولي، فلن تكون هناك مشكلة في انضمام

[132] Report Part Title: The East Mediterranean Gas Forum, Rethinking Gas Diplomacy in the Eastern Mediterranean, International Crisis Group, 2023, p19. URL: https://www.jstor.org/stable/resrep49143.5

الأتراك على هذه الخلفية، فإن ادعاءات المدافعين عن المنتدى بأنه مفتوح أمام أي طرف مهتم بالتعاون في المعادلة الطاقوية بما في ذلك تركيا، هي ادعاءات باطلة ومناورات ديبلوماسية[133].

يأتي انضمام فرنسا إلى المنتدى في مارس 2021م على اعتبارها اهم الدول الاوروبية التي ساهمت في الدعوة الى إنشائه وتقديم كل الدعم المادي من قبل الاتحاد الأوروبي، حيث تعود المناقشات بهذا الخصوص الى عام 2017م، وهو ما ساعد في إطلاقه ودعمه ماليًا وسياسيًا[134]، وهو ما يؤكد على ان قرار استبعاد تركيا كان جيوساسيا اكثر منه قرار اقليمي نظرا للعداء الكبير بين باريس وانقرة.

بالنسبة للأردن الذي يعد من الدول الفقير طاقويا، قام بالعديد من الجهود لتقليل اعتماد البلاد على خط انبوب الغاز العربي في ظل الهجمات التخريبية المتكررة حوله، كانت الاستراتيجية التي تلت ذلك تتألف من ثلاث ركائز:

- تنويع الإمدادات.
- تنمية الموارد المحلية.
- الاخذ بعين الاعتبارات المسائل البيئية.

كانت نتيجة هذه الاستراتيجية أن بدأ الأردن في بناء محطة في مدينة العقبة الساحلية على البحر الأحمر للسماح له بشراء الغاز الطبيعي المسال من السوق الدولية المفتوحة، وقد أتاحت المحطة التي تم الانتهاء منها في سنة 2015م، للأردن مرونة من حيث التوريد، حيث اصبح من الممكن للشركة الوطنية لإنتاج الكهرباء شراء الغاز من خلال اتفاقيات طويلة الأجل والتسليم الفوري، على الرغم من ان الغاز الطبيعي المسال يعد مصدرا للكهرباء أكثر تكلفة من الغاز عبر خطوط الأنابيب القادمة من مصر، ولكنه أرخص من الوقود السائل الثقيل والعدو المباشر للبيئة[135].

[133] The forum was established by the EU, which initiated discussions in 2017, assisted in its launch and has backed it financially and politically. Crisis Group interviews, EU officials, Brussels, July 2022. For more on the forum, see " The East Mediterranean Gas Forum: Regional Cooperation Amid Conflict Interests" , Natural Resource Governance Institute, 1 March 2021. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena-turkiye

[134] للاطلاع عن المنتدى، راجع "منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط: التعاون الإقليمي وسط مصالح متضاربة"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 1مارس 2021، على الرابط: https://resourcegovernance.org/ar/publications/mntdy-ghaz-shrq-almtwst-altawn-alaqlymy-wst-tdarb-almsalh

[135] Report Part Title: The East Mediterranean Gas Forum, op cit, p4. URL: https://www.jstor.org/stable/resrep49143.5

تعتبر سنة 2014م هي المنعرج الجيوسياسي لاعتبار الاردن احد الاعضاء الدائمين في منتدى غاز شرق المتوسط، على الرغم من عدم مشاطئته لحوض شرق المتوسط، تم ذلك على اثر الاتفاق الاردني مع الكيان الاسرائيلي وفق مذكرة تفاهم لاستيراد ما قيمته 10 مليارات دولار من الغاز على مدار خمسة عشر عامًا، وتلا ذلك اتفاق رسمي في عام 2016م، وبدأ تدفق الغاز في جانفي 2020م، وكان الاتفاق شريان حياة لإمكانية تصدير الغاز من الكيان الاسرائيلي، على ضوء احتياطات حقل ليفياثان، خاصة في ظل الطلب المحلي الذي لم يكن ليجعل منه استثمارًا قابلاً للتطبيق بالنسبة للمنتجين، فقد أدت هذه الاتفاقية طويلة الأجل إلى تعزيز ثقة المستثمرين في استغلال وتطوير حقل ليفياثان، و هو ما سمح ببدء المرحلة الأولى من الإنتاج، لاقت الصفقة في الأردن تباينا وجدالا، حيث صوت البرلمان ضد مذكرة التفاهم في عام 2014م، ومن أجل استباق أي رفض محتمل آخر، قام الملك بحل الهيئة التشريعية قبل إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقية في عام 2016م[136]، لذلك لم يكن هناك أي سبيل لعرقلة الصفقة، وفي اللحظة التي أصبح فيها الاتفاق علنياً، اندلعت احتجاجات شعبية كانت الأكبر منذ انتفاضات عام 2011 التي هزت البلاد، وجادل آخرون بأن الصفقة جعلت الأردن يعتمد في احتياجاته الاقتصادية و أمنه الطاقويعلى طرف مشكوك في موثوقيته، ويرى خبراء الطاقة الاردنيين ان محطة الغاز الطبيعي المسال في خليج العقبة ونستورد الغاز، فلماذا نحتاج إلى غاز خطوط الأنابيب من الكيان الاسرائيلي[137].

كان المبرر الرئيسي للحكومة بخصوص الصفقة رؤيتها بأن استخدام الغاز عبر خطوط الأنابيب الإسرائيلية أرخص من حرق الوقود السائل أو شراء الغاز الطبيعي المسال في الخارج، مما يوفر للبلاد ما يقرب من 500 مليون دولار سنويًا[138]. ويتفق بعض خبراء الصناعة، بناءً على توقعات الأسعار وتحليلاتهم الخاصة، على الإشارة إلى أن الصفقة سمحت للأردن بتقليل كل من تكلفة مزيج الطاقة والأضرار الناجمة عن التلوث البيئي[139].

تزامنا مع تقويض اهداف الشراكات الجيوسياسية الثلاثية بين الكيان الاسرائيلي و مصر وقبرص، و قبرص واليونان، تم اقحام الاردن في المعادلة الطاقوية لشرق المتوسط من طرف الكيان الاسرائيلي، ليخلق لنفسه مخرجا لتصدير الغاز عبر استغلال البنية التحتية ومنها خط انبوب الغاز العربي، والانتقال من عدم الجدوى الاقتصادية

[136] Hisham Bustani, "Exposing Jordan's Gas Deal with Israel", Middle East Report, no. 219 , 2019, https://merip.org/2019/09/exposing-jordans-gas-deal-with-israel/
[137] Beverly Milton-Edwards, "Protests in Jordan over gas deal with Israel expose wider rifts", Brookings Institution, 26 October 2016. https://www.brookings.edu/articles/protests-in-jordan-over-gas-deal-with-israel-expose-wider-rifts/
[138] Jordanians voice concerns over imports of Israeli gas, Al Jazeera, 30 January 2020. https://www.aljazeera.com/economy/2020/1/30/jordanians-voice-concerns-over-imports-of-israeli-gas
[139] Report Part Title: The East Mediterranean Gas Forum, op cit, p4. URL: https://www.jstor.org/stable/resrep49143.5

والعملية الاستثمارية في الحقول المكتشفة التي فرضتها البيئة الامنية المتوتر التي تميز المنطقة، الى التدافع على الظفر بعقود استثمارية لاستغلال وتطوير حقول الكيان، يتم ذلك وفق المتغير الجيوسياسي بعد دعوة الاردن الى اجتماع انشاء المنتدى ومنه اعتبارها دولة رئيسية فيه كاملة العضوية، في حين تم تغييب تركيا للخلاف بينها وبين معظم الدول المؤسسة للمنتدى، كما أن لباقي الدول المنشئة للمنتدى دوافعها السياسية والاقتصادية، حيث تم ابرام اتفاقيات لترسيم الحدود البحرية ودراسة مشاريع خطوط انابيب بين مختلف حقول دول المنتدى من اجل تسهيل عملية الاستغلال والتطوير، غير ان تركيا الفاعل المستبعد لم ترض بهذا الواقع وسعت الى تقويض جهود دول المنطقة وارباكها من خلال الاتفاق البحري بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الليبية.

الفرع الثاني: الاتفاقية البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية.

يعود تعزيز الوجود التركي في افريقيا الى اعلان الحكومة التركية على ان سنة 2005م عاما إفريقيا، وهو ما مهد الطريق لإقامة وتحسين العلاقات مع عدد من دول الافريقية، وفي أفريل 2005م حصلت تركيا على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي، في 02 ماي 2009م، أشار أحمد داود أوغلو، وزير الخارجية آنذاك، في خطاب ألقاه، إلى الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التركية الجديدة باعتبارها ثلاثية، والأهم من ذلك هو أنه ينبغي على تركيا توسيع النفوذ التركي في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بهدف أن ترتقي تركيا إلى مرتبة الاخذ بزمام المبادرة كدولة فاعلة في رسم السياسات العالمية باعتبارها دولة تؤسس للنظام العالمي[140].

غير ان تلك السياسات فشلت في التوصل الى اهدافها، في اعقاب اندلاع ما يعرف بالربيع العربي في تونس والذي انتشر إلى دول الشرق الأوسط كل مصر وسوريا ولاحقا ليبيا في أوائل عام 2011م، حيث اثر ذلك بشكل كبير على سياسات أنقرة تجاه تلك المناطق، والتحول الى انتهاج مسار تدخلي والخروج عن مفهوم صفر مشاكل مع الجوار الاقليمي، بفعل ما شهدته دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من اضطرابات وثورات، علاوة على ذلك، كان لزاماً على أنقرة أن تراجع استراتيجياتها في ضوء التطورات الداخلية بصورة فردية مع تلك الدول، حيث كان تورط تركيا في الحرب الأهلية السورية هو الحدث الأكثر دراماتيكية في الاستراتيجية التركية خلال مرحلة الربيع العربي، على الرغم من ذلك واصلت تركيا مساعيها في تحقيق تواجدها في دول شمال افريقيا، انطلاقا من تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية، خصوصا في ظل التوجهات المعادية لتركيا ومصالحها في المنطقة من دول

[140] Ali Serdar Erdurmaz, Türkiye and its current position in NATO, Atlantisch Perspectief , Special Edition: NATO's new Strategic Concept, Vol. 46, No. 4, 2022, p40. URL: https://www.jstor.org/stable/10.2307/48732624

اقليمية ومن خارج اقليم شرق المتوسط، حيث وقع الكيان الإسرائيلي اتفاقية تعاون عسكري مع اليونان في عام 2015م، تهدف الى تحسين العلاقات الدفاعية والعسكرية، كما صادق مجلس الشيوخ الأمريكي على مشروع قانون لتعزيز شراكات الأمن والطاقة مع اليونان وإسرائيل وقبرص بدعم فرنسي، ردا على ذلك وقعت تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية مذكرتي تفاهم منفصلتين في 27 نوفمبر 2019م، إحداهما تتعلق بترسيم الحدود البحرية، والثانية تتعلق باتفاقية تعاون أمني، و في 1 أكتوبر 2021م سجلت الأمم المتحدة اتفاق تركيا وحكومة الوفاق الوطني بشأن ترسيم الحدود البحرية في البحر الأبيض المتوسط [141]، ودعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني بما يتماشى مع شروط الاتفاقية الأمنية بين الإدارتين الشرعيتين، وقد غيّر ذلك موازين الحرب الأهلية حيث اضطرت قوات الجنرال حفتر إلى الانسحاب من طرابلس، وجاء اعتراض قوى اقليمية واخرى جيوسياسية مثل الكيان الاسرائيلي والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وتونس ومصر على الاتفاقيات المبرمة بين الدولتين بهدف الابقاء على تركيا معزولة في المنطقة.

الثورة الليبية منذ بدايتها وما تلاها من عملية انهيار للدولة، كانت حدثا جيوسياسيا عميقا من حيث تداعياته، فموقع ليبيا الجيوستراتيجي في قلب البحر الأبيض المتوسط وكجسر إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلى جانب مواردها الهيدروكربونية الهائلة، يعد أصولًا سعت القوى الكبرى والقوى الصاعدة إلى استغلال هشاشة ليبيا أثناء انتقالها من حكم الرجل الواحد معمر القذافي على مدى 42 عاماً، وذلك لتأمين نفوذها من خلال السيطرة وتوجيه القيادة المستقبلية للبلاد، وانخرط الأوروبيون أيضًا في هذه الانتهازية، لصد المهاجرين واللاجئين والجهاديين، ولكن أيضًا للاستفادة من ثروات ليبيا النفطية ومواردها، أدى هذا الصراع بين المتنافسين على الغنائم والنفوذ إلى تحويل ليبيا إلى ساحة معركة، حيث لم تتنافس الدول على النفوذ والسيطرة على البلاد فحسب، بل أيضًا على استبعاد منافسيها، لقد غيرت هذه المنافسة مسار العملية الانتقالية في ليبيا، كما أدى ذلك إلى تفاقم مجالات المنافسة الأخرى بين هؤلاء المنافسين، في حين جربت القوى الخارجية التي تتدخل في البلاد مختلف الأدوات والتكتيكات الجديدة وتطبيقها لتحقيق النفوذ الجيوسياسي في ليبيا[142].

ان اليونان ومن خلال الاتحاد الاوروبي وعلى الرغم من تحول اهتماماته بالدفاع عن ما يجري في أوروبا الشرقية على اثر الهجوم الروسي ضد اوكرانيا، فإن أهمال وتجاهل لما يجري في الضفة الجنوبية من المتوسط، سيساهم في

[141] ibid, p44.
[142] Tarek MEGERISI, THE EU AND LIBYA The chaos conundrum, European Union Institute for Security Studies (EUISS) ,2023,p22. URL: https://www.jstor.org/stable/resrep53477.6

تصاعد الأزمات، وخسارة فرصة تأمين المصالح الرئيسية مثل الهجرة والطاقة والأمن، فالتاريخ الحديث أظهر بإن المكائد السياسية المختلفة الجارية في ليبيا والتي يقودها عدد لا يحصى من الجهات الفاعلة الأجنبية والمحلية يفرض على أوروبا بأن يكون لديها استراتيجية جماعية وواضحة إذا أرادت أن يكون لها تأثير أكبر، ويلعب الاتحاد الأوروبي دورًا كبير في إقناع الدول الأعضاء بالموافقة على استراتيجية متفق عليها، وتحديد برامج الدعم لتلك الاستراتيجية، ومن ثم إدارة تنفيذها، إن وجود مثل هذه الإستراتيجية طويلة المدى من شأنها أن توفر قاعدة لأوروبا لضم جهات فاعلة رئيسية أخرى مثل الولايات المتحدة على حساب المنافسة التركية التي هي بحاجة إلى ليبيا مستقرة لتحقيق طموحاتها الاقتصادية بالكامل[143].

فتركيا ساعية في تحقيق نفوذ جيوسياسي أكبر في شرق البحر الأبيض المتوسط وخارجه، حيث كان أحد دوافع دعم أنقرة للحكومة المعترف بها من قبل الأمم المتحدة في طرابلس في ليبيا، حكومة الوفاق الوطني، هو الرغبة في تأمين المصالح الجيوسياسية التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط، أبرزها أن الصفقة الموقعة عام 2019م بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني لترسيم الحدود البحرية كانت تهدف أكثر إلى ترسيخ المطالبات التركية في النطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بما يسمح باستغلال الثروات التي يكتنزها حوض شرق المتوسط[144].

ان التحول في سياق الاستراتيجية التركية في شرق البحر الأبيض المتوسط يظهر جليا في ليبيا من خلال الطريقة التي صاغت بها الحكومة التركية وفق منظور الوطن الأزرق (مافي فاتان)، الذي طوره قادة البحرية التركية، و تم تبنيه كاستراتيجية دفاعية، حيث تدعو أنقرة إلى تبني نهج قوي وحازم في المياه الساحلية التركية لتأمين مصالحها الجيوسياسية داخل حدودها البحرية الممتدة الى "وطنها الأزرق"، ويمثل هذا التوجه الأمني تحولاً من حيث أنه يعتمد على استعراض القوة الصلبة، بغض النظر عن أي صراع اقليمي قد يخلقه[145]، فالاتفاقية البحرية مع ليبيا تلعب دورًا حاسمًا في تأمين المصالح الجيوسياسية وفق التصور التركي، والتي تشمل بشكل خاص السيطرة

[143] Ibid, p28
[144] Buğra Süsler, Turkey's Involvement in the Libyan Conflict, the Geopolitics of the Eastern Mediterranean and Drone Warfare, LSE IDEAS, 2022, p06, URL: https://www.jstor.org/stable/resrep45247
[145] Mustafa Kutlay and Ziya Öniş, "Turkish foreign policy in a post-western order: strategic autonomy or new forms of dependence?" International Affairs 97: 4, 2021, pp. 1085-1104.

على الموارد الهيدروكربونية في حوض شرق البحر الأبيض المتوسط[146]، عمّقت على اثرها تركيا دعمها العسكري لطرابلس بعد تراجع القدرات العسكرية لحكومة الوفاق الوطني في أبريل 2019م، ضد قوات الجنرال خليفة حفتر المدعوم من الامارات والسعودية ومصر، تمثل الدعم الذي قدمت أنقرة في عناصر تدريب قتالية كما نشرت مقاتلين تم نقلهم من سوريا لدعم عمليات حكومة الوفاق الوطني[147]، أدى التدخل العسكري التركي إلى تأمين وتعزيز موقف حكومة الوفاق الوطني على حساب الجيش الوطني الليبي بقيادة حفتر، كما شجعت الإنجازات العسكرية لحكومة الوفاق الوطني القيادة التركية على مواصلة دعمها لطرابلس[148].

اذا كان دوافع انشاء منتدى غاز شرق المتوسط هو تطوير واستغلال الثروة الطاقوية بين دول المنطقة التي تواجه تحديات متعددة، في ظل استبعاد تركيا على اعتبارها صاحبة اكبر علاقات عداوة مع دول المنطقة، وتغيب سوريا بسبب الحرب الاهلية، والصراع اللبناني ضد الكيان الاسرائيلي، سعت هذه الاخيرة الى ابرام اتفاقية في مجال الطاقة مع الاردن انطلاقا من خلفية الاكتشافات في حوض شرق المتوسط، كمخرج استراتيجي لتسهيل عملية استغلال الموارد الطاقوية وايجاد بوابة للتصدير في ظل التحديات الامنية التي قوضت مشاريع مد خطوط انابيب الطاقة الى اوروبا عبر قبرص واليونان، وهي المشاريع التي جمدتها الاتفاقية البحرية بين الحكومة التركية وحكومة الوفاق الليبية المعترف بها دولية، وهي الاتفاقية التي تم اعتمادها من طرف هيئة الامم المتحدة وبذلك اصبحت ذات قوة قانونية الزامية، كل هذه التحديات اجلت عملية استغلال وتطوير الثروة الطاقوية المكتشفة في حوض شرق المتوسط.

[146] Cihat Yaycı, "Doğu Akdeniz'de Deniz Yetki Alanlarının Sınırlandırılmasında Libya'nın Rolü ve Etkisi" [Libya's Role and Effect on the Efforts to Limit the Maritime Jurisdictions in the East Mediterranean], Güvenlik Stratejileri 7: 14, 2011, pp. 17-41.
[147] Cem Gürdeniz, "Turkey in the Century of the Sea and Asia", BRIQ 1: 2, 2020, p23.
[148] Engin Yüksel and Haşim Tekineş, Turkish-Qatari approaches to conflict and crisis across the region, Clingendael Institute ,2021, p24. URL: https://www.jstor.org/stable/resrep28664.8

خلاصة الفصل:

يكشف التنافس الاستراتيجي بين تركيا واليونان الممتد عبر مجالات متعددة، بما في ذلك الاقتصاد، الدفاع، والطاقة، عن تنافس جيوستراتيجي عميق، هذا التنافس يتجلى من خلال اعتماد كل من الدولتين استراتيجيات متنوعة تهدف إلى تعزيز مواقعها الإقليمية والدولية، تركيا تعتمد على موقعها الجغرافي والقدرات العسكرية المتنامية لتوسيع نفوذها، بينما تعتمد اليونان على تحالفاتها الدولية وخاصة مع الاتحاد الأوروبي لتعزيز موقفها الاستراتيجي.

في المجال الاقتصادي، يسعى الطرفان إلى تعزيز اقتصاداتهم من خلال الاستثمارات الأجنبية والشراكات التجارية، مما يعكس تنافساً على جذب الاستثمارات والاستفادة من الموارد الاقتصادية، أما في المجال العسكري، يشكل تعزيز القدرات الدفاعية لكلا الطرفين جزءا من استراتيجيتهما لتحقيق توازن القوى في المنطقة، وفيما يخص قطاع الطاقة، فإن الطرفين يعملان على استغلال الموارد الطبيعية، مثل الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط، لتأمين احتياجاتهما وتوسيع نفوذهما الاقتصادي والاستراتيجي، هذا التنافس يوضح رغبة كل طرف في تحقيق التفوق الاستراتيجي من خلال استغلال المزايا التنافسية التي يتمتع بها، بهدف تحقيق أهدافهما الآنية والمستقبلية.

خاتمة

تعدُ التحولات الجيوسياسية التي عرفتها منطقة شرق المتوسط، من أهم عناصر الاستقطاب لتوسيع نفوذ الدول، وتجديد صراعتها وفق تحديد الخيارات الاستراتيجية، بسبب ثرواتها الطبيعية، وممراتها المائية الحيوية، وهو ما جعل العديد من دول المنطقة في حالة تفاعل متبادل، اثر على خريطة التحالفات في المنطقة, وأضافة استكشاف مصادر الطاقة في المنطقة أبعادا جيوإقتصادية، وجيوبولتيكية جديدة، غيرت من نمط التنافس اليوناني – التركي، ما ادى إلى المزيد من التصعيد في ظل الاستراتيجيات التي تم توظيفها من طرف البلدين، كما ادى ذلك الى انقسام الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية إدارة عملية التنافس بين البلدين، وهو ما يشكل عائق امام مبادرات التعاون بين دول المنطقة.

تناولت الدراسة ظاهرة التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط من منظور جيوسياسي؛ انطلاقا من التعريف بالمنطقة، وإبراز أهميتها الجيوستراتيجية، والتطرق للخلفية التاريخية للعلاقات التركية اليونانية بإيجاز، وتناول مفهوم التنافس وفق نظريات العلاقات الدولية والنظريات الجيوسياسية، ثم تفصيل التحولات الجيوسياسية بالمنطقة (اكتشاف مصادر الطاقة، الازمة المالية العالمية، الربيع العربي)، مع رصد اهم دوافع التنافس وتحليل ابرز الاستراتيجيات التي تمت صياغتها من طرف البلدين لتحقيق التفوق في عملية التنافس، وتأثيرها على مسار الصراعات الإقليمية المتجذرة بين دول شرق المتوسط نتيجة لهذه التحولات التي شهدتها المنطقة، ورصد تأثير وتأثر الفواعل الإقليمية والدولية من هذه التحولات، وتشكيل التحالفات من اجل حماية مصالحها الحيوية بالمنطقة، وتداعيات ذلك على مستقبل عملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط.

توصلت الدراسة الى النتائج الأتية:

1- إن منطقة شرق المتوسط،لم يتم اعتبارها نسفا إقليميا فرعيا في دراسات العلاقات الدولية إلا بعد الحدث الجيوسياسي الأهم المتمثل في سلسلة من اكتشافات الموارد الطاقوية خلال بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كما ان بحر شرق المتوسط لم يكن خاليا من النفط والغاز قبل تلك الفترة، فالثروات المكتشفة والتكنولوجيا المستخدمة كانت محدودة وليس لها ثقل جيوسياسي كما هو عليه الوضع الان.

2- تعتبر الخلافات الحدودية، من أبرز دوافع التنافس بين دول المنطقة، ونظرا لارتباط الحدود البحرية بشكل مباشر بالحدود البرية فقد أضافت أبعادا جديدة لهذا التنافس، لتشمل خلافات حول حقوق الملكية الاقتصادية، في ظل عدم توقيع ثلاث من دول شرق المتوسط، وهم تركيا، والكيان الاسرائيلي، وسوريا، على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م، وبالتالي فإن بعض المفاهيم مثل المنطقة الاقتصادية الخالصة والبحر الإقليمي غير معترف بها في هذه الدول.

3- أدت اكتشافات الطاقة بشرق المتوسط إلى اقامة تحالفات إقليمية متعددة الأطراف، ومنها الاتفاق الثلاثي بين مصر وقبرص واليونان بناء على المقومات الاقتصادية وتأمين المصالح المشتركة بينهم، كما تم ابرام اتفاق ثلاثي أخر بين قبرص واليونان والكيان الاسرائيلي، كنتيجة لتفاهم وتقارب وجهات النظر بين الدول الثلاث المتحالفة في مجال الطاقة، في المقابل وعلى الرغم من العلاقات السياسية المتوترة ظاهريا بين الكيان الاسرائيلي وتركيا، إلا أن العلاقات الاقتصادية حافظت على قوتها، حيث كان موضوع الطاقة أهم عوامل استعادة هذه العلاقات بين الطرفين، كما قدمت تركيا دعم رئيسي لحكومة الوفاق الليبية من خلال توقيع الجانبان اتفاقيتنا، واحدة عسكرية تسمح باختراق تركيا للمجال الجوي والمائي الليبي دون الحاجة إلى إخطار السلطات الليبية، والثانية خاصة بتعيين الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، وهو الأمر الذي رفضته دول المنطقة وعلى رأسها مصر واليونان، ويشار إلى أن المذكرة الثانية الخاصة بتعيين الحدود البحرية بين تركيا وليبيا جاءت كمقابل للدعم العسكري الذي تقدمه تركيا الحكومة الوفاق.

4- تتم عملية تصدير غاز شرق المتوسط للأسواق الخارجية وفق وسيلتين، تكون المفاضلة بينهما من قبل الفواعل المعنية، الوسيلة الأولى هي إنشاء خطوط للأنابيب عبر البحر، من المنتجين في شرق المتوسط إلى أوروبا؛ وتوجد ثلاثة مشاريع متنافسة، الأنابيب المصرية التي تتجه من منتجي الغاز إلى مصر بهدف تسييل الغاز في المصانع المصرية وشحنه للأسواق العالمية، ومشروع خط أنابيب إيست ميد وهو خط غاز يربط حقول الكيان الاسرائيلي وقبرص باليونان وإيطاليا متخطيا بذلك مصر وعملية التسييل، إلا أن هذا المشروع يواجه عوائق عديدة ولم يتم تنفيذه، كما انه في حالة توفر اليات التعاون نجد ان مشاريع الربط بخطوط الأنابيب التركية، سواء من قبرص أو من الكيان الاسرائيلي إلى تركيا ومنها إلى أوروبا الأكثر سهولة من حيث المسار والاحسن من حيث الجدوى الاقتصادية، غير انه لم يتم تنفيذ أي منها إلى الآن، أما الوسيلة الثانية فهي تسييل الغاز وشحنه عبر السفن إلى الأسواق الأوروبية أو غيرها، والبديل المتواجد في هذه الحالة هي المصانع المصرية، إلا أن كلا من قبرص والكيان الاسرائيلي تمتلكان طموحات ومشاريع للإقامة مصانع للتسييل الخاصة بهم.

5- تم رصد المتغيرات الاكثر تأثير على تطور مسار عملية التنافس التركي اليوناني، من خلال الاعتماد على تقنية ميك ماك، وتتمثل هذه المتغيرات في: التدخل العسكري في مناطق الصراع والحروب الإقليمية، النمو الإقتصادي، التدخلات الاجنبية، إكتشاف مصادر الطاقة.

6- مكنت تقنية ماكتور من تحديد الفواعل الاكثر تأثير على مسار عملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط، حيث تعد كل من مصر، وتركيا، والكيان الاسرائيلي واليونان القوى الإقليمية الاكثر تأثيرا في

7- عملية التنافس بمنطقة شرق المتوسط، تسعى كلا من هذه الدول إلى أن تصبح مركزا إقليميا للغاز، مما يشكل تعارضا في المصالح، كما تعتبر كل فرنسا والمانيا أبرز دول الاتحاد الأوروبي الفاعلة بمنطقة شرق المتوسط، نظرا لوزنهما السياسي والاقتصادي داخل الاتحاد الأوروبي، حيث تسعى كل منهما إلى أن يلعب الاتحاد الأوروبي دور رئيسي في استغلال وتطوير الموارد الطاقوية المكتشفة بالمنطقة، على اعتبار انه مستورد أساسي لغار يسعي لتقليل الاعتماد على الغاز الروسي وتنويع مصادر الاستيراد.

8- من خلال استخدام تقنتي ميكماك (MIC MAC) الخاصة بتحليل المتغيرات، وتقنية ماكتور (MACTOR) الخاصة بالفواعل، تم بناء سيناريوهات مستقبل التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط، والذي تم فيه ترجيح السيناريو الخطي.

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب بالغة العربية:

1- ابراهيم الدين مُحَمَّد محمود ، الجغرافيا السياسية: منظور معاصر،القاهرة: مكتبة انجلو المصرية، 2002.

2- ارباحي سيف ،السلطان عبد الحميد الثاني مشاريعه الاصلاحية وانجازاته الحضارية، مصر: دار النيل للطباعة، 2011.

3- اوغلو دوود ، العمق الاستراتيجي –موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2010.

4- أوغلي أكمل الدين إحسان ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة،تر: صالح سعيداني، اسطنبول: مركز الابحاث للتاريخ والفنون والثقافة الاسلامية، 1999.

5- ايمانويل كانط ، نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية، ترجمة.نبيل الخوري، بيروت: دار صادر،1985.

6- أبو صالح مُحَمَّد حسين، التخطيط الاستراتيجي للدولة،الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة،2005.

7- الكسندر دوغين ،اسس الجيوبوليتيكا –مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي، ترجمة عماد حاتم ،بيروت:دارالكتاب الجديد المتحدة،2004.

8- الجبوري مصلح خضر ، جذور الاستبداد والربيع العربي، عمان: الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

9- الجمل شوقي عطا الله ، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، 1977.

10- بابيف بافل ،القوة العسكرية وسياسة الطاقة –بوتين والبحث عن العظمة الروسية،ترجمة .مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2010.

11- البطريق عبد الحميد ، التيارات السياسية المعاصرة 1815 م-1960م، بيروت: دار النهضة العربية، 1984.

12- بن عامر عثمان عمر ، مفاهيم أساسية في علم الاجتماعي والعمل الاجتماعي، بنغازي، دار الكتاب الوطنية، 2002

13- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للامن الجزائري:الجزائر ،اوروبا والحلف الاطلسي،الجزائر:المكتبة العصرية ،2005.

14- بوقارة حسين ،تحليل النزاعات الدولية،الجزائر: دار هومة 2008.

15- تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية ،التخصص والتنوع،ط2 ،(لبنان: المركز العربي للابحاث و الدراسات السياسية ،2016 .

16- حافظ صلاح الدين ، صراع القوى العظمي حول القرن الافريقي، الكويت :عالم المعرفة،1982.

17- حسن الزين مُحَمَّد ، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الاوسط الكبير، لبنان: دار القلم الجديد، 2013.

18- حسن خليل ،العلاقات الدولية-النظرية والواقع.الاشخاص والقضايا،لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،2011.

19- حسنين هيكل مُحَمَّد ، الزلزال السوفياتي ،القاهرة : دار الشروق ،1990.

20- حسين مُحَمَّد قاسم ، تاريخ القرن التاسع عشر في اوروبا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العضمى، القاهرة: مطبعة دار الكتاب المصرية،1929.

21- حون بيليس و ستيف سميث،عولمة السياسية العالمية،دبي: مركز الخليج للابحاث،2004.

22- خدوري وليد وآخرون، بترول شرق المتوسط –الابعاد الجيوسياسية ،بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018.

23- الخودة مسعود ، الموسوعة التارخية الجغرافية،الجزء الرابع، لبنان:دار رواد النهضة، 1995.

24- خوشيد حسين علي ،تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

25- دالة امينة مصطفى ، الجيوبوليكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية، اسطمبول: المعهد المصري للدراسات، 2016.

26- درويش مصطفى ممدوح ، السايح ابراهيم ، مقدمة في تاريخ الحضارة الرومانية واليونانية-1تاريخ اليونان،الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،1999.

27- دندن عبد القادر ،الصعود الصيني والتحدي الطاقوي، الاردن: مركز الكتاب الاكاديمي، 2016.

28- دورتي جيمس و بالستغراف روبيرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،ترجمة.وليد عبد الحي ،الكويت :مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع،1985.

29- ذياب خاطر نصري ، التاريخ الاوروبي الحديث، الاردن: الجنادرية للنشر والتوزيع، 2011.

30- رسول محفوظ ،امن الطاقة في العلاقات الروسية الاوروبية ،الاردن :مركز الكتاب الاكاديمي،2016.

31- رمضان عبد العظيم ، تاريخ اوروبا في العصر الحديث من ظهور البرجوازية الاوروبية الى الحرب الباردة، القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب، 1997.

32- زارتمان وليام ،الولايات المتحدة الامريكية :المصالح والافاق ،ترجمة .المعهد الوطني للدراسات الشاملة،الجزائر:المعهد الوطني للدراسات الشاملة ،2001.

33- الزاوي مُحَمَّد سليمان ، بحر النار تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات الاستراتيجية،2010.

34- سلطان جاسم ، الجغرافيا والحلم العربي القادم ،الجيوبوليتيك :عندما تتحدث الجغرافيا، بيروت :تمكين للابحاث والنشر،2013.

35- السويدي جما سند واخرون، اسواق الطاقة الاسيوية : السياسات والاتجاهات، ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2005.

36- سيد سليم مُحَمَّد ، العلاقات الدولية بين الدول الاسلامية،الرياض: مطابع جامعة سعود، 1991.

37- السيد سليم مُحَمَّد ، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع والعشرون، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2002.

38- طقوش مُحَمَّد سهيل ، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة الى الانقلاب على الخلافة، بيروت: دار النفائس،2013.

39- الطويل رواء زكي يونس ، الاقتصاد التركي، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2010.

40- عامر مصباح ، التحليل الاقليمي للعلاقات الدولية، القاهرة : دار الكتاب الحديث،2014.

41- عبد السلام مُحَمَّد ، علم الجيوبوليتيك علم هندسة السياسة الخارجية للدول، اليمن: مكتبة دار بن حبتور، 2019.

42- عبد السلام مُحَمَّد ، يونس علي ، الجغرافيا السياسية دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، (الاسكندرية: دار الوفاء للنشر والتوزيع، ط2، 2021.

43- عبد العاطي عمرو ، امن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2014.

44- عبيد جميل ، قصة احتلال مُحَمَّد علي لليونان 1824م-1827م، مصر: الهيئة المصرية للكتاب، 1990.

45- عمر عبد العزيز عمر، جمال محمود حجر، صور من تاريخ العلاقات الدولية في العصر الحديث، القاهرة: دار المعرفة، 2004.

46- عيد وردة ، صراع القوى العالمية حول مناطق الطاقة، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2013.

47- العيسوي مُحَمَّد ، الجغرافيا السياسية المعاصرة، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2000.

48- غراهام ايفانز و نوينهام جيفري ، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،ترجمة:مركز الخليج للأبحاث ،الامارات العربية:مركز الخليج للابحاث،2004.

49- فريدمان جورج ،ترجمة:منذر محود مُحَمَّد، الاعوام المائة القادمة-استشراف للقرن الحادي والعشرين،دمشق: دار الفرزقد،2019.

50- فيشر هال ، تر: نجيب احمد ، وديع الضبع ،تاريخ اوروبا في العصر الحديث 1789م-1950م، مصر: دار المعارف ،1972.

51- قدورة عماد ، السياسة الخارجية التركية – الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2021.

52- قدورة عماد ، السياسة الخارجية التركية- الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسات السياسات، 2021.

53- كلير مايكل ،الحروب على الموارد، ترجمة: عدنان حسن، بيروت:دار الكتاب العربي، 2002.

54- الكوخي مُحَمَّد ،الازمة الاوكرانية وصراع الشرق والغرب ،بيروت :المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ،2015.

55- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، الجزء الثاني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.

56- لاكوست إيف ، الجغرافيا السياسية للمتوسط، ترجمة: زهيدة درويش،ابوظبي:هيئة ابوظبي للثقافة والتراث- كلمة-ط01, 2010.

57- محفوض عقيل سعيد ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2012.

58- مالك عبد الله مُحَمَّد، التفكير الاستراتيجي استراتيجيات الامن القومي الحروب واستراتيجية الاقتراب غير المباشر،القاهرة: منشورات حلبي، 2013.

59- مُحَمَّد سليمان الزواوي، بحر النار –تصاعد محفزات الصراع شرق المتوسط، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، 2015.

60- محفوض عقيل سعيد، السياسة الخارجية التركية-الاستمرارية.التغيير، الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012.

61- مُحَمَّد الصلابي علي مُحَمَّد ، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، القاهرة : دار التوزيع والنشر الاسلامية، 2001.

62- مُحَمَّد الصلابي علي مُحَمَّد ، الدولة العثمانية عوامل النهوض واسباب السقوط، بورسعيد: دار النشر والتوزيع الالامية، 2001.

63- مُحَمَّد رياض ، الاصول العامة للجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الاوسط ،القاهرة :مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ،2012.

64- مصباح عامر ، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

65- مصباح عامر ،التحليل الاقليمي للعلاقات الدولية ، القاهرة :دار الكتاب الحديث،2014.

66- مطر جميل و الدين هلال علي ،النظام الاقليمي العربي ،الطبعة الثانية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1980.

67- مكارثي جستين ، الطرد والابادة مصير المسلمين العثمانيين 1821-1822، تر: فريد الغزي، السعودية: مكتبة امرو تارن، 1996.

68- ميرشايمر جون ، سياسة ماساة القوى العظمى،ترجمة: مصطفى مُحَمَّد قاسم، الرياض: دار النشر اعلمي والمطابع جامعة الملك سعود،2012.

69- ميرل مارسيل ، السياسة الخارجية، ترجمة: خضر خضر،لبنان :جروس برس ،1985.

70- ناصيف يوسف حتي ، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي،1985.

71- نور عبد العزيز سليمان ، محمود مُحَمَّد جمال الدين، التاريخ الاوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الاولى، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.

72- هارون على احمد ، اسس الجغرافيا السياسية، القاهرة: دار الفكر العربي،1998.
73- يسرى الجوهري، جغرافية البحر المتوسط، الاسكندرية، دار المعارف، 1984.

المجلات:

1- احمد وليد محمود ، الصراع التركي اليوناني على بحر ايجة، في ضوء القانون الدولي للبحار، مجلة دراسات اقليمية، العدد 07، مركز بابل للدراسات الاقليمية ، العراق 2007.
2- احمد وليد محمود ، النزاع التركي اليوناني على بحر ايجة في ضوء القانون الدولي للبحار، مجلة دراسات اقليمية، العدد07،مركز بابل للدراسات الاقليمية، العراق، 2007.
3- ارحيل الكفارنة احمد عارف ، الخيارات الاستراتيجية لتركيا اقليميا ودوليا،مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 04، 2018.
4- إسماعيل وائل مُحَمَّد ، "التخطيط العلمي لصنع المستقبل: رؤى نظرية"، ة، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، العراق، العدد السابع والاربعين، 2011.
5- اميرة بولحبال ، بيبي يوسف، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في منطقة اليورو في ضل سياسات وبرامج احتواء أزمة الديون السيادية خلال الفترة 2010-2016، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09 العدد03 مكرر الجزء الاول،2019.
6- بلعالية ميلود ،مواقف الدول الفاعلة في المجموعة الاقتصادية الاوروبية من القضية الفلسطينية: من عام 1970 الى مرحلة ما بعد الانتفاضة الثانية عام 2000،مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،العدد الثامن عشر، جوان 2017.
7- بوالكور نورالدين ، ازمة الدين السيادي في اليونان: الاسباب والحلول، مجلة الباحث، العدد13، 2013.
8- بوقارة حسين ، الاستشراف في العلاقات الدولية، مقاربة منهجية ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، مجلد 15. ،العدد الاول ، جوان 2004.
9- التكريتي هشام ، الدول الكبرى واستقال اليونان، مجلة دراسات في التاريخ والاثار، العراق، العدد الثالث، 1987.
10- جابر كاظم صباح ، الصراع الاقليمي والدولي في شرق المتوسط، مجلة دراسات دولية، العدد سبعة وتسعون، افريل 2024.
11- جاسم ابراهيم احمد ، القضية القبرصية والصراع التركي اليوناني في ضل الموقف الدولي 1960-1994-دراسة تاريخية، مجلة مركزبابل للدراسات الانسانية، المجلد06، العدد 01، جوان 2016.
12- جميلة علاق ، التنافس الدولي حول الطاقة بين امن الامدادات وتداعيات التغير المناخي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد السادس، العدد الاول، 2022.
13- خالد رواق ، فريد بن عبيد، دور الفساد المالي والاداري في خلق الازمات الاقتصادية، دراسة حالة ازمة الديون السيادية في اليونان، مجلة ابحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الثاني، العددالاول، 2020.
14- الخزاعلة يوسف احمد ، "اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية "،مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والانسانية ،الجامعة الهاشمية ،الاردن ،المجلدالخامس والاربعون،العدد الرابع ،2018.
15- الخزاعلة يوسف احمد ، اثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية التركية، مجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والانسانية ،الجامعة الهاشمية ،الاردن ،المجلدالخامس والاربعون،العدد الرابع ،2018.
16- خطير نعيمة ، الاهمية الجيوبوليتيكية لمضايق حوض المتوسط، مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر 2017.
17- رابح زاوي ،التأسيس للنظام الإقليمي المغاربي كمركب أمني، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية ،المجلد الخامس،العدد الاول،،2018.

18- ربيعي سامية ، مفهوم النزاعات الدينية، مجلة الامن الانساني، العدد06، جويلية 2018.
19- رديف مصطفى ، اسماعيل مراد،ازمة اليونان وتداعياتها على منطقة اليورو،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية عن جامعة الوادي،العدد03، السنة الثالثة،2012.
20- زمورة فطيمة ، وضع المسلمين في اوروبا الشرقية بعد سقوط الخلافة العثمانية بين تراكمات الماضي ومشكلات الحاضر، مجلة الإحاء، المجلد20، العدد2020،26.
21- السعيد فراج سلوى ، انعكاس صراعات الغاز الجديدة على الامن الاقليمي لمنطقة شرق المتوسط، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد12، اكتوبر 2021.
22- سفيان ملوكي ، الامن الطاقوي التركي في شرق المتوسط، مجلة الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد السادس، نوفمبر 2021.
23- سلامي احمد واخرون،اثر الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي الترفي تركيا خلال الفترة 2006-2016، مجلة رؤى اقتصادية ، المجلد 08، العدد الثاني، 2018 ص16.
24- الشاغل حسن ، تحول سياسات الطاقة لدول الاتحاد الاوروبي وتداعياته على مستقبل امن الطاقة الروسي، مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية، عدد ماي 2024، ص8.
25- الشاهد جاسر ، السياسة التركية تجاه جمهوريات وسط اسيا، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد131، جانفي 1998.
26- الشدياق اسطفان ، مصادر الطاقة المستقبلية وتاثيرها على الواقع الجيوسياسي، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد97، جويلية 2016.
27- الشريف ريحان ، بن بخمة سليمان، عدوى الازمة المالية الاوروبية ومستقبل الاتحاد الاوروبي –دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية،العدد الاقتصادي 32-02.
28- شوادرة رضا ، الامن الاقليمي في شرق المتوسط في ضل ازمة الطاقة، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، المجلد 12، العدد 01، جانفي 2023.
29- صالح ابو العلا رحاب ابو العلا ،البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وليبيا بعد احداث الربيع العربي،المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الاسكندرية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، جانفي 2023.
30- صبيحي هاشم كاضم ،"الاهمية الجيوستراتيجية للبحر المتوسط "، مجلة ابحاث ميسان ،العددالسادس، 2010.
31- طالب حسن الخفاجي مشتاق ، الازمة القبرصية 1963-1967 دراسة تاريخية، مجلة العلوم الانسانية، مجلد 01، العددالثامن، العراق 2011.
32- طلال حيدر ،" التنافس الروسي –الأمريكي في سوريا ، مجلة العلوم السياسية والقانون ،المركز الديمقراطي العربي،العدد الثالث ،2017.
33- عباس حسين الجابري واخرون،قضايا الصراع في بحر ايجة واهم المعالجات 1964م-1980م، مجلة جامعة ذي قار، العدد الاول، العراق،2004.
34- عبد الحميد سعيد ، سلوى بن جديد، استراتيجية تحقيق مشروع عقيدة الوطن الازرق"دراسة في المضمون والاهداف والوسائل"،مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد السابع، العدد الثاني، 2023.
35- عبد الرحمان تومي ، تعثر الليرة التركية- الاسباب والتداعيات،مجلة الاقتصاد البشرية،المجلد 10، العدد الثالث،2019.

36- فاطمة الزهراء ديش ، تنسيق السياسات النقدية والمالية في منطقة الاتحاد النقدي الاوروبي، دراسة حالة ازمة الدين السيادي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثالث، ديسمبر2019.

37- قلالة مُحَمَّد سليم ، "، التحليل المورفولوجي وبناء السياسات " مجلة سيناريوهات المركز العربي للألبحاث ود ارسة السياسات ، قطر، مج .،2017، ع.2 ، أوت ،2017.

38- ليلى لكحل ، نظرية كينز لمواجهة الازمة الاقتصادي، مجلة معارف، لعدد 22، جوان 2017.

39- مُحَمَّد مداحي ، منال خلخال ، أزمة الدين السيادي في اليونان على منطقة اليورو واقتصاديات الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد07، افريل 2017.

40- مُحَمَّد مداحي ، منال خلخال ، ازمة الدين السيادي في اليونان واثرها على منطقة اليورو واقتصاديات الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد السابع، افريل 2017.

41- محمود بدوى منير ، مفهوم الصراع :د ا رسة في الأصول النظرية الأسباب والدوافع، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد الثالث، جويلية 1997.

42- المصري خالد ،النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد30، العدد الثاني،2014.

43- مكاوي مهدي ، دبش اسماعيل ، تركيا وروسيا في اسيا الوسطى بعد 2003: التحول من استراتيجية التنافس والصراع الى استراتيجية التعاون والشراكة، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 08، العدد الثاني، 2020.

44- نجاة معزي ،بوزرب خير الدين،الاصلاحات المصرفية في منطقة اليورو بعد ازمة الديون السيادية 2011-2013 دراسة تحليلية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد13، ديسمبر2018.

45- نجود حمري ، كلثوم البز ، استراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية، مجلة النمو الاقتصادي وريادة الاعمال، المجلد الثاني، العددالاول، 2019، ص60 .

46- نور الايمان سحنون ، اثر الاكتشافات الغازية شرق المتوسط على الخريطة الجيوسياسية للمنطقة، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد السادس، العدد 02، ماي 2018.

47- نورالدين بوالكور ، أزمة الدين السيادي في اليونان: الاسباب والحلول،مجلة الباحث، العدد الثالث عشر، 2013.

48- نيدرمير الكسندر ، جيوسياسية الطاقة وظهور نظام اقليمي فرعي جديد-الملف المصري: غاز شرق المتوسط-انماط وفرص التعاون الاقليمي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد الخامس والستين، 2020.

الرسائل الجامعية:

1- الباسيوني احمد زكرياء ، تاثير تهديد امن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي- دراسة حالة منطقة حوض شرق البحر المتوسط، اطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2018.

2- بالة عمار ، التهديدات الامنية في منطقة الساحل االفريقي وانعكاساته على الامن القومي الجزائري: مالي أنموذجا، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، جامعة باتنة 1،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،2017.

3- بركان اكرام ، تحميل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العالقات الدولية، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة :كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010.

4- تباني وهيبة ، الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة : ظاهرة الإرهاب، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص:دراسات متوسطية ومغاربية ،الأمن والتعاون ، جامعة تيزي وزو ،كلية_الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2014.

5- حمشي مُحَمَّد ،نظريات العلاقات الدولية بين التعددية والهيمنة، رسالة ماجستير، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلو السياسية، 2011.

6- دندن عبد القادر ، الاستراتيجية الصينية لامن الطاقة وتاثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي :اسيا الوسطى –جنوب اسيا –شرق وجنوب شرق اسيا، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية ، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،2013.

7- العبيدي حسن على خضير ، السياسة التركية تجاه اليونان 1945-1974، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، العراق،2002.

8- عيد عامر واخرون،دور النظرية البنائية في تفسير العلاقات الدولية-تطورها مكوناتها خصائصها تطبيقاتها، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.

9- عيشون ام الخير ، مستقبل مشروع التكامل المغاربي 2011-2035، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2023.

10- كواشي عتيقة ، أليات إدارة المعضلة الامنية المجتمعية في منطقة الساحل االفريقي، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية ، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، 2017.

11- نوري عزيز ، الواقع الأمني في منطقة المتوسط : د ا رسة الرؤى المتضاربة بين صنفي المتوسط من منظور بنائي، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011 .

المداخلات والاوراق البحثية::

1- بدوى منير محمود ، مفهوم الصراع :د ا رسة في الأصول النظرية الأسباب والدوافع، **مجلة دراسات مستقبلية**، العدد الثالث، جويلية 1997

2- حلواني احمد ، " أمن البحر المتوسط و الافاق المستقبلية من وجهة النظر العربية "، مداخلة في الملتقى الدولي الجزائر و الامن في منطقة المتوسط :واقع و افاق، قسنطينة: جامعة منتوري، يومي29-30 أفريل، 2008

3- سمية كبير ، ازمة الديون السيادية في اليونان وسيناريوهات الحلول، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 02، العدد التاسع والعشرين، 2014.

4- صبحي مجدي ، اتجاهات الاقتصاد العالمي في عام 2012 وتاثيراتها المتوقعة على الاقتصاديات العربية، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 03 فيفري2013.

5- عبد الله سهام مُحَمَّد ، ترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة في حوض شرق المتوسط، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر.

6- الغنام رنيم علي جمال الدين ، الصراعات الدولية والاقليمية على الغاز الطبيعي بمنطقة شرق المتوسط 2009-2019، ورقة بحثية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية،2022.

7- معوض على جلا ، مراجعة مفهوم القوة الناعمة:خصوصية السياق الشرق اوسطي، مداخلة في اعمال المؤتمر العربي التركي الاول للعلوم الاجتماعية بعنوان "الثقافات ودراسات الشرق الاوسط"، معهد التفكير الاستراتيجي، انقرة 2012.

المواقع الاليكترونية:

1. احمد بدور ، النفط والغاز - الحرب الخفية ، حصة ندوة الاسبوع التلفزيونية ،قناة الميادين ،عرض بتاريخ 23فيفري 2018 ،على الساعة 19:00بتوقيت غرينتش،رابط الحلقة : http://mdn.tv/3c0z

2. احمد ذكر الله،الزلزال وتداعياته على صعود الاقتصادي التركي، موقع العربي الجديد،2023/02/13، تصفح:2023/03/29على الساعة:18:33، الرابط: https://www.alaraby.co.uk/

3. احمد مصطفي،الازمة اليونانية والمنطقة العربية،موقع بي بي سي عربي، تاريخ النشر 16ماي 2010، تاريخ الاطلاع 2023/03/28على الساعة 17:13، الرابط:
https://www.bbc.com/arabic/business/2010/05/100516_greece_gcc_crisis_tc2

4. اسماء سعد الدين، نص وبنود معاهدة سيفر، تاريخ النشر 18مارس 2022، على الرابط:
https//www.almrsal.com/post/347013

5. اقتصاد اليونان، موقع المعرفة، الرابط: https://www.marefa.org/

6. انظر خطاب حسن نصر الله ، قناة الميادين ،عرض بتاريخ 23فيفري 2018 ،على الساعة 19:00بتوقيت غرينتش،رابط الحلقة :
http://mdn.tv/3c0z

7. البدر الشاطري، العالم بين الجيواقتصادية والجيوسياسية، موقع البيان، تاريخ النشر11فيفري2022، تاريخ الاطلاع:06 افريل 2023على الساعة 23:15، الرابط: https://www.albayan.ae/opinions/articles/2022-02-11-1.4366960

8. تركيا تسقط طائرة حربية روسية قرب حدود سوريا وبوتين يتوعد بعواقب وخيمة"، رويترز، تاريخ النشر:(24/11/ 2015)، تاريخ الاطلاع: 2023/10/16، https://www.reuters.com/article/oegwd-plane-crash-syria-turk-ea4-

9. تفاصيل الازمة بين انقرة واثينا في بحر ايجة، الرابط https://www.alestiklal.net/ar/infograph/6178/dep-news-/

10. توترات رشق املتوسط: رصاع جيوسيايس زاد التنافس على الطاقة من حدة مخاطره العالية، مركز أسباب للشؤون الجيوسياسية، العدد السادس، 2020/08/23، الرابط: https://www.asbab.com

11. تورغوت اوغلو، تاثير الازمات الاقتصادية في تركيا على السياسة، موقع اندبندنت عربية،2021/11/21، التصفح:2023/03/29على الساعة:17:20، الرابط: https://www.independentarabia.com/node/279206

12. توفيق دورول، دريا أوزجان، التبادل التجاري التركي اليوناني يتجاهل التوترات السياسية، وكالة الاناضول،2022/02/16، تم التصفح في 2024/08/16، الرابط: https://www.aa.com.tr/ar

13. الحريف محمد رشوان،البحر الأبيض المتوسط و أهم المعلومات عنه ولماذا سمي بهذا الاسم، https://www.youtube.com/watch?v=y0epYBwqZEA

14. الحكومة اليونانية تستعد لتوسيع المياه الاقليمية الى 12 ميل ،2022/12/25،على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/

15. خريطة طريق» للتعاون العسكري بين اليونان وفرنسا... وتركيا قلقة ، موقع الشرق الاوسط، الرابط:
https://aawsat.com/home/article/3430231

16. خط الأنابيب "الإسلامي" والصراع في سوريا، نون بوست، https://www.noonpost.com/18059/.
17. خطار أبو دياب، البعد المتوسطي في الصراع والحوار بين الحضارات، موقع مجلة الجديد، نشر في 2015/07/01، الرابط: https://www.aljadeedmagazine.com/
18. دانيلو زولو، البحر الابيض المتوسط ومستقبل اوروبا،مقابلة صحفية مع ألين دو يونوا، تاريخ التصفح 2023/03/25على الساعة : 17.55،على الرابط:https://www.juragentium.org/topics/med/ar/benoist.htm
19. دبلوماسية المآسي: اليونان وتركيا لا تحبان بعضهما البعض إلا أثناء الكوارث، موقع أجينزيا نوفا، منشور بتاريخ 01مارس 2023، الرابط: https://www.agenzianova.com/ar/news /
20. دويتشه فيليه ،"**اتفاق ثلاثي في أثينا لمد خط أنابيب الغاز في شرق المتوسط**" تصفح في: 2020/10/02، على الرابط: https://bit.ly/36qkHMI
21. دويتشه فيليه ،"اتفاق ثلاثي في أثينا لمد خط أنابيب الغاز في شرق المتوسط" ، على الرابط: https://bit.ly/36qkHMI
22. ديار الهرمزي، الحرب التركية اليونانية 1919-1922،موقع دنيا الوطن، 2010/12/11، الرابط: https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/12/11/215914.html
23. ريم عبد الحميد، "اتفاق شرق المتوسط -الدلالات والتداعيات على تركيا "، المركز العربي للبحوث والدراسات ،تصفح في2020/01/12.على الرابط: http://www.acrseg.org/
24. ريم عبد الحميد، "اتفاق شرق المتوسط -الدلالات والتداعيات على تركيا "، المركز العربي للبحوث والدراسات ، على الرابط: http://www.acrseg.org/
25. سمير النجار، اليونان تسعى لامتلاك احتياطات من النفط والغاز تكفيها 10 أعوام، موقع الطاقة، 2022، على الرابط: https://attaqa.net/2022/11/13/
26. شادي الايوبي، توجس يوناني من برنامج التسلح التركي،على الرابط، https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews
27. شذى خليل، اردوغان هبوط الليرة حرب اقتصادية تتعرض لها تركيا، مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/71600
28. الصادرات اليونانية ترتقي في سلسلة القيمة، وتتوسع في الأسواق الدولية: https://www.enterprisegreece.gov.gr/
29. الطاقة في اليونان ،موقع المعرف على الرابط: https://www.marefa.org
30. عبد الجليل زيد مرهون، قبرص وخيارها الاوروبي، على الرابط: http://www.alriyadh.com/28667
31. عبد الحافظ الصاوي، ارتفاع المؤشرات الاقتصادية التركية، الرابط: https ://www.trtarabi.com/opinion/
32. عبد الحميد صيام، "العلاقات السعودية الأمريكية. نهاية عصر النفط مقابل الأمن"، القدس العربي، https://www.alquds.co.uk/
33. عبد القادر محمد علي، الحضور العسكري التركي في إفريقيا.. الدوافع والتحديات، مركز الجزيرة للدراسات، 04جانفي 2022، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5001
34. عبد اللطيف درويش،الازمة المالية اليونانية –جذورها وتداعياتها،مركز الجزيرة للدراسات،11جوان 2012،تاريخ الاطلاع :2023/03/28على الساعة 17:25، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/201261113551117990 8.html

35. العربية نت، ثلاث جنسيات الاكثر تاسيسا للشركات في تركيا خلال 22،2022/01/2023، الرابط: https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2023/01/22/

36. على الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=4XJ7NSwtECY

37. رياض عيد، التواجد الصيني في موانئ المتوسط..بين الإستثمار والصراع، مركز سيتا، 10 مارس 2021، الرباط: https://sitainstitute.com/?p=10665

38. عماد أبو الروس، هل تخطيط اليونان لقلب التوازنات في بحر ايجة عبر التسلح؟، على الرابط: https://arabi21.com/story/

39. عماد فوزي شعيبي ، النفط والغاز - الحرب الخفية ، حصة ندوة الاسبوع التلفزيونية ،قناة الميادين ،عرض بتاريخ 23فيفري 2018 ،على الساعة 19:00بتوقيت غرينتش،رابط الحلقة : http://mdn.tv/3c0z

40. للاطلاع عن المنتدى، راجع "منتدى غاز شرق البحر الأبيض المتوسط: التعاون الإقليمي وسط مصالح متضاربة"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية، 1مارس 2021، على الرابط: https://resourcegovernance.org/ar/publications/mntdy-ghaz-shrq-almtwst-altawn-alaqlymy-wst-tdarb-almsalh

41. مارينوس جيانوبولوس ،التقنية العالية في اليونان، الرابط: https://www.enterprisegreece.gov.gr/newsletters/ar/newsletter

42. مُحَمَّد عاصم، اسباب انهزام دولة المماليك امام العثمانيين ،تم التصفح في :17أفريل 2020،

43. مُحَمَّد فاروق الإمام، الخلافات التركية اليونانية وبعدها التاريخي، مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، الرابط:http//www.umayya.org/articles/umayya-articles

44. مروى خليل مُحَمَّد مصطفى، القدرة التفسيرية للنظرية الليبرالية في علم متغير "دراسة تقويمية"،كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الاسكندرية، 2021، ص164 ، الرابط:https://esalexu.journals.ekb.eg/article_137445_6d775e99d23d26f009a890c27d2cfa9a.pdf.

45. موسوعة المصطلحات على الرابط: http ://www.madarcentr.org

46. موقع lalegroup، ترتيب اقتصاد تركيا 2024 والتوقعات لعام 2025، الرابط: https://lalegroup.com.tr/2023/02/11

47. موقع الجزيرة نت، أردوغان يأمل بتدشين "عهد جديد" في العلاقات مع اليونان، الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2023/12/7

48. موقع الشرق، اليونان: تهديدات تركيا غير مسبوقة و"تدويل الأزمة" يؤتي ثماره، 17سبتمبر 2022، الرابط:https://asharq.com/politics/41617/ /

49. موقع الطاقة، تركيا تطلق اعمالا جديدة للتنقيب عن الغاز في البحر الاسود، 2024/05/23، الرابط: https://attaqa.net/2024/05/23/

50. موقع روسيا اليوم ، "واشنطن تعتزم دخول سوق غاز شرق المتوسط وإضعاف روسيا وتركيا هناك "تاريخ النشر : 25ديسمبر 2019 ،تم التصفح في 18مارس2020،الرابط: https://ar.rt.com/myre

51. موقع رئاسة الجمهورية التركية، نريد جعل بحر ايجة بحر سلام وتعاون،07.12.2023 ، تم التصفح في 2024/08/16، الرابط: https://www.tccb.gov.tr/ar/-/1666/150474/-ege-yi-baris-ve-is-birligi-denizi-h-line-getirelim--istiyoruz

52. موقع زمان التركية، زيادة كبيرة في حركة السياحة التركية في الجزر اليونانية، 2024/07/22، الرابط: https://www.zamanarabic.com/2024/07/22/

53. موقع وزارة الخارجية اليونانية، تم التصفح يوم: 2023/1608، الرابط: https://www.mfa.gr/en/blog/greece-bilateral-relations/turkey

54. نوار صبح، واردات اليونان من الغاز المسال ترتفع بدعم من الجزائر ومصر،موقع الطاقة، 2022، على الرابط: https://attaqa.net/2022/11/03/

55. نوباكو.. يكسر الاحتكار الروسي لتوريد الغاز إلى أوروبا"، صحيفة الاتحاد الإماراتية، ، https://www.aletihad.ae/article/132173/2007

56. ياسر عبد العزيز، تركيا وتكتيكات حرب العملة، موقع ترك برس، الرابط: https://www.turkpress.co/node/51915

57. يوسف بوفجلين،الاحتجاجات باليونان واسبانيا هل الهمها الربيع العربي، موقعDW،تاريخ النشر:2011/06/17،تاريخ الاطلاع:2023/03/27على الساعة:15.47، الرابط:https://www.dw.com/ar

58. يوم تاريخي اليونان تطوي صفحة مؤلمة لرقابة اوروبية صارمة، الرابط https ://www.dw.com/ar//

59. اليونان تدعم مشروع "السيل التركي" لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا"، يني شفق، https://www.yenisafak.com/ar/economy/2531037.

60. اليونان تشهد استثمارات من كبرى الشرمتعددة الجنسيات، موقع:enterprisegreece ، جانفي 2023 ،على الرابط : - https//www.(enterprisegreece.gov.gr)

المراجع الاجنبية

Books

1. Adler, I. (1998). Security communities. New York: Cambridge University Press.

2. Braudel, F. (1986). La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II. Paris: Flammarion.

3. Buzan, B. (1991). People, states, and fear: An agenda for international security studies in the post-Cold War era. Boulder, CO: Lynne Rienner.

4. Buzan, B., & others. (2016). The logic of anarchy: Neorealism to structural realism.

5. Charillon, F. (2002). Politique étrangère: Nouveaux regards. Paris: Presses de Sciences Po.

6. Durançe, P., & Godet, M. (2011). La prospective stratégique: Pour les entreprises et les territoires [Strategic foresight: For corporate and regional development]. Paris: UNESCO/Dunod.

7. Dilek, E. (2022). Sovereignty disputes and resource discoveries in the Eastern Mediterranean: A conflict analysis perspective. Journal of Middle East Perspectives, 1(2).

8. Giddens, A. (2011). Sociology (5th ed.). London: Polity.

9. Godet, M. (1991). Actors moves and strategies: The MACTOR method. Futures, July/August.

10. _____ (2007). Manuel de prospective stratégique: L'art et la méthode [Manual of strategic foresight: The art and the method]. Paris: Dunod.

11. Huntington, S. P. (2007). The clash of civilizations? The transition to the post-Cold War security agenda. London: Sage Library of International Relations.

12. İşeri, E., & Bartan, A. Ç. (Eds.). (2019). Turkey's geostrategic vision and energy concerns in the Eastern Mediterranean security architecture: A view from Ankara. In Z. Tziarras (Ed.), The new geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral partnerships and regional security (PCC Report, 3). Nicosia: PRIO Cyprus Centre.

13. Krauer-Pacheco, K. (2011). Turkey as a transit country and energy hub: The link to its foreign policy.

14. Kurniawan, Y. (2018). Securitization theory: A theoretical framework. In Securitization: A theoretical outline. Cham: Palgrave Macmillan.

15. Luttwak, E. (1990). Le rêve américain en danger. Paris: Odile Jacob.

16. Oualalou, F. (1996). Après Barcelone… le Maghreb est nécessaire. Paris: L'Harmattan.

17. Ray, J. L. (1996). Democracy and international conflict: An evaluation of the democratic peace. Columbia: University of South Carolina Press.

18. Roche, J. J. (1997). Théories des relations internationales (2nd ed.). Paris: Montchrestien.

19. Articles

20. ALARANTA, T. (2021). The Eastern Mediterranean conflict: From Turkey-Greece confrontation to regional power struggles. Finnish Institute of International Affairs (FIIA).

21. Andersson, J. J., & Cramer, C. S. (2023). Türkiye and the Western Balkans. In EUISS Yearbook of European Security: 2023. European Union Institute for Security Studies.

22. Bustani, H. (2019). Exposing Jordan's gas deal with Israel. Middle East Report, (219).

23. Daniel, R. (2020). France in the Eastern Mediterranean: Rushing to save Beirut, losing in Libya, and standing alone against Erdogan. Institute for National Security Studies.

24. Durançe, P., & Godet, M. (2011). La prospective stratégique: Pour les entreprises et les territoires [Strategic foresight: For corporate and regional development]. Paris: UNESCO/Dunod.

25. Eran, O. (2019). Natural gas in the Eastern Mediterranean: Will economic wisdom prevail? Institute for National Security Studies.

26. Erdurmaz, A. S. (2022). Türkiye and its current position in NATO. Atlantisch Perspectief, Special Edition: NATO's new Strategic Concept, 46(4).

27. European Union Institute for Security Studies (EUISS). (2023). The EU and Libya: The chaos conundrum (T. Megerisi).

28. Fordham, B., & Poast, P. (2016). All alliances are multilateral: Rethinking alliance formation. The Journal of Conflict Resolution, 60(5).

29. Gidur, I. Ş., & Tekineş, H. (2021). Turkish and Qatari cooperation on security and defence. Clingendael Institute.

30. Ghafar, A. A. (2021). Between geopolitics and geoeconomics: The growing role of Gulf states in the Eastern Mediterranean. Istituto Affari Internazionali.

31. Gürdeniz, C. (2020). Turkey in the century of the sea and Asia. BRIQ, 1(2).

32. Hetman, F. (1969). Le langage de la prévision [The language of forecasting]. Paris: S. E. D. E. I. S.

33. Hoffmann, C. (2023). Spatial imaginations of "Turkey" and "Europe." International Relations, 20(77).

34. Inat, K., & Duran, B. (2023). Turkish foreign policy in the face of regional and global challenges. Insight Turkey, 25(2).

35. İşeri, E., & Bartan, A. Ç. (Eds.). (2019). Turkey's geostrategic vision and energy concerns in the Eastern Mediterranean security architecture: A view from Ankara. In Z. Tziarras (Ed.), The new geopolitics of the Eastern Mediterranean: Trilateral partnerships and regional security (PCC Report, 3). Nicosia: PRIO Cyprus Centre.

36. Jensen, P. K. (1979). The Greco-Turkish war, 1920-1922. International Journal of Middle East Studies, 10(4), 499-511.

37. Kalın, I. (2012). Turkish foreign policy: Framework, values, and mechanisms. International Journal, 67, 1-20.

38. Kutlay, M., & Öniş, Z. (2021). Turkish foreign policy in a post-Western order: Strategic autonomy or new forms of dependence? International Affairs, 97(4).

39. Layne, C. (1994). Kant or cant: The myth of the democratic peace. International Security, 19(2), 5-49.

40. Lindgaard, J., & Pieper, M. (2020). Turkey's NATO future: Between alliance dependency, Russia, and strategic autonomy. Danish Institute for International Studies.

41. Ljungs, K. J. (2024). The maritime dispute between Türkiye and Greece and its impact on government policy (Bachelor's thesis, Linnaeus University).

42. Milton-Edwards, B. (2016). Protests in Jordan over gas deal with Israel expose wider rifts. Brookings Institution. October 26.

43. Oral, U. (2023). The issues between Turkey and Greece by considering suggestions from citizens of both countries through communication. African Journal of Social Sciences and Humanities Research, 6(2).

44. Pack, J. (1993). Neo realism as a research enterprise toward elaborated structural realism. International Political Science Review, 1.

45. Schmid, D. (2015). Turkey: The Sèvres syndrome, or the endless war. Franco-Turkish Paper No. 13. Institut français des relations internationales (Ifri).

46. Schmid, D., & Domingues Dos Santos, E. (2022). Le partenariat franco-hellénique: Au-delà de la Méditerranée orientale. Notes de l'Ifri. February.

47. Spiro, D. (1994). The insignificance of the liberal peace. International Security, 19(2), 50-85.

48. Stelgias, N. (2023). The limitations of the Greek-Turkish disaster diplomacy in 2023. UPA Strategic Affairs.

49. Süsler, B. (2022). Turkey's involvement in the Libyan conflict, the geopolitics of the Eastern Mediterranean, and drone warfare. LSE IDEAS.

50. Thomas, J. N. (2007). The democratic peace and U.S. foreign policy: The ascendancy of a proposition. Paper prepared for the annual conference of the International Studies Association, Chicago.

51. Yaycı, C. (2011). Doğu Akdeniz'de deniz yetki alanlarının sınırlandırılmasında Libya'nın rolü ve etkisi [Libya's role and effect on the efforts to limit the maritime jurisdictions in the East Mediterranean]. Güvenlik Stratejileri, 7(14).

52. Yüksel, E., & Tekineş, H. (2021). Turkish-Qatari approaches to conflict and crisis across the region. Clingendael Institute.

Theses

1. Alpay, İ. E. (2021). The case of Erdoğan (Master's thesis, Ihsan Doğramacı Bilkent University). The Graduate School of Economics and Social Sciences.

2. Baldimos, S. (2016). The energy resources of the Eastern Mediterranean: The role of Turkey (Master's thesis, University of the Peloponnese, Department of Political Science and International Relations).

3. Hsu, W.-C. (2014). The geopolitics of Russia's intensifying motivation, development, and challenges (Master's thesis). Radboud University, Nijmegen, Netherlands.

4. San, F. (2015). European Union energy policy: Mediterranean dimension and aspects of energy geopolitics (Master's thesis, Near East University, Graduate School of Social Sciences).

Reports

1. Anadolu Ajansı. (2018, February 28). Blue Stream at a glance: 15 years of nonstop gas flow. https://www.aa.com.tr/en/energy/energy-diplomacy/blue-stream-at-a-glance-15-yrs-of-nonstop-gas-flow/19032.

2. _____. (2022). Türkiye'nin doğal gaz ithalatı 2022'de yüzde 6.9 azaldı. https://cutt.us/G0axk

3. Arçelik. (2022). Sustainability report 2022: Overview. https://www.arcelikglobal.com/en/sustainability-report-2022/overview/

4. Atesoglu, G. N. (2019). New balance of power in the Eastern Mediterranean and Turkey. SAM Papers, Center for Strategic Research, Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, 17.

5. Bloch, A., & Saber, I. (2021, January 25). What's driving the conflict in the Eastern Mediterranean? The Lawfare Institute in cooperation with Brookings. https://www.lawfaremedia.org/article/whats-driving-conflict-eastern-mediterranean

6. Bučka, P., & Zechowska, S. W. (2011). The geopolitical determinants of energy security. The Scientific Informative Review, 9(2), 1-19.

7. Centre for Eastern Studies (OSW). (2024, June 3). Turkey: Opportunities and challenges in the domestic gas market. https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/2024-06-03/turkey-opportunities-and-challenges-domestic-gas-market-2024

8. Central Intelligence Agency. (1988). The military balance between Greece and Turkey: How it stands - where it is headed - what it means (Report No. NI IIM 88-10006). https://www.cia.gov/readingroom/docs/CIA-RDP93T00837R000400040002-4.pdf

9. Crisis Group. (2021, March 1). The East Mediterranean Gas Forum: Regional cooperation amid conflict interests. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena-turkiye

10. Dalay, G. (2021, January). Turkey, Europe, and the Eastern Mediterranean: Charting a way out of the current deadlock. Brookings Doha Center. https://www.brookings.edu/articles/turkey-europe-and-the-eastern-mediterranean-charting-a-way-out-of-the-current-deadlock/

11. Daniel Schoolenberg, China in the Eastern Mediterranean, The National Bureau of Asian Research, May 23, 2023, https://www.nbr.org/publication/china-in-the-eastern-mediterranean/

12. Evaghorou, E. L. (2019). State competition in Eastern Mediterranean: Energy and security issues. Eastern Mediterranean Policy Note, University of Nicosia, Cyprus Center for European and International Affairs, 35.

13. Facon, I. (2017). Russia's national security strategy and military doctrine and their implications for the EU [Report]. European Parliament's Sub-Committee on Security and Defence. https://www.europarl.europa.eu/

14. Food and Agriculture Organization of the United Nations. (n.d.). Natural Gas Market Law (No. 4646). https://www.fao.org/faolex/results/details/en/c/LEX-FAOC067602/

15. Gardikas-Katsiadakis, H. (2008). Eleftherios Venizelos: The trials of statesmanship. Edinburgh University Press.

16. Gazprom. (2023). Blue Stream. https://www.bspc.com.tr.

17. Hellenic Republic. (2019, December). National energy and climate plan. Ministry of the Environment and Energy. https://energy.ec.europa.eu/system/files/2020-03/el_final_necp_main_en_0.pdf

18. Hsu, W.-C. (2014). The geopolitics of Russia's intensifying motivation, development, and challenges (Master's thesis). Radboud University, Nijmegen, Netherlands.

19. Hurriyet Daily News. (2023). Turkish military holds large-scale naval exercise in east Med. https://www.hurriyetdailynews.com/turkish-military-holds-large-scale-naval-exercise-in-eastern-med-193446

20. International Crisis Group. (2023). The East Mediterranean gas forum: Rethinking gas diplomacy in the Eastern Mediterranean.

21. International Energy Agency. (2021). Energy policy review: Turkey 2021. March.

22. Krauer-Pacheco, K. (2011). Turkey as a transit country and energy hub: The link to its foreign policy aims. Working Papers of the Research Centre for East European Studies, University of Bremen.

23. Michalski, A. (2023, October 12). A thaw in Turkish-Greek relations. Centre for Eastern Studies (OSW). https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/analyses/2023-10-12/a-thaw-turkish-greek-relations

24. Ministère des Armées. (2023, November 17). Méditerranée orientale: Un premier exercice amphibie placé sous le sceau de la coopération franco-chypriote. https://www.defense.gouv.fr/operations/actualites/mediterranee-orientale-premier-exercice-amphibie-place-sceau-cooperation-franco-chypriote

25. Moller, B. (2000). Principles of global security. In J. D. Steinbruner (Ed.), Op. cit. Washington, D.C.: Brookings Institute.

26. Online Etymology Dictionary. (n.d.). Geo-. Etymology. http://www.etymonline.com/index.php?term=geo (Accessed March 28, 2020).

27. Prairie, P. D. (1982). La crise de l'énergie: Le mal, le remède. Paris: Éditions Techniques.

28. Rivero, M. Z. (2023, March 22). Growing tension between Turkey and Greece over Mediterranean gas reserves. Center for Global Affairs & Strategic Studies (GASS), University of Navarra. https://en.unav.edu/web/global-affairs/creciente-tension-entre-turquia-y-grecia-por-reservas-de-gas-en-el-mediterraneo

29. Roche, J. J. (1997). Théories des relations internationales (2nd ed.). Paris: Montchrestien.

30. Sabah. (2014, September 21). Güney Kafkasya gazında tarihi bir gün. https://www.sabah.com.tr/ekonomi/2014/09/21/guney-kafkasya-gazinda-tarihi-gun

31. Santos, J. G. (2024). Geopolitics through contestations: Inside Europe and beyond [PDF document]. https://helda.helsinki.fi/bitstream/handle/10138/309702/Geopolitics_Moisio_final.pdf ?sequence=1

32. T.C. Enerji ve Tabii Kaynakları Bakanlığı. (n.d.). Transit boru hatları. https://enerji.gov.tr/bilgi-merkezi-transit-boru-hatlari.

33. The Economist. (2018, May 19). How Turkey fell from investment darling to junk-rated emerging market. https://www.economist.com/finance-and-economics/2018/05/19/how-turkey-fell-from-investment-darling-to-junk-rated-emerging-market

34. The World Bank. (2013). World development indicators database: Turkey. https://databankfiles.worldbank.org/public/ddpext_download/WDI-2013-ebook.pdf

35. Tim, V. (2008). Event data: A method for analyzing political behavior in the EU. Center for International Crisis Management & Conflict Resolution, University of Nottingham, United Kingdom.

36. Tüpraş. (n.d.). Homepage. https://www.tupras.com.tr/

37. Tziarras, Z. (2019). The new geopolitics of the Eastern Mediterranean. Oslo: Peace Research Institute.

38. Veremis, T. (2008). Crossing the Aegean: An appraisal of the 1923 compulsory population exchange between Greece and Turkey. Berghahn Books.

39. Vogler, S., & Thompson, E. V. (2015, March 15). Gas discoveries in the Eastern Mediterranean: Implications for regional maritime security. GMF Policy Brief.

فهرس الدراسة:

الفهرس	رقم الصفحة
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	12
المبحث الاول: الاهمية الجيوستراتيجية لمنطقة شرق المتوسط	12
المطلب الاول: تعريف منطقة شرق المتوسط	13
الفرع الاول: المضايق البحرية في منطقة شرق المتوسط	15
الفرع الثاني: المكانة الاقتصادية لمنطقة شرق المتوسط	17
الفرع الثالث: الموروث الثقافي والحضاري	18
المطلب الثاني: التغيرات الجيوسياسية بعد 2010 في منطقة شرق المتوسط	20
الفرع الاول: الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الوضع الاقليمي في شرق المتوسط	21
الفرع الثاني: تداعيات الربيع العربي على الوضع الاقليمي في شرق المتوسط	24
الفرع الثالث: اكتشاف مصادر الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط	27
المطلب الثالث: مكانة شرق المتوسط في اجندات القوى العالمية	30
الفرع الاول: الاهتمام الامريكي بمنطقة شرق المتوسط	31
الفرع الثاني : الاهتمام الروسي بمنطقة شرق المتوسط	33
الفرع الثالث : الاهتمام الصيني بمنطقة شرق المتوسط	37
المبحث الثاني: مفهوم التنافس الدولي في نظريات العلاقات الدولية	40
المطلب الاول: مفهوم التنافس الدولي وفق المنظور التفسيري	41
الفرع الاول : المنظور الواقعي لمفهوم التنافس الدولي	42
الفرع الثاني :المنظور الليبرالي لمفهوم التنافس	46
المطلب الثاني: التنافس الدولي من المنظور البنائي	50
المطلب الثالث: تصور مدرسة كوبهاغن لمفهوم التنافس الدولي	55
الفرع الاول: تحليل نظرية الأمننة لمفهوم التنافس الدولي	56
الفرع الثاني: تحليل نظرية مركب الامن الاقليمي لمفهوم التنافس الدولي	59
الفرع الثالث: نظرية مركب امن الطاقة الاقليمي وتأثيرها على مسار التنافس الدولي	62

المبحث الثالث: تفسير التنافس الدولي من منظور جيوسياسي	63
المطلب الاول :التنافس الدولي من منظور جيوبوليتيكي	64
الفرع الاول: تفسير نظرية القوة البرية للتنافس الدولي	66
الفرع الثاني: تفسير نظرية القوة البحرية للتنافس الدولي	71
الفرع الثالث: تفسير نظرية القوة الجوية للتنافس الدولي	73
المطلب الثاني :تطور الجيوبوليتيك الى الجيو اقتصاد	75
المطلب الثالث :جيوسياسية الطاقة	83
الفصل الثاني: دوافع التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط	91
المبحث الاول: الدوافع الاقتصادية للتنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط	92
المطلب الاول: الاهمية الجيواقتصادية لبحر ايجة	92
الفرع الاول: توسيع اليونان للمجال المياه الاقليمية وتأثيره على التنافس التركي اليوناني	94
الفرع الثاني: سياسة الوطن الازرق وتأثيرها على التنافس التركي اليوناني	96
المطلب الثاني: اكتشاف مصادر الطاقة في حوض شرق المتوسط	98
الفرع الاول: التحالف الجيوسياسي الثلاثي في منطقة شرق المتوسط	101
الفرع الثاني: حقول الغاز المكتشفة في منطقة شرق المتوسط.	103
المطلب الثالث: الخلاف على تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة في شرق المتوسط	105
الفرع الاول: استغلال مصادر الطاقة المكتشفة في شرق المتوسط	107
الفرع الثاني: ترقية المكانة الطاقوية لكل من تركيا واليونان على الصعيد الاقليمي	108
المبحث الثاني: الدوافع السياسية للتنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط	114
المطلب الاول: حروب الاستقلال	114
الفرع الاول: حرب استقلال اليونان سنة 1821	115
الفرع الثاني: حرب كريت	117
الفرع الثالث: حروب البلقان	118
الفرع الرابع: حرب استقلال تركيا 1922	120
المطلب الثاني: المعاهدات الدولية	122
الفرع الاول: معاهدة سيفر 1920	122
الفرع الثاني: معاهدة لوزان 1923	124
الفرع الثالث: معاهدة باريس 1947	126

المطلب الثالث: تداعيات عدم الاستقرار الاقليمي على عملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط	128
الفرع الأول: تداعيات القضية القبرصية على التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط.	128
الفرع الثاني: تداعيات الربيع العربي على التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط	131
الفرع الثالث: تداعيات الحرب الاوكرانية على التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط	133
المبحث الثالث: الدوافع الاجتماعية والثقافية لعملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط	136
المطلب الاول: التباين الديني والهوياتي بين تركيا واليونان	136
المطلب الثاني: التباين الفكري بين النخب التركية واليونانية	141
الفرع الاول: فكرة ميغالي	141
الفرع الثاني: مقاربة العثمانية الجديدة	144
المطلب الثالث: العامل النفسي واشكالية الانا والاخر بين تركيا واليونان	147
الفرع الاول: اليونان وعقدة ضياع اسطنبول وازمير	151
الفرع الثاني: تركيا ومتلازمة سيفر	152
الفصل الثالث: استراتيجيات التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط	158
المبحث الاول: الاستراتيجيات الاقتصادية	158
المطلب الاول: سياسات تحسين الاداء الاقتصادي بعد 2010	158
الفرع الاول: السياسات اليونانية لتحسين الاداء الاقتصادي	160
الفرع الثاني: السياسات التركية لتحسين الاداء الاقتصادي	163
المطلب الثاني: سياسات تنويع اسواق التصدير	166
الفرع الاول: السياسات اليونانية لتنويع اسواق التصدير	167
الفرع الثاني: السياسات التركية لتنويع اسواق التصدير	168
المطلب الثالث: سياسات مجابهة الاضطرابات المالية	171
الفرع الاول: السياسات اليونانية لمجابهة الاضطرابات المالية	171
الفرع الثاني: السياسات اليونانية لمجابهة الاضطرابات المالية	175
المبحث الثاني: الاستراتيجيات العسكرية لعملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط	179
المطلب الاول: استراتيجية التصنيع والتطوير العسكري	179
الفرع الاول: التصنيع العسكري التركي	179
الفرع الثاني: التصنيع العسكري اليوناني	182
المطلب الثاني: استراتيجية التحالفات والتعاون العسكري	186

الفرع الاول: استراتيجية التحالفات	186
الفرع الثاني: التعاون العسكري التركي الروسي	189
الفرع الثالث: التعاون العسكري التركي القطري	191
الفرع الرابع: التواجد العسكري التركي في القرن الافريقي	193
المطلب الثالث: استراتيجية تغيير الوضع العسكري لجزر بحر ايجه	197
الفرع الاول: الوضع القانوني لجزر بحر ايجة	197
الفرع الثاني: مساعي تغير الوضع القائم لجزر بحر ايجه	199
المبحث الثالث: الاستراتيجيات الطاقوية لعملية التنافس التركي اليوناني في شرق المتوسط	203
المطلب الاول: الواقع الطاقوي لتركيا واليونان في ظل عملية التنافس في شرق المتوسط	203
الفرع الاول: الواقع الطاقوي لتركيا في ظل عملية التنافس في شرق المتوسط	203
الفرع الثاني: الواقع الطاقوي لليونان في ظل عملية التنافس في شرق المتوسط	210
المطلب الثاني: سياسات تحقيق الامن الطاقوي التركي اليوناني في حوض شرق المتوسط	213
الفرع الاول: استراتيجية ثنائية الامن و الطاقة	214
الفرع الثاني: استراتيجية خطوط أنابيب نقل الطاقة	216
المطلب الثالث: تحديات استغلال وتطوير موارد الطاقة لحوض شرق المتوسط	222
الفرع الاول: منتدى غاز شرق المتوسط	222
الفرع الثاني: الاتفاقية البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية.	226
خاتمة	229
قائمة المصادر والمراجع	232
فهرس الدراسة	249
فهرس الخرائط	253
فهرس الجدوال	254
فهرس الاشكال	255

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	رقم الصفحة
01	خريطة حوض شرق البحر الابيض المتوسط	13
02	خريطة المطالب التركية بجرفها القاري	27
03	خريطة بحر ايجة	89
04	خريطة الوطن الازرق التركي	93
05	خريطة التوزيع الجغرافي لاهم حقول الغاز بشرق المتوسط	96
06	خريطة توزيع حقول الغاز والنفط في حوض شرق المتوسط	100
07	خريطة تداخل المناطق الاقتصادية الخالصة لكل من تركيا واليونان وقبرص	108
08	خريطة الحدود البحرية وفق الاتفاق التركي الليبي	109
09	خريطة الهجوم اليوناني على الاراضي التركية ابان الحروب اليونانية التركية	116
10	خريطة حدود دولة اليونان العظمى وفق تصور فكرة ميغالي	137
11	خريطة القواعد العسكرية التركية في القرن الافريقي	192
12	الخريطة مسار خط تاناب	213
13	خريطةالتوترات الجيوسياسية وانتشار الفواعل في منطقة شرق المتوسط	287

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	توزيع اليد العاملة على القطاعات الاقتصادية	93
02	حقول النفط والغاز بشرق المتوسط	99
03	مصادر انتاج الطاقة الكهربائية في تركيا	207
04	متغيرات الدراسة	231
05	مصفوفة التأثيرات والتأثرات المباشرة	232
06	ضبط المتغيرات في برنامج ميك ماك بالفرنسية مع المختصرات	235
07	مصفوفة التأثير والتأثر	237
08	احصاءات مصفوفة التأثيرات والتأثرات المباشرة	237
09	مصفوفة التأثيرات والتأثرات المباشرة المحتملة	244
10	احصاءات مصفوفة التأثيرات والتأثرات المباشرة المحتملة	244
11	ترتيب المتغيرات حسب درجة تأثيرها	256
12	ترتيب المتغيرات حسب درجة تاثرها	257
13	تحديد أهداف الفواعل مع ضبط المختصرات	262
14	تحديد الفواعل	263

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	واردات الغاز الطبيعي عبر خطوط الانابيب لدول الاتحاد الأوروبي في الربع الثاني لعام 2021	105
02	واردات الغاز الطبيعي عبر خطوط الانابيب لدول الاتحاد الأوروبي في الربع الثاني لعام 2023	105
03	تطور صادرات تركيا ما بين 2003م الى 2022م	164
04	تراجع قيمة الليرة مقابل الدولار بين 2010م الى 2021م	172
05	واردات تركيا من الغاز الطبيعي ما بين 2020م-2023م	200
06	نوعية الواردات التركية من الغاز الطبيعي ما بين 2013م الى 2016م	202
07	حجم الاستهلاك المحلي في تركيا ما بين 2019م الى 2023م	203
08	مصادر واردات تركيا من الغاز الطبيعي ما بين 2019م الى 2023م	203
09	مخطط التأثير والتأثر في ميك ماك	238
10	مخطط التأثير والتأثر المباشرة	240
11	مخطط التأثيرات والتأثرات المباشرة المحتملة	245
12	مخطط التأثيرات والتأثرات غير المباشرة	247
13	مخطط التأثيرات والتأثرات غير المباشرة المحتملة	249
14	مخطط التأثير والتأثر المباشر وغير المباشر	253
15	توزيع القوة النسبية للفواعل الخاصة بالتأثير المتبادل المرتبطة بالأهداف	265
16	مخطط تأثير الفواعل على بعضهم البعض	267
17	تصنيف الأهداف وفق مبدأ الأفضلية	269
18	مخطط دور الأهداف في التقارب بين الفواعل	270
19	مخطط تباين الاهداف بين الفواعل	271
20	مخطط مراسلة الفواعل/ الاهداف	273
21	مخطط المسافات بين الاهداف	274